

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغات الشرقية وآدابها

حركة الإصلاح السياسي في إيران

١٩٩٧ - ٢٠٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة الفارسية وآدابها

إعداد الطالب
سعد محمد صالح بن نامي

إشراف
أ د محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ اللغة الفارسية وآدابها
كلية الآداب - جامعة عين شمس



١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغات الشرقية وآدابها

حركة الإصلاح السياسي في إيران
١٩٩٧-٢٠٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة الفارسية وآدابها

إعداد الطالب
سعد محمد صالح بن نامي

إشراف
أ.د / محمد السعيد عبدالمؤمن
أستاذ اللغة الفارسية وآدابها
كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ

يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ ﴾ الرعد : ١١

جامعة عين شمس
كلية الآداب

رسالة دكتوراه

إسم الطالب: سعد محمد صالح بن نامي
عنوان الرسالة: حركة الإصلاح السياسي في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥م)
الدرجة العلمية: الدكتوراه

لجنة الإشراف

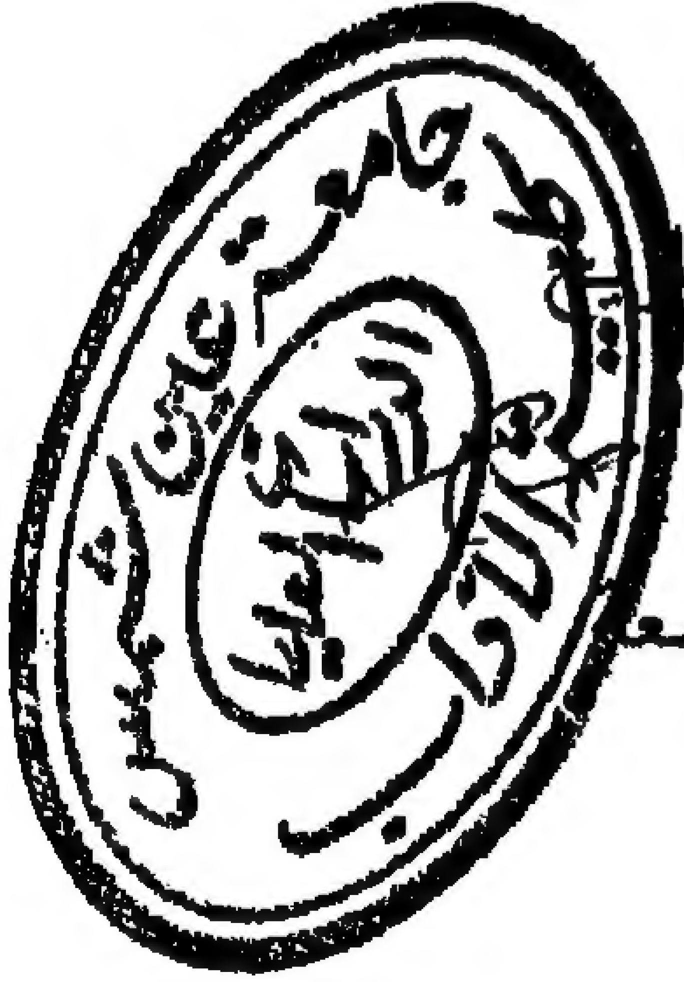
الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد عبدالمؤمن
أستاذ اللغة الفارسية وآدابها
بكلية الآداب - جامعة عين شمس

تاريخ البحث: / / ٢٠٠٨م

الدراسات العليا

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ
٢١ /٦/ ٢٠٠٨



موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠٠٨

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠٠٨

جامعة عين شمس
كلية الآداب

اسـم الطـالب: **سعد محمد صالح بن نامي**

الدرجـة العلمية: **دكتوراه**

القسـم التابع له: **اللغات الشرقية وآدابها**

اسـم الكليـة: **الآداب**

الجـامـعـة: **عين شمس**

سـنة التخـرج: **٢٠٠٥م**

تاريخ التسـجيل: **٢٠٠٦م**

سـنة المنـح:

تاريخ المناقشـة:

الفهرس

المقدمـــة

الحمد لله وكفى وصلى الله وسلم على نبيه المصطفى، وبعد:

نظراً لما تتمتع به إيران من موقع استراتيجي أكسبها مكانة هامة على الساحتين السياسية والحضارية، وجعلها تشارك قسراً في الصراعات الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومحل الصراعات الدولية أيضاً في بداية القرن العشرين، وما شهدته من تحولات منذ منتصف القرن العشرين، وحتى نهايته أدت إلى قيام الثورة الإيرانية، الأمر الذي لفت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، فساهموا بدراساتهم لهذه الدولة في شتى الفنون والتخصصات شملت التاريخ واللغة والأدب والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعندما كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الإصلاح – وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م–، اضطرت بعض البلدان إلى رفع شعاره تمشياً مع ضغوطات الداخل والخارج، وارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن ضمان مصالحها في منطقة (الشرق الأوسط الكبير) – حسب التسمية الجديدة – مرهون بعد تلك الأحداث بتشجيع الإصلاح الحقيقي في هذه المنطقة.

ولئن كانت النزعة الإصلاحية حديثةً نسبياً، حيث نشأت متوافقة مع الحركة الاجتماعية والسياسية التي ميزت القرن التاسع عشر في أوروبا؛ فإن إيران قد سلكت طريق الإصلاح منذ نهاية ذلك القرن وبداية القرن العشرين عندما برز نشاط الحركة الوطنية في الفترة ما بين ١٨٩٠ إلى ١٩٠٦م أي ما بين أزمة التبغ وقيام "الثورة الدستورية" في عام ١٩٠٦م؛ من أجل إقرار الحياة النيابية في البلاد، وقد لمعت في تلك الأثناء ثُلَّةٌ من رواد الإصلاح المثقفين أمثال "أحمد كسروي تبريزي"، و"طباطبائي"، و"آية الله بهبهاني"، و"ميرزا ملكم خان"، وغيرهم.

وبعد أن قام "رضا شاه" بانقلاب على الحكم القاجاري، وتسلم السلطة عام ١٩٢٥م سعى إلى فرض إصلاحات كان يهدف منها إلى تغيير المجتمع الإيراني، ونقله إلى المدنية وحضارة القرن العشرين؛ وذلك من خلال تهميشه لدور المؤسسة الدينية التي كانت آنذاك المسيطرة على التعليم والقضاء، وقيامه بفرض نظام علماني على الدولة، ساعياً كذلك إلى تغيير وضع المرأة الإيرانية.

ثم جاء "محمد رضا شاه" الذي شَهِدَ عهدُه دَوراً بارزًا لحركات الإصلاح التي كان من أشهرها "حركة الدكتور مصدق الوطنية"، ودورها في تأميم النفط الإيراني، وغلبة دورِ المجلس النيابي على السَّاحة السياسية والاجتماعية في إيران، وبعد الانقلاب المضاد أراد "محمد رضا شاه" فَرضَ إصلاحاته الاجتماعية المسماة بالثورة البيضاء أو ثورة الملك والشعب؛ ليخفف حدَّةَ المطالباتِ بالإصلاح بكافة أنواعه.

وبعد انتصار الثورة الإيرانية وتحولها إلى نظام "الجمهورية الإسلامية في إيران" كان الشعبُ الإيراني بأكمله يترقب تحقيق وعود هذه الثورة التي كان ينادي قادتُها بكثيرٍ من الإصلاحاتِ التي رفعوها شعاراً لهم أثناء صراعهم مع النظام السابق سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، إلا أنَّ النظام الإيراني لم يكد يلتقط أنفاسَه من مَسيرةِ الثورة حتى انشغل بالحرب مع العراق التي امتدت طِيلَة ثماني سنوات، ولم يسمع الشعبُ عندئذ بمشاريعَ إصلاحية أو مناداة بها إلا بأصوات خافتةٍ خائفة.

وعندما توقفت الحرب ورحل قائدُ الثورة واستلم الرئيسُ الإيراني السابقُ هاشمي رفسنجاني زِمام الأمور ورئاسة الجمهورية الإسلامية بدأ مشروعه الإصلاحي بإصلاح ما أفسدته الحرب ودَمَّرته، وأطلق عليه اسم (إعادة البناء والتعمير) وكان ركيزتُه الأساسية الإصلاح الاقتصادي أوَّلاً، ومضت سنواتُ رئاسةِ رفسنجاني في محاولةٍ منه لإنعاش الاقتصاد الإيراني، بعد ذلك

برز مصطلح "الإصلاح" في إيران وما يشمله من عدالة اجتماعية، ومجتمع مدني بعد فوز الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

وازداد اهتمام الدارسين للشأن الإيراني بعد ذلك، مؤكدين أن إيرانَ قد دخلت مرحلةً جديدة في ظل حكم الرئيس خاتمي، واتسامها برفع شعار الإصلاح والتغيير، إلى درجة أن بعض الباحثين الإيرانيين وَصَفُوا خاتمي وحركته بحركة الإصلاح (جنبش اصلاحات) واعتبروها حركةً إصلاحية جديدة، كما أن البعضَ الآخر قلَّل من شأنِها معتبراً الثورة الإيرانية في الأصل ثورةً إصلاحيَّة، وواصفاً قائدَها بالمصلح الأكبر، وبالتالي فإنَّ خاتمي لم يأتِ بجديد وإنَّما هو يمضي في مسيرة الثورة الإصلاحية؛ بل كان هناك من ينظر بشيء من الريبةِ والشك إلى آراء خاتمي وحكومتِه الإصلاحية، ولاشكَّ أنَّ هذا الخلافَ تجلى في المنافسةِ التي نشبت بين التيارين المحافظِ والمعتدل أو ما يطلق عليه التيار الإصلاحي، واللذَيْن بَرَزا على الساحة بعد نجاح خاتمي في انتخابات عام ٩٧م، كما شارك بعض المحللين والدارسين للشأن الإيراني من غير الإيرانيين في هذا الخلاف؛ بل منهم من ذهب إلى عدم وجود تيار إصلاحي في إيران.

وتأتي هذه الدراسة لرصد حركة التغيير والإصلاح بعد الثورة الإيرانية من حيث البداية والظهور إلى التشكيل والاستقرار، وما حملته من مفاهيم إصلاحية، وما جاءت به من برامج وخطط، وتأثير ذلك على الساحة الداخلية في إيران، والساحة الخارجية إقليمياً وعالمياً، والإنجازات التي حققتها الحركة الإصلاحية فيهما، بالرغم مما اعترض برامجها من صعوبات ومعوقات، ودراسة حِراك الداخل الإيراني إزاءَ الحركةِ الإصلاحية سياسياً واجتماعياً وثقافياً في الفترة موضعِ الدراسة.

أهميةُ الدراسة:

إن وجود ندرة حقيقية في الدراسات السابقة لهذا الموضوع سواءً باللغة العربية أو الفارسية أو الإنجليزية يضفي على هذه الدراسة أهمية خاصة، ففي علم الباحث لا توجد دراسات سابقة متخصصة اهتمت برصد وتحليل الإصلاح وحركته بعد الثورة الإيرانية، وتأثير ذلك على السياسية الداخلية في إيران، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ لذلك كان من المفيد التعرف على حركة الإصلاح ومسيرتها بعد انتصار الثورة الإيرانية ودراستها في عهد الرئيس خاتمي، كما أن أغلب الدراسات السابقة التي تمكن الباحث من رصدها في هذا المجال هي عبارة عن بحوث موجزة منشورة في دوريات علمية، أو في شكل فصول ضمن كتب جماعية أو مقالات في دوريات متخصصة، كما أن معظمها ظهر خلال الفترة الأولى من رئاسة خاتمي، وفي ضوء ذلك فإن الباحث يطمع أن تَسُدَّ هذه الدراسةُ ما يوجد من نقص في المكتبة العربية في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

إنَّ ما وُجد من كتابات أو مقالات في الصحف والدوريات إنما تناولت الإصلاح، واهتمت به منذ فوز الرئيس الإيراني السابق خاتمي عام ١٩٩٧م، ولم يحصل الباحث إلا على رسالتي ماجستير باللغة الفارسية غير منشورتين:

الأولى بعنوان:"التطلعاتُ وأداء الإصلاحات لحكومة محمد خاتمي الأولى[١]" من إعداد: محمد كلاته عربي.

(١) مطالبات وكارنامه اصلاحات در دولت اول محمد خاتمي.

والثانية بعنوان:"دور حركة الإصلاح في الشفافية والتغير في التكتلات والتطوير الحزبي[1]" من إعداد: علي فتحي زاده دهكردي.

وكانتا مقدمتين لقسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران، إلى جانب ما حصل عليه الباحث من مؤلفات قريبة إلى موضوع الدراسة، من أهمها ما يلي:

١- كتاب "حركة الإصلاح الديمقراطية في إيران[2]" باللغة الفارسية لمؤلفه عماد الدين باقي، وقد تضمن جميع محاضراته ومقالاته التي كتبها في الفترة التي أعقبت فوز الرئيس خاتمي.

٢- كتاب "إيران في عهد الرئيس خاتمي" للدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، تناول فيه المؤلف التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية بعد تولي الرئيس خاتمي رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م.

٣- كتاب "إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان" باللغة العربية لمؤلفه محمد صادق الحسيني الذي اهتم فيه بمسيرة الإصلاح منذ تولي خاتمي رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م إلى انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي عام ٢٠٠٠م، وهو ما استكمل به كتابه السابق الذي بعنوان "الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية"، وهو باللغة العربية أيضا.

٤- كتاب "إيران في ظل خاتمي: التقييم السياسي والاقتصادي والعسكري[3]" باللغة الإنجليزية لمؤلفه "باتريك كلاوسن" الذي يناقش فيه ما اتخذه الرئيس السابق خاتمي من سياسات على المستوى الداخلي والخارجي في المجالات السياسية والاقتصادية، والعلاقات الخارجية مع بذل الجهود في تطوير السياسات الدفاعية لإيران.

---

(١) نقش جنبش اصلاحات در شفافيت وتحول جناح بندي وتوسعه تحزب.

(٢) جنبش اصلاحات دمكراتيك در ايران.

(3) Iran under Khatami: A Political, Economic, and Military Assessment.

تساؤلات الدراسة:

من التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها ما يلي:

١- ما الإصلاح المنشود في نظر قادة الثورة ورجالها؟.

٢- ما حقيقة الحركة الإصلاحية التي نشأت بعد انتصار الثورة؟.

٣- هل حققت هذه الحركة بالفعل إصلاحات في إيران؟.

٤- ما حقيقة المشاريع الإصلاحية خلال فترة الدراسة، وهل شملت كافة المجالات أم كان كل مشروع يهتم بمجاله الخاص؟.

٥- هل هناك اتفاق على مفهوم الإصلاح بين المحافظين والإصلاحيين في إيران؟.

٦- ما التحديات التي أعاقت الإصلاح في إيران؟.

٧- ما مستقبل الإصلاح في إيران؟.

٨- ما تأثير حركة الإصلاح على المستويين الإقليمي والدولي؟

نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة الزمني في فترة عهد الرئيس خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، لتركيز دراسة الحركة في أَوْجِها، ودراسة برامجها والإنجازات التي حققتها على المستويين الداخلي والخارجي والعقبات التي واجهتها.

أهم مصادر الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع المتنوعة الأصلية، والمساعدة التي تَمَكَّن الباحث من الوصول إليها، وهي مدرجة في قائمة المصادر والمراجع، وكان من أهمها ما يلي:

١- مجموعةُ الكتب التاريخية التي كانت ترصد وقائع الثورة الإيرانية وتطور نظام الجمهورية الإسلامية في إيران منذ قيام الثورة، سواء

من قِبَلِ مؤلفين إيرانيين أو مؤلفين أجانب تُرجمت كتبهم إلى اللغة الفارسية.

٢- مجموعة الكتب التي اهتمت بدراسة بعض قضايا هذا البحث سواء ما أُلِّف منها بالعربية أو الفارسية أو الإنجليزية.

٣- مجموعة الدوريات العربية التي كانت تتابع كل ما يحدث في إيران وما يستجد فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٤- ما توفر من الصحف والمجلات الإيرانية سواء ما كان منها مطبوعاً أو عن طريق الرجوع إلى أرشيفها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث بعض الصعوبات في جمع المادة العلمية، أهمها ما يلي:

١- قلة المصادر التي تدرس بعض فترات المدة موضع الدراسة، وخاصة فترة ما بعد استقرار نظام الجمهورية الإسلامية في إيران في السنوات العشر الأُولِ من عمر النظام، وكذلك فترة رئاسة خاتمي الثانية، إذ كان كثير منها قد تركز في فترة رئاسته الأولى.

٢- عدم الحصول على مؤلفات لبعض المنتمين إلى التيار المحافظ حول الفترة موضع الدراسة؛ مما نتج عنه صعوبة التعرف على مرئيات التيار المحافظ حول ما كان يدور من أحداث في تلك الفترة، واضطر الباحث إلى متابعة تصريحاتهم ومحاضراتهم المنشورة في بعض الصحف الإيرانية.

وقد تم التغلب -بفضل الله- على جميع الصعوبات التي واجهت الباحث ثم بتوجيهات المشرف على هذه الرسالة.

منهج وخطة الدراسة :

أما عن منهج الدراسة فقد تم اختيار المنهج التاريخي التحليلـي النقـدي الذي قامت على أساسه صياغة خطة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: حول مفهوم الإصلاح

مدخل إلى الموضوع: الإصلاح في مشروع الثورة الإسلامية.

أ: مفهوم الإصلاح لدى قيادة الثورة.

ب: الإصلاح حتى وفاة آية الله الخميني.

الفصل الأول: ظهور حركة الإصلاح.

المبحث الأول: فلسفة الإصلاح بعد انتهاء الحرب.

المبحث الثاني: مجالات الإصلاح في مرحلة إعادة البناء.

الفصل الثاني: تَشَكُّل حركة الإصلاح في عهد الرئيس خاتمي.

المبحث الأول: أُسس تطوير الإصلاح عند خاتمي.

المبحث الثاني: تأثير حركة الإصلاح على الساحة السياسية.

الفصل الثالث: مظاهر الإنجاز في برامج الحركة الإصلاحية.

المبحث الأول: على المستوى الداخلي.

المبحث الثاني: على المستوى الخارجي.

الفصل الرابع: معوقات برامج الحركة الإصلاحية.

المبحث الأول: معوقات خارج نطاق الحركة.

المبحث الثاني: معوقات داخل نطاق الحركة.

الفصل الخامس: تداعيات حركة الإصلاح والرؤية المستقبلية لها.

المبحث الأول: رؤية عودة المجتمع المدني.

المبحث الثاني: استمرار تراجع الإصلاحيين وفكر المجتمع المدني.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

ويأمل الباحث أن تحقق هذه الدراسة المتواضعة ما رُسِم لها من أهداف، وهو في قناعةٍ أنه على الرغم مما بذل من جهد في سبيل إخراجها بالصورة المرجوة إلا أنه سوف يعتريها ما يعتري الجهد البشري من نقص وقصور؛ لكنه يسأل الله أن تكون هذه الدراسة قد قدمت شيئاً في سبيل المعرفة، وأن تكون بداية منطلَقٍ لدراسات أعمق في موضوعها أو في بعض مباحثها، وأن يجعل الله ما بذله الباحث من جهد خالصاً لوجهه الكريم راجياً منه التوفيق والسداد، والأجر والمثوبة.

ويتقدم الباحث في ختام هذه المقدمة عرفاناً منه بالفضل لأهله بالشكر لله أولاً على ما وفق ويسر لإكمال مسيرة التعليم والبحث والدراسة، وإخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، ثم إلى حكومة المملكة العربية السعودية على ابتعاثه لإكمال الدراسات العليا في مجال اللغة الفارسية، وإلى حكومة جمهورية مصر العربية على ما تقدمه من جهود في مجال المعرفة والبحث العلمي، والشكر موصول لسعادة أستاذي المشرف على هذه الدراسة سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد عبدالمؤمن، علَى حُسْنِ توجيهه وكريم تجاوبه في الإجابة على كل ما من شأنه تسهيل مهمة الباحث، وكذلك سعة صدره على ما وجهه له الباحث من كثير التساؤلات في جميع قضايا هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى قسم اللغة الفارسية بقسم اللغات الشرقية وآدابها –رئيساً وأعضاء هيئة التدريس، وجميع أساتذتي الذين تشرفت بالتعلم على أيديهم في هذا الصرح الكبير وفي مقدمتهم سعادة أستاذي الأستاذ الدكتور بديع محمد جمعه–، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى سعادة سفير المملكة العربية السعودية في طهران الأستاذ/ أسامة أحمد السنوسي على جهوده في تسهيل مهمة الباحث أثناء زيارته لطهران، وجميع أعضاء السفارة وفي مقدمتهم الأخ/ حمود بن جرمان الأسمري، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من وجهني إلى معلومة أو دلني إلى ملاحظة، أو أسدَى إليَّ توجيهاً

أو فكرة أو إشارة أسهمت في إكمال أي جزئية من هذا البحث، ولا يفوتُني أن أقدم الشكر لأولئك الذين كانوا معي بمشاعرهم وتشجيعهم، وتَحلِّيهم بالصبر والمصابرة طوال فترة هذه المرحلة، وكانوا مصدر إلهام وتوفيق بعد الله -عز وجل-، فإلى زوجتي العزيزة وأبنائي الأحبة خالص شكري وتقديري على ما قدموه وكابدوه؛ وحيث إنني لا أملك أن أوفي الجميع حقهم، فالله أسألُ أن يجزيهم خير الجزاء وكريم المثوبة، وأن يجعل ما قدموه في ميزان حسناتهم يوم القيامة، وأن يكون عملي هذا خالصاً لوجه الله الكريم، فهو نعم الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل؛ وحيث إن التقصير من سمات البشر فإني أنسبه إلى نفسي، وإنما الكمال لله وحده عز وجل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

سعد محمد صالح بن نامي

تمهيـــد

حول مفهوم الإصلاح

حول مفهوم الإصلاح

لقد كثر الحديث عن الإصلاح في الآونة الأخيرة، وتصاعدت وتيرة المطالبة به وتحقيقه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ونتج عن هذه الأحداث أن نادت بعض الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وقد سبق ذلك المشروع الأمريكي لتحويل المنطقة إلى ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، وفي ظل هذه الظروف أبدت بعض بلدان هذه المنطقة تجاوبًا نحو تطبيق بعض الإصلاحات، كما أقيمت بعض المؤتمرات والندوات باسم الإصلاح، وصدرت الوثائق لتعريفه وكيفية تطبيقه.

من هنا كان من الأهمية بمكان التطرقُ إلى بعض الأقوال التي تدور حول محاولة تقديم تعريف دقيقٍ للإصلاح وبيان مفهومه الشامل، وذلك عن طريق ما توفر في المصادر العربية والفارسية والأجنبية، ليكون تمهيدا قبل الدخول في مباحث هذه الدراسة.

الإصلاح لغة:

إن الناظر إلى المعاجم العربية القديمة يجدها قد اتفقت على تعريف الإصلاح بقولها: "الإصلاح ضد الفساد"، وإذا بحثنا فيها عن "الإفساد" ردتنا إلى الإصلاح بقولها: الإفساد ضد الإصلاح، كما أن المفسرين يكتفون بشرح مادة "صلح" ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم بكثرة بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح: ضد الفساد)، أما إذا خرجوا عن هذا جاءوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق، وفي هذا الإطار يرتبط معنى "الإصلاح" في القرآن بإزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب، مثل قوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ﴾ [الأنفال:١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجرات:٩][(١)]، وتأكيداً لذلك يمكن إيراد ما ورد في بعض هذه المعاجم من تعريفات كما يلي:

---

(١) الدكتور محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١: سبتمبر ٢٠٠٥، ص١٧-١٨.

أصلح الشيء: أزال فساده، وأصلح بينهما أو ذات بينهما أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق(١).

والإصلاح نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده وأقامه(٢).

وصلح الشيء صلوحاً من باب قعد وصلاحاً أيضاً وصلُح بالضم لغة وهو خلاف فسد وصلَح يصلُح بفتحتين لغة ثالثة فهو صالح وأصلحته فصلح وأصلح أتى بالصلاح وهو الخير والصواب وفي الأمر مَصلَحة أي خير والجمع المصالح، وصالَحهُ صلاحاً من باب قاتل والصُّلحُ اسم منه وهو التوفيق ومنه صُلحُ الحديبية وأصلحت بين القوم وفقت وتَصالح القوم واصطلحوا وهو صَالِحٌ للولاية أي أهلية القيام بها(٣).

لكن بعض المعاجم الحديثة قد أمدتنا بتعريفات أخرى للإصلاح، حيث جاء فيها:

إصلاح: "مص" تقويم الاعوجاج والفساد، مثاله شعراً:

وإصلاح القليل يزيد فيه

ولا يبقى الكثير مع الفساد

إصلاح: تهيئة الأمر على وجه السداد. "انج، فر REFORMATION " و "فر REFORME" وفي المعاجم المتقابلة خلط بينه وبين: ترميم، وتقويم، تصحيح، تصويب، رفء، إلخ، ومن مركباته:

---

(١) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية – جمهورية مصر العربية، ١٤١١-١٩٩٠، ص٣٦٨.

- أنظر كذلك: ابراهيم مصطفى (وآخرون)، المعجم الوسيط – مطبوعات مجمع اللغة العربية: الإدارة العامة للمعجمات، دار الدعوة، اسطنبول: ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، الجزء الأول، ص٥٢٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، المجلد الثاني، ص٥١٦-٥١٧.

(٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقريء، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٢٠٧.

إصلاح اجتماعي:انج SOCIAL REFORM، إصلاح زراعي: فر R.AGRAIRE، إصلاح قضائي: فر R. JUDICIAIRE، إصلاح نقدي: فر R. MONETAIRE، وإصلاح "مجازا" الإحسان، والتوفيق بين المتنازعين[1].

وجاء في المنجد الأبجدي "الإصلاح- [صلح: مصدر] التحسين ، إدخال تحسينات وتعديلات على الأنظمة والقوانين، تقول الإصلاح الإداري"[2].

مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم:

لقد أورد القرآن الكريم مادة (صلح) ومشتقاتها قرابة (١٨٠) مرة، وقوبل الصلاح في القرآن تارة بالفساد، وتارة بالسيئة، قال تعالى ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف:٥٦]، كما ورد إصلاح الله تعالى للإنسان، فتارة بخلقه إياه صالحاً، وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده، وتارة بالحكم له بالصلاح، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس:٨١]، وعندما نتأمل في الآيات القرآنية التي تحدثت عن الإصلاح نرى الاقتران المتكرر الغالب بين ذكر الإيمان وذكر العمل الصالح، ولعل ذلك بهدف إبراز قضية مهمة جداً وهي أن الإيمان مدخل إلى الإصلاح، وأن الإيمان مع الصلاح يثمران الإصلاح، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٩﴾﴾ [يونس:٩]. وعلى هذا فقد بعث الله الأنبياء والرسل الذين من صفاتهم الفاضلة العمل الصالح وإصلاح الناس، ولذلك جاء على لسان شعيب عليه السلام قوله تعالى: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ [هود:٨٨][3].

---

(١) عبدالله العلايلي، المرجع: معجم وسيط علمي- لغوي- فني، دار المعجم العربي، بيروت، ط١: ١٩٦٣، المجلد الأول، ص١٨٣.

(٢) المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، ط٤: ١٩٦٧م، ص٩٥.

(٣) الدكتور محمد عمر الحاجي، الإصلاح الاقتصادي، دار المكتبي، دمشق، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٤٥-٤٦.

الإصلاح اصطلاحا:

لم يكن مفهوم الإصلاح غائباً عن الثقافة العربية والإسلامية؛ بل كان له حضور بارز في الماضي والحاضر، فقد ارتبط بمعنى "المصلح" الـذي يقوم بعمل صالح يدعو إلى السلام والوئام، وإلى الرقي وخلق شروط أفضل في حياة الناس؛ كما أن مفهوم الإصلاحية ليس غريباً عن التراث الأصـولي في الإسلام؛ بل إنه يبدو كمعطى دائم في التاريخ الديني والثقافي للإسـلام، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- هو (المـصلح الأعظـم) عنـد المـسلمين، واعتبروه النموذج الذي حاول المصلحون منهم إتباعه والاهتداء بهديه؛ لذلك فإن الإصلاح في القرن التاسع عشر لا يمثل قطيعة، أو حادثة في التـاريخ الديني في بلاد الإسلام، والمصلح بالمعنى الإسلامي -كما تقدم- هـو ذلـك الشخص الذي يسعى إلى الخير ويتطلع إلى ما هو أفضل، لأن الإصلاح يقوم على الاعتقاد بأن هناك خللاً داخلياً أصاب مجتمعاً تغرب عن أصله: أي عن إسلامه، ويتمثل فعل الإصلاح في تصويب ما اعوج في ممارسة أمور الدين والدنيا عند المسلمين والعودة بها إلى الأصل الذي لم يلحقه فـساد الزوائـد والمحدثات[1].

كما أن هناك من فـسر الإصـلاح بأنـه " تـصحيح الاعوجاجـات والالتواءات، وتعديل المنحنيات والانحرافات عن الطريـق القـويم والـنهج المستقيم، على أن يكون الإصلاح حازماً وواضحاً بدون مواربة أو تردد أو خجل؛ لأن هذا أدعى إلى الحق وأقرب إلى الرشاد، فما عاد الموقف يتطلب سوى المواجهة الصادقة والشجاعة مع النفس بحثًا عن الحق والتزاماً به"[2].

كما يفسر الدكتور عباس الجراري الإصلاح بأنه "تصحيح واقع معين غالباً ما يكون فاسداً إما بتطوير عناصر الصلاح في المجتمع وإما بتغييـره

(١) محمد نور الدين افايه، أسئلة الإصلاح والمصالحة: قضايا التاريخ والدولة، مجلة التسامح (فصلية-فكرية-إسلامية)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد١٠ (ربيع ١٤٢٦هـ) السنة الثالثة، ص٢٣.

(٢) محمود بن محمد سفر، الإصلاح رهان حضاري: التغيير، كيف؟ وأين!؟، دار النفائس، بيروت، ط١: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٠-١١.

أي: الإتيان بما يعارض ذلك الواقع ويناقضه"[1].

وهناك مفهوم آخر للإصلاح وهو "إعادة صياغة وهيكلة الأوضاع المطروحة لإعادة ترتيب أجهزة ومؤسسات المجتمع للاستفادة من الإيجابيات واستخدام أفضل الطرق لإحداث التغيير والأهداف المرجوة من خلال إعادة تأهيل الأفراد، واحتواء أنماط التغيرات الجديدة المتوقعة"[2].

وفي مجال العلوم السياسية يشير "الإصلاح" إلى عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحُكْمِ أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها، واستناداً إلى مفهوم التدرج، ولذا فإنه يختلف كثيراً عن الثورة والانقلاب اللذين يسعيان إلى هدم النظم القائمة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وإعادة بناء نظم جديدة تختلف جذرياً عن سابقاتها[3].

وهكذا يندرج مفهوم الإصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي ومنها: (التغير- التحول والتغيير- التحويل)، فالتغير أو التحول هو عملية غير إرادية من حيث كونها تحدث أو لا تحدث؛ بل هي قانون عام رئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل، والتغير أو التحول يتجه عموماً على المدى الطويل نحو الأفضل؛ ولكنه لا يسير دوماً في خط مستقيم، فكثيراً ما تعترض سبيله متعرجات ويتعرض لانتكاسات بسبب عوامل داخلية وخارجية، وما يميز (التغير، التحول) في المجتمعات المعاصرة هو أنه يسير بِوَتَائِر متسارعة

---

(١) الدكتور عباس الجراري، الإصلاح المنشود، الرباط، مطبعة الأمنية، ط١: ٢٠٠٥، عرض محمد عيادي، موقع قناة الجزيرة على صفحة المعرفة- عرض كتب، بتاريخ ٢٩/١/١٤٢٧هـ على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowlegeGate/aspx/print.htm.

(٢) الدكتور علاء عبدالفتاح رجب، مهارة إدارة الإصلاح والتغيير(نماذج مقترحة للتغيير)، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس عشر يوليو٢٠٠٥م، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ص١٤٢.

(٣) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، قضايا عربية (٣) الحلقة النقاشية الثالثة أبريل ٢٠٠٤، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص٧-٨.

بسبب النمو المضطرد للتقدم العلمي. أما (التغيير أو التحويل) فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغير، أي: توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنباً للمفاسد وأملاً في تحقيق الوعود والأهداف المأمولة[١].

مفهوم الإصلاح في المرجعية الأوروبية:

كلمة (reform، reforme) هي الكلمة التي تقابل في المرجعية الأوربية لفظ "الإصلاح" في مرجعيتنا التراثية، وهي تتكون من لاصقة (re) التي تفيد معنى الإعادة ولفظ (form) ومعناه الشكل أو الصيغة، وهكذا فمعنى (reform) التي تقابل إصلاح في لغتنا العربية هو إعادة الشكل، أو إعطاء صورة أخرى للشيء[٢].

وفي أواخر القرن السابع عشر تم صياغة تهجئة بديلة هي: (re-form)، ولكن مع استمرارية استخدام (reform) بمعناها الأعم الذي يعني إصلاح وضع الأمر الحالي في ضوء مبادئ معروفة وقائمة، ومن منتصف القرن السابع عشر أصبحت (reform) الاسم المألوف مع بقاء استخدام (reformation) حتى أوائل القرن العشرين، حيث اكتسبت هذه الكلمة معنى خاصاً يعبر عن الإصلاح أو حركته، والتي تعني إمكانية تغيير أوضاع المجتمع بطرق متدرجة ومحدودة على نطاق محلي[٣]. جدير بالذكر أن أول من استخدم كلمة (إصلاح: Reformation) هم البروتستانت الذين أطلقوه على الحركة الدينية التي حدثت في القرن السادس

---

(١) الدكتور جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، (ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية- جامعة القاهرة)، نشر في موقع مجلة التجديد العربي في ١٤٢٧/١/١٤هـ على الرابط (www.arabrenewal.com).

(٢) الدكتور محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مصدر سابق، ص١٨-١٧.

(٣) ريموند ويليامز، الكلمات المفتاح: معجم ثقافي ومجتمعي، ترجمة: نعيمان عثمان، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط١: ٢٠٠٥، ص٣٣٠-٣٣٣.

عشر فانقسمت بها الكنيسة الكاثوليكية إلى قسمين متضادين، ونشأ عنها قيام فرق مختلفة يعمها اسم البروتستانت(١).

مفهوم الإصلاح في المصادر الفارسية:

وردت كلمة الإصلاح ومرادفاتها في المصادر الفارسية متأثرة بنفس الكلمة في اللغة العربية واللغات الأجنبية من الإنجليزية والفرنسية، وتعد (لغتنامه) للعلامة دهخدا من أبرز مصادر اللغة الفارسية وأشهرها، حيث ورد مصطلح الإصلاح: اصلاح: ضد افساد، التحسين والتعديل، ويستخدم حديثاً مرادفاً لكلمة (رِفرم) في الشأن الديني والاجتماعي والتي استخدمت في البداية تعبيراً عن حركة الإصلاح الديني في أوروبا التي قام بها "مارتن لوثر" في ألمانيا عام ١٥٢١م، ثم استخدمت كلمة (اصلاح) حديثا للتعبير عن أي تغير ديني أو اجتماعي أو سياسي، كما يراد حالياً من إصلاح الأمور التعبير عن عمل تغييرات نافعة في أي شأن، والمصلحون هم من ينادون بعمل إصلاح اجتماعي بطريقة شاملة وتدريجية. ومن الكلمات المرادفة لكلمة (اصلاح) بالفارسية، كلمة (اصلاح طلب) وتعني: الراغب في إصلاح شؤون الدولة، والساعي إلى تغييرات جذرية فيها بهدف تحسين الأوضاع، وجمعه بالفارسية (اصلاح طلبان) أي المصلحون أو الإصلاحيون، وهم من الجماعات أو الأحزاب السياسية الذين يرغبون في الإصلاح بشكل متكامل بدون القيام بثورة أو انقلاب. وتستخدم في الفارسية أيضا كلمة (رفرم) المقتبسة من الكلمة الأجنبية (reform) وتعني: تغيير أوضاع وبنية المؤسسة أو الإدارة أو المدينة أو الدولة أو الدين وغير ذلك، ويعني الإصلاح، || رفرم يا رفرماسيون: حركة الإصلاح الديني التي حدثت في أوربا في القرن السادس عشر الميلادي(٢).

وورد في معجم (فرهنگ فرزان- فارسى عربى)، وهو من المعاجم الحديثة، ما يدل على الإصلاح على النحو التالي:

---

(١) بطرس البستاني، كتاب دائرة المعارف، مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان، طهران، ب.ت، ج٣ ص٧٤٦.

(٢) مؤسسه لغت نامه دهخدا، لغت نامه دهخدا، مؤسسه انتشارات وچاپ چانشگاه تهران، لوح فشرده (CD)، روايت دوم، مدخل [اصلاح، اصلاح طلب، رفرم].

"اصلاح/*esläh*/الإصلاح، التحوير، التحويل، التقويم، التنقيح، التغيير، التبدل، التحول.

اصلاحات ارضى/*e.-äte-arzi*/الإصلاح الزراعي.

اصلاحات جامعه/*e.-e-jämee*/الإصلاح الاجتماعي.

اصلاح طلب/*e.-talab*/المصلح.

رفرم/*reform*/الإصلاح، التغيير"(١).

وقد أطلقت كلمة (اصلاحات) في الفارسية: بمعنى الإصلاح على الإجراءات التي قام بها "رضاشاه" إبان عهده خلال الثلاثينيات من القرن العشرين التي قصد بها تحويل إيران إلى دولة عصرية مدنية تحاكي الدول الغربية، وشملت المجالات الاجتماعية والعسكرية والثقافية وشئون المرأة، كما راجت كلمة الإصلاح مع إطلاق الشاه محمد رضا إصلاحاته الاجتماعية التي قام بها في الستينيات من القرن العشرين، وقد بدأت بالإصلاح الزراعي ومن ثم تطورت إلى أن أطلق عليها الثورة البيضاء(٢)، واللافت هنا هو استخدامه لمصطلح الثورة البيضاء على هذه الإصلاحات ليفرق بينها وبين مفهوم الثورة التقليدي، حيث يعلل ذلك الشاه "محمد رضا" بأنها لم تنتهج العنف في التغيير ولم تتسبب في إراقة أدنى قطرة دم أو في خرق للحريات الشخصية والاجتماعية في إيران آنذاك -حسب تعبيره-(٣).

أما بعد قيام الثورة الإيرانية فلم يكن هناك حديث عن الإصلاح بسبب الظروف التي صاحبت نجاح الثورة والتحولات السياسية والاجتماعية التي حدثت خلال فترتي ما يسمى بالجمهوريتين الأولى والثانية؛ لكن كلمة الإصلاح كان لها رواج أكثر من ذي قبل بعد فوز الرئيس السابق "محمد خاتمي" عام ١٩٩٧م، وقد تعددت تعريفات مفهوم هذه الكلمة؛ لكنها في

---

(١) دكتر سيد حميد طبيبيان، فرهنگ فرزان فارسي-عربي، تهران: نشر وپژوهش فرزان روز، چاپ اول، ١٣٧٨،صص ٦٦، ٤٧٢.

(٢) جان فوران، مقاومت شكننده: تاريخ تحولات اجتماعي ايران از صفويه تا سالهاى پس از انقلاب اسلامى، ترجمه: احمد تدين، تهران: مؤسسه خدمات فرهنگى رسا، چاپ چهارم ١٣٨٢، ص٣٣١.

(٣) منوچهر تقفى، پديدهاى انقلاب، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ٢٥٣٥ شاهنشاهى، ص١٦.

الجملة تحاكي التعريفات السابقة، ومنهم من قرنها بمفهوم الثورة ولم يفـرق بين مفهومي الإصلاح والثورة، ومنهم من فسرها حسب رؤيته، ومن هـذه التعريفات ما يلي:

الإصلاح: هو التحسين والتحرك، والتعلم مما مضى، والتعرف علـى المساوئ وتصحيحها من أجل الوصول للكمال(١).

الإصلاح: هو التغيير الاجتماعي المتدرج المسالم، وهو يختلف مـع التغيير الجبري أي الثورة، ويمكن أن يكون الإصلاح سـطحياً أو أساسـياً، والمراد بالسطحي أي الذي لا يتعرض إلى القوانين والأنظمة، أما الأساسـي فهو الذي يمكن أن يشمل حتى الدستور، وما يميز الإصلاح عن الثورة هـو الأسلوب والطريقة، فالتدرج والتأني هما سمة الإصلاح إضافة إلى البعد عن العنف(٢).

الإصلاح: هو عبارة عن تغييرات معينة وبطريقة تدريجية ومتأنيـة لإعادة هيكلة مؤسسات النظام السياسي(٣).

وهناك من يرى أن للإصلاح مفهومًا محددًا وهـو" تطبيـق الحكـم الشعبي أو ما يسمى بالديمقراطية علـى اتخـاذ القـرارات وإدارة شـئون البلاد"(٤).

وللرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي رؤيته حول مفهوم الإصلاح، حيث يعتبره التنمية الشاملة والراسـخة فـي جميـع المجـالات السـياسية والاقتصادية والعلمية، كما يعتبر التقدم في هذا المجال هو بعينه الإصـلاح،

---

(١) دكتر محمود سريع القلم، اصلاحات به مثابه يك مفهوم ويك برنامه، در(اصلاحات وپرسشهاى اساسى: مجموعه مقالات)، تهران:مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول ١٣٨٠، ص١٣٩.

(٢) محسن كديور، اصلاحات نقد مرحله اول- دور نماى مرحله دوم، موقع الكاتب على الإنترنت في ١٤٢٧/٥/٥هـ، على الرابط:www.kadivar.com/Htm/Farsi/Speech810606.htm

(٣) دكتر ابراهيم متقى، روند اصلاحات در ايران، در (اصلاحات وپرسشهاى اساسى: مجموعه مقالات)، مصدر سابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٤) دكتر عليرضا علوى تبار، تاكتيك واستراتيژى اصلاح طلبان، در (عبور از خاتمى: مجموعه مقالات)، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول: زمستان ١٣٧٩، ص١٤١-١٤٢.

وعند التطرق إلى الإصلاح فمعنى ذلك أن هناك نقصًا في المجتمع أي: أن هناك خللاً لابد من إصلاحه، ولذلك فالرغبة في القيام بالإصلاح السياسي، تدل على أن هناك مشاكلَ في السياسة، وكذلك الإصلاح الاقتصادي يدل على وجود مشاكل اقتصادية، ولا يمكن القول بأن كل شيء على ما يرام مع رغبة في الإصلاح، كيف يكون هذا ؟! نحن لا نريد إصلاحاً إذا كان كل شيء يسير على ما نرغب، إذن لابد من تقبل أوجه النقص بنظرة واقعية مع البعد عن التعصب[١].

وهناك من يرى أن الإصلاح في المجتمع الإيراني إنما هو إعادة توجيه مسار الحركة نحو الهدف الذي تطلع إليه الشعب أثناء الثورة الإسلامية، حيث كانت الثورة تتجه في طريق محدد لكنها تعرضت إلى الانحراف لأسباب مختلفة، وهذا هو نفس الشعار الذي طُرِحَ منذ الثاني من خرداد وهو إعادة الثورة إلى مسارها الأصلي[٢].

أما من ربط بين مفهوم الإصلاح والثورة، فقد أضاف لمفهوم كلمة (رفرم/ اصلاح) والتي يطلق عليها في الفارسية أيضاً (اصلاحات) بأن لكل ظاهرة بعدين، ذاتي ومعنوي أو ظاهري وباطني، فالبعد الظاهري يطلق عليه الإصلاح أو التغيير، والبعد الثاني وهو الداخلي أو المعنوي فيمكن إطلاق مسمى الثورة، مع أنه اتفق في البداية مع التعريفات السابقة بقوله: إن الإصلاح هو عبارة عن الإجراءات التي تحدث من أجل تغيير بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من غير أن يتعرض الأساس الاجتماعي للتغيير[٣].

---

(١) حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد خاتمى، تا آخرين نفس ايستاده ام، در (اصلاحات وپرسشهاى اساسي: مجموعه مقالات)، مصدر سابق، ص١٢٨-١٢٩.

(٢) دكتر محمد مهدي جعفرى، اصلاحات وفهم دين، در (اصلاحات وپرسشهاى اساسى: مجموعه مقالات)، مصدر سابق، ص٥٥-٥٦.

(٣) داود على بابائى، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟ (از بازرگان تا خاتمى)، تهران: انتشارات اميدفردا، چاپ دوم ١٣٨٤، ج١ ص١٢-١٣.

مرتكزات الإصلاح ومتطلباته:

من أبرز مرتكزات الإصلاح مايلي[1]:

١- تحديد رؤية فكرية واضحة لهذا الإصلاح تبرز تطوره وتخطط له.

٢- وجود إرادة سياسية قابلة للتغيير.

٣- تهيئة وسائل تنفيذ هذه الرؤية وما تخطط له.

أما متطلبات الإصلاح فيمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

١- أن يكون الإصلاح كلاً لا يتجزأ وكاملاً لا يتوزع، وإذا بدأت مسيرته فيجب أن لا توقفها أي قوى أو فعاليات.

٢- أن يكون الالتزام به شاملاً لا يستثني أحداً، فرداً كان أو مؤسسة حتى تأتي محصلته متوازنة، ونتيجته منصفة، وبهذا يتحقق الالتفاف حول رواده والتجاوب مع متطلباته، والقبول بالتضحيات من الجميع من أجل الوصول إلى غاياته.

٣- أن يبدأ من العمق بحيث يصل إلى الجذور، ولا يكتفي بالظواهر والمظاهر والقشور والأعراض حتى لا يأتي مردوده سطحياً بل فاعلاً وعميقاً، ولا تكون نتيجته ضعيفة؛ بل قوية ومضمونة.

التغيير والتجديد والتطوير والإصلاح:

يربط "رضوان السيد" بين التغيير والإصلاح معللاً ذلك بأن هناك ضرورة للتغيير باتجاه الإصلاح، حيث جمع الله -سبحانه وتعالى- دعوة النبيين على لسان أحدهم بقوله: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾[3] وهذا التجديد المقصود لا يكون ذاتياً، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟

---

(١) الدكتور عباس الجراري، الإصلاح المنشود، مصدر سابق.

(٢) محمود بن محمد سفر، الإصلاح رهان حضاري، مصدر سابق، ص١٠-١١.

(٣) سورة هود: الآية (٨٨).

﴿مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1]، ومعنى ذلك أن التحرك باتجاه الإصلاح والصلاح ينطلق من الداخل، ويلتزم التوسط في الفكر والقول والعمل لكي يجتمع الناس من حوله، والتحرك الإصلاحي يكون من متطلباته وسيلةً وهدفاً إخراج الأمة من الضعف إلى القوة وتدبير الشأن العام والخاص بما يصلحه، أي ما يلائم أوضاع المسلمين وأوضاع العالم الذي يعيشون فيه، وكما يكون الإصلاح خروجاً من الجمود ومن التطرف، فإنه وبمنهجية الوسطية يغير الوعي من طريق الواقع، ولذلك يكون التجديد الديني والثقافي مجدياً بقدر ما يكون شاملاً، مستنداً لإرادة جماعية، وعندما يكون شاملاً تكون له علاقة قوية بإعادة بناء الوحدة والتضامن، والاتجاه للتشدد والتطرف بحجة تطهير الانتماء الإسلامي غلو وليس التغيير الذي حث الله -سبحانه وتعالى- المسلمين على اتخاذه منهجاً من أجل الإصلاح، ويؤكد "رضوان السيد" على أن ربط التغيير بالإصلاح ليس ربطاً ذهنياً أو نظرياً، فهناك التغيير الثوري والمدمر وهناك التغيير الهادئ والمعمر، والذي جرى في مجتمعاتنا خلال العقود الستة الأخيرة إنما هي محاولات للتغيير الراديكالي التي زادت من القطائع سواءً من جهة الحاكمين أو من جهة الإسلاميين واليساريين، ويصف العالم الإسلامي بالمكابر عندما طولب بالإصلاح الديني بعد الحادي عشر من سبتمبر، بحجة أن المراد هو تغيير الدين، أو لأن التغيير لا يكون من الخارج، مؤكداً أن الأزمة الراهنة ليست ناجمة عن الراديكالية الدينية؛ بل إن تلك الراديكالية إحدى نتائجها، ولهذه الأزمة – حسب رأيه- سببان: أحدهما استخدام الإحيائية الإسلامية في العقود الماضية من جانب أطراف الحرب الباردة، والسبب الثاني هو وجود القصور والفشل في التجربة السياسية العربية مما أدى إلى تضييق المجال السياسي وخروج ذوي الحساسية الدينية من الشباب إلى الهوامش، ولذا فإن العلاج للثوران الديني يكون بالإصلاح في إدارة الشأن العام، وتجديد الاعتبار للمؤسسة الدينية من طريق الاستقلال والتجديد والتحول إلى قوة من قوى المجتمع المدني لا تتبع الدولة استتباعاً، ولا تخرج عليها استبدالاً لنفسها بها، فالتغيير الديني والسياسي ضروريان؛

---

(1) سورة الرعد: الآية (١١).

لكي يتكاتفا وينسجما وليس من أجل استقواء أحدهما على الآخر، أو إلغاء أحدهما لصالح الآخر، فالتغيير بالإصلاح والإصلاح بالتغيير وفي الوعي قبل الواقع[1].

وهناك من عرف التغيير بأنه "تحريك النظم الإدارية والبشرية لمواجهة التطورات والتغيرات المحيطة لإعادة ترتيب الأمور وتوظيف البرامج التنموية للأفراد بصورة مثلى بحيث يستفيد من عوامل التغيير الإيجابي أو التقليل من عوامل التغيير السلبي من خلال أفضل الطرق لإحداث هذا التغيير والإصلاح الذي يعتمد بدوره على تأهيل الأفراد بشكل يوضح العوامل التي تدعو للإصلاح والتغيير"[2]. وأما التطوير فهو كما عرفه شوقي جلال "انتقال المجتمع من طور إلى طور من حيث الإنتاج وأدواته والثقافة والعلاقات الاجتماعية وهيكل المؤسسات ودورها في القوانين الاجتماعية الحاكمة وفعالية الإنسان العام كقوة مشاركة إيجابية وبناءة ومسئولة والانتقال إلى مرحلة حضارية جديدة"[3].

مجالات الإصلاح:

يمكن حصر مجالات الإصلاح فيما يلي[4]:

١- الإصلاح الاقتصادي.
٢- الإصلاح السياسي.
٣- الإصلاح الاجتماعي.
٤- الإصلاح الثقافي.
٥- إصلاح التعليم بشقيه العام والخاص.
٦- إصلاح الدعوة والداعية.
٧- إصلاح مفهوم الوطن والمواطنة.

---

(١) رضوان السيد، الإصلاح والمصالحة: سؤال النهوض وسؤال الأولويات، مجلة التسامح الفصلية، مصدر سابق، ص١٣-١٤.
(٢) الدكتور علا عبدالفتاح رجب، مهارات إدارة الإصلاح والتغيير، مصدر سابق، ص١٤٢.
(٣) شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي، القاهرة: دار العين للنشر، ط١: ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٥٣.
(٤) محمود بن محمد سفر، الإصلاح رهان حضاري، مصدر سابق، ص٢١.

مفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية:

من الأفضل تحديد الفرق بين الإصلاح والتنمية قبل الشروع في توضيح مفهومهما السياسي، فالإصلاح -كما تقدم- من معانيه إدخال تعديلات علي بنية أساسية قائمة وغير مطلوب تغييرها أو تجاوزها، وتعني التنمية تغيراً كمياً على صعيد أفقي مع الحفاظ على البنية الاجتماعية الأساسية والواقع الثقافي وهيكل العلاقات(١).

و يعرف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية (١٩٩٨) الإصلاح السياسي (Political Reform) بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، ويعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمسارها، ولصيغها الدستورية والقانونية بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة القانون، وفصلاً للسلطات، وتحديداً للعلاقات فيما بينهما. أما التنمية السياسية Political Development وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهي السعي المستمر لتكريس نظام حكم متطور ومستقر وتعزيز الرفاهية للمواطنين، وإقامة سلطة ترعى حقوق الإنسان وتهتم بالبيئة"(٢).

كما يمكن اعتبار التنمية السياسية حسب تعريف الدكتورة "ندا مطشر" أستاذة العلوم السياسية بجامعة قاريونس في بنغازي، بأنها "عملية تنطوي على ولادة حضارية ترقى بحياة الأفراد؛ لتواجه التحديات الداخلية الخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات، وتحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي"(٣).

---

(١) شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح، مصدر سابق، ص٥٢-٥٣.

(٢) المهندس جلال فيروز، الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في البحرين، منتديات البحرين، على شبكة الإنترنت، في ١٤٢٦/١١/١٧هـ على الرابط: www.montadayat.org/modules.php?name=sections&po=view-article&artid=1504.

(٣) الدكتورة ندا مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط١: ١٩٩٨م، ص١٠٣.

ويمكن إطلاق مصطلح "الإصلاح السياسي" – حسبما يراه الدكتور "عمر الحسن"[١] – على أي عملية تغيير سياسي (Political Change) تستهدف الأبنية أو العمليات أو الأهداف السياسية لأي نظام، وتسعى إلى إعادة توزيع وتشكيل ممارسات القوى الحاكمة في المجتمع والدولة شريطة أن يتم ذلك بشكل سلمي، والمتفق عليه أن الإصلاح هو إحدى الآليات أو الأدوات أو المداخل التي يمكن من خلالها تحقيق التحول الديمقراطي في دولة معينة بما لا يخلق حالة من الصراع بين ذلك وخصوصيات هذه الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية، وبما يتواءم أيضاً مع ظروفها الاقتصادية والسياسية، ويستجيب للتحديات التي تواجهها في الداخل والخارج، فالإصلاح: عملية نضالية مستمرة تتم في الغالب بصورة تدريجية وتراكمية[٢].

وبناء عليه فهناك من يفرق بين المصلح والثوري، فالمصلح يكون كذلك عندما يدعو إلى تغيير واقع فاسد، وتعديل علاقات غير متكافئة، وهو في هذا الأمر لا يختلف عن الثوري من حيث المبدأ، لأن كليهما يرفض الأمر الواقع، ويتمثل الفرق في الأساليب التي يريد انتهاجها كل واحد منهما. فإذا كان الثوري –كيفما كانت مرجعياته الأيديولوجية– يعطي الأولوية للاستيلاء على السلطة السياسية، بكل الوسائل الممكنة، وإدخال تغييرات جذرية على بنية الدولة، فإن الإصلاحي يتميز بكونه يؤمن بإمكانية تغيير الاقتصاد والمجتمع بالتأثير في المؤسسات السياسية القائمة؛ بينما يدعو الثوري إلى التغيير التدريجي وتوجيه المؤسسات السياسية الموجودة لإنجاز الإصلاحات المناسبة دون تهديد التوازنات القائمة بالضرورة[٣].

---

(١) هو الدكتور عمر سعيد الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وعضو المجلس الاستشاري الخليجي العربي التابع لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

(٢) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، مصدر سابق، ص٨.

(٣) رضوان السيد، الإصلاح والمصالحة: سؤال النهوض وسؤال الأولويات، مجلة التسامح الفصلية، مصدر سابق، ص٢٢.

عوامل الإصلاح السياسي[1]:

١- عوامل داخلية:

أ- تَدَنِّي أو غياب شرعية النظام السياسي وفقدان مصداقيته.

ب-تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني.

٢- عوامل خارجية:

أ- الدول الكبرى.

ب-المؤسسات المالية الدولية.

ج- الجمعيات غير الحكومية.

د- الرأي العام العالمي.

مجالات الإصلاح السياسي[2]:

١- إصلاح التشريعات.

٢- استئصال الفساد.

٣- التخلص من الاستبداد.

---

(١) الدكتور جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، مصدر سابق، ص٣.

(٢) المهندس جلال فيروز، الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في البحرين، مصدر سابق.

مدخل إلى الموضوع

الإصلاح فى مشروع
الثورة الإيرانية

عاد "آية الله الخميني" إلى طهران في فبراير ١٩٧٩، ونجحت الثورة الإيرانية في القضاء على النظام البهلوي، وانهمك قادة الثورة في ترتيب الأمور لإنشاء الدولة، وثار الجدل حول الاسم الجديد لها، لكن إصرار قائد الثورة على أن يكون اسمها "الجمهورية الإسلامية" دون زيادة أو نقصان، جعل الآخرين يقتنعون بهذا ويتنازلون عن مقترحاتهم ويتراجعون عن آرائهم حول إضافة وصف الديمقراطية عليها.

لم تقتصر المشاركة في إنجاح الثورة الإيرانية على المؤسسة الدينية فقط، وإنما شارك فيها جميع فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه ممن اصطلح على تسميتهم بالثوريين الراديكاليين والمتدينين المعتدلين والمتدينين الليبراليين والإصلاحيين واليسار الإيراني والوطنيين التقليديين، وغيرهم كثير ممن شاركوا في الثورة لأهداف شتى وانتصاراً لمشاريع عدة[١]، ولذلك عندما نطلق عليها اسم الثورة الإيرانية فإنه من منطلق هذه المشاركة العامة للمجتمع الإيراني بكافة توجهاته وعقائده، صحيح أن القيادة تمثلت في رجال الدين، لكن لم يتحقق النصر لولا مشاركة الجماعات والتيارات الأخرى، وإن كان الاجتماع على شخصية آية الله الخميني عنصراً مهماً، وعاملاً مؤثراً في نجاح الثورة وانتصارها، فهذا لا يصادر جهود الأحزاب الأخرى وخاصة اليسارية في تقويض النظام السابق، وتحمل أعباء الكفاح المسلح ضده.

لقد أجمعت كافة الجهات المشاركة في الثورة أن مبدأها إصلاح ما أفسده النظام البهلوي على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت البدايات عبارة عن احتجاج على النظام السياسي والتفاوت الطبقي والفساد الأخلاقي والمادي والتبعية للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة إرغام هذا النظام بالتخلي عن ممارساته التي كانوا يرون أنها تسير في الاتجاه الخطأ وتسير بالمجتمع الإيراني في طريق الهاوية، وكان فشل محاولات الإصلاح هذه تطوراً لمراحل الثورة، إذ تصاعدت هذه الحركة

---

(١) الدكتور فرح موسى، العرب وإيران وصراع النهايات، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ط١: ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص٣٤.

الاحتجاجية باطراد وتحولت إلى حركة شعبية واسعة النطاق تضم مختلف الأحزاب والفئات على اختلاف أيديولوجياتها، والطبقات والتوجهات الأخلاقية والدينية، وفي النهاية تحققت لها تلك الخصائص التي يطلق عليها منظرو التطور الثوري اسم ثورة سياسية خالصة، وبعبارة أخرى فبمجرد أن سُمح باستخدام العنف تعذر على القوى الدافعة للحركة الإيرانية أن تكبح جماحه وتوقفه ككفاح من أجل تغيير النظام السياسي، وشاركت أطراف التحالف الثوري في هذا الكفاح كل حسب اتجاهه الأيديولوجي وتجاربه التنظيمية، ولم تكن الفئات غير الدينية تنكر أن رجال الدين الشيعة قدموا خدمة جليلة بتوسيعهم القاعدة الشعبية المؤيدة للثورة، ولا سبيل لإنكار أنشطتهم الحيوية ومهارتهم في استغلال الأفكار الشعبية كالاستشهاد والجهاد ضد السلطان الجائر ومعارضة الحاكم الفاسد، كما كان لهم دور بارز في تصاعد الحركة الثورية باتحادهم في الرأي حول مسألة شرعية المقاومة السلبية في البداية ثم الكفاح المسلح ضد النظام، بالرغم من أن رجال الدين الشيعة لم يكونوا جميعهم متفقين حول هذا الرأي، فمنهم من كانت مطالبه مقتصرة على إعادة دستور ١٩٠٦م، وانتخاب مجلس تشريعي يكون من خمسة أعضاء للإشراف على مدى مسايرة القوانين الوضعية للشريعة الإسلامية[١]، لكن الأمور سارت كما يريده الفريق الثوري فتمكنوا من أن يثور المجتمع الإيراني ثورة رجل واحد أمام ما كان يعتبرونه من مظاهر الظلم والاستبداد والفساد، وقد عقد العزم على تحمل ما يواجهه من مصاعب في هذا الطريق، إلى أن حقق ما كان يصبو إليه من هزيمة النظام البهلوي وانتصار الثورة.

كان قائد الثورة آية الله الخميني كثيراً ما يردد في تصريحاته من منفاه في فرنسا بأن رجال الدين لن يتولوا الحكومة أو يشاركوا فيها، وكان يبشر بالحرية والعدالة الاجتماعية، مما زاد من تطلع الشعب الإيراني إلى هذه الحرية والعدالة والاستقلال، كما زاد من طمأنة التيارات الأخرى اليسارية والليبرالية ليبذلوا مزيدا من الدعم والتنسيق مع الخميني وأتباعه، وسارت

---

(١) سيهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، ترجمة عبدالوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١: ٢٠٠٤، ص٤٢-٤٣.

الأمور في هذا الاتجاه إلى أن تحقق النصر للثورة الإيرانية، كما أنه لم يبحث مسألة ولاية الفقيه قبل وصوله إلى السلطة أو بعد فترة من وصـوله إليهـا، ويؤيد ذلك تعيين مهدي بازرگان كرئيس وزراء، ودعمه لبني صدر في أول انتخابات لرئاسة الجمهورية[1].

لكن الوضع تغير بعد وصول آية الله الخميني إلى طهران، وبدأت نبـرة الجمهورية الإسلامية، والدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية تطغـى علـى التصريحات، بل وصفت الثورة بأنها ثورة إسلامية لتنتهي بحكومة إسلامية، وبدأت الترتيبات لتنفيذ ذلك، فتقرر وضع دستور إسلامي للبلاد، والتصويت على مسمى الجمهورية الإسلامية في استفتاء عام يشارك فيه الشعب مـدعماً بالفتاوى التي تحث على المشاركة في التصويت، وتعتبره يصب في خدمـة الإسلام والمسلمين.

واستسلمت الأطراف الأخرى أمام هذه الإجراءات، حيث يـرى بعـض الدارسين للشأن الإيراني أن آية الله الخميني تمكن من التغلب علـى بعـض الحركات القوية مثل الحركة الوطنية والعلمانيين لعدة أسباب منهـا أن مثـل هذه التيارات لم تتمكن من تزعم الحركة الثورية وعدم وجود زعامة علمانية تحظى بالتأييد القومي في إيران مثل الدكتور محمد مصدق، إضافة إلى بزوغ نجم الخميني باعتباره الوحيد من آيات الله الذي انغمس في السياسة[2]، وتمت صياغة الدستور متضمناً مبدأ ولاية الفقيه الذي لم يَحْظَ بموافقة جميع القوى الشعبية والدينية، وتمت المناداة بإقامة انتخابات لرئاسة الجمهورية سارع في إقامتها استقالة الحكومة المؤقتة لما رأته من بداية مسلسل احتكار الـسلطة، وجاءت نتائج الانتخابات على غير ما كان يريده رجال الدين، فكانت لصالح التيار الليبرالي بتقدم الحسن بني صدر بأصوات كثيرة، ومنذ ذلـك الوقـت بدأت الحرب الداخلية في إيران بعد نجاح الثورة التي انتهت بهيمنة رجـال الدين على السلطة ومؤسساتها.

---

(١) نكي آر كدي، نتايج انقلاب ايران، ترجمه مهدي حقيقت خواه، تهـران: انتـشارات ققنوس، چاپ اول: ١٣٨٣، ص١٥-١٦.

(٢) سپهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، مصدر سابق، ص٤٤-٤٥.

ولابد لنا من التعرف في هذا المدخل على حقيقة الإصلاح في مشروع الثورة من خلال التعرف على مفهوم الإصلاح لدى قادتها، والتعرف على المحاولات الإصلاحية خلال الفترة التي تلت انتصار الثورة وحتى وفاة قائدها آية الله الخميني، وهي الفترة التي من الممكن أن نطلق عليها فترة الاضطراب، والتي كانت شخصية الخميني الكارزمية هي السائدة وهي مرجع الجميع في تلك الفترة.

أ- مفهوم الإصلاح لدى قادة الثورة:

من أهم الشخصيات التي لابد لنا من التعرف على مفهوم الإصلاح لديها، هي شخصية آية الله الخميني ورؤيته حول الإصلاح، ومن خلال تتبع أحاديثه عن الإصلاح في كلماته وتصريحاته، فقد بدا للباحث أن رؤية آية الله الخميني للإصلاح ومجالاته تتلخص فيما يلي:

١- كان يعتبر إصلاحات الشاه إفساداً ودماراً، مثال ذلك ما تطرق إليه في حديثه عن الإصلاح الزراعي للنظام البهلوي بقوله ما ترجمته "إن الشعب الإيراني يعتبر الإصلاح المزعوم للشاه إفساداً وتخريباً"[(١)]، ويفسر ذلك بقوله ما ترجمته "إن الشعب الإيراني الذي غالبيته من المتدينين يعارض بشدة الثورة المزيفة التي حدثت بأمر الأجانب النفعيين، وهذا الإصلاح المزعوم الذي أدى إلى شقاء الشعب وفتح سوقٍ للأجانب وانهيار الزراعة، يعده هذا الشعب إفسادا وتدميرا"[(٢)].

٢- أن الإصلاح يتمثل في إقامة حكومة ديمقراطية تشمل مجلساً وطنياً يتكون من ممثلين فعليين للشعب يقوم بإدارة دفة الأمور في البلاد، وتحترم هذه الحكومة حقوق الأقليات ولا تلحق ظلماً بأحد[(٣)]، كما يتركز الإصلاح في توفير الاستقلال والحرية للشعوب ومحاربة الفساد وسن القوانين وتنظيمها في جميع المجالات الاقتصادية

---

(١) صحيفه نور، ج١ ص١٣.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق، ج٢ ص٢٥٥-٢٥٦.

والاجتماعية والثقافية مع مراعاة المفاهيم الإسلامية، والمشاركة الفعالة من الشعب كافة، ليحقق هذا الإصلاح قبل كل شيء أهدافه وهي القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية لكافة طبقات الشعب[1].

٣- أن الإصلاح هو الالتزام بالمبادئ الإسلامية والخط الثوري الذي رسمه، ولذلك فمن مجالات الإصلاح التي حظيت باهتمام آية الله الخميني، الإعلام ووسائله وخاصة الصحف، وإصلاح المجال القضائي والاجتماعي والإداري والثقافي كل هذا لابد أن يتم بإبعاد العناصر التي لا تلتزم بمنهج الثورة وأيديولوجيتها؛ ولذلك فقد أصدر توجيهاته بإصلاح المؤسسات الإعلامية التي لا تسير على خط الثورة ولم يقبل بأن يتولى ما أسماهم بالمنحرفين العمل في الصحف[2]، أما الإصلاح القضائي وهو من أولويات الإصلاح عنده يتمثل بأن يتولى الإسلاميين القضاء دون غيرهم وتصفية ما وصفهم بالمتساهلين من سلك القضاء، كما يتمثل الإصلاح الإداري بأن يقوم البرلمان الإيراني بالإشراف على أعمال الحكومة وسير العمل في الوزارات والمحافظات، واستجواب المسئولين فيها حال وقوع ممارسات خاطئة منهم[3]، ويتمثل الإصلاح الاجتماعي بالالتزام بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بحَثٍّ المجتمع على الالتزام بتطبيق الأحكام الشرعية، بل إن على كل شخص إصلاح الآخرين بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ليتحقق صلاح المجتمع[4]، كما يعتبر آية الله الخميني أن الإصلاح الثقافي من أهم مجالات الإصلاح وذلك باستقلال المراكز والمؤسسات الثقافية بتنقيتها من الثقافات الغربية، وتغيير صلتها بالغرب، وتعيين مجالس مكونة من مثقفين ملتزمين بالثورة ومؤمنين بمبادئها، ودعم هذه

---

(١) المصدر السابق، ج٤ ص٦.
(٢) المصدر السابق، ج١٢ ص٦٣.
(٣) المصدر السابق، ج١٢ص٢٥٥-٢٥٦.
(٤) المصدر السابق، ج٩ ص٢٩١.

المراكز والمؤسسات التعليمية بتصفية ما أسماهم بالعناصر الفاسدة من خدام النظام البهلوي لأنهم يقدمون خدماتهم للأجانب، ولابد من إصلاح الحوزات الدينية والعلمية، والتكاتف ما بين العلماء والمثقفين في هذه المراكز، والتأكيد على أن الجامعة لا يمكن أن تحقق الاستقلال من دون رجال الدين، وكذلك الحال بالنسبة لرجال الدين دون الجامعة، مع رفع أوجه الخلاف والشقاق بين هاتين المؤسستين(١).

٤- أن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا في بيئة يسودها الهدوء والأمان، ولذلك فهناك صلة بين الإصلاح والوضع الأمني الداخلي ولا يمكن لأي إصلاح أن يتم دون توفر الهدوء والاستقرار؛ لكي يشمل الإصلاح المجالات الصناعية والزراعية والثقافية، ولذلك يوجه آية الله الخميني أصابع الاتهام لمن وصفهم بعملاء الأجانب بالتآمر على إعاقة تنفيذ الإصلاح(٢).

٥- كما أن لآية الله الخميني رؤيته الخاصة المتعلقة بالديمقراطية التي هي أشمل من الإصلاح في الفكر السياسي، حيث قسمها إلى ديمقراطية مرغوبة وإيجابية وديمقراطية غير مرغوبة ومزيفة وهي التي نشأت في الغرب وليست ديمقراطية حقيقية حسب تعبيره، وقد حدد خصائص وميزات للديمقراطية الحقيقية، منها أنها الرافضة للاستبداد والديكتاتورية ولأي شكل من أشكال العنصرية، والمقدمة للحرية والعدل والمحافظة عليهما، والمرتبطة بالاستقلال، والديمقراطية الحقة هي التي منشؤها وأساسها من الإسلام وتستند على تعاليمه، وهي التي ترفض كل ما يؤدي إلى إهانة الإنسان وسلب حريته في القرار والاختيار(٣).

---

(١) المصدر السابق، ج٩ ص١٨٧-١٨٨، ج١٠ ص٥٥.

(٢) المصدر السابق، ج٦ ص٤٤-٤٥.

(٣) محمد صادق كوشكي، تأملات در انديشه امام خميني، سايت انترنتى غدير: www.gadeer.org/SIYASI/andishe_amam/andese03.htm، ٢٠٠٦/١٠/١٥.

ويأتي بعد آية الله الخميني من رجال الثورة الإيرانية آية الله حسين علي منتظري، الذي شغل منصب خليفة الخميني فترة من الزمن قبل أن يقال، وكان من المقربين من مرشد الثورة قبل نجاحها وبعد وصول الخميني إلى إيران، وقد تبلورت رؤاه الإصلاحية بعد نجاح الثورة وتحولها إلى دولة يحكمها علماء الدين الشيعة في إيران، حيث بدأ في رفض الممارسات التي كان يرى أنها تنحرف بالثورة عن مسارها والشعارات التي جاءت من أجلها وهي الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وانتقاد السياسات التي كانت تتخذ من قبل الحكومات المتوالية بعد انتصار الثورة، أو ما كان يسميه بالقرارات التي كانت تتخذ باسم مرشد الثورة، فقد عارض منذ البداية توجيه الإهانات إلى علماء الدين والمراجع الشيعية في إيران وتوقيف دروسهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية بسبب آرائهم المخالفة لتوجهات قادة الثورة، ومن هؤلاء العلماء والمراجع سيد صادق روحاني، وآية الله قمي؛ بل قام آية الله منتظري بالاعتراض على توجيه التهم لآية الله شريعتمداري وقطب زاده وقال: إن اتهامهما بالضلوع في القيام بانقلاب على الخميني ووضع متفجرات في بئر بالقرب من منزله فرية كبرى وتهمة ملفقة وغير واقعية(١).

ويرى آية الله منتظري أن الإصلاح انبثق من الثورة الإيرانية، وما تردد من مقولات إصلاحية في إيران ليست بالأمر الجديد، وأن الإصلاح الحقيقي هو العمل بالوعود الأولية للثورة، وتحقيق ما رفعته من شعارات حول الحرية والاستقلال والديمقراطية(٢)، وطالما أنه تم رفع شعار الجمهورية الإسلامية فلا بد أن تكون السلطة في يد الشعب وعلى أساس تطبيق الشريعة الإسلامية، ولا مناص للمسئولين من الانصياع للعملية الإصلاحية التي رفعتها شعارات الثورة منذ البداية، لكن آية الله منتظري يصرح بأن هذه الشعارات انحرفت عن مسارها بسبب عدم مقدرة أي أحد على الاعتراض

---

(١) آية الله حسينعلي منتظري، خاطرات آيت الله منتظري، اتحاد ناشرين ايراني در اوريا، چاپ دوم: ديماه ١٣٧٩-ژانويه ٢٠٠١، ص٢٦٦-٢٦٨.

(٢) مصاحبه حضرت آيت الله العظمى منتظري با خبر نگار كانادايى، سايت انترنتي آيت الله العظمى منتظري، صفحه زير ادرس: www.amontazeri.com/farsi/Payamha/27.HTM، ١٤٢٧/١٠/٣هـ.

وإبداء رأيه، بل إنه بمجرد الإعراب عن وجهة نظره يجد نفسه ماثلاً أمام القضاء، والتعرض إلى السجن السياسي أمثال اشكوري وگنجي وعبدي وآغاجري(١)، كما برزت آراء آية الله منتظري الإصلاحية حول ولاية الفقيه وتمشيها مع الديمقراطية بتصريحه أن ولي الفقيه لابد من اختياره من قبل الشعب، وتكون فترة تعيينه أربع سنوات ولا تمتد طوال حياته، ويجب عليه أن يستجيب للشعب وأن لا ينصب نفسه فوق القانون(٢).

ويتمثل مفهوم الإصلاح لدى منتظري في النقد البناء وتقديم النصح، ولذلك فقد قام بانتقاد حملات الإعدام والتصفية ومصادرة الممتلكات والأموال بعد انتصار الثورة مباشرة، وعارض تدخل الحكومة في الاقتصاد منادياً بحرية الاقتصاد على مبدأ العرض والطلب، والمطالبة بتشجيع الزراعة معتبراً إياها أساس الاستقلال الاقتصادي ونموه المؤدي إلى الاستقلال السياسي، وفيما يخص تقديم النصح دعا إلى مزيد من إعطاء الحرية في الرأي معتبراً أن الديمقراطية وحرية الرأي هي أن يصبح الأشخاص أحراراً في إبداء آرائهم وتهيئة كافة الوسائل التي تحقق لهم ذلك في ظل الدستور، كما دعا إلى ضرورة تكوين الأحزاب القادرة على تأهيل القدرات والكفاءات التي تستطيع قيادة المجتمع وإدارة شئونه السياسية والاقتصادية والداخلية والخارجية بكل جدارة، كما دعا إلى تطبيق مبدأ الشورى في الحكم انطلاقا من قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران:١٥٩](٣).

---

(١) مصاحبه حضرت آيت الله العظمى منتظري با سردبير وخبر نگار واشنگتن پست، سايت انترنتي آيت الله العظمى منتظري، صفحه روى ادرس: www.amontazeri.com/farsi/Payamha/28.HTM، ٣/١٠/١٤٢٧هـ.

(٢) مصاحبه روزنامه يوميوري ژاپن با حضرت آيت الله العظمى منتظري در تاريخ ١٣٨٢/١١/٣، سايت انترنتي آيت الله العظمى منتظري، صفحه روى ادرس: www.amontazeri.com/farsi/Payamha/42.HTM، ٣/١٠/١٤٢٧هـ.

(٣) آية الله حسينعلي منتظري، خاطرات آيت الله منتظري، مصدر سابق، ص٢٩١-٢٩٩.

ويؤكد بعض الإصلاحيين الإيرانيين أن منتظري كان يـدرك المـسائل ويفهم القضايا ويقدرها بإدراك تجاوز عصر بدايات الثورة، وكـان يرفـع شعارات ومطالبات كانت تتلاقى مع رغبات الشعب ومثقفيه، لكنها أكبر من التصورات السائدة آنذاك، مما فسرها المغرضون والقـادة المـؤثرون فـي السياسة خطأً ونكسوا مفاهيمها، وأعادوا تقديمها للمسئولين في النظام لتسبب في هز الثقة في منتظري، وما رفعه منتظري من شعارات ومطالبات حـول حرية الرأي والصحافة وحرية المعارضين ومراعاة حقوق السجناء، ومحاولة إزالة التوتر في العلاقات الخارجية خلال العشر السنوات الأولى من الثورة، هي نفس ما قدمه الإصلاحيون وحركة الثاني من خـرداد بقيـادة خـاتمي، وبتعبير أدق إن ما نجح الإصلاحيون في تحقيقه هو ما فشل آية الله منتظري في تحقيقه[1].

ومن شخصيات الثورة التي وضعت رؤاها الخاصة للإصلاح، شخصية آية الله الخامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية، إذ يرى أن مصطلح الإصلاح من المصطلحات التي لها بريق وقبول على الدوام، ومن الكلمات المحببة إلى الناس، ومفهوم الإصلاح من المفاهيم القيمة التي تم تزييفها كأي شي قيم كما النقود والمجوهرات يوجد منها المزيف والحقيقي لأنها أشياء قيمة، لكنه يعتبر أن الإصلاح الثوري الإسلامي هو الإصلاح المنشود والـذي يجـب علـى المسئولين في الحكومة وكافة أفراد الشعب والنقاد جميعهم أن يساندوه[2]، وقد قدم تفسيراً للإصلاح الثوري بأنه عبارة عن التحرك والتقـدم إلـى الأمـام المضاد للركود والجمود والرجعية لأن وجود الجمود والتحجر يـؤدي إلـى فقدان القيم، والرجعية تؤدي إلى الدمار، لذا لابد من التقدم والتطور للتغلـب على ذلك، وإن لم يكن الإصلاح تقدما وتجديداً على أساس قيم الثورة التـي

---

(١) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك در ايران، تهران: انتشارات سرايى، چاپ اول: بهار ١٣٨٣، ص١٧٠-١٧٣.

(٢) متن كامل بيانات مقام معظـم رهبـرى در خطبـه هـاى نمـاز جمعـه تهـران ١٣٧٩/١/٢٦، حديث ولايت (مجموعه بيانات حضرت آيت الله العظمى حامنـه اى، مؤسسه پژوهشى فرهنگى انقلاب اسلامى، ويرايش ١/١[برنامج حاسوبي].

تهتم بالقيم التي تحارب التفرقة وإلا فإن المجتمع سوف يواجه فشلا ذريعاً(١)، كما يقدم رؤيته للإصلاح بأنه "تغيير أي خلل أو فساد أو تقصير إلى ما هو صحيح وصالح"، ويعتبر الإصلاح حقيقة ضرورية ولازمة وجزء لا يتجزأ من العقيدة الثورية والدينية للنظام الإيراني، وإنه إن لم يتحقق الإصلاح على هيئة تجديد فسيؤدي ذلك إلى فساد النظام وانحرافه، وإذا لم يكن هناك إصلاح فتظهر بعض السلبيات مثل عدم وجود توزيع عادل للثروة وبالتالي سوف يتحكم الأثرياء الجدد بالنظام الاقتصادي وعندئذ ينتشر الفقر وتصعب الحياة، ولن يتم استغلال مصادر البلاد بطريقة سليمة، وستكون هناك هجرة للعقول والكوادر، أما في حالة القيام بالإصلاح فسوف تختفي جميع هذه السلبيات تماماً، ويرى آية الله الخامنئي أن الإصلاح لابد أن يشمل جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإدارية والقضائية، وانتقد ما أسماه بالإصلاح الأمريكي متهماً أمريكا بأنها تقوم بتحريف مفهوم الإصلاح لتحقق به مصالحها(٢).

كما اعتبر الخامنئي أن أساس الإصلاح هو محاربة الفقر والفساد والعنصرية، ولابد أن يدور أي إصلاح على هذا المحور إذا كان إصلاحاً حقيقياً، لأن أسوأ مظاهر الفساد في المجتمع هو انتشار الفقر واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وكذلك ممارسة بعض الناس الفساد المالي والاقتصادي واستغلال المال العام في مصالحه الشخصية وملء جيبه منه، ومن أعظم ممارسات الفساد هو ما يكون من تفرقة في فرض القانون وتطبيقه في المجتمع، وعدم النظر إلى كفاءة الأشخاص ومؤهلاتهم، وقد انتقد أيضاً ما اعتبره من دعاوى أن أمريكا ورئيسها يؤيدان الإصلاح في إيران، حيث يتهم الرئيس الأمريكي بأنه أولاً: لا يوالي أي نظام ثوري، وثانياً: لا يؤيد أي إصلاح يتم في إيران، وثالثاً: أن الإصلاح الذي تريده أمريكا يرفضه الشعب الإيراني تماماً، معتبراً أن أكبر حركة إصلاحية حدثت في إيران هي الثورة

(١) متن كامل بيانات مقام معظم رهبرى در خطبه هاى نماز جمعه تهران ١٣٧٩/٢/٢٣، حديث ولايت، مصدر سابق.

(٢) محمد باقر ذو القدر، اصلاحات آمريكائي، سايت انترنتى غدير، روى آدرس: www.gadeer.org/SIYASI/Amrica/usa00001.htm

الإيرانية، وأن أية حركة تقوم بدعم أساسيات الثورة وتطبيق الدستور الإيراني الراقي والمتطور، هي بلا شك حركة إصلاحية وستلقى دعمًا قويًا من الشعب الإيراني[١].

ومن الشخصيات التي لا يمكن تجاهلها عند ذكر الثورة الإيرانية، شخصية آية الله "هاشمي رفسنجاني" رئيس مجلس تحديد مصلحة النظام، حيث تبلورت فكرة الإصلاح لديه قبل قيام الثورة، إذ كان يعتبر أن كافة التحركات ضد النظام البهلوي كانت في مجملها ممارسات إصلاحية، بل إن ما وصفه بالنضال كان يتأرجح بين إمكانيات الإصلاح وإعلان الثورة السياسية[٢]، ومفهوم الإصلاح لدى رفسنجاني هو تطوير شامل لكل الأمور إلى الأفضل، كتطوير الخطاب والأدبيات السياسية وغيرها من وسائل التعامل مع الرأي العام، أو عصرنة أساليب العمل والإدارة والفهم الشامل للأمور[٣].

وتتمثل ديناميكية الإصلاح عند رفسنجاني في الإعمار والبناء الذي يعتبر هو رائده في إيران أثناء تبنية هذه السياسة خلال فترة رئاسته للجمهورية بعد وفاة الخميني وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ويذكر رفسنجاني أن اهتمامه بالإعمار والبناء كان منذ الصغر وفي عنفوان شبابه وتأثراً برواد الإصلاح في إيران أمثال أمير كبير وجمال الدين الأفغاني وميرزا الشيرازي[٤]. كما يعتبر هاشمي رفسنجاني سياسة الإعمار هي الحل لجميع المشاكل في البلاد، وهو أحد الوسائل المانعة للفوضى الاجتماعية، وهو في حقيقته حركة إصلاحية تتسم بالهدوء ولها أبعاد ثقافية واجتماعية، وأنه هو السبيل الوحيد

---

(١) بيانات رهبر معظم انقلاب اسلامي در ديدار جمعي از مديران ومسؤولان وزارت آموزش وپرورش ١٣٨١/٤/٢٦، حديث ولايت، مصدر سابق.
(٢) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس (من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي)، بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، ط١: ديسمبر ٢٠٠٤، ص٥٠-٥١.
(٣) المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣.
(٤) اكبر هاشمي رفسنجاني، گرايش به سازندگى از دوران كودكى، سايت انترنتى هاشمي رفسنجاني، www.hashemirafsanjani.ir/construction/firstsigns.shtml، ١٤٢٧/١٠/١٣هـ.

والصحيح للتنمية وتحقيق الأمن والهدوء، وأن جذور الإعمار تمتد منذ قيام الثورة[١].

ب- الإصلاح حتى وفاة آية الله الخميني:

عن مدى تطبيق الممارسة الإصلاحية والالتزام بها في الفترة التي تلي انتصار الثورة في مختلف تطوراتها، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات، أولها ما كان يعرف بالفترة الليبرالية وامتدت إلى عزل الحسن بني صدر وهروبه من إيران، ثم تلتها فترة الأزمات والقلاقل أثناء رئاسة رجائي والتي انتهت بمقتله في حادث تفجير مقر رئاسة الجمهورية، ويأتي بعدها فترة احتكار رجال الدين للسلطة منذ السعي في تعيين آية الله خامنئي رئيساً للجمهورية.

يرى الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة عين شمس أن فكر الإصلاح قد تبلور إثر استقرار نظام مختلف في إيران وهو نظام الجمهورية الإسلامية في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية، وذلك من خلال أغلبية مطلقة في استفتاء شعبي عام، وهو النظام الذي تم صياغته على مبدأ ولاية الفقيه، الذي أصبح المظلة الواسعة التي يتحرك تحتها التيارات الفكرية والفلسفية والثقافية المعاصرة في إيران، بل إن هذا النظام عكف على إحداث ثورة ثقافية تهدف إلى تطوير الفكر الإيراني والحركة الإيرانية في مختلف المجالات بما فيها المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باتجاه الأصالة التي تتمحور حول أساسين أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة[٢].

إذن على هذا الرأي هناك بداية في تطبيق الممارسة الإصلاحية منذ البدء في إقرار النظام الجديد وليد الثورة وهو نظام الجمهورية الإسلامية، وذلك

---

(١) www.hashemirafsanjani.ir/construction/definition.shtml ، ١٤٢٧/١٠/١٣هـ.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، التجربة الإيرانية في الإصلاح، مجلة شئون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد الحادي عشر، يوليو ٢٠٠٤، ص١٦٠.

عن طريق أحد الطرق الديمقراطية وهي الرجوع إلى الشعب الإيراني بالاستفتاء العام، وجعل رأي الشعب هو الحكم الأساس في إقرار النظام الجديد أو إقرار اسمه الجديد، كما أن الثورة أقامت منظومة من المؤسسات الديمقراطية بما فيها البرلمان ورئيس الجمهورية المنتخب، واعتماد الدستور الإسلامي الجديد، لكن ثمة ثغرة في الدستور تسببت في توجيه الانتقادات إليه وهي اعتماد الهُوية على التحدر الإيراني، مما يخرج بالدستور من دائرة الإسلامية كونه يستثني المسلمين من غير الإيرانيين، لكنه في الوقت نفسه شمل غير المسلمين من الإيرانيين في الجماعة الإسلامية، إذ يجيز لليهود والأقليات الأخرى المشاركة في البرلمان على أساس انتخابات خاصة(١).

وكما صرح آية الله الخميني منذ البداية قبل توجهه إلى باريس في أول مقابلة أجريت معه في ٢٤أبريل ١٩٧٨م في النجف مع مراسل صحيفة لوموند الفرنسية، أنه لن يكون على رأس الحكومة الإسلامية بعد انتصار الثورة، وأنه سيكتفي بترشيح الأشخاص الملتزمين بمفاهيم الحكومة الإسلامية وأفكارها، وفي مقابلة أخرى مع إذاعة وتلفزيون فرنسا في النجف أيضاً بتاريخ ١٤سبتمبر١٩٧٨م كان يعارض تولي رجال الدين رئاسة الحكومة الإسلامية أو المشاركة فيها، لكن مهمتهم تقتصر على إرشاد الشعب الإيراني لكي تتحقق الأهداف الإسلامية(٢)، ولذلك بعد عودة آية الله الخميني إلى إيران بثلاثة أيام أصدر مرسوما تلاه هاشمي رفسنجاني يقضي بتعيين المهندس بازرگان رئيساً للحكومة المؤقتة، وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة لإدارة الدولة وتغيير النظام(٣).

منذ هذه اللحظة بدأت فترة حكم ليبراليي الثورة في إيران، وكان في مخيلتهم أنهم سيقومون بتأسيس جمهورية ديمقراطية في إيران، لكن إصرار آية الله الخميني على أن تكون الجمهورية إسلامية فقط وطرح هذا الاسم من

---

(١) عبدالوهاب الأفندي، إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن، في الإسلاميون والمسألة السياسية (سلسلة كتب المستقبل العربي-٢٦-)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١: نوفمبر ٢٠٠٣، ص١٨٢.

(٢) داود علي بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟ (از بازرگان تا خاتمى)، تهران: اميد فردا، چاپ دوم:١٣٨٤، ج١ ص٣١، ص٥٠.

(٣) مسعود بهنود، ٢٧٥ روز بازرگان، تهران: نشر علم، چاپ سوم: ١٣٨٢، ص٣٣٥.

خلال استفتاء عام، بالإضافة إلى وجود مجلس قيادة الثورة كمنافس للحكومة المؤقتة، وتأسيس حزب الجمهورية الإسلامية، أدى ذلك كله إلى عجز الحكومة المؤقتة في إدارة الدولة ومؤسساتها، وبروز الخلاف حول قضايا مهمة ورئيسية هي النظام القضائي والسياسة الخارجية ودستور الجمهورية الإسلامية، مما دفع بازرگان وحكومته إلى الاستقالة في أكتوبر ١٩٧٩م[١].

بعد ذلك أقيمت أول انتخابات لرئاسة الجمهورية الإسلامية، وفاز فيها أبو الحسن بني صدر بغالبية الأصوات، ووصفت هذه الانتخابات بأنها أكثر تنظيما وديمقراطية شهدتها إيران[٢]، وبعد فوزه في الانتخابات طرح آراءه في لقاء صحفي إعلامي، في حضور مراسلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، وقد تمحورت حول النقاط التالية[٣]:

١- بالنسبة لأزمة الرهائن فالسياسة لن تتغير إلا في حالة تغيير الولايات المتحدة سياستها التوسعية وتدخلها في الشئون الداخلية الإيرانية.
٢- سيقوم باتخاذ إجراءات اقتصادية للحد من ارتفاع الأسعار والعمل على تخفيضها، ومحاولة إيجاد فرص للعمل لتوظيف العاطلين.
٣- حل مشكلة كردستان وفقا لثلاثة مبادئ هي وحدة الوطن وعدم التفرقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاستسلام لأي قوة مفروضة من أي جماعة سياسية.
٤- حرية الرأي ترتبط بعدم فرض أي إرادة على المجتمع بالقوة.
٥- رفع أي شكل من أشكال الرقابة على الصحف.

---

(١) الدكتورة آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسلة عالم المعرفة (٢٥٠)، اكتوبر ١٩٩٩م، ص٢٣٩-٢٤٥.

(٢) ژان پيرديگار وبرنارهور كاد ويان ريشان، ايران در قرن بيستم، برگردان عبدالرضا (هوشنگ) مهدوى، تهران: نشر البرز، چاپ دوم: ١٣٧٨، ص٢٣٩.

(٣) داود علي بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٢ ص٥٤-٦٠.

وبعد إجراء الانتخابات البرلمانية بشهرين من انتخابات رئاسة الجمهورية أي في مارس ١٩٨٠م، والتي آلت نتائجها لصالح التيار الديني وفاز فيها حزب الجمهورية الإسلامية بأغلبية المقاعد في مقابل أقلية ضئيلة لباقي القوى السياسية الليبرالية، حاول بني صدر تشكيل وزارته أكثر من مرة لكنه كان يفشل في كل مرة، وبعد مناقشة البرلمان تشكيل وزارته في أغسطس من العام نفسه الذي صار أحد مجالات الصراع السياسي بين بني صدر والتيار الديني، فقد رفض المجلس كل مرشحي بني صدر لمنصب رئاسة الجمهورية، وفي النهاية تم فرض محمد على رجائي لتمتعه بقبول الحزب بسبب تمسكه بالنهج الثوري[١].

بعد ذلك عرض بني صدر برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تضمن الاستقلالية في كل شيء والقضاء على التبعية، وأكد على مقولة الخميني بوجوب إحلال نظام سياسي يحل محل أي نظام آخر سواء كان رأسماليا أو شيوعياً، كما أكد على أن يكون الاقتصاد حراً، ووعد بتحقيق الإصلاحات التي يصبو إليها الشعب الإيراني، لكن اشترط تعاون البرلمان معه وعدم الوقوف ضد قراراته، كما شرع في خطواته الإصلاحية بمحاربة الغلاء المعيشي، ووعد بحل المشاكل التي تقلق المجتمع الإيراني كمشكلتي الخبز واللحوم، إلا أنه اصطدم ببعض المشاكل التي عبر عنها بأنها مشاكل سياسية، تتمحور في تدخل رجال الدين في مسئوليات الحكومة وتخليهم عن واجباتهم الرئيسية في المجالين الاجتماعي والثقافي، وسيطرة اللجان الثورية على الوضع الأمني الداخلي وعدم إفساح المجال أمام الأجهزة الأمنية الرسمية ومن بينها الشرطة، والتعامل مع الأقاليم داخل إيران، وعدم وجود قوة سياسية في إيران، والخلاف مع رئيس الوزراء وتدخل المحاكم الثورية والحرس الثوري، والنقد الإعلامي من قبل الإذاعة والتلفزيون، وعدم التنسيق بين المراجع الدينية، ومشكلة الجيش[٢].

---

(١) أمل حماده، إيران، في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا: تحرير الدكتور محمد السيد سليم والدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٨٣-٤٨٤.

(٢) داود علي بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٢ ص٨٤-٨٧، ص١٤٥-١٥٢، ص٢٣٨-٢٥٩.

بدأت الخلافات تظهر بين بني صدر والتيار الديني، وتمحورت حول عدة قضايا، منها أزمة الرهائن الأمريكيين والموقف من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعلن بني صدر رفضه لاستمرار حجز الرهائن باعتباره انتهاكا صارخا للقوانين الدولية سيؤدي إلى عزل إيران عن العالم، وطالب بتخفيف حدة الخطاب السياسي مع أمريكا وعدم تكرار اتهامها بالعداء للجمهورية الإسلامية؛ لأن ذلك سيقوي من نفوذ الاتحاد السوفييتي الذي قام بغزو أفغانستان في ديسمبر ١٩٨٠م، أي بعد شهرين من احتجاز الرهائن، وهي الدولة المتاخمة لإيران، كما أعلن بني صدر الحاجة الماسة لإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة؛ من أجل تزويد الجيش بالعتاد اللازم وقطع الغيار الضرورية، بالإضافة إلى حاجة الاقتصاد الإيراني للأموال الموجودة في الولايات المتحدة البالغة ١٣بليون دولار، والتي قامت الحكومة الأمريكية بتجميدها فور احتلال الطلبة الإيرانيين من أتباع نهج الإمام مبنى سفارتها في طهران، لكن رد التيار الديني على بني صدر كان قاسيا باتهامه بمحاباة الامبريالية الأمريكية، أما القضية الأخرى وهي الحرب العراقية الإيرانية، إذ حرص بني صدر على إعادة تقوية الجيش وتعزيز سلاحه من الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبته في إسناد مهمة الدفاع للقواد والخبراء العسكريين، وبالتالي كان بحاجة إلى إعادة القيادات العسكرية المرموقة التي تم فصلها من قبل من الجيش عند اندلاع الثورة، فطالب بإعادتهم لحاجة القوات المسلحة لخبراتهم، فكان رد التيار الديني عليه بأن الحرب مع العراق إنما هي جهاد ولا يتولاه إلا الحرس الثوري، كما كالوا له الاتهامات بالتفريط في شئون الحرب بالرغم من جولاته وزياراته لجبهات الحرب، والمشكلة الثالثة هي الأزمة الاقتصادية التي ترتبت على المشكلتين السابقتين، فأدت إلى زيادة الأسعار وارتفاع نسبة البطالة، وتأثر على إثرها الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفض إنتاج البترول من أربعة ملايين إلى مليون ونصف مليون برميل يومياً، تسبب في عجز ميزانية الحكومة، عندها أعلن بني صدر صراحة بأن على التيار الديني عدم التدخل في الشئون الاقتصادية وإفساح

المجال أمام الخبراء المتخصصين لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية الراهنة(١).

كان أبو الحسن بني صدر كثيراً ما يعرب عن آرائه حول كثير من القضايا، التي تتضمن انتقاداته لها، ومن بين هذه القضايا احتكار التيار الديني للسلطة، وتسببها في خروج اللجان الثورية والحرس الثوري ومحاكم الثورة عن سيطرة الحكومة، مشيراً أنها تعيق الجهود الإصلاحية، أو الإصلاح الذي نادت به الثورة(٢)، كما أشار في مؤتمر صحفي حضره مراسلو وسائل الإعلام المحلية والعالمية، حيث أفصح عن بعض المضايقات التي تواجهه في عدم حصوله على الدعم الكافي والتعاون من قبل البرلمان ومجلس صيانة الدستور فيما يخص تطبيق الدستور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وطلب طرح فرض السلطة التشريعية عن طريق الاستفتاء العام والرجوع إلى صوت الشعب، لعدم تحمله على تقبل الإهانات ومحاولات إضعاف موقفه كرئيس للجمهورية والحد من صلاحياته، وفي سؤال حول تقديمه الاستقالة أفاد أنه لن يستقيل بنفسه، وأنه باق حسب اختيار الشعب له لكنه ألمح إلى إمكانية عزله بقوله: "أن الشجرة لا تسقط من نفسها ولكنها تقطع بالمنشار"، وفي نهاية المقابلة طالب بمراعاة الحريات الأساسية لكي يتسنى لأفراد الشعب من المشاركة في حل المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والغلاء الفاحش والبطالة والوضع الصناعي والزراعي، والمشاكل السياسية وفي مقدمتها مسألة الأمن، وكذلك المشاركة في قرار الحرب التي هي أم المشاكل، حيث إذا تم حل مشكلتها كان بالإمكان التغلب على المشاكل السابق ذكرها(٣).

ويعتقد بعض الباحثين أن هذه الانتقادات والتي كان آخرها كلمة بني صدر في أحد المواقع العسكرية في مدينة شيراز، وقد وجه الخطاب فيها إلى

(١) الدكتورة آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، مصدر سابق، ص٢٤٨-٢٤٩

(٢) داود علي بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٢ ص٢٩٣.

(٣) المصدر السابق، ج٤ ص١٣٠٠-١٣١٠.

آية الله الخميني مباشرة متهماً حزب الجمهورية الإسلامية بوقوفه وراء إخفاق الجيش في طرد العراقيين من الأراضي الإيرانية المحتلة، وأن حل أزمة الرهائن الأمريكيين لا يرغم الولايات المتحدة على استئناف شحن قطع الغيار التي قامت إيران بتسديد ثمنها من قبل، قد تسببت في أن يغير الخميني موقفه من بني صدر بعد هذا الخطاب والاقتناع بتحذيرات بهشتي ورفسنجاني[1]، وهناك من يرى السبب في أن بني صدر كان يسعى لامتيازات خاصة بممارساته المنفردة ومخالفته الدستور مما أثار حَنَق الخميني عليه، علاوة على ما نسب إليه من تسببه في الإخفاقات والهزائم التي حدثت على الجبهات المختلفة في الحرب العراقية الإيرانية، وفي نهاية الأمر صَوَّتَ مجلس الشورى الإسلامي برئاسة هاشمي رفسنجاني في ١٩٨١/٦/٢٠م لصالح سحب الثقة منه بموافقة ١٧٧صوتاً ومعارضة صوت واحد وامتناع آخر عن التصويت[2]، بينما تكمن أهم أسباب عزل بني صدر من منصبه كما أشار الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، في ميوله الليبرالية التي دعم بها نظريته الإصلاحية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي التي تم تعديلها فيما بعد على يد ألد خصومه آية الله بهشتي الذي تزعم التيار الديني المناهض لسياسة بني صدر، بحيث تضمنت سبع نقاط أساسية هي محاربة الفقر، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد في ضوء عمله وقسمته المتزايدة ومنح الفرصة لنمو القدرات المعنوية والمادية للإنسان، والاعتدال في النفقات، ومحاربة الإسراف وحفظ حرية الإنسان في مواجهة العمل الاقتصادي، والتأكيد على الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتأكيد على التكامل العلمي والصناعي وإقرار العدالة الاقتصادية[3]، وقد أكد ذلك تصريح هاشمي رفسنجاني في مقابلة مع صحيفة (كيهان) في إجابة على سؤال حول دَوره في إيصال بعض رسائل المنتمين إلى التيار الديني إلى آية الله الخميني،

---

(١) سپهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، مصدر سابق، ص١٧٣.

(٢) الدكتور محمد السعيد ادريس، الانتخابات الرئاسية الإيرانية- مستقبل عملية الإصلاح، كراسات إستراتيجية، العدد ١٠٤ السنة الحادية عشرة ٢٠٠١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص٦-٧.

(٣) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، التجربة الإيرانية في الإصلاح، مصدر سابق، ص١٦٠.

بقوله:" لقد تم كتابة هذه الرسائل إلى الإمام الخميني بسبب الأحـداث التـي وقعت خلال تلك الفترة خاصة جانب رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر الذي قام بتنسيق مع الليبراليين لتقييد حركة الثورة داخل إيران. وقد كنا قلقين من تدخل الليبراليين في الحكومة الأمر الذي كان يهـدد بإهـدار الطاقـات الوطنية وإعلاء المصالح الحزبية والشخصية على المصالح القومية"(1).

بعد إعلان قرار عزل أبي الحـسن بنـي صـدر سـادت حالـة مـن الاضطرابات والاشتباكات الدامية في الشوارع بين أنصار النظام وعناصـر مجاهدي خلق، تلا ذلك حادث تفجير مقر حزب الجمهورية الإسـلامية راح ضحيته حوالي ٧٢ شخصية من كوادر الثورة من التيار الديني وفي مقدمتهم آية الله بهشتي، وهو الذي كانت التحضيرات قائمة لترشيحه لمنصب رئـيس الجمهورية، كما قتل في الحادث حوالي ٤٠ من أعضاء البرلمـان وأربعـة وزراء، مما تسبب في ردة فعل غاضبة من النظام إزاء معارضـيه بالعمـل على تصفيتهم بازدياد عمليات الإعدام ضد عناصر مجاهدي خلق ومن يشتبه في معارضته للنظام، وفي خضم هذه الأحداث تم انتخاب محمد علي رجائي رئيس الوزراء في حكومة بني صدر رئيساً للجمهورية في ١٩٨١/٧/٢٤م، وتم تعيين محمد جواد باهنر رئيساً للوزراء، لكن الاثنان لم يمهلهما الأجـل وقضيا حتفهما في حادث تفجير آخر نتيجة زرع قنبلة في مكتبهما عن طريق رئيس الأمن بمبنى رئاسة الوزراء في ٣٠أغسطس ١٩٨١م(2).

على رغم قِصَرِ فترة رئاسة رجائي إلا أن آراءه حول العملية الإصلاحية أثناء حملته الانتخابية، قد لاقت قبولا لدى خلفائه، حيث أعلن عن برنامجـه الذي تضمن النقاط التالية:

١- الالتزام بخط الإمام.
٢- الالتزام بالدستور والتنسيق بين القوى الثلاث التشريعية والتنفيذيـة والقضائية.

---

(١) موقع البينة، رفسنجاني في حوار حول الجمهورية الإسلامية في ربع قرن (١-٣)، نقلا عن صحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١، على الرابط:
www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1665&lang

(٢) ژان پيرديگار وبرنارهور كاد ويان ريشان، ايران در قرن بيستم، مـصدر سـابق، ص٢٤٢-٢٤٣.

٣- الالتزام بولاية الفقيه.
٤- المساواة والعدل والعمل بمقتضى الاقتصاد الإسلامي.
٥- التعاون مع مؤسسات الثورة والعمل على إنهاء الخلاف معها.
٦- مواصلة مناوأة الليبراليين والوطنيين.

أما عن رؤيته حول السياسة الخارجية بعد انتخابه، فقد كانت تتمحور حول مبدأ (اللاشرقية واللاغربية)، واعتبار أن الحرب مع إسرائيل إنما هي حرب بين المسلمين والصهاينة، وإبداء التعاطف مع الشعوب المضطهدة في أفريقيا، لكن إيران تطالب بحل قضاياهم عن طريق الأفارقة أنفسهم وعدم تدخل القوى العظمى فيها، وعن العلاقات مع الولايات المتحدة فقد اتهمها بالتدخل في الشئون الداخلية في إيران، وانتهاجها سياسة تآمرية تجاه الجمهورية الإسلامية، وعن الرهائن الأمريكيين وصفهم بالتجسس وأن الهدف من عملية اقتحام السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن هو فضح أمريكا وتقديمها كمجرم في العالم، وأن هذه العملية تعتبر نصر للمستضعفين في العالم وإنهاء خرافة أمريكا التي لا تهزم، أما عن آرائه حول المسألة الاقتصادية فتتلخص خطط برنامجه الاقتصادي في إعادة النظر فيما يخص كبار المستثمرين بتصحيح سلبيات الحكومة السابقة وإيجاد نوع من توازن الثروة في المجتمع، والتوزيع العادل للمنتجات والمستلزمات بين أفراد الشعب، وقدم وعوداً بالتركيز على مبدأ الإنتاج الوفير والترشيد في الاستهلاك، ومحاولة التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع[١].

بعد حادثي التفجير في مبنى حزب الجمهورية الإسلامية، ومبنى رئاسة الجمهورية بدأت مرحلة هيمنة التيار الديني[٢] التي كانت تبذل فيها المحاولات من قبل، إذ تولى رئاسة الجمهورية أحدُ علماء الدين الذين كان محظور عليهم هذا المنصب من قبل آية الله الخميني الذي كان يرفض بشكل قاطع أن يرأس الحكومة أحد علماء الدين أو المنتمين إلى التيار الديني، لكن

---

(١) داود على باباثي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٥ ص١٩-٢٦، ص١١٠-١١٦، ص١٣١-١٣٢، ص١٤٨-١٥٢.
(٢) أمل حماده، إيران، في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا: تحرير الدكتور محمد السيد سليم والدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، مصدر سابق، ص٤٨٨.

محاولات احتكار التيار الديني للسلطة نجحت في استمالة الخميني وإقناعه بتراجعه عن قراره عدم السماح لرجال الدين تولي منصب رئس الجمهورية، الذي وافق بشرط عدم وجود الكفاءة في مرشح آخر من التيارات الأخرى، وقد تولى هذه المهمة هاشمي رفسنجاني بالتردد على مرشد الثورة، والاستعانة بأحمد الخميني لتسهيل مهمته، وإقناع آية الله خامنئي بقبول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الذي كان مقتنعاً برؤية آية الله الخميني ومنصاعاً لها(١).

بدأت حملة التعبئة الشعبية لانتخاب خامنئي رئيساً للجمهورية بإعلان آية الله مشكيني خطيب الجمعة المؤقت في تبريز وهو من علماء الدين المشهورين في الحوزة العلمية بقم، تأييده لانتخاب خامنئي، مؤكداً على اختيار من تتوفر فيه صفات الإيمان والتدين والنضال، وهي ما تتوفر في آية الله خامنئي حسب رأيه، كما قام خطيب الجمعة في شيراز آية الله دستغيب بتوجيه الدعوة لعامة الشعب الإيراني بالمشاركة الفعالة في الانتخابات الإيرانية لرئاسة الجمهورية، مذكراً بأن جميع الشروط الواردة في الدستور تنطبق على آية الله خامنئي، كما قام كل من رئيس البنك المركزي الدكتور نور بخش، ونائب أهالي كرج في البرلمان حجة الإسلام شجوني، وحجة الإسلام موسوي تبريزي المدعي العام للثورة، ووزير الطاقة الدكتور حسن غفوري، وكذلك حركة مجاهدي الشعب الإيراني بتقديم التأييد لانتخاب خامنئي لرئاسة الجمهورية(٢).

وهكذا تم انتخاب حجة الإسلام خامنئي رئيساً للجمهورية، وتم المصادقة على تعيين مير حسين موسوي رئيساً للوزراء بعد رفض ترشيح الدكتور علي ولايتي من قبل البرلمان، وبتعيين موسوي رئيساً للوزراء تكتمل السيطرة التامة على الحكومة من قبل حزب الجمهورية الإسلامية(٣)، كما

---

(١) هاشمي رفسنجاني، عبور از بحران، به اهتمام: ياسر هاشمي، تهران: دفتر نشر معارف اسلامي، چاپ هشتم: تابستان ١٣٧٨، ص٢٧٧-٢٧٩.

(٢) داود على بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٥ ص٢٠٧-٢١٠.

(٣) سپهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، مصدر سابق، ص١٩٨.

توقفت المنافسة السياسية مؤقتاً بين رجال الدين المتطرفين والمعتدلين منهم؛ نظراً لاستمرار علي خامنئي في منصب رئيس الجمهورية حتى وفاة آية الله الخميني، وبعد ذلك قام النظام بإجراءات صارمة لشل حركة المقاومة والقضاء على المتعاطفين معها، فتم إلقاء القبض على كل من أبدى تعاطفاً مع بني صدر من العلمانيين ورجال الدين، وتم إغلاق دور الصحف المستقلة، كما تم إعدام أكثر من ١٦٠٠مواطن في الفترة التي تلت هرب بني صدر من شهر يونيو وحتى نهاية عام ١٩٨٠م، وتم تنفيذ الإعدام في حق ٢١٠٠ من مجاهدي خلق وفدائيي خلق، وذلك لكي يتحقق لقوى الثورة كامل السلطان وإزاحة جميع الخصوم من الساحة السياسية في إيران[١].

قام خامنئي بتوجيه كلمة للشعب الإيراني تطرق فيها إلى عدة قضايا، حيث أشار في البداية إلى فشل ما أسماهم بالمنافقين والمتواطئين والليبراليين والجماعات العميلة للشرق والغرب، والقضاء عليها واجتثاثها من المجتمع، ثم أشار إلى قضية تصدير الثورة مستنداً إلى قول الخميني "لا تقولوا بعدم تصدير الثورة؛ بل يجب أن تصدر ثورتنا"، واستغلال من وصفهم بالأيادي الخبيثة للإمبريالية والشبكات الصهيونية الإساءة بفهم هذه المقولة، ومحاولة إخافة بلدان الجوار من أن الثورة الإيرانية سوف تجلب الاضطرابات لبلدانهم، بينما لم يكن هذا هو المقصود، وإنما ما تعنيه تلك العبارة هو أن ثقافة الثورة وجوهرها تعبران مثل نسيم الربيع الذي لا يمكن تطويقه بأسوار أو منعه بمسافات أو حدود، كما تطرق إلى مسألة الحرب مع العراق واعتبرها من القضايا الهامة المعاصرة، مرددا قول الخميني "الخير في ما وقع"، وتحدث عما حققته إيران في هذه الحرب التي لا يتفوقون فيها على العراق بالسلاح وإنما سلاحهم التكبير والاعتماد على الله والتوكل عليه، ومحاولة تعويض نقص السلاح بدعم الشعب الإيراني، ثم تطرق إلى المسألة الاقتصادية، واصفا الاقتصاد الإيراني قبل الثورة بالاقتصاد ذي التبعية للخارج، وأن الدخل القومي مرتبط بالبترول، وهذا ما ورثته الثورة من النظام السابق، لكن الظروف الحالية التي تسببت في فرض المقاطعة

---

(١) الدكتورة آمال السبكي، إيران بين ثورتين، مصدر سابق، ٢٥٣-٢٥٤.

الاقتصادية لها من الإيجابيات أن الاقتصاد الإيراني بدأ يعتمد على نفسه وأخذت الزراعة في الازدهار، وقام خامنئي بالتركيز على أن الشعب الإيراني في حال مقاومة، وخلال العامين القادمين سيشهد الاقتصاد الإيراني قفزة كبيرة تصل به إلى الحالة المطمئنة، لكن هذا يقتضي التنسيق فيما بين الحكومة والبرلمان والشعب، والقيام بالإجراءات التالية: أولاً- أن يقوم البرلمان بتحديد نشاط القطاعات الحكومية والخاصة والتعاونية على وجه السرعة، ويحدد كيف وإلى أي مدى تتم النشاطات الاقتصادية في تلك القطاعات، ويجب التعرف على وجه السرعة على النظام المصرفي المناسب، وثانياً- على الحكومة الاستمرار في نظام التوزيع العادل بأسرع ما يمكن وإيصال المواد الغذائية المتوفرة إلى جميع أفراد الشعب، وثالثاً- على الشعب السعي إلى تغيير ثقافته الاستهلاكية وإبدالها بالثقافة الاستهلاكية الثورية(١).

وفي كلمة لرئيس الوزراء مير حسين موسوي أمام أعضاء البرلمان الإيراني أثناء تقديم أعضاء حكومته لاعتمادها من قبل البرلمان، أشار رئيس الوزراء إلى برنامجه الذي تضمن المسائل التالية(٢):

١- تنظيم المؤسسات الثورية، مثل الحرس الثوري وجهاد التعمير.

٢- أن سياسته الخارجية لن تكون عدوانية وإنما دفاعية بعدم الاعتداء على أي دولة من الدول المجاورة، لكن أفضل طريق لإحلال السلام هو طريق النضال ومحاربة الظلم والقهر في أي جزء من أنحاء العالم.

٣- القيام بخطط طويلة الأجل للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب والحصار الاقتصادي، والاعتماد على التخطيط في المجالات الثقافية - الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على استقلالية الاقتصاد.

٤- إنشاء جهاز للاستخبارات.

---

(١) داود على بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٥ ص٣٩٩-٤٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص٤٢٤-٤٢٨.

٥- تلافي الأخطاء للحكومات الإيرانية السابقة فيما يخص السياسة الخارجية، وإعادة النظر في العلاقات الخارجية ببلدان العالم.

ولقد لعب موسوي حين توليه الحكومة دوراً مهماً بوصفه من غير رجال الدين، وبرزت مواقفه اليسارية بالقيام ببعض الخطوات الإصلاحية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإن وازنتها النزاعات المحافظة للرئيس خامنئي حينذاك، وكذلك التركيبة الحساسة للبرلمان برئاسة البراجماتي رفسنجاني، ويذكر لموسوي بشكل خاص خطوته الإصلاحية على صعيد استكمال البناء المؤسسي للجمهورية الإسلامية وضمان التنسيق فيما بين مؤسساتها، ونجاحه في إنشاء وزارة الحرس الثوري ودمجها في مجلس الوزراء وبالتالي في هيكل الحكومة، بالإضافة إلى إقامة قيادة مشتركة بين الحرس الثوري والقوات المسلحة النظامية، محاولة منه إنهاء حالة الازدواجية الخطيرة للمؤسسات العسكرية التي كانت تتسبب في حساسيات بالغة بين الطرفين، وتهديد استقرار النظام نتيجة اعتقاد الجيش بأن قيادة الثورة لا تثق فيه واستعلاء الحرس الثوري بتفضيله عليه وتقديم الدعم اللازم له[1].

وتركزت جهود رئيس الوزراء مير حسين موسوي الإصلاحية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في محاربة التضخم، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمار المحلي، وإنشاء وزارة لدعم الجمعيات التعاونية، كما تقوم الحكومة بدعم التعبئة الاقتصادية[2]، وفي المجال الاجتماعي تم في مطلع عام ١٩٨٣م تقديم خطة الإصلاح الزراعي التي كانت قد وضعت إبان ذروة الثورة وقد وافق عليها البرلمان، كما بدأت حملة لمقاومة الكسب غير المشروع، كل هذا تم بطريقة هادئة بعيدة عن أبواق الدعاية التي كانت معهودة منذ قيام الثورة وحتى تولي سيد علي خامنئي

---

(١) الدكتور وليد محمود عبدالناصر، عشرون عاماً على الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة، السياسة الدولية العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٢٠.

(٢) داود على بابائي، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٥ ص٤٨١-٤٩٣.

منصب رئاسة الجمهورية لتضيف إلى فترة حكمه ميزة من الاعتدال المحسوب، كما توقف الحديث عن عمليات التأميم وخاصة تأميم التجارة الخارجية، وقامت الحكومة بتشجيع أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في الصناعات المحلية، كما قام رئيس الوزراء بضم اللجان الثورية لوزارة الداخلية(١).

معوقات الإصلاح:

يصف بعض الكتاب فترة ما بعد انتصار الثورة وحتى وفاة آية الخميني أنها لم تشهد أي شكل من الديمقراطية بما فيها العملية الإصلاحية فحسب، بل الديمقراطية الإسلامية التي وعد بها قادة الثورة من التيار الإسلامي الذي كان يتزعمه مرشد الثورة آية الله الخميني، ورغم أن الحكم الذي انبثق من الثورة الإيرانية حمل اسم الجمهورية الإسلامية بما يعني أن هناك نوع من الحكم الذاتي الديمقراطي المتعايش مع الإسلام، لكن سرعان ما أصبح واضحاً أن الديمقراطية كانت بعيدة عن عقول علماء الدين الذين سيطروا على السلطة تحت زعامة آية الله الخميني، بل يُذهَبُ إلى أكثر من ذلك أن الشاه الأوتوقراطي حل محله أوتوقراطي آخر هو آية الله(٢).

ويرى مؤلفو كتاب (إيران في القرن العشرين) أن الفترة المشار إليها شهدت بعض المحاولات الرامية إلى تطبيق الديمقراطية كان في مقدمتها إقامة ما يقارب ١١ عملية انتخابية في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩، لكن لم تنجح فيها أي إصلاحات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٣).

ويمكن الميل إلى الرأي الثاني مع بعض التوضيح لمعوقات العملية الإصلاحية في هذه الفترة، حيث تركزت هذه المعوقات، فيما يلي:

---

(١) الدكتورة آمال السبكي، إيران بين ثورتين، مصدر سابق، ص٢٥٤-٢٥٦.

(٢) الدكتور نوح فلبان، مابعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، القاهرة: دار المريخ للنشر، ط١: ٢٠٠٣، ص٢٠٠١.

(٣) ژان پيرديگار وبرنارهور كاد ويان ريشان، ايران در قرن بيستم، مصدر سابق، ص٢٦٤-٢٦٥.

١- ازدواجية السلطة:

تمثلت هذه الازدواجية بعد تعيين الحكومة المؤقتة برئاسة المهندس مهدي بازرگان، مع وجود بعض مؤسسات الثورة من قبيل اللجان الثورية والحرس الثوري وعناصر حزب الله، فكثيراً ما كانت تتدخل هذه المؤسسات في الأوضاع الداخلية ومحاولة رسم السياسية الخارجية وبرز ذلك في اقتحام الطلاب الثوريين من أتباع نهج الإمام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز الرهائن الأمريكيين لمدة ٤٤٤يوماً، وإعاقة جهود الحكومة الرامية لحل هذه الأزمة التي أسهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية في إيران، وعرقلة كافة مشاريع الإصلاح الاجتماعي في الداخل.

٢- الصراع على السلطة:

بالرغم من إقامة الانتخابات والمشاركة الشعبية فيها، والإجماع قبل ذلك على ضرورة إقامتها، إلا أن نتائجها وما آلت إليه من فوز الاتجاه الليبرالي، وهزيمة مرشح التيار الديني المتمثل في مرشح حزب الجمهورية الإسلامية، لم تكن مرضية للتيار الديني بل اعتبر ذلك توجيه الإهانة له، وهز ثقته الشعبية، من أجل ذلك سعى أتباعه من تلك اللحظة في بدء الحرب على التيار الليبرالي وحكومته التي يترأسها بني صدر، لتبدأ من هنا مرحلة الصراع على احتكار السلطة التي تسببت في إعاقة جهود أول حكومة منتخبة للمضي قدماً في تنفيذ برامجها والتي كان من أهمها البرامج الاقتصادية.

٣- الحرب العراقية الإيرانية:

كانت هذه الحرب من أشد المعوقات تأثيراً على العملية الديمقراطية والجهود الإصلاحية في تلك الفترة؛ للأسباب التالية:

أ- اشتداد الصراع الداخلي حولها بين التيار الديني والحكومة، بسبب التدخلات في مجريات الحرب والخلاف الذي كان في البداية بين المجلس الأعلى للدفاع ورئيس الجمهورية بني صدر، حيث كان يرى بعض أعضاء مجلس الدفاع الأعلى بأن يكون أسلوب الحرب ثورياً يعتمد على الفداء والتضحية

والإسراع في إنهائها والاعتماد على جيش الحرس الثوري، أما بني صدر فيريد الأسلوب التقليدي في الحرب والاعتماد على الجيش، واستمر الحال على نفس المنوال بعد تولي خامنئي رئاسة الجمهورية، لدرجة أن بعض القادة اشتكوا إلى نائب الخميني آنذاك آية الله منتظري الذي بدوره قام بعرض المسألة على مرشد الثورة آية الله الخميني مشيراً إلى عدم الانسجام بين قوات الجيش والحرس الثوري، وعدم قبول أحدهما إمرة الآخر.

ب- تسببت هذه الحرب إلى جانب الحصار الاقتصادي الذي كانت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، في نشوب أزمة اقتصادية حادة استمرت إلى ما بعد هذه الفترة، وكانت هذه الأزمة بالطبع عائقاً كبيراً في اتخاذ أي إجراءات تنموية لصالح العباد والبلاد.

ج- تردِّي الحالة المعيشية، وعدم الاهتمام بالزراعة، بالإضافة إلى مظاهر الكبت التي سادت إيران في تلك الفترة وتركيز الدولة على الحرب مما جعل صوت المعركة أعلى مما سواه، فنتج عن ذلك حالة من اليأس في صفوف أفراد الشعب للمطالبة بأي نوع من الإصلاحات.

٤- استغلال مظاهر الديمقراطية بشكل غير سليم، فكان هناك انتخابات لكن عدم تقبل نتائجها أدى إلى انتهاك الديمقراطية ومحاولة احتكار السلطة، وهناك مبدأ العدالة الاجتماعية لكن الأسلوب الذي تم انتهاجه بتجريد معظم الطبقة الصناعية والمالية القديمة من ممتلكاتها، واستيلاء المديرين والعمال على الأملاك، وامتلاك فئات من الشعب لمعظم المشاريع الصناعية الكبرى، هذا الأسلوب لم يقم على مبدأ العدل، وكان هناك حديث عن الحرية، لكن عمليات الإعدام وتصفية الخصوم لم تكن تخفى على أحد بل إنَّ من قادة الثورة قد ضاق بها ذرعاً وكانت سبباً في ظهور الخلاف بينهم، كما أن هناك حديثاً عن حرية التعبير، لكن النظام شرع في إغلاق كثير

من الصحف التي كان يعتبرها غير ملتزمة بخط الإمــام، وتمثــل خطراً على نظام الجمهورية الإسلامية وثقافة الثورة، وإن كان هناك حرية سياسية شجعت على قيام عدد كبير من الجماعات والأحزاب والتكتلات، كان من أهمها حــزب الجمهوريــة الإســلامية، إلا أن الانحياز له وبروزه على الساحة وممارسته سياسة الإقــصاء مـــع منافسيه وخصومه، أثر على حالة الحرية السياسية المؤقتة وأدى إلى خلو الساحة من أي حزب آخر، وبالتالي تمركزت السلطات الثلاث تحت سيطرة الحزب الحاكم الأوحــد وهــو حــزب الجمهوريــة الإسلامية.

الفصل الأول

ظهور حركة الإصلاح

يستخدم في الغالب لفظ "حركة" للتعبير عما يقوم به مجموعة من الناس بأي نشاط على الصعيد الفكري أو السياسي أو النقابي، مثل حركة الإصلاح أو حركة العصيان المدني، كما يطلق على الأشخاص الذين يمارسون نفس النشاط أو على ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية(١)، وإذا عرفنا أن الحزب بالمعنى العلمي هو مجموعة من الناس يعبرون عن مصالح طبقة اجتماعية محددة، ولهم مكان ووظيفة في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فإن الحركة السياسية هي أحزاب وقوى وحركات لها وظيفة في المجتمع(٢).

كما يمكن وصف الحركة الإصلاحية بأنها عبارة عن بروز تيار اجتماعي من الرواد والزعماء وارتباطه مع قاعدة الهرم الاجتماعي وتكفله بمطالبات الإصلاح أو تقديم مشاريع إصلاحية، وأنها عملية أكثر من كونها مشروعا(٣).

ولقد شهدت إيران منذ بداية القرن العشرين أحداثا بارزة في تاريخه كان المحرك الأساسي فيها السعي للإصلاح والتغيير، بدأ من الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١م)، ومروراً بحركة تأميم النفط الإيراني بقيادة الدكتور محمد مصدق (١٩٥٠-١٩٥٣م)، وانتهاء بقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وقد لعب رجال الدين دوراً بارزاً في تلك الأحداث، وكانت مشاركتهم تنطلق من نظرتهم إلى الإصلاح بمفهوم ديني مذهبي خاصة في الحدثين الأولين – الدستورية وحركة التأميم – حيث كانوا ينصرفون إلى حوزاتهم حينما تهدأ عواصف التغيير بانتصار ثورتهم أو حركتهم، ولم يطالبوا بمشاركة في الحياة السياسية أو الحكم بل كانوا مقتنعين بالبعد عنهما،

---

(١) بن عيسى الدمني، حقوق الإنسان العربي- الخلفية والمضمون، إسلام أون لاين/ شؤون سياسية، على شبكة الإنترنت العالمية على الموقع: www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/08/article25.shrml، ٢٠٠١/٨/٢٣.

(٢) قدري جميل، واقع الحركة السياسية وآفاقها، موقع الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت على العنوان: http://www.rezgar.com، في ٢٠٠٣/١٠/٢م.

(٣) الدكتور محمد رضا تاجيك، هل انتهت الحركة الإصلاحية، موقع البينة على شبكة الإنترنت نقلا عن صحيفة إيران، العدد ٢٧٤٥ في ٢٠٠٤/٣/٩.

لكن الوضع تغير عندما وجد رجال الدين فرصتهم لأول مرة في تاريخ إيران السياسي المعاصر في امتلاك زمام الحكم والسيطرة على الساحة السياسية في إيران، ولعل مرد ذلك وعلته في التغير الطارئ على تفسير مفهوم الإصلاح الديني المذهبي المتمثل في رأي آية الله الخميني من خلال كتابه الشهير والمثير للجدل حينذاك المعروف بكتاب "الجمهورية الإسلامية"، ليضع اللبنة الأولى لقيام حكم رجال الدين أو ما يعرف بالحكم الثيوقراطي في إيران.

لقد اتفقت جميع طبقات المجتمع الإيرانية وفئاته وتياراته على رفع راية الإصلاح قبل الثورة لمواجهة ما اعتبرته مقاومة الدكتاتورية والطغيان والحكم الاستبدادي والمطالبة بسيادة القانون والحرية والديمقراطية وإقامة حكم ديمقراطي بديل عن الملكية كان شعاره الاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية، وقد ساعدت المؤسسة الدينية على تشكيل مسيرة هذا الكيان السياسي قبل الثورة، والمتمثلة في ثلاثة اتجاهات: هي الاتجاه المتشدد الذي تشكل من رجال الدين أصحاب المناصب العليا في المعاهد والمؤسسات الدينية، وبعض أفراد الطبقة المتعلمة من مؤيدي آية الله الخميني الذين ساندوه للوصول إلى السلطة السياسية في البلاد، والاتجاه الشعبي الذي ضم رجال الدين من الدرجة الثانية وأنصارهم الذين لم يهدفوا بالضرورة إلى إحداث تغيير جذري يتطور من مشروع إصلاحي إلى قيام ثورة في البلاد، ومثل هذا الاتجاه جماعة "فدائيان اسلام" بزعامة نواب صفوي الذي طالب بأن يحكم الشاه كملك ولكن مع احترام الدين وتطبيقه في المجتمع، لكن هذا الاتجاه بعد قيام الثورة سار في ركاب الاتجاه الأول، والاتجاه الثالث فهو مؤيدي الاتجاه الإصلاحي الذين قاموا بدور رئيس في قيام الثورة وانتصارها، وانضموا إلى آية الله الخميني وأصبحوا مسئولين عن الصحوة الدينية قبل الثورة، وعن التدريب الأيديولوجي لجيل الشباب من الطلبة الجامعيين، بل أصبحوا مسئولين أيضاً عن وضع إستراتيجية الثورة طول فترة تصاعد الأحداث الثورية، ومن أبرز شخصيات هذا الاتجاه في داخل إيران مهدي بازرگان وآية الله مطهري وآية الله طالقاني والدكتور علي

شريعتي، أما من خارج إيران فكان هناك إبراهيم يزدي ومصطفى شمران وشخصيات أخرى(١).

لكن ما إن هدأت الثورة إلا ووجدت التيارات المشاركة في الثورة أنها بمعزل عن السلطة والمشاركة فيها وبقي الطرف الأوحد المتسيد هو الاتجاه المتشدد، فنشأ صراع داخلي بينه وبين الاتجاه الإصلاحي، وفي ظل هذه الأجواء برزت شخصية آية الله الخميني الكاريزمية نفسها، واستخدمت في تهميش الاتجاهات الأخرى، بل والقضاء على بعضها مثل حركة مجاهدي خلق، وبناء عليه فقد تطور مفهوم الإصلاح لديهم إلى مفهوم "ولاية الفقيه" الذي سعى مؤيدو آية الله الخميني من اتجاه الإسلام المتشدد إلى ترسيخه بكل ما أوتوا من قوة، وتحولت شعارات الديمقراطية من حرية وعدالة اجتماعية، إلى ما يشبه الدكتاتورية الشرعية التي تم ترسيخها بالفتاوى والتوجيهات الدينية من قبل مرشد الثورة، وأدى نشوب الحرب العراقية الإيرانية، إلى تطور مفهوم الإصلاح إلى مصطلح التعبئة العامة ومبدأ حماية الثورة الإيرانية والمحافظة عليها.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بقبول آية الله الخميني قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)، بدأت إيران تشهد تغييرا في مفهوم الإصلاح لتظهر موجة جديدة من التغيير بعد وفاة مرشد الثورة الإيرانية وانتهاء عشر سنوات من عمرها- اتفق كثير من المحللين والدارسين للشأن الإيراني بتسميها "الجمهورية الأولى"-، وقد أعقبها فترة الجمهورية الثانية التي بدأت بتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية لتبدأ مرحلة جديدة من التغيير بالبدء في مشروع إعادة البناء والتعمير لإصلاح ما خلفته الحرب من دمار وتدهور اقتصادي، ليستغرق ذلك فترتين رئاسيتين لهاشمي رفسنجاني، وبنهاية فترته الرئاسية الثانية ومرحلة الجمهورية الثانية، بدأت مرحلة جديدة أخرى من

---

(١) مهدي نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة، في (إيران والخليج: البحث عن الاستقرار)، إعداد: جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١: ١٩٩٦م، ص٣٦-٣٧.مع العلم أن مهدي بازرگان وعلي شريعتي وإبراهيم يزدي ومصطفى چمران ليسوا من المؤسسة الدينية وإنما يمكن اعتبارهم ثوريين إسلاميين. الباحث.

عمر الثورة الإيرانية بفوز الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية ويظهر للعلن مصطلح الإصلاح وحركته وتيار الإصلاحيين. ومن هنا يفرض السؤال نفسه هل هذه الحركة الإصلاحية لها علاقة بالحركات الإصلاحية في فترة ما قبل الثورة وبالتالي يعتبر ظهورها امتدادا لما سبقها من حركات إصلاحية إبان الثورة الدستورية وحركة تأميم النفط أم أنها ظهرت في وقتها بعد الثورة وهي منفصلة تماما عن عصر ما قبل الثورة، وما أسباب ظهورها والظروف التي أدت إليه، وما هو منهجها في الإصلاح والتغيير. لذلك يأت هذا الباب ليجيب على هذه التساؤلات، ويتناول بالتحليل ظهور حركة الإصلاح بعد الثورة والظروف والتحولات التي أدت إلى ظهورها.

إذن هناك محطات لا يمكن تجاهلها ولابد من الانطلاق منها أو عبورها لتحديد ظهور حركة الإصلاح بعد الثورة وتقصي التحولات التي أدت إلى ظهورها، ومن أبرز هذه المحطات هي فترة ما بعد انتصار الثورة وما اشتملته من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية والتي شبهها البعض بفترة ما بعد الثورة الدستورية من حيث الجدال السياسي الذي كان دائرًا حول الولاية "هل الولاية تكون من أعلى أم من أسفل؟" أي محاولة مقارنة (مشروطيت) مع (ولايت) بمعنى الدستورية والولاية(١)، ولنا أن نتساءل من خلال دراستها عن مدى محافظة الثورة ورجالاتها على تطبيق المبادئ والمرتكزات الإصلاحية التي انطلقت منها الثورة وشكلت أيديولوجيتها من حرية وعدالة ومساواة؟.

يزعم قادة الثورة الإيرانية ومؤيدوها عند الحديث عن الإصلاح أن ثورتهم هي الإصلاح بعينه وأنها تجسد حركته(٢)، لكن هناك وقفات مع هذا الرأي من أهمها:

١- أن الثورة الإيرانية اتخذت مصطلح الثورة واتسمت بها، وهو ما يختلف عن الإصلاح كما تم تبيينه فيما سبق، إذ أن الإصلاح عبارة

---

(١) عماد الدين باقى، جنبش اصلاحات دموكراتيك در ايران، مصدر سابق، ص٣٦.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، إيران في عهد خاتمي، أوراق حضارية معاصرة، السنة الأولى- العدد الثاني، مركز دراسات الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٣، ص٣٢.

عن تغيير تدريجي بأسلوب أمثل لغاية إصلاح شيء قائم وبغية تطويره، أما الثورة فأوجز وصف لها هي أنها تغيير ما هو قائم تغييراً جذرياً والقضاء عليه، وقد أكد على الفرق بين الثورة والإصلاح أحد منظري حركة الإصلاح بعد الثورة(١).

٢- أن ما حدث بعد الثورة مباشرة واستغرق السنوات الأولى من عمر الثورة لا يمكن وصفه بالإصلاح؛ إذ تَسيَّدَ المنطق الثوري والممارسات التي تتنافى مع فلسفة الإصلاح وجوهره، من قبيل فرض الحكم الكاريزمي، وعدم المحافظة على الحريات، وظهور مؤسسات الثورة التي حالت دون مؤسسات المجتمع المدني.

٣- لم تشهد السنوات الأولى من عمر الثورة مشاريع إصلاحية في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، بل كانت المحاولات الإصلاحية في المجال الاقتصادي والاجتماعي تصطدم بمنطق التشكيك في الإخلاص للثورة، فضلاً عن أنه لم يتطرق إلى الإصلاح السياسي.

٤- لو دققنا في قاموس الثورة فلن نجد لمصطلحات الإصلاح والإصلاحيين وحركة الإصلاح تداولا في السنوات العشر الأولى من الثورة الإيرانية، ويبدو أن ثقافة ما قبل الثورة قد أثرت في التلفظ بها حيث اقترن مفهومها بالإصلاح الملكي البهلوي الذي كان محل استياء ونقد عند قادة الثورة، مثله مثل تشكيل الأحزاب وإنشاء وزارة للاستخبارات، إذ كان مرشد الثورة متحرجًا في البداية في السماح لتكوين ولو حزب واحد، واضعًا في ذاكرته خلفيات حزب النهضة الملكي، وكذلك الحال بما يخص وزارة الاستخبارات خشية تكرار ممارسات الساواك، كما أن تلك المصطلحات الإصلاحية لم يكن لها شيوع بين أي فئة من فئات المجتمع الإيراني، ولم تظهر جلية واضحة إلا بعد عقدين من عمر الثورة الإيرانية، بل إن الحديث عن الإصلاح أو التطرق إليه كان خافتا وعلى استحياء إبان

---

(١) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك در ايران، مصدر سابق، ص٣٧.

الجمهورية الأولى، وكان ينظر إلى من يرفع شعاراً للإصلاح بنظرات الريبة ويرمى بالعمالة والتبعية.

لكن ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم التزام الثورة بما أطلقته من مبادئ تعتبر في الغالب أنها مرتكزات للإصلاح، حيث رفعت الثورة شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وبذلك أتت على جميع مجالات الإصلاح من اقتصادية واجتماعية وسياسية، هل وجد قادة الثورة الإيرانية أن هذه الشعارات أكبر مما كان يحلمون به أم أن هناك ظروفاً حالت دون تطبيقها ومصاعب اصطدموا بها؟.

إن الدارس للفترة التي تلت انتصار الثورة ليلحظ أن هناك مناخاً من الحرية ساد البلاد، لكنه ما لبث وانقلب وانتكس، وخلَّفَه نوع من الفوضى الأمنية والسياسية كانت من أهم الأسباب التي خلقتها الثورة وأدت إلى عدم الالتزام بشعاراتها، وبالتالي بروز شخصية القائد الكاريزمية المتمثلة في آية الله الخميني التي ساعدت تلك الأسباب وعوامل أخرى في بروزها، ومن أهمها التيار الديني المتشدد الذي سعى باستخدام تلك الشخصية الكاريزمية لتهميش التيارات الأخرى والاستحواذ على السلطة، مما أثر على عمل الحكومات المتتالية في تلك الفترة، فأصبحت المؤسسات الثورية هي المسيطرة على الساحة السياسية والمعرقلة للجهود المبذولة من قبل الحكومات سواء على المجالين السياسي والاقتصادي، بل أصبح أدنى تصريح لآية الله الخميني بمثابة قرار سياسي نافذ دون الرجوع إلى البرلمان أو مؤسسات المجتمع المدني من تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما ساعد تقبل المجتمع لأي قرار أو تصريح صادر من آية الله الخميني، وعدم محاولة مخالفة رأيه -التي أصبحت تهمة للمخالفين فيما بعد- على ترسيخ شخصيته الكاريزمية، إضافة إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي زادت أجواؤها المجتمع الإيراني تماسكا وترابطا حول قادة الثورة الإيرانية وتقبل ما يصدر عنهم تحت مبدأ حماية الثورة والدفاع عن الإسلام مما أفرز قرار التعبئة العامة في البلاد، وصرفت أجواء الحرب كل اهتمام القادة والشعب فكانت على حساب غيرها مما تحتاج إليه البلاد من تنمية اقتصادية أو سياسية، فضلاً عن ما أدت إليه من تدهور على المستوى الاجتماعي.

ويصف أحد الدارسين الفترة التي أعقبت انتصار الثورة وإن لم تدم طويلاً بأنها شهدت حالة من توافر الحريات السياسية واسعة النطاق في ظل ضعف قبضة السلطة الجديدة وتباين الاتجاهات داخل النخبة السياسية والثقافية عامة والتي قادت الشعب الإيراني في ثورته ضد النظام السابق، ومن شمولية هذه الحريات أن المرأة الإيرانية قد تمتعت خلال هذه الفترة القصيرة بحريات سياسية حقيقية، تأتي من ضمن ما تمتع به المجتمع الإيراني من حريات سياسية واسعة النطاق، لكن هذه الحريات بدأت تتلاشى عندما تم الإيعاز للجان الثورة بتقصي المخالفين لمبادئ الثورة التي شملت حتى إلزام النساء بارتداء الحجاب أو ما يسمى لدى المجتمع الإيراني بالشادور بصفته الزي الإسلامي، وما صاحب هذا الإلزام من تعسف وعنف لتبدأ الارتداد العكسي لحالة الحريات ومن بينها ما يخص المرأة(١).

لكن هل هناك أسباب وراء وجود مناخ مليء بالحريات ولو كان لفترة قصيرة، ولماذا لم يتم المحافظة عليه، وهل هناك ظروف داخلية أو خارجية أدت إلى تدهور هذه الحالة الديمقراطية؟.

يجيب على ذلك أحد الباحثين الإيرانيين في حديثه عن ما وصفه بالديمقراطية غير المنضبطة في أول فترات ما بعد الثورة الإيرانية وأنها عاشت كغيرها من الثورات ما أطلق عليه شهر العسل بوجود ديمقراطية منفلته أعقبها دكتاتورية نتجت من الفوضى التي عادةً ما تلي الثورات، تسببت في تحول تلك الديمقراطية إلى ضدها، وأن إيران عاشت بعد الثورة مباشرة ديمقراطية نسبية لمحاولة تغيير الثقافة المتسلطة والفوقية التي عايشها الشعب الإيراني قبل الثورة منذ أمد بعيد، ولهذا السبب حاول قادة الثورة وعلى رأسهم آية الله الخميني أن لا يقوموا بتكرار ما فعله الشاه من قبل، وحاولوا توفير الحريات بعد انتصار ثورتهم، ولذلك سارعوا بتنظيم الدستور وتشكيل مجلس الخبراء، كما أن من أهم عوائق استمرار الديمقراطية في

---

(١) أحمد السيد النجار، دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران، خطوة للأمام أم ارتداد عن مسيرة التطور؟، في الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الاصلاحي، تحرير: الدكتور محمد السعيد ادريس، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط١: ٢٠٠٥، ص٣٣٢.

تلك الفترة نشوب الحرب؛ حيث لم تُتِح مجالا لتنافس الكتل السياسية باعتباره قضية تؤدي إلى إضعاف الوحدة الوطنية أو الروح الشعبية، وبالتالي يتزعزع البلد أمام عدو خارجي قوي، كما أن الجماعات السياسية كان لهم دور سلبي بعد انتصار الثورة، فمثلاً لو لم يكن لدى منظمة مجاهدي خلق أسلحة، لما ظهرت زوبعة العنف آنذاك، إذ أن الجماعات السياسية في المجتمع كانت بمثابة العائق الداخلي والحرب هي العائق الخارجي لاستمرار جو من الحرية والديمقراطية المنضبطة بعد انتصار الثورة[1].

ولا يمكننا أيضاً تجاهل الفترة التي تلت الموافقة على قرار وقف الحرب بين العراق وإيران ووفاة مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني، إذ يجمع غالبية المتابعين للسياسة الإيرانية أن هذين الحدثين كانا بداية التغيير في إيران واختلف عما كان عليه من قبل، حيث تقدم الحديث عن مظاهر الإصلاح بعد قيام الثورة خلال ما يمكن تسميته بالجمهورية الأولى، ووجدنا أن هناك مشاريع إصلاحية كانت تحول دونها معوقات وتعترض طريقها صعوبات أدت إلى عدم تطورها لتكون حركة إصلاحية، وفي رأي الباحث أن قبول إيران وقف الحرب بحد ذاته رغم مرارته لدرجة أنْ شبهه مرشد الثورة آية الله الخميني بتجرع السم، لهو أول خطوة في طريق التغيير في السياسة الإيرانية نحو ما هو أفضل، وإن كان هناك أسباب أدت إلى هذا التطور سيتم مناقشتها في هذا الباب، بمعنى أن هذه الخطوة لم تكن مبادرة اتخذتها القيادة الإيرانية وإنما هي استجابة لمتغيرات ظروف الحرب والمستجدات في المواقف الدولية تجاه إيران.

ولقد رسمت نهاية الحرب وحتى وفاة آية الله الخميني عهداً جديداً أُطلِقَ عليه عهد الجمهورية الثانية، التي تتميز أولاً بسياسة اقتصادية ليبرالية لجهة السماح بحرية استيراد المواد والمنتجات الاستهلاكية بلا عوائق أو كوابح، والتي أسهمت في جر البلاد إلى أزمة اقتصادية هي أخطر ما شهدته إيران في تاريخها، ولم تعرف له مثيلا من قبل: فمثلاً على مدى قصير بلغ مقدار الدين ٣٥ مليار دولار ويتعين على الدولة تسديده، كما تدهورت حالة

---

(١) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك در ايران، مصدر سابق، ٥٢-٥٤.

المنشآت والأدوات و الاستثمارات بشكل خطير، وهبطت قيمة العملة الوطنية (التومان) الذي صار يساوي ثلاثين مرة أقل من قيمته الأصلية عام ١٩٧٩م بالمبادلة مع الدولار، وعلى الرغم من التطور الملحوظ والمهم في الزراعة فإن الناتج المحلي الخام للفرد الواحد لا يمثل أكثر من ٤٠% مما كان عليه قبل عشرين عاماً(١).

إن الثورة الإيرانية قد دخلت وربما منذ نهاية الحرب العراقية ووفاة آية الله الخميني في نهاية الثمانينيات – ما أطلق عليه "كرين برنتون" – مرحلة التراجع نحو الاعتدال التي تعقب مرحلة السياسات الثورية الراديكالية التي عادةً تلي نجاح الثورات مباشرة، وإن كان هذا يعني بدء مرحلة إعادة بناء الدولة وتوطيد دعائم وأسس البنيان المؤسسي للجمهورية الإسلامية(٢).

لكننا نتساءل هل هناك أسباب أدت إلى هذا التغيير والتحول، وما هي تلك الأسباب؟.

لقد حاول كثير من الدارسين والباحثين إيجاد جواب لهذا التساؤل، وتعددت آراؤهم حول الأسباب والدوافع التي جعلت نظام الجمهورية الإسلامية يشرع في اتخاذ خطوات في مجال التغيير والإصلاح، للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

فهناك من يرى أن تدهور الاقتصاد الإيراني من الأسباب الرئيسية التي أجبرت الحكومة الإيرانية وعلى رأسها آية الله الخميني قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ القاضي بوقف الحرب بين الجارتين العراق وإيران، حيث أعلنت الحكومة الإيرانية وقتها بصراحة أنها غير قادرة على دفع تكاليف استمرار الحرب، فالعائد من تصدير النفط كان بالكاد يكفي لتأمين الاحتياجات الداخلية من الوقود، وشراء مشتقات البترول من البنزين والجازولين بسبب توقف أكثر المصافي النفطية بسبب الحرب، وقد تحملت حكومة رئيس

---

(١) الدكتور مهدي شحادة والدكتور جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط١: ١٩٩٩، ص٤٢.

(٢) الدكتور وليد محمود الناصر، عشرون عاماً بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة، مصدر سابق، ص٢٧.

الوزراء ميرحسين موسوي في آخر فترة رئاسة خامنئي ديوناً بلغت ١٣مليون دولاراً بسبب شراء السكر والقمح، وكانت كل الإيرادات لا تتجاوز ٧مليارات دولار سنوياً، وكان الوضع العام متردياً للغاية فالموانئ والطرق كانت في أسوأ حالاتها؛ مما تسبب في صعوبة المواصلات والنقل ووصول البضائع والسلع، ولم تكن الكهرباء بأحسن حال إذ تشهد البلاد ساعات طويلة من انقطاعها بسبب نقص الوقود، ولم تكن تتوافر أبسط قطع الغيار والمعدات اللازمة لمحطات توليد الكهرباء، كما أن السوق كانت تدار إما بالكوبونات أو السوق السوداء، والتجارة الخارجية للقطاع الخاص كانت قريبة من الصفر، وقد شهدت الأسواق نقصاً حاداً في احتياجات الناس الأساسية، فالمخازن كانت فارغة، وكانت الحكومة هي المورد الوحيد لعدد محدود من البضائع المسموح بها للحاجات الأساسية، وكانت الأسعار تصل إلى أضعاف مضاعفة في السوق السوداء التي كانت مسيطرة ومتحكمة، أما عن الخدمات والكماليات فَحدِّثْ ولا حرج فخدمات الهاتف غير متوفرة تقريباً لدى أغلب الناس، وكانت البطالة في ازدياد وصلت كما هو معلن إلى معدل ١٥,٦%، وفي ظل هذه الظروف أو كما يسميه الرئيس هاشمي رفسنجاني الحطام والخراب بدأت فكرة البناء والتعمير والتنمية، وانطلقت بتقديم أول خطة خمسية تتضمن مشروعاً للإعمار بقيمة ١٣٥مليار دولار[1].

وهناك من يرى أن من أسباب موجة التغيير هي التطورات التي تراكمت في مسارين يبدوان في الظاهر متعارضين، أحدهما: داخلي هو تلك النتيجة غير المباشرة للوضع الذي ساد عقب قيام الثورة من تراكم تدريجي في أساليب إدارة الحكم وترسيخ أنماط معينة من ممارسة السلطة، تركزت على مقتضى مرحلة تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها، وأدت هذه العوامل على إيجاد ظروف تتجاوب مع ما كان يتوق إليه المجتمع الإيراني من الحرية، مع ما كان يكتنفه من معضلات هيكلية في معظم مناحي الحياة اليومية تشمل البطالة وانخفاض مستوى الدخل وتقلص القاعدة الاقتصادية بصفة عامة يمكن وصفها بحالة من الجمود والتكلس في شرايين الدولة

---

(١) محمد صادق الحسني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١١٧-١١٨.

وأوردة المجتمع، أما المسار الثاني: خارجي متمثل في تلك النقلة الهائلة في مجال الاتصالات التي بدأت تغزو العالم في نهاية القرن العشرين، ولم يكن المجتمع الإيراني عنها ببعيد، والتي أدت إلى إيجاد نظرة مقارنه لديه حول ما يجري داخليًا مع ما يشهده من تطور في المجتمعات الأخرى، خاصة وأن إيران شهدت تغييراً في التركيبة السكانية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية فيما يخص العمر والجنس، مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين حيث تزايدت نسبة النساء بين أفراد الشعب، وكذلك بالنسبة للشرائح العمرية حيث يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين الغالبية العظمى من عدد السكان، وتلك الغالبية قد لا يكون لديها إلمام كامل عن مرحلة ما قبل الثورة ولا عن مراحلها الأولى الأشد ثورية وعُنفواناً، ولذلك كانت بيئة صالحة للاختراق الثقافي والفكري الخارجي نتيجة ما أحدثته ثورة الاتصالات من تقارب بين أنحاء العالم(١).

وهناك من يرى أن الحرب والظروف الدولية المصاحبة لها من حصار اقتصادي واستراتيجي زاد في تردي الإدارة الاقتصادية في إيران، قد فرضت على إيران التركيز على سلامتها ووحدتها الإقليمية، وبالتالي أيقظت لدى الإيرانيين الوعي والشعور بأهمية الوضع الإقليمي لبلدهم، ودعم الوحدة الوطنية في شتى أنحاء البلاد، مما نتج عنه ظهور صحوة سياسية من النوع المطلوب لإشعال عملية التحول الديمقراطي، كما أثارت كوامن الحاجة للديمقراطية في المجتمع كله، حيث أصبح الإصلاح مطلباً شعبياً لا يقتصر فقط على النخبة(٢).

وهناك رأي يقول: إنه كان لوفاة مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني تحولاً مشهوداً في السياسة الإيرانية، حيث أدى ذلك إلى انتفاء الشخصية الكاريزمية المستحوذة على القرار، إذْ كان آية الله الخميني يتمتع في

---

(١) سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥عاما: تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية العدد١٥٧ يوليو٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص٥٥.

(٢) الدكتور بيروز مجتهد زاده، التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات شرق أوسطية- فصلية محكمة، السنة الخامسة العدد ١٢ صيف ٢٠٠٠، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، ص٦٥-٦٨.

الجمهورية الأولى بشخصية المرشد والقائد الكاريزمي الذي تصدر منه القرارات- كما سبق ذكره-، وبعد غيابه تلاشت هذه الشخصية، مما أدى إلى حتمية التغيير في السياسة واتخاذ القرار لما يتوافق مع القادة في الفترة المقبلة(١).

ويركز الدكتور "طلال بنهان" على تأثير العامل الخارجي في التغيير داخل إيران، إذ يعزو ذلك إلى التحولات العالمية بانهيار الكتلة الشيوعية، حيث انهارت معها المدرسة والفكر الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك بدا أن حل المشكلة الاقتصادية في إيران مرتبط ارتباطا وثيقاً مع حل المعضلة السياسية فيها، ولهذا أخذ تيار الإصلاح الليبرالي يتنامى في مواجهة مقاومة شديدة من قبل التيار الديني المحافظ الذي شعر بما كان يسميه إرهاصات الثورة المضادة التي كان يمثلها التيار الإصلاحي المتنامي الذي اتهمه المحافظون بسعيه في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بإحياء فلسفة الخيار العلماني وفكره وسلوكه، مستهدفا إعاقة جهود التيار الديني في إعادة البناء بعد الحرب وحل المشكلة الاقتصادية في البلاد، وكان لسياسة رفسنجاني التي كانت تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الأيديولوجية الجامدة، والتغيير من المنطق الثوري إلى منطق الدولة، الدور البارز في غلبة صوت الإصلاح الليبرالي على التيار الديني المحافظ(٢).

وفي رأي الباحث فإن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى موجة التغيير والإصلاح تكمن فيما يلي:

١- العامل الاقتصادي المتمثل في تدهور الاقتصاد من جراء الحرب والذي تسبب في توقفها.

٢- غياب الشخصية الكاريزمية وانتفائها، والتحول في وضع القيادة الإيرانية.

---

(١) ابراهيم يزدى، سه جمهورى، چاپ وصحافى: بهمن، چاپ اول: زمستان ١٣٧٩،ص٢١٧-٢١٨.

(٢) الدكتور طلال صالح بنان، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية العدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص١٩.

٣- شخصية الرئيس هاشمي رفسنجاني ورغبته في التغيير بتبني سياسة مغايرة لما كانت عليه في الجمهورية الأولى.

ولهذا من المستحسن أن نقوم بدراسة مرحلة ما بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية أو ما أطلق عليه اسم فترة الجمهورية الثانية، بشيء من التحليل في إطار فلسفة الإصلاح في هذه المرحلة، ووصولا إلى ظهور حركة الإصلاح والظروف التي نشأت فيها.

المبحث الأول: فلسفة الإصلاح بعد انتهاء الحرب:

تأتي الفترة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية في إيران في ما بين ١٩٨٨/٩م إلى ١٩٩٧/٥م وقد أُطلق عليها وصف مرحلة بناء الدولة، محطة أخرى لا تقل عن سابقتها في دراسة ظهور حركة الإصلاح، إلا أنها اختلفت عن المرحلة السابقة لها من عدة جوانب أهمها التركيز على إعادة البناء الذي غدا شعار الأمة الإيرانية بعد وقف إطلاق النار، لكننا نطرح السؤال نفسه لماذا هذا التغيير والتحول إلى مرحلة إعادة البناء والتعمير وما هي أهم أسبابه؟.

إن السبب الرئيس للإجابة على التساؤل السابق هو ما خلفته الحرب من آثار على الاقتصاد كان من أهمها:

١- تعطل ٩٠% من المصانع.
٢- بطالة حوالي ٤ملايين نسمة من السكان الذين كان يتراوح تعدادهم مابين ٥٢-٥٥مليون نسمة.
٣- ازدياد صرف الدولار، وخسائر أخرى خلفتها الحرب قُدِّرت بمليارات الدولارات.

ولذلك أكد جميع طبقات المجتمع الإيراني وفي مقدمتهم النخبة السياسية على دراسة إعادة بناء وإصلاح ما خلفته الحرب، وإعادة بناء الاقتصاد الإيراني، لقد تمت المطالبة بسياسات إعادة البناء في ظروف واجه فيها الاقتصاد الإيراني أزمات كبيرة بسبب الخسائر الكبيرة من جراء الحرب من جهة، ومن تبعات السياسة الاقتصادية لفترة الحرب، والضغوط الاقتصادية على الاقتصاد نتيجة المقاطعة الاقتصادية الشاملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له بالغ الأثر في النقص الحاد في الدخل بالعملة الصعبة والمحلية وزيادة عجز الميزانية واقتراض الحكومة من البنك المركزي، وزيادة التضخم وتصاعد الأسعار وتزايد الفارق بين فئات المجتمع، إذ كانت جميع مساعي الدولة أثناء الحرب منصبة على توفير المتطلبات الرئيسة

لمعيشة الشعب، ولم تتمكن عمليات الاستثمار في البلاد من الإبقاء على شيء، مما سبب نقصاً حاداً في الإنتاج[1].

وما كان على رئيس الجمهورية في هذه الفترة هاشمي رفسنجاني إلا أن يدفع بعملية البناء والإعمار دفعة قوية حاز على إثرها بلقب (مهندس الإعمار)، وقد شجع حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي على عكس ما كان يؤيده في مرحلة الجمهورية الأولى من تقييد الحرية الاقتصادية ومنها قرار تأميم التجارة الخارجية، وقد هيأ في هذه المرحلة الانتقال من مرحلة التركيز على الثورة إلى الالتفات لشئون الدولة والذي تمثل في دمج بعض المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة كما حدث مع اللجان الثورية ووزارة الحرس الثوري والتركيز على الطابع التكنوقراطي في تكوين مؤسسات الدولة، كما سعى لتحسين علاقات إيران مع المجتمع الإقليمي والدولي مستغلا الظروف الدولية لغزو الكويت وتحريرها؛ من منطلق أن إيران لن تتمكن من إعادة البناء على إمكانياتها الذاتية بل إنها في أمس الحاجة إلى مساعدة تقنية ومادية من الخارج وهو ما لم يكن ليتحقق إلا بتهدئة التوتر في العلاقات الخارجية[2].

كان على رفسنجاني في بداية رئاسته مواجهة ثلاثة أمور أساسية كانت من القضايا العالقة ولم يتم حسمها في الفترة التي سبقت رئاسته، وهي:

١- أن المفاوضات لازالت قائمة مع الجانب العراقي.
٢- أن الدستور لم يتم تعديله مع وجود الموافقة المسبقة من قبل الخميني.
٣- أن منتظري لازال قوياً مع استبعاده من طرف الخميني.

لكن رفسنجاني تمكن بخبرته وحنكته السياسية أن يمر بإيران من الأزمات الثلاث برجوعه وتنسيقه مع المرشد الجديد خامنئي، رافعاً شعاراً

---

(١) دكتر يحيى فوزي، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى در ايران، تهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى، چاپ اول: ١٣٨٤، جلد دوم، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١: أبريل٢٠٠١، ص١٩٩-٢٠١.

جديداً هو إعادة البناء الإعمار، مع قيامه بخطوات اتسمت بالجرأة والأسبقية كان لها أثر كبير في تشكيل الحكومة وإعادة صياغة الأجهزة والإدارات الحكومية(١).

وهل كان من السهل أن يتقبل القادة السياسيون الثوريون بسهولة هذا التحول نحو التغيير والإصلاح؟.

لا، ففي الخامس من ديسمبر ١٩٨٩م دافع الرئيس هاشمي رفسنجاني في جلسة مجلس الشورى الإسلامي أمام الخبراء والمسئولين عن تنفيذ الخطط وأعضاء المجلس عن خطته الخمسية التي سبق وأن عرضها على المجلس، وناقش جميع الاعتراضات التي ظهرت في هذه الجلسة وخاصة من التيار المتشدد وأجاب على جميع التساؤلات والرد على الاعتراضات، بقوله: إن هذه الخطة تم صياغتها في أكثر من عشر سنوات وقد تم دراستها من قبل اللجان المتخصصة في المجلس ومجموعة من الخبراء أيضاً، وهي ليست خطة طموحة بل إنها واقعية ولعلها تكون متحفظة نسبياً، وكان يهدف من ورائها تنويع مصادر الدخل وخصوصاً التصدير الصناعي، وتشغيل المشاريع المتوقفة وتحريك رؤوس الأموال المتوقفة في هذه المشاريع من أجل التغلب على كثير من المشاكل والصعاب، والرغبة في تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في إيران لصالح البلاد، حيث توفر رأس المال وتشغيل المنشآت البترولية الموجودة في الخليج والتي لن تستطع تشغيلها إلى عشر سنوات قادمة، والاستفادة من هذه الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي والمنشآت البتروكيماوية"(٢).

وكان رفسنجاني قد تبني منذ أن تسلم رئاسة الجمهورية خطة من ثلاث نقاط لبدء مشروع التغيير في إيران، وهي:

١- تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.

---

(١) مدحت أحمد حماد، عودة رفسنجاني؟، مختارات إيرانية: العدد ٤٥- ابريل٢٠٠٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، ص٧٧.

(٢) هاشمى رفسنجانى وبرنامهء پنجساله اش، روزگار نو، ماهنامه دى ١٣٦٨، دفتر يازدهم-سال هشتم، شماره ٩، ص٩-١١.

٢- تطوير الاقتصاد الإيراني بتشجيع القطاع الخاص للسيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

٣- مشروع إعادة بناء إيران وتعميرها عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية أو الشرقية أو مؤسسات التمويل الدولية.

كما أعلن هاشمي رفسنجاني عن عزمه للتعامل مع أي بلد صديق للحصول على التكنولوجيا والسلع التي تدعم مشروعه الاقتصادي(١).

لكن لماذا يتمسك هاشمي رفسنجاني بمشروع إعادة الإعمار، ويجعل الأولوية للتنمية الاقتصادية؟!.

يجيب على هذا التساؤل هو شخصيا بقوله:"أعتقد بقوة أنه يجب أن تُعْطَى الأولوية للبناء والعمران والتنمية الاقتصادية، وأما سائر الأولويات فإنها مهما كانت جيدة وضرورية ولا بأس بها ومهمة لتوضيح موقعنا ونظام تفكيرنا، إلا أنه لا فائدة ترتجى من كل الكلام والحوارات والخطابات من حولها إذا بقينا بلداً فقيراً متخلفاً وتابعاً ومحتاجاً للقوى العظمى، وليس بمقدورنا عندها أن نسجل أي فخر ملموس لا لبلدنا ولا للعالم الإسلامي"(٢).

وإن كان هناك من يميز فترة الجمهورية الثانية بأنها انتقال الحالة من كاريزمية إلى ثنائية، تمثلت في انتخاب علي خامنئي مرشدًا للجمهورية، وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية، فأصبحت التوازنات السياسية في إيران على درجة من الوضوح، حيث تميز النظام السياسي الإيراني بالثنائية، أو ما يسمى بالدويكا بين الرجلين القويين في طهران (خامنئي ورفسنجاني)، الأمر الذي انعكس على المجتمع الإيراني في شكل تيارين يتفقان في الخطوط العريضة للنظام ويتنافسان في حلبة السياسة(٣).

---

(١) محمد عبدالله رسلان، إيران من الداخل وعلاقاتها بالخارج بعد حقبة الخميني، السياسة الدولية العدد ٩٩، ١٩٩٠م، ص٢٠٧.

(٢) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٠٦.

(٣) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان،: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص٢٦٣.

فإننا نعتبر أن هذا هو بداية الطريق في السير إلى التغيير والإصلاح في هذه المرحلة، والمتمثل في التعاون والتنسيق بين الزعامة ورئاسة الجمهورية، الشيء الذي لم تشهده إيران في الفترة السابقة، إذ كما تم التنويه عنه في السابق أن القرارات كانت في يد مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني، ولذلك ظهر في هذه الفترة تيار أكثر اعتدالاً من الناحية السياسة، ولكن كما تصفه الدكتورة باكينام الشرقاوي في إطار من المحافظة الدينية، وبدأ يستحوذ هذا التيار على المناصب الحكومية، وكان مدعوماً من هاشمي رفسنجاني[1].

التعاون بين الزعامة والرئاسة عززه تاريخ من النضال السياسي والمشاركة في أحداث الثورة المبكرة بين الشخصيتين البارزتين خامنئي ورفسنجاني، إذ تعود العلاقة بينها منذ نعومة أظافرهما أثناء الستينات من القرن العشرين، واستمر التعاون بينهما وثيقاً، بل إن لرفسنجاني مواقف كانت ظاهرة وحاسمة في تسلم خامنئي مناصب في نظام الجمهورية الإسلامية، كان أولها جهوده في إقناع الخميني لقبول ترشيح خامنئي في الانتخابات الرئاسية التي تم التطرق إليها فيما سبق[2]، والموقف الثاني عندما لعب هاشمي رفسنجاني دور "مايسترو" حملة السيد خامنئي الانتخابية لمنصب المرشد؛ بتأكيده خلال المداولات في مجلس الخبراء بأن الإمام الخميني قال بعد عزل آية الله حسين علي منتظري من خلافته وقبل أسابيع من وفاته: "لدينا السيد خامنئي"، ثم عاد رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة المقامة في تاريخ التاسع من يونيو عام١٩٨٩م بجامعة طهران، بعد انتهاء انتخاب خامنئي، ليروي أن اجتماعاً ضم الإمام الخميني قبل رحيله بشهور مع رؤساء السلطات الثلاث وقتها: خامنئي ممثلاً للسلطة التنفيذية بوصفه رئيساً للجمهورية، ورفسنجاني ممثلاً للسلطة التشريعية كونه رئيساً للبرلمان، وآية الله أردبيلي رئيس السلطة القضائية، بالإضافة إلى أحمد الخميني، وجرى الحديث -حسب رواية رفسنجاني- حول الفراغ القيادي الذي سينشأ بعد

(١) الدكتورة باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، في الانتخابات التشريعية في إيران، مصدر سابق، ص١٢٧.
(٢) أنظر ص ٣٧.

رحيل الإمام، فقال الخميني:"لن يحدث فراغ قيادي فلديكم من يسده"، فقيل له: من هو؟، فأشار الخميني إلى الخامنئي[1].

بالطبع لم يكن اختيار خامنئي ممكناً دون تأييد رفسنجاني، ومن المعلوم للجميع التعاون الوثيق بين هذين الشخصيتين خلال الفترة التي تلت قيام الثورة، ولم يكن خامنئي من كبار الدين، ولم تزد مرتبته بين رجال الدين عن "حجة الإسلام" ولذلك لم يكن من المتوقع أن يخلف الخميني، لكنه أثناء الأشهر القليلة بعد اختياره خليفة للخميني لم يكن كثير الظهور، عمل على تأمين استمرارية منصب الفقيه بإقامة "ميزان العدل" عند التعامل مع الفئات المتصارعة، ولم يغير الشبكة الشخصية الواسعة التي أنشأها الخميني، وكانت التعيينات التي أجراها قليلة جداً، وانصب جل حديثه على ضرورة حمل الشعلة التي خلفها الخميني، مثل رفضه إلغاء فتوى إهدار دم سلمان رشدي، واستمراره في استخدام خطاب الخميني في التنديد بالولايات المتحدة الأمريكية ووصفها "بالشيطان الأكبر"، ولكن مع انتخاب رفسنجاني رئيساً للجمهورية في أغسطس ١٩٨٩م برز ظهور تحالف براجماتي جديد، أيده مصادقة خامنئي على خطة رفسنجاني الخمسية الأولى، وتأييده لرفسنجاني أثناء أزمة الخليج الثانية بصياغة موقف محايد لإيران، بينما كرس خامنئي وقته في توجيه النقد للولايات المتحدة، مما تسبب في حرمان التيار المتطرف من فرصة اتهام الحكومة بالتواطؤ، ثم أثناء انتخابات البرلمان التي جرت في أبريل ١٩٩٢م، رفض خامنئي النظر في مزاعم أعضاء التيار المتطرف بأن الحكومة تحد من مشاركتهم عن طريق حصر عملية الترشيح نفسها، وبذلك قطع عليهم الطريق وحرمهم تماماً من أي تأييد أيديولوجي[2].

ومن مظاهر التعاون بين الزعامة والرئاسة في تلك الفترة أن التوازنات السياسية أصبحت في إيران على درجة عالية من الوضوح - كما يصفها أحد المهتمين بالشأن الإيراني-، إذ تميز النظام السياسي الإيراني-حسب رأيه-

---

(١) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢) بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)، في: إيران والخليج البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، مصدر سابق، ص٨٢-٨٣.

بثنائية، أو ما يعرف بالدويكا بين الرجلين القويين في طهران خامنئي ورفسنجاني، الأمر الذي انعكس على المجتمع الإيراني في شكل تيارين رئيسيين يتفقان في الخطوط العريضة للنظام، ويتنافسان في حلبة السياسة، وتوزعت التيارات السياسية المنضوية تحت لواء النظام على المعسكرين، إذ انتظم التيار المحافظ المتمسك بخط الإمام تحت قيادة المرشد السيد علي خامنئي، في حين انعقدت زعامة تيار "إعادة البناء" لإصلاح أثار الحرب العراقية الإيرانية، وتأهيل الاقتصاد الإيراني تحت زعامة الرئيس هاشمي رفسنجاني، واستمر التجاذب الفكري والسياسي منحصراً على الأغلب بين هذين التيارين؛ بسبب عدم تبلور خط سياسي وفكري واضح للمخالفين من خارجهما، وقد قاد الثنائي خامنئي ورفسنجاني إيران في ظل الظروف التي خلفتها الحرب سواء على الصعيدين الاقتصادي أو السياسي، أو ما أحدثته من اتساع الفوارق الاجتماعية في المجتمع الإيراني، وفي شكل إقصاء سياسي لرموز التيارات السياسية المعارضة لنظرية ولاية الفقيه، ليس من المشاركة في الحكم، بل أيضاً ربما من حق الدعوة لأفكارهم بشكل علني، إضافة إلى ما خلفته أزمة الخليج الأولى بعد اجتياح القوات العراقية دولة الكويت واحتلالها ومن ثم حرب تحريرها، في ظل هذه الظروف المعقدة داخلياً والملتهبة إقليمياً والضاغطة دولياً، قادا إيران فأعادا بناء الاقتصاد الإيراني بعدما دمرته الحرب مع العراق طيلة ثماني سنوات عجاف، وحافظا على مواقع طهران كطرف رئيسي إقليمياً، وتمكنا من مراوغة الضغوط الأمريكية، وأفرغا بتحالفاتهما الداخلية والإقليمية سياسة "الاحتواء المزدوج" من مضمونها، واستمر تقسيم المواقع والنفوذ داخل النظام بين الرجلين، فالمرشد وبنص الدستور هو الرجل الذي يملك القرارات المصيرية للنظام، ويتحكم في القوات المسلحة من جيش وحرس ثوري وبسيج، وامتدت سيطرة المرشد أيضاً إلى السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور وجهازي التلفزيون والراديو وغالبية وسائل الإعلام، وطبقة رجال الدين، وبمرور الوقت أفلح أيضاً في تحييد المعارضين في الحوزة العلمية بمدينة قم من ساحة الصراع السياسي، أما الرئيس هاشمي رفسنجاني فقد امتد تأثيره على التكنوقراط في مفاصل جهاز الدولة، وإلى التجارة الخارجية ووزارات إيران

الأساسية مثل النفط والتجارة والمالية، وكذلك البنك المركزي، وأدى ارتباط رفسنجاني بالبازار دوراً كبيراً في تدعيم مواقعه داخل النظام، وتَجذُّر تياره بالخريطة السياسية والاجتماعية الإيرانية، مما زاد حضور البازار، واحتلت الشريحة الممثلة له ممثلة في رفسنجاني أماكن صنع القرار وتغلغلت في عقول تكنوقراط الدولة الإيرانية، وصارت العناوين الكبرى للنظام مثل تقسيمات سياسية على أصل اقتصادي- مجتمعي بازاري بامتياز، حتى غدت مصالح البازار بيرقاً انتظم خلفه رجالات الدولة على اختلاف أصولهم الاجتماعية(١).

وفي ظل هذا التعاون يمكن التعرف على ثلاثة ملامح رئيسية تميز أسلوب رفسنجاني الرئاسي، أولها أنه كان يشرك أعضاء حكومته بقدر أكبر في صنع السياسات وتنفيذها، ويتضح هذا الأسلوب بالنسبة للسياسات الاقتصادية، مثل مسألة اعتماد سعر الصرف الموحد للعملة الإيرانية، وعملية الخصخصة، ودأب رفسنجاني على حماية وزراء حكومته بشدة عند تحدي مجلس الشورى لهم، ففي كل مرة أصر فيها المجلس على ضرورة استقالة أحد الوزراء كان رفسنجاني يبادر بإعادة تعيينه نائباً خاصاً للرئيس، والسمة البارزة الثانية التي تميز رئاسة رفسنجاني هي تركيبتها التكنوقراطية، فالعديد من وزرائه لا يتمتعون بمؤهلات ثورية، بل من حملة الدكتوراه، والمهندسين، بل من كان من وزرائه من رجال الدين وهما اثنان فقط لم تتعدَّ مرتبتهما "حجة الإسلام"، أما السمة الثالثة فهي أن أسلوب الرئيس رفسنجاني في الإدارة يتطابق مع ما يطلق عليه الدارسون اسم "نموذج الزمالة"، الذي يركز أساساً على مشاركة المجموع في حل المشاكل، وتبني أسلوب العمل الجماعي، ويعمل الرئيس رفسنجاني كمحور مركزي لعجلة ذات أذرع تصله بمستشاريه ووزرائه، علاوة على المرشد، ويتطلب نموذج الرئاسة القائم على الزمالة اتصالاً وثيقاً وتفاعلاً مستمراً بين الرئيس والمرشد، وبتعبير أدق بين الزعامة والرئاسة(٢).

---

(١) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان، مصدر سابق، ص٢٦٣-٢٦٥.

(٢) بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)، مصدر سابق، ص٨٩-٩٠.

وهناك من وصف إدارة الرئيس هاشمي رفسنجاني بأنها كانت تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الأيديولوجية الجامدة لفكر الثورة، والاقتراب أكثر وأكثر نحو شرعية برجماتية(١) للنظام تقوم على منطق الدولة وليس على شرعية الثورة خاصة بعد رحيل الخميني الذي كان حجر الزاوية ومصدر الشرعية الوحيد لنظام الثورة الإسلامية في إيران، ولم ينفتح النظام في عهد رفسنجاني على الداخل فحسب؛ بل على الخارج باتباع سياسة خارجية أكثر برجماتية بعد تخلي النظام الثوري عن القوالب الأيديولوجية الدينية الجامدة التي كانت تتحكم في حركة السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية وفي مقدمتها شعار تصدير الثورة، وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفترة، وكذلك مع الكثير من الدول الأوروبية التي وصلت العلاقات معها في بداية الثورة إلى مرحلة قطع العلاقات، إلا أن العداء للولايات المتحدة لم ينته، وإن كانت لهجة العداء في تلك الفترة كانت مقتصرة على المنتمين للتيار المحافظ المتشدد، دون أن ينعكس في الخطاب السياسي الرسمي لإدارة الرئيس رفسنجاني، ولكن حتى ذلك الوقت كان التيار المحافظ على درجة من القوة، إلا أن ذلك لم يحل دون تطور حركة إصلاحية من داخل رحم فعاليات النظام الدينية بدأها الرئيس رفسنجاني، وترسخت فيما بعد في عهد الرئيس محمد خاتمي(٢).

وهناك من وصف مسيرة الرئيس هاشمي رفسنجاني بأنه سار بالجمهورية الإسلامية في إيران بثنائية زاوجت على نحو مدهش بين الأسس الرومانسية للثورة كما وضع أُطُرَها آية الله الخميني، وبين البرجماتية القائمة على اقتناص اللحظة الراهنة، واللعب معها وضدها في آن واحد، وهذه الثنائية قامت على ركنين أساسيين: هو شخصياً، والوريث الوحيد لإرث

---

(١) البراجماتية Pragmatism هي مدرسة أثرت تأثيراً في الدراسات السياسية الأمريكية، وهي تمثل محاولة لتجنب الدراسات الفقهية والشكلية والنظامية التي ترتكز على العوامل الخارجية في الحياة السياسية، وهي تدعو إلى الواقعية السياسية من خلال الربط بين الأفكار النفعية والنظريات الفلسفية. أنظر: الدكتور إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات عصر العولمه، مصدر سابق ذكره، ص٣٦.

(٢) الدكتور طلال صالح بنان، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، مصدر سابق، ص١٩.

الخميني حجة الإسلام خامنئي، ورفسنجاني هو خيار الثورة قد مثل هو وخامنئي رمز السلطة في عهد الخميني، وهما قطبا الجمهورية الإيرانية الثانية التي نشأت مع رحيل الخميني(١).

وكانت تجربة الرئيس هاشمي رفسنجاني على مدى ولايتين رئاسيتين مهمة لجهة عدم قيامه بأي سياسات داخلية أو خارجية تتعارض مع توجهات "الزعيم"، وقد ظهر ذلك على سبيل المثال أثناء موسم الحج عام ١٩٩٦م، عندما كان الرئيس رفسنجاني يحبذ القيام بزيارة للمملكة العربية السعودية، لكن آية الله خامنئي طلب تأجيلها إلى وقت آخر، لقد شعر كل من آية الله خامنئي بعد انتخابه مرشدا في يونيو ١٩٨٩، وهاشمي رفسنجاني بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في أغسطس من العام نفسه، بأن التعاون بينهما هو خيار استراتيجي، مع أن بعض المصادر قد أشارت في ذلك الوقت إلى أن التفاهم بين الزعامة والرئاسة لن يدوم طويلاً، لكن الذي حصل هو أن تجربة المؤسستين كانت ظاهرة متميزة ساعدت البلاد على تفادي بعض الأزمات(٢).

ونذكر أمثلة على بعض الأزمات التي أسهم التعاون بين الزعامة والرئاسة على تخطيها ومن بينها ما يلي:

١- الانقسام الذي ظهر بين رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) وتجمع علماء الدين المناضلين(روحانيون مبارز)، وظروف تشكيل حزب كوادر البناء وتقديمه قائمة خاصة بمرشحيه أثناء انتخابات البرلمان السادس، إذ اقترح الرئيس هاشمي على أن يعرض الأمر على خامنئي، فرأى الثاني أن ينزل كل طرف في قائمته المستقلة؛ لكن رفسنجاني لم يكن يحبذ ذلك وتناقش مع المرشد حول ذلك، إلا أن الأخير لم يقتنع، بسبب رغبته في زيادة حجم

---

(١) علي سعادة، صورة إيران الجديدة القديمة، موقع جريدة السبيل الأردنية على شبكة الانترنت على العنوان:

www.assabeel.info/inside/printp.asp?id=140&version=597

٩/١٠/٢٠٠٧م.

(٢) ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧٤ أغسطس١٩٩٧م، يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ببيروت، ص٧٧.

المشاركة الشعبية، وبذلك تم تخطي مشكلة تعنت كل من الرابطة والتجمع والكوادر، ورغبة كل منهم في الاستقلالية(١).

٢- نجاح الرئيس رفسنجاني في تخفيف الحكم على كرباستشي (عمدة طهران وساعده الأيمن والمتهم بتمويل حملته الرئاسية الثانية من المال العام) من السجن خمس سنوات والعزل السياسي لعشرين عاما وغرامة ٢٦٠٠ مليون ريال و٦٠جلدة، إلى السجن عامين والعزل لعشر سنوات وغرامة ١٦٠٠مليون ريال، ثم إلى تأجيل تنفيذ الحكم، وأخيراً العفو عنه وإطلاق سراحه عام ١٩٩٩م، ومعروف ما مرت به إيران من مظاهرات أول اعتقال كرباستشي وتقديمه للمحاكمة(٢).

٣- أثناء الانتخابات البرلمانية التي أقيمت عام ١٩٩٢م، حدث جدل كبير أثاره التيار المتشدد بقيادة محتشمي، لكن تدخل المرشد والرئيس وتعاونهما في الضغط على مجلس الرقابة، وقد التقى خامنئي بأعضاء اللجنة المركزية المنبثقة من مجلس الرقابة، وأوضح أن بقاء النظام الإسلامي يتوقف على مدى الالتزام بقوانين هذا النظام وتشريعاته، ويجب عدم السماح لمن وصفهم بالفساد بدخول مؤسسات الدولة، ويجب أن تتضمن المعايير الموضوعة لتقييم أهلية المرشحين التأكد من عدم تورطهم في فساد أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي، وبهذا التصريح يكون خاتمي قد أعلن بوضوح عن ميوله المناوئة للتطرف في الصراع الفئوي الدائر(٣).

٤- عندما كان عطاء الله مهاجراني مساعداً للشؤون الحقوقية والبرلمانية لوزير الإرشاد والثقافة في حكومة رفسنجاني الدكتور محمد خاتمي الذي خلف الرئيس هاشمي رفسنجاني، نشر مقالة تطرق فيها إلى المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار موجة

---

(١) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١١٠-١١٣.

(٢) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سابق، ص٨٧.

(٣) بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)، مصدر سابق، ص٩٦-٩٧.

احتجاج طالبت بإقالته، لكن الرئيس رفسنجاني لم يستجب لها، وقام المرشد ببعث رسالة إلى مهاجراني كانت بمثابة رد الاعتبار إليه بسبب ما تعرض إليه من ضغوط ومضايقات[1].

وعن فلسفة الإصلاح لدى الرئيس رفسنجاني نجد أنها ارتكزت على عدة ثوابت، وانطلقت من عدة ركائز، كانت على النحو التالي:

١-أن فترة إعادة الإعمار والبناء بدأت بأمر الخميني والسياسات التي صادق عليها.

٢- أن توقف الحرب هو الانطلاقة الأولى نحو إعادة إعمار البلاد.

٣- تركيزه على سياسة التنمية والتعمير وإعادة البناء الاقتصادية، وعدم تركيزه على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

٤- استخدم في سياسته الاقتصادية، وتطبيق خطط مشروعه الإصلاحي، ما كان يمتلكه من خبرة ومعرفة ناتجة من توليه رئاسة البرلمان، وإشرافه على الحرب، واطلاعه على مجريات الأمور وعدم الابتعاد عن الساحة السياسية أثناء فترة الجمهورية الأولى.

٥- أن سياسة الإصلاح الاقتصادي لديه تركزت حول عدة قضايا منها: قضية العملة، وتحديد الأسعار، والتجارة الخارجية، والتخصيص، والسياسة الخارجية.

٦- فيما يخص السياسة الخارجية سعى رفسنجاني إلى نزع فتائل التوتر، بتغيير ما كان سائدًا حول مفهوم تصدير الثورة، رغبة منه في عدم صناعة الأعداء مجانًا حسب تعبيره، مع الاستمرار في نفس السياسة لمن قبله تجاه إسرائيل وأمريكا[2].

وسيتم التطرق إلى أكثرها في المبحث التالي.

---

(١) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٤.

المبحث الثاني: مجالات الإصلاح في فترة البناء والتعمير:

يصف الرئيس هاشمي بأن مرحلة البناء والتعمير مهمة للغاية للثورة وإيران، وأن المجتمع الإيراني قد أدرك والعالم أجمع واقع التنمية التي أخذت مكانتها اللائقة بها، كما أن العالم الثالث بالأخص رأى بأم عينه قدراته التنموية، وأن حكومة التنمية وإعادة الإعمار استطاعت خلال الثماني سنوات التي أعقبت الحرب أن تنقل البلاد من حالة الاقتصاد المنهار والهيكلية العامة المدمرة والميزانية العامة من تحت الصفر، إلى بلد مزدهر اقتصادياً ويقف على قدميه بدرجة عالية من الاستقلال(١).

لكن هناك من ذكر أن الحكومة في مرحلة إعادة البناء والتعمير قد ركزت على إقامة المشاريع ذات المدى الاستراتيجي، مما يقتضي ارتفاع أسعار المواد الضرورية، والنقص في بعض السلع الأساسية مثل السكر والأرز، مما يؤدي إلى معاناة المواطن الإيراني في الحصول على نصيبه من هذه المواد الضرورية، وأصبحت المشكلة التي يعاني منها غالبية الشعب الإيراني هي توفير الحد الأدنى لمعيشتهم، الأمر الذي دفع بعض الجماهير إلى اللجوء بالقيام ببعض أحداث الشغب وخاصة في مدينتي شيراز وأراك عام ١٩٩٢م، ويرجع سبب هذا إلى التطبيق وليس في السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها حكومة الرئيس رفسنجاني(٢).

وبين الرأيين السابقين بوسعنا أن نشير إلى بعض الخطوات الإصلاحية التي حدثت في فترة إعادة البناء والتعمير في مجالات مختلفة، نرى أنها ساعدت في رصد ظهور الحركة الإصلاحية.

---

(١) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، صص١١٦، ١٢٢.

(٢) الدكتورة منى أحمد حامد، الاقتصاد الإيراني وإمكانية تطويره، في: إيران في التسعينات، دراسات شرق أوسطية (٢٠٥) مارس١٩٩٧م، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس بالقاهرة، ص٤٢-٤٣.

المجال السياسي:

١- تعديل الدستور:

أول ما بدأت به حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني حركة التغيير هو تعديل الدستور الذي تم إقراره جماعياً بالاستفتاء العام الذي تم في ٢٨يوليه ١٩٨٩م، ونتج عن هذا التغيير أن أصبح النظام نظاماً رئاسياً فعلياً وقام بتحديد صلاحيات المرشد العام، حيث صار المرشد منسوباً للجمهورية أي: مرشداً للجمهورية الإسلامية وليس للثورة كما في السابق في عهد الخميني، وقد تحول نظام الجمهورية الإسلامية الثانية إلى نظام رئاسي قوي بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء وعدد من وكلائه في الوزارات(١).

٢- توفر نوع من الحرية:

كما شهدت إيران في هذه الفترة تحولات نتيجة التوجه إلى إعادة الإعمار ومحاولة الخروج من حالة الحرب والتغلب على آثارها، فما كان من حكومة رفسنجاني إلا أن توجهت في البداية إلى الاهتمام إلى ما كان المجتمع بحاجة إليه وهي الحرية، ومن أجل ذلك رفعت الحكومة شعار الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة الاجتماعية(٢)، ونشأ جو من الحرية في انتقاد الأوضاع الاجتماعية والسياسية والمعيشية في إيران منذ عام ١٩٨٨م وهو العام الذي توقفت فيه الحرب وتسلم فيه هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية، إذ كانت هناك بداية لبعض الأصوات التي كانت ترفع شعار النقد المشوب بشيء من الخوف والحذر المفتقد للجرأة الكاملة، إلا أن أهم الانتقادات التي وجهت للنظام وبجرأة تامة ما كان من المثقف الإيراني عبدالكريم سروش الذي حدث تحول جذري في موقفه من الثورة والجمهورية بانتقاده أهم مرتكز تقوم عليه الدولة وهو مبدأ ولاية الفقيه، وكان لانتقاداته بالغ الأثر على المثقفين والطلبة في الجامعات وكان له دور في حركة

---

(١) ژان پيرديگار وبرنارهوركاد ويان ريشار، ايران در قرن بيستم، مصدر سابق، ص٢٧٠-٢٧٢.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، إيران وآفاق المستقبل، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص١٥٤.

التنوير الإيرانية مشابه لما قام به الدكتور علي شريعتي في العهد البهلوي قبل الثورة، ولذلك تم إيجاد نوع من الحرية وخاصة في الجامعات استجابة لضغط الحركة الطلابية المتنامية، فتم فتح بعض المنافذ الثقافية والسياسية للتنفيس عن المطالبات الشعبية والاستياء المتعاظم بين الشباب، إلا أن عدم الاهتمام بشكل أكبر بالحريات السياسية والثقافية أدى إلى عودة نشاط الفصائل المتشددة التي لا زالت تلقى الدعم من مراكز القوى في السلطة، فنشطت في هذه الفترة كرد فعل على الحركة الإصلاحية الوليدة التي أخذت تعيد النظر في مفاهيم الثورة وقيمها(١).

وفي مجال حرية الرأي والصحافة فقد شهدت هذه المرحلة تغيراً بطيئاً، لكنه كان حتمياً بسبب ما شهد العقد السابق للجمهورية الإسلامية من قضايا متعددة وكبيرة مقترنة بعديد من الاجتهادات كان منها على سبيل المثال قضية إدارة الحرب مع العراق، والعزلة الإقليمية والدولية لإيران، وممارسات بعض مؤسسات الثورة، وعلاقة رئيس الجمهورية بالمرشد وغيره من المؤسسات الدستورية كمجلس الشورى، ومجلس الوصاية على الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وكذلك علاقة هذه المؤسسات مع بعضها البعض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما خلفه غياب مرشد الثورة آية الله الخميني من بروز تعدد الآراء، ومن جهة ثالثة كان من المفهوم أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها رفسنجاني ستؤدي إلى تطور مماثل على الصعيد السياسي إن عاجلاً أو آجلا(٢).

٣- القوى والتيارات السياسية:

مع بداية مرحلة إعادة البناء والتعمير ظهر على الساحة السياسة الإيرانية جماعات سياسية كان لها دور في انعاش الحياة الحزبية في إيران، مثل: جمعية الدفاع عن قيم الثورة، جمعية كوادر البناء، جماعة أمة الوسط،

---

(١) يوسف عزيزي، ايران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط١: ٢٠٠١، ص٩٦-٩٧.

(٢) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعود، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مصدر سابق، ص١٦١-١٦٢.

حزب العمل الإسلامي، وفي نهاية فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني وبالتحديد قبل الانتخابات الرئاسية ظهرت جماعات سياسية أخرى ترفع شعار الإصلاح مثل: جبهة المشاركة الإسلامية، حزب الاعتدال والتنمية، حزب التضامن، مكتب دعم الوحدة[1]، ولم يسبق لغالبيتها العمل من قبل الثورة أو بعدها في المجال السياسي، بل انخرطوا مع الرئيس رفسنجاني في عملية بناء الدولة عشية خروجها من الحرب المدمرة مع العراق، وانتقاهم الرئيس رفسنجاني على أساس قدرتهم على العمل والبناء والإنجاز، وقد استطاعوا فيما بعد إيجاد توازن بين اليمين المحافظ المسيطر واليسار الراديكالي الذي كانوا هؤلاء متفقين مع أطروحاته وبرامجه، ، كما شهدت الساحة عودة بعض التيارات السياسية التي كان لها نفوذ قبل الثورة، أو حديثة التكوين التي أفرزها العمل السياسي للجمهورية الثانية، وبعضها موجود منذ زمن لكنه مهمش من اليمين المحافظ ومحاصر بسبب تبنيه شعارات وآراء ليبرالية مرفوضة في إيران[2].

وفي رأي الباحث أن أهم هذه التيارات، التي كان لها دور كبير في ظهور الحركة الإصلاحية، ما يلي:

أ- تنظيم كوادر البناء(كارگزاران سازندگى): وذلك لاتسامه بقدر من الليبرالية في المسائل الاجتماعية والثقافية مقارنة باليمين التقليدي ويلتف هذا الفريق حول الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، ولدخول هذا التنظيم الحلبة السياسية لأول مرة كياناً محدداً في يناير ١٩٩٦م باتحاد مجموعة مكونة من (١٦) فرداً من الوزراء وكبار المسئولين في الدولة لتكوين جماعة مستقلة تطلق على نفسها اسم "كوادر البناء"، ثم تقلصت القيادة إلى ستة أفراد، وكانت أهم المطالب الرئيسية لهؤلاء التكنوقراطيين الذين أعلنوا انفتاحهم على سياسة التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي ينتهجها رفسنجاني، زيادة

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، السباق الدستوري والقانوني للعملية الانتخابية، في: الانتخابات التشريعية في إيران، مصدر سابق، ص٤٦.

(٢) منال لطفي، إنتخابات الرئاسة الإيرانية: هل تكون الجمهورية الثالثة مدخلاً لتفكيك إرث الخمينية؟، مجلة السياسة الدولية- السنة الثالثة والثلاثون العدد(١٢٩) يوليو١٩٩٧م، ص١٧٧-١٨٧.

التنمية الاقتصادية ودخول الخبراء للبرلمان، وكان أهم شخصية في الزعماء الستة المتبقين في هذا التيار هو عمدة طهران غلامحسين كرباستشي الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس تحرير صحيفة (همشهري) التي تديرها وتُموّلها بلدية طهران، وتعد الناطق باسم اليمين الحداثي، وتعاطف مع تنظيم كوادر البناء الاتحادات المهنية الحديثة ومؤسسات أرباب العمل وعدد من أبناء الطبقة المتوسطة الحديثة الذين لهم توجهات في الأنشطة التجارية وعدد كبير من الجماعات الصناعية، ويهدف كوادر البناء إلى تحويل إيران إلى دولة حديثة مع الالتزام بالثورة الإسلامية، إلا أنهم يرون أن شرعية الثورة ترتكز بدرجة كبيرة على الجهود المبذولة لزيادة التنمية الاقتصادية والتوسع في حركة التصنيع والدفاع عن سيادتها الوطنية، ولهذا السبب يؤكدون على أن المصالح القومية تأتي بالدرجة الأولى قبل كل شيء آخر[1].

ب- رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز): لأنها تعد أقوى الجماعات داخل اليمين التقليدي، ويعتبر المرشد علي خامنئي وعلي أكبر ناطق نوري من بين أبرز أعضاء الرابطة، وينتمي بعض أعضائها الآخرين والمؤثرين إلى مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء، وينضوي تحت رابطة علماء الدين هذه كثير من النقابات والاتحادات المهنية الدينية والجمعيات التي من بينها جمعية المؤتلفة التي تتكون من ثلاث جماعات مختلفة من تجار البازار ومجلس علماء دين يشغل عضويته الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وتؤيد الرابطة من حيث المبدأ الملكيات الخاصة ومشروعات القطاع الخاص، ويرى أعضاء اليمين التقليدي أن الفرق بين الأغنياء والفقراء سنة إلهية، ويمكن التخلص منه والحد من الفقر المدقع العام والصراع بين الطبقات الاجتماعية عن طريق التكاتف الديني الاجتماعي القائم على دفع الزكاة والصدقات[2].

ج- تجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز): لأنه أقوى مجموعة داخل اليسار الإسلامي، ويرأسه حجة الإسلام مهدي كروبي ،

---

(١) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص٣٧.
(٢) المصدر السابق، ص٣٤-٣٥.

ويتسم نطاق الآراء في تنظيم مجمع علماء الدين المناضلين هذا باتساع غير عادي على عكس اليمين التقليدي؛ إذ يوجد بين صفوفه عناصر راديكالية تلتف حول أكبر اثنين من المخلصين للثورة ومعادين لأمريكا، حجة الإسلام على أكبر محتشمي بور وحجة الإسلام محمد موسوي خوئينيها، إلا أن المجمع يضم شخصيات أكثر ليبرالية منفتحة على الإصلاح حول قضايا السياسة الداخلية والثقافية، مثل الرئيس خاتمي، كما يضم اليسار الإسلامي منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وكان تيار اليسار الإسلامي مؤيداً الخط السياسي الذي طرحه الخميني وما يعرف بخط الإمام، لكنه بدا في الآونة الأخيرة يبتعد عن مواقفه المتشددة السابقة حيال القضايا الاجتماعية والثقافية(١)

٤- السياسة الخارجية:

نستطيع القول بأن هناك مؤثرين بارزين في تغير السياسة الخارجية الإيرانية أثناء فترة الرئيس هاشمي رفسنجاني، هما:

١- الانسحاب المنظم للأنشطة العنيفة خارج إيران ومراكز التوتر في العالم الإسلامي، وتقليص الدعم الذي تقدمه إيران للحركات الثورية الإسلامية والسيطرة عليه من خلال ما قام به الرئيس هاشمي رفسنجاني من عملية الفصل بين وزارة الخارجية وجيش حراس الثورة(٢).

٢- التحولات الإقليمية الناتجة عن احتلال العراق دولة الكويت عام ١٩٩٠م.

وبناءً عليه فقد شهدت العلاقات الخارجية بين إيران ودول المنطقة والعالم أجمع تحولاً بارزا نتيجة التغيير الذي طرأ على سياسة إيران

---

(١) المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، تحولات السياسة الخارجية الإيرانية، الملف الإيراني، العدد الثامن- فبراير١٩٩٨م، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ص٧-٨.

الخارجية إبان فترة الرئيس هاشمي رفسنجاني، وكان أبرز هذه التحولات ما يلي:

أ- العلاقات الإيرانية السعودية:

انطلاقا مما كان يعتبره الرئيس هاشمي رفسنجاني من أن إعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية يدفع المنطقة إلى الاستقرار، والتضامن بين دول العالم الإسلامي، والاستقرار في أسواق النفط العالمية، وسوف يعكس تحسن العلاقات بين البلدين على الاقتصاد الإيراني بصورة إيجابية، ومن هذا المنطلق قام الرئيس هاشمي رفسنجاني منذ سبتمبر ١٩٩٣م بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية(١)، من أجل مساعدة إيران في زيادة حصة إنتاجها في منظمة الأوبك، وبالفعل أجرى رفسنجاني اتصالاً بالعاهل السعودي في ٢٧سبتمبر، وتبادلت الدولتان سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية التي أسفرت عن موافقة المملكة العربية السعودية -داخل الأوبك- على زيادة مستوى الإنتاج لإيران، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة إنتاج إيران اليومي إلى معدل ٢٦٠ألف برميل يومياً، وتلا ذلك قيام وزير الخارجية الإيراني علي ولايتي بزيارة للملكة العربية السعودية، وكشف فيما بعد أثناء زيارته لقطر في ٧أكتوبر ١٩٩٣م، أنه كان يحمل دعوة رسمية للملك فهد لزيارة إيران وأن العاهل السعودي قد قبلها، وبدا أن ذلك هو شهر العسل للعلاقات الإيرانية السعودية(٢).

لقد مرت عودة العلاقات بين البلدين بمراحل وتطورات، بدأت أول أكتوبر ١٩٩٠م بمباحثات بين وزيري الخارجية للبلدين في نيويورك، وانتهت

---

(١) بالطبع لم يكن هذا الطريق ممهدا أمام الرئيس هاشمي رفسنجاني، بل واجهته صعوبات من قبل المتشددين منطلقين من إفرازات الحقبة الماضية نتيجة إساءة هؤلاء استخدام موسم الحج لتوظيفه في تصدير الثورة، وما نتج عنه من توتر العلاقات آنذاك. ولمزيد من المعلومات حول جهود الرئيس رفسنجاني في عودة العلاقات مع السعودية وما واجهه من تعنت في موقف المحافظين، أنظر: محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٦٦-١٦٩.

(٢) الدكتور صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١: ١٩٩٦، ص٢٤٠-٢٤١.

في ٢٠مارس١٩٩١م في مدينة مسقط، وعلى إثر ذلك تم استئناف العلاقات بين البلدين وإعادة فتح سفارة إيران في المملكة العربية السعودية في أول شهر ابريل١٩٩١م، ثم قام وزير الخارجية السعودي بزيارة للعاصمة الإيرانية طهران في الخامس من يونيو من نفس العام، وتم مناقشة زيادة عدد الحجاج الإيرانيين، والتفاهم حول مراسم البراءة التي يقيمها الحجاج في موسم الحج – والتي كانت أحد أسباب قطع العلاقات بين البلدين في السابق– ، كما وافق المسئولون السعوديون على فتح برنامج العمرة والتصريح لما يقارب ثلاثة آلاف زائر إيراني في كل أسبوع لأداء مناسك العمرة، وجاءت زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني للملكة العربية السعودية لترسخ العلاقات بين البلدين والتي جاءت بناء على الدعوة التي قدمها العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز[١].

ب– العلاقات مع البحرين:

كانت العلاقات الإيرانية البحرينية متوترة بسبب الاتهامات الموجهة لإيران حول دعمها لمحاولات الانقلاب الفاشلة التي وقعت أحداثها عام ١٩٨١م في البحرين، وتأزمت في أعقاب الأحداث العنيفة والاضطرابات المتوالية التي تفجرت منذ ديسمبر عام ١٩٩٤م وكان أعنفها ما حدث في يناير من عام ١٩٩٦م، وقد وجهت البحرين الاتهام إلى إيران[٢]، ومع ذلك فهناك من يصف هذه العلاقات بأنها شهدت تحسناً في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وتوطدت العلاقة بين البلدين بعد رسالة أمير البحرين للرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني المتضمنة ضرورة تقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، واستئناف الملاحة البحرية، والرحلات الجوية المباشرة، وإقامة مشاريع للتعاون الصناعي بين البلدين[٣].

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى ايران، مصدر سابق، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران والبحرين، الملف الإيراني: دراسات شرق أوسطية (١٩١)، مصدر سابق، ص٤٩.

(٣) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى ايران، مصدر سابق، ص٢٩٠.

ج- العلاقات مع الدول العربية:

بعد ركود في العلاقات بين إيران والدول العربية دام حوالي العشر سنوات من بعد قيام الثورة الإيرانية، باستثناء العلاقات مع سورية، بدأت العلاقات الإيرانية العربية في التحرك إلى الأفضل في فترة الرئيس هاشمي رفسنجاني، خاصة بعد دعوات رفسنجاني إلى الانفتاح على المستوى الخارجي، وكذلك الموقف الإيراني من احتلال العراق للكويت، حيث نددت إيران بالاحتلال العراقي، الأمر الذي مهد لإعادة نظر عربية وحتى دولية في العلاقة مع إيران، إلا أن العلاقات العربية - الإيرانية لم تتقدم بالوتيرة المفترضة من التطبيع ومن إعادة الثقة، بسبب الموقف الإيراني المناهض لعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وبالتالي المعارض للموقف العربي الرسمي(١).

د- العلاقات مع الدول الأوروبية:

نجحت إيران في فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني في تطوير علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع كل من ألمانيا وفرنسا، ودول أوربية وغربية أخرى، وقد قام أمين عام وزارة الخارجية الفرنسية بزيارة إلى طهران في سبتمبر١٩٩٣م، وأعرب عن تفاؤله حول مستقبل العلاقات الفرنسية الإيرانية، كما قام وزير الاستخبارات الإيراني على فلاحيان بزيارة إلى ألمانيا في أكتوبر ١٩٩٣م، ودعا إلى تعاون مع ألمانيا في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، ولعل حرص إيران على التقارب مع بعض الدول الأوروبية كان الغرض منه مواجهة أية ضغوط أو تهديدات أمريكية من جهة، ومن جهة أخرى إبراز إيران على أنها قوة اعتدال وتوافق في المنطقة، وداخل منظمة الأوبك(٢).

---

(١) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، ط١: ٢٠٠٦، ص١٢٧-١٢٨.

(٢) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سابق، ص١٠٠.

المجال الاقتصادي:

لاشك في أن إيران شهدت تحولاً رئيسياً مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاتجاه للإعمار والتنمية الاقتصادية من خلال الخطة الخمسية الأولى في الفترة مابين ٨٩-١٩٩٤م، والتي اشتملت على ما يلي:

١- تحرير التجارة:

فقد أجرت الحكومة الإيرانية مشروع تخصيص التجارة وتحريرها في الداخل والخارج وإعادة تعمير المناطق المتضررة من الحرب وتطوير الإنتاج الاستثماري المحلي في قطاعات التعدين والبناء والصناعات الخفيفة والبترول والغاز والماء والكهرباء والخدمات والزراعة مع تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المشترك داخل إيران والتبادل التجاري، كما قامت الحكومة الإيرانية بإجراء إصلاحات على الوضع المالي للدولة وزيادة الإنتاج والعمالة عن طريق تغيير في هيكلة بورصة الأوراق المالية، وتخصيص مؤسسات صناعية حكومية وفتحت الحكومة المجال أمام السوق الحرة وألغت القوانين لسياسة تحديد الأسعار وتحديد خروج النقد، وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي ودخول رؤوس أموال الإيرانيين المقيمين بالخارج وتأسيس مناطق تجارية وصناعية حرة، حيث آتت هذه السياسة ثمارها بعد أربع سنوات من تفعيلها حيث حقق الاستثمار المحلي نمواً سنوياً بمعدل ١٠%، وقد توطدت العلاقة بين إيران والصندوق الدولي في هذه الفترة فطلبت إيران الاستعانة بخبراء الصندوق في عملية إصلاح أجهزتها المالية بجانب الإعانة لتمويل مشروعات إنشائية وقد حققت إيران تقدماً في المجالات الزراعية والصناعية والتعدين والتجارة الخارجية والتصدير(١).

٢- تحرير الأسعار:

يؤكد الدكتور وليد عبدالناصر أن الرئيس رفسنجاني قام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة تضمنت تحرير الأسعار وأسعار الصرف وتحويل

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص١٢٢-١٢٦.

عدد من المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما سعى إلى تطوير العلاقات بشكل أفضل مع المؤسسات التمويلية العالمية، وقام بدمج إيران في السوق العالمية، وفي إطار التعاون مع المؤسسات المالية العالمية فقد قام نائب الرئيس محسن نوربخش بالمشاركة على رأس وفد كان يضم رئيس البنك المركزي الإيراني في اجتماعات صندوق النقد الدولي بواشنطن في ديسمبر عام ١٩٩٣م(١).

وكانت حكومة رفسنجاني قد عملت على تحرير صرف العملة لسببين، الأول يتمثل في أن النظام الاقتصادي كان يحمل في داخله نوعاً من الدعم غير المبرر لبعض المنتجات والذي لا يعرف إلى أي الطبقات الاجتماعية يذهب مما يفرز عدم الانسجام في توزيع أسهم العملات الصعبة، وانتشار ظاهرة تهريب البضاعة الوطنية نحو الخارج وارتفاع أسهم استهلاك الطاقة وبالتالي انسداد أي أفق مستقبلي واضح في اقتصاديات البلاد، والمبرر الثاني هو أن الإجراءات استهدفت توسيع حجم المشاركة للقطاع الخاص في العمليات الاقتصادية في البلاد بغية تحقيق السيولة النقدية وتخفيض نسبة التضخم وإجراء عملية تخفيض في حركة الواردات المعتمدة على امتياز الحصول على العملة الصعبة بأسعار زهيدة، والتي كانت تحصل عليها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من الدولة، في مقابل تشجيع الصادرات وزيادة الإنتاج وازدياد فرص العمالة(٢).

٣- سياسة الخصخصة:

على المستوى المحلي قامت حكومة الرئيس رفسنجاني بالاعتماد على سياسة التخصيص وإعادة الإعمار التي كانت تشمل ترميم مخلفات الحرب، بهدف الحد من دور الحكومة الاقتصادي بقدر الإمكان، بتخصيص جميع المؤسسات بما فيها الخدمات العامة، وفي أبريل ١٩٩١م أعلن البرلمان بأن التخصيص يتوافق مع الدستور فتم إعادة ٢٠٦مؤسسة ومصنع إلى أصحابها

---

(١) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٩٨-٩٩.

(٢) سعيد الصباغ، الواقع الاقتصادي في إيران، الملف الإيراني (دراسات شرق أوسطية) العدد ١٩١، مركز البحوث الشرق الأوسط- جامعة عين شمس، القاهرة، ص١٣.

وبيع ١٨مصنعاً آخر بالتفاهم بين الطرفين، وقد أسندت هذه العملية إلى بورصة طهران وكانت حوالي ١٧٣منشأة من بين ٢٤٨مصنع ومؤسسة مطروحة للتخصيص في المرحلة الأولى، تدار بواسطة هيئة الصناعات الوطنية التي كانت تشرف على المؤسسات المصادرة في بدايات الثورة[١].

٤- تشجيع الاستثمار:

لقد حاز تشجيع الاستثمار على المستويين الخارجي والداخلي أولوية قصوى في برنامج الرئيس هاشمي رفسنجاني الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية للفترة من ١٩٨٩-١٩٩٤م، وكان يهدف من ذلك إلى:

أ- تقليل الاعتماد على النفط بتوجيه الاستثمار جزئياً إلى الصناعة.

ب- استيعاب فائض العمالة من خلال البدء بمشروعات إنتاجية جديدة.

ج- زيادة حصيلة إيران من العملات الحرة بما يساعدها على إعادة بناء البنية التحتية.

وتمثل تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في استصدار قانون من البرلمان الإيراني صدر عام ١٩٩٣م، ينص على إنشاء مناطق تجارية حرة بالأساس في جزيرتي قشم وكيش الإيرانيتين، وقد تضمن إعفاء الأنشطة الاقتصادية لتلك المناطق من الخضوع للضرائب لمدة خمسة عشر عاماً، وحرية دخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها، وتأمين المستثمرين الأجانب على استثماراتهم فيها، وتمكينهم من المشاركة في مشاريعها بأي نسبة بعد أن كان يشترط أن تقل حصتهم عن النصف في أي مشروع، وإعفاء الواردات إليها والسلع المنتجة فيها من الجمارك، وفتح فروع للبنوك الإيرانية والأجنبية فيها[٢].

٥- محاربة الغلاء وارتفاع الأسعار:

رغم تزايد الغلاء المعيشي، إلا أن الرئيس الإيراني رفسنجاني قد هدد في منتصف شهر أكتوبر ١٩٩٤م في إحدى خطبه يوم الجمعة بمعاقبة

---

(١) ژان پيرديگار وبرنارهوركاد ويان ريشار، ايران در قرن بيستم، مصدر سابق، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مصدر سابق،ص٢٠٣-٢٠٤.

المتسببين في هذا الغلاء ممن وصفهم بالمحتكرين، وأن الحكومة سوف تواجههم بكل حزم مشيراً إلى أنه لن ينتظر حتى إقرار قانون مجازات المتسببين في رفع الأسعار من البرلمان، وسيباشر صياغة قرارات عادلة لمن لا يلتزمون بالأسعار لمعاقبتهم وتغريمهم في حينه(1)، يذكر أن مجمع تحديد مصلحة النظام وافق على قانون العقوبات الذي تقدم به الرئيس رفسنجاني وأوكل للحكومة مهمة دراسة العقوبات والأحكام التعزيرية على المخالفين وتطبيقها وتأسيس جهات لمتابعة تنفيذها، وقد هدد وزير العدل في حكومة رفسنجاني باتخاذ أقصى العقوبات وتطبيقها على من يثبت أنهم من المتسببين في غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار(2).

٦-الاقتراض من الخارج:

على الرغم من أن مبدأ الاقتراض من الخارج يخالف الدستور، إلا أن صعوبة التمويل الذاتي لإعادة البناء أجبرت الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن يضمن خطته الخمسية قرار الاقتراض من الخارج، وفي يونيو ١٩٩٠م زار إيران وفد من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتم الاتفاق على تقديم المساعدة لإيران بإقراضها مبلغ وقدره ٢٥٠مليون دولار في مارس ١٩٩١م، وفي شهر مايو ١٩٩٤م تسلمت إيران القرض الثاني ومقداره ٨٥٠ مليون دولار(3).

المجال الاجتماعي:

لم يكن الوضع الاجتماعي في إيران فترة العشر سنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية بأفضل حال من الوضع الاقتصادي، ولذلك ورثت حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني معضلة اجتماعية كبيرة تمثلت في تزايد عدد السكان الذي كان من إفراز ثقافة الثورة، إذ وجد الشعب الإيراني التشجيع من قادة الثورة ولو كان بطريقة غير مباشرة للإنجاب ورفع معدل عدد أفراد الأسرة بانتهاج سياسة تسليم المساكن والأراضي بتقديم الأسر

---

(١) صحيفة نيمروز الأسبوعية الصادرة في لندن، العدد (٢٨٦) بتاريخ ١٤أكتوبر ١٩٩٤م.

(٢) صحيفة نيمروز، العدد (٢٨٧) بتاريخ ٢١أكتوبر ١٩٩٤م.

(٣) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مصدر سابق،ص٢٠٥.

المكونة من سبعة أفراد وأكثر على غيرها من الأسر الإيرانية، مما تسبب في ارتفاع عدد السكان ليصل في عام ١٩٨٦م إلى حوالي ٥٠مليون نسمة، وأدت إفرازات الحرب إلى نمو نسبة العنصر النسائي لتصل إلى ٤٩% من عدد السكان في نفس العام، مما أدى كل ذلك إلى ظهور مشكلة اجتماعية واجهت حكومة هاشمي رفسنجاني[١]، ولذلك انتهجت هذه الحكومة عمليات إصلاح لأنماط الحياة وإعادة صياغتها سعياً إلى أسلمة المجتمع الذي كان يمر بتحولات جذرية، وفي سياق خطة محكمة كانت تربط الفلسفة بالواقع والفكر بالسلوك، فكانت الحكومة ترفع شعارات متصلة بالهموم الحياتية للشعب الإيراني مستوحاة من العقيدة لأهميتها في التكوين الوجداني له، وكانت هذه الشعارات تتمحور في: الحرية – الاستقلال – العزة– المساواة والعدالة الاجتماعية–أمة حزب الله– المجتمع الإلهي– مجتمع المدينة– وما يماثلها من شعارات عقائدية ذات صبغة إسلامية، كما أكملت الحكومة برئاسة رفسنجاني تطبيق منهج الوقوف مع المستضعفين لكن في الداخل على عكس ما كان ينادى به في السابق من الوقوف مع المستضعفين خارجياً في أنحاء العالم[٢].

كما لجأت حكومة رفسنجاني إلى تنشيط القطاع التعاوني لتوفير السلع الضرورية بأسعار معتدلة، فقامت الحكومة منذ عام ١٩٩٣م بافتتاح سلسلة من التعاونيات حملت اسم (رفاه) و(شهروند)، ويشار إلى أن الفارق بين أسعار السلع المعروضة في التعاونيات كانت تقل عن نظيراتها في السوق الحرة أحياناً بنسبة ١٢٤% ومع أن حكومة رفسنجاني لم تكن تولي القطاع التعاوني اهتماماً في الخطتين الخمسيتين مقارنة بالقطاع الخاص إلا أن تفاعلات الداخل الإيراني فرضت إعادة التكيف مع الظروف[٣].

---

(١) دكتر يحيى فوزي، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٢٧١-٢٧٢.

(٢) أحمد صالح، التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة والدراسات السياسية بالقاهرة- ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٣٧٢-٣٧٣.

(٣) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية، مصدر سابق،ص٢٠٧-٢٠٨.

وفيما يخص وضع المرأة الإيرانية في هذه المرحلة فقد تطور أفضل مما كان عليه في المرحلة السابقة التي تلت قيام الثورة ونجاحها وحصلت فيها على العديد من حقوقها الاجتماعية التي تمثلت فيما يلي:

١- إصدار قانون تنظيم الأسرة، وقانونا يعطي المطلقات الحق بمطالبة الأزواج بتعويضات مقابل الخدمة المنزلية، والتصديق على قوانين التأمين الاجتماعي الخاصة بالمرأة الإيرانية العاملة، حيث حدد القانون فترة العمل للمرأة بعشرين عاماً، وأربعين عاما لسن تقاعدها(١).

٢- حصول المرأة الإيرانية على حق العمل والتملك والاكتساب، وحق تأسيس التنظيمات الأهلية المجتمعية حيث بلغ عددها أكثر من ٤٦منظمة تتنوع أنشطتها ما بين سياسية واجتماعية وثقافية، ومن أهم هذه الجمعيات جمعية نساء إيران التي ترأسها زهراء مصطفى ابنة الخميني وقد أنشأت عام ١٩٨٩م ولها ثمانية فروع بهدف النهوض بالنشاط السياسي والاجتماعي والثقافي للمرأة الإيرانية، وفي فترة رئاسة رفسنجاني فقد تحسن الوضع السياسي والاجتماعي للمرأة بصورة كبيرة حيث قام الرئيس رفسنجاني على المستوى السياسي بإنشاء مكتب استشاري تابع لرئاسة الجمهورية يختص بشئون المرأة وأصدر قراراً جمهورياً بتعيين السيدة شهلا حبيبي للإشراف على هذا المكتب الذي يتولى مسئولية التنسيق والتخطيط لما يتعلق بالمرأة الإيرانية، وقد وافق مجلس الشورى الإيراني عام ١٩٩٤م على قانون يسمح للمرأة أن تتقلد مناصب استشارية قضائية حيث كان هذا ممنوعاً في السابق ولمدة ٧٠عاماً، أما اجتماعياً فقد أنشأ رفسنجاني المجلس الثقافي الاجتماعي النسائي أول التسعينيات، وهو مجلس يهدف إلى رسم السياسات الخاصة بالقضايا الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة الإيرانية ويضم ثماني لجان متخصصة إضافة إلى لجنة البرامج والمشاريع، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل

---

(١) أحمد السيد النجار، دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران: خطوة للأمام أم ارتداد عن مسيرة التطور، في الانتخابات التشريعية في إيران، مصدر سابق، ص٢٣٧.

تعدى إلى أن تحصل المرأة الإيرانية في هذه المرحلة على حقها في الترفيه وممارسة الألعاب الرياضية والمشاركة في الألعاب الدولية شريطة الالتزام بالزي الإسلامي والامتناع عن الألعاب التي تظهر مفاتن المرأة مثل السباحة والجمباز، وقد شاركت اللاعبات الإيرانيات في أول دورة ألعاب إسلامية أقيمت في طهران عام ١٩٩٣م، كما شاركن في الدورات الرياضية المقامة في الخارج كان في مقدمتهن الهام رفسنجاني ابنة أخ رفسنجاني التي مثلت بلادها في دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في صيف ١٩٩٥م وتمكنت من تحطيم بعض الأرقام العالمية(١).

كما قامت الحكومة بإقرار الضمان الاجتماعي ودعت إلى دعمه، حيث جاءت المطالبة بدعم الضمان الاجتماعي وتقويته على لسان رئيس البرلمان الإيراني حجة الإسلام ناطق نوري أثناء افتتاح الندوة الثانية للضمان الاجتماعي مشيراً إلى أهميته في المجتمع ودوره في نشر العدالة الاجتماعية(٢).

المجال الثقافي:

لقد أسهمت حكومة الجمهورية الثانية في استمرار الثورة الثقافية من خلال الخطة الخمسية التي كانت تسير جنباً إلى جنب مع التغيرات التي أحدثت في مجال التربية والتعليم والإرشاد، حيث قامت بمايلي:

١- تغيير الجو الثقافي والخروج من أجواء الثقافة الثورية بالسماح للثقافة من خارجها الدخول إلى إيران من خلال معرض الكتاب الدولي، إذ شهد لأول مرة مشاركة دور النشر الأمريكية عام ١٩٩٠م، وقد كان هذا المعرض أول ممثل لعملية العبور من الثقافة المتطرفة إلى ثقافة المصلحة أثناء الجمهورية الثانية(٣).

---

(١) بدر حسن شافعي، الدور السياسي والاجتماعي للمرأة في إيران، ملف السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٧٣.

(٢) صحيفة اطلاعات، العدد (٢٠٣١٩) في ١٦ أكتوبر ١٩٩٤م، ص٤.

(٣) رابين رايت، آخرين انقلاب بزرگ، ترجمه: احمد تدين وشهين احمدى، تهران: مؤسسه خدمات فرهنگى رسا، چاپ اول: ١٣٨٢، ص١٢٨-١٢٩.

٢- زيادة عدد الصحف والمطبوعات التي كانت تعتبر من العوامل المؤثرة في النمو الثقافي للمجتمع الإيراني حيث ارتفع توزيع هذه الصحف والمطبوعات بنسبة ٦٠% مما كان عليه قبل تنفيذ الخطة الخمسية، وزيادة برامج الإذاعة والتلفزيون، وفي مجال التعليم فقد تم ربط الجامعات بالحوزات العلمية الدينية، وكل هذه الجهود أدت إلى تطور المجتمع الإيراني شكلاً وموضوعاً بمعدل أسرع من المعدلات المتعارف عليها في الدول النامية(١).

٣- التصريح بممارسة أعمال محلات الفيديو في منتصف شهر اكتوبر ١٩٩٣م عن طريق إنشاء نوادي تعرض فيها الأفلام الإيرانية والأجنبية، وأول ما تم السماح به كان في المحافظات خارج مدينة طهران، وكانت الجمهورية الإسلامية قد منعت استخدام الفيديو في المنازل منذ قيام الثورة معتبرة إياه من الغزو الثقافي الغربي، إلا أن الفيديو غزا كل منازل الإيرانيين ولم تستطع الحكومة مواجهة الاستغناء عن هذا الجهاز فقامت بتقنين إصدار التراخيص، وتأسيس مراكز للفيديو داخل المساجد أيضاً ليتمكن من يريد شراء أشرطة الفيديو التوجه لأقرب مسجد، كما صرحت الحكومة الإيرانية للمساجد بإقامة مطابع خاصة لها(٢).

٤- طرأت بعض التطورات على مراحل التعليم التي لقيت اهتماماً شخصياً من الرئيس رفسنجاني انطلاقاً من رفع المستوى التعليمي للمواطن الإيراني تمثل في اتباع نظام الفصل الدراسي في جميع المراحل الدراسية، كما أصبحت المواد الدينية أساسية والنجاح فيها إجبارياً حتى ينتقل الطالب أو الطالبة إلى السنة التالية، وتم تقسيم المرحلة المتوسطة إلى ثلاثة فروع (نظري/

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.

(٢) صحيفة نيمروز، العدد (٢٣٦) السنة الخامسة، في ١٥أكتوبر ١٩٩٣م، ص١٠.

فني/ علمي) وأطلق عليها المرحلة الإعدادية، وعلى مستوى التعليم الجامعي فقد تم إنشاء الجامعة الإسلامية الحرة التي تتولى تدريس المواد الدينية بالتوازي مع ما تدرسه من مواد دنيوية، كما بدأ الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من الناحية الاجتماعية والوظيفية حيث كانت هناك فجوة بين هذه الفئة وعلماء الدين بسبب النظرة التي كانت لدى القادة وعلماء الدين بالنسبة للكادر الأكاديمي، حيث كانوا ينظرون لهم نظرة توجس وريبة لاتصالهم وتفاعلهم بالعالم الخارجي وخاصة الغرب[١].

٥- على مستوى التعليم الجامعي كان للحكومة جهود تمثلت أيضا في إقامة المجلس الأعلى للشباب، وزيادة المقبولين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وإيجاد التعاون بين الحكومة والجامعة في المجال الصناعي[٢].

الإصلاح في الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية:

لقد بدا للعيان أن الرئيس رفسنجاني من خلال تركيبة حكومته أنه ماضٍ في طريق الإصلاح على كافة الأصعدة والمستويات، ولذلك قام بتوظيف جميع القدرات من أصحاب الخبرة في الجهاز التنفيذي، وبشكل عام التكنوقراط، وحاول إبعاد من يحمل فكراً راديكالياً متطرفاً - كما يصفه رفسنجاني- كان عائقاً لمشروعه في حركة الإعمار والتنمية في إيران[٣].

إن أول ما بدأ به الرئيس هاشمي رفسنجاني من خطوات في في هذا المجال، هو ما قام به من تعزيز لصلاحيات وزير داخليته علي بشارتي

---

(١) سامح راشد، التعليم في إيران بين الأسلمة والتغريب، ملف السياسة الدولية(إيران: تحولات السياسة والثقافة والمجتمع)، السياسة الدولية العدد(١٣٠) أكتوبر١٩٩٧م، ص٩٩-١٠٢.

(٢) الدكتورة ليلى فؤاد حسن، التعليم في إيران، الملف الإيراني(١٩١)، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥.

(٣) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٠٧.

بشكل كبير، أعطته حق الإشراف على كافة قوات الأمن ومكافحة المخدرات التي كانت منوطة بمرشد الثورة، وهذه أول إصلاحات تشهدها إيران في القطاع الأمني منذ قيام الثورة، حيث يحظى وزير الداخلية بصلاحيات متعددة(١)، نتج عنها حركة تغييرات جذرية في كيان القوات الأمنية فاختفى بعضها وظهر البعض في إطار جديد وتم إنشاء أجهزة جديدة، ومنها ما يلي:

أ- قوة الشرطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية(٢):

قد طرأت فكرة إنشائها بعد توقف الحرب عن طريق دمج قوى الأمن في كيان واحد تحت إشراف وزارة الداخلية الإيرانية؛ من أجل فرض الأمن في الداخل وعلى الحدود بأفضل ما يمكن والحيلولة دون إنفاق ميزانية إضافية وكذلك ازدواجية الوظائف والمهام، وقد تم طرح فكرة الدمج هذه عن طريق وزارة الداخلية وأعضاء البرلمان الإيراني بعد وقف الحرب بين إيران والعراق، واستمر العمل في مناقشة عملية الدمج إلى أن وافق البرلمان الإيراني في ٢٧تيرماه١٣٦٩م (الموافق ١٨يوليه ١٩٩٠م) على قانون دمج القوى الأمنية المتضمن إحدى عشر بنداً وعشر ملاحظات، وبعد مرور ستة أشهر بدأ العمل في دمج القطاعات الأمنية السابقة وباشر الجهاز الجديد عمله في ١٢فروردين١٣٧٠ (الموافق ١أبريل١٩٩٠م) بعد صدور موافقة القائد الأعلى للقوات، وحسب المادة الأولى من قانون الدمج فقد كلفت وزارة الداخلية بدمج قوى الأمن في ذلك الوقت والمكونة من الشرطة واللجان والدرك خلال عام على أقصى تقدير وتأسيس جهاز يسمى قوة الشرطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية(٣).

ب- الحرس الثوري:

عندما شكل الرئيس رفسنجاني وزارته قام بدمج وزارة الحرس الثوري مع وزارة الدفاع لتكون وزارة جديدة أطلق عليها اسم (وزارة الدفاع والإسناد

(١) سعيد الصباغ، جهود رفسنجاني: بين إشكالية الثورة والدولة، الملف الإيراني العدد الثالث- مارس ١٩٩٧م، ص١٠-١١.

(٢) ويرمز لها بـ(ناجا) اختصاراً لمسمى (نيروى انتظامى جمهورى اسلامى).

(٣) موقع شبكة غدير في شبكة الإنترنت على العنوان (www.gadeer.org/tarix/roozha2/ruz00008.ht).

اللوجستي للقوات المسلحة) وكان يرأسها أحد التكنوقراطيين من خارج الحرس الثوري وهو أكبر تركان، لكن الحرس الثوري استطاع أن يُبقي على قيادة أركان منفصلة عن الجيش وخاصة به[١]، ولم يتقبل قادة الحرس سياسة الدمج هذه ومحاولة رفسنجاني السيطرة على التوجه المتشدد في الحرس الثوري، مما قد أثر هذا في العلاقة بين الحرس الثوري والرئيس رفسنجاني وبرزت أخبار حول محاولات اغتيال رفسنجاني على أيدي الحرس، و قام ببذل الجهود لمخالفة سياسات رفسنجاني ودعم خصومه السياسيين في الداخل ومواصلة نشاط تصدير الثورة بما يخالف جهود الرئيس رفسنجاني لتخفيف التوتر في منطقة الخليج[٢].

أما فيما يتعلق بجهود الرئيس رفسنجاني الرامية لتحقيق العملية الإصلاحية في السلطة التشريعية فتمثلت في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة، والتي سعى فيها رفسنجاني إلى تمكين تيار كوادر البناء، مع أنه هو من قام بمساعدة اليمين الإسلامي للحصول على غالبية مقاعد البرلمان في انتخابات ابريل/مايو ١٩٩٢، عامدا إلى التخلص من مناوئيه الراديكاليين مثل حجة الإسلام على أكبر محتشمي وزير الداخلية آنذاك، من أجل تأمين الدعم لسياسته للتغيير والانفتاح الاقتصادي الذي صاحبه تأييد من مرشد الجمهورية خامنئي، إلا أن من تم انتخابهم كان لديهم توجهات محافظة في المجالين الاجتماعي والثقافي، مما يتناقض مع توجهات الرئيس في هذين المجالين، بل إن هذا البرلمان رفض عددا من مرشحي الرئيس رفسنجاني لعدد من الحقائب الوزارية ومن بينهم المرشح لمنصب وزير الاقتصاد محسن نوربخش[٣].

ويشير الأستاذ الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن إلى أن مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في دورته الخامسة يعتبر مؤشراً لبدء مرحلة تحول في مسيرة النظام الحاكم في إيران، وقد نجح الرئيس رفسنجاني في تفتيت القوى

---

(١) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري، مصدر سابق، ص١٤٨، ص١٥١.

(٢) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص٩٦-٩٧.

(٣) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سابق، ص١٠٤-١٠٥.

داخل المجلس حتى يتسنى له أن يكمل مسيرة التطوير والتغيير، لما لذلك من تأثير إيجابي على سياسات إيران الداخلية والخارجية وانفتاحها على المنطقة والعالم، مع عدم التخلي عن الإستراتيجية الأساسية للنظام وفِكر ولاية الفقيه أو التفريط في منجزات الثورة والنظام(١).

وقد وضح جلياً أثناء انتخابات المجلس في دورته الخامسة، متغيرات كان من أهمها(٢):

أ- امتناع رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) عن تقديم قائمة مرشحيها، ورفضت المشاركة في الانتخابات اعتراضا على رفض مجلس الرقابة مرشحيهم.

ب- مشاركة أعضاء من رابطة علماء الدين المناضلين، ومؤيدي تيار اليسار على لوائح مستقلة أو على هيئة قائمة جديدة تحت اسم "ائتلاف خط الإمام"، مما يدل على التحول والانقسام في تيار اليسار أو المحافظ.

ج- اقتصرت المنافسة فيما بين تيار اليمين وتيار الوسط، مما شدد الانقسام بين هذين التيارين، وأدى إلى ولادة ائتلاف جديد باسم "كوادر البناء"، وقدم قائمته ليصبح المنافس لتيار اليمين.

وفيما يخص السلطة القضائية فقد بادر الرئيس رفسنجاني بإعادة تنظيمها وتعيين رئيس لها، مما بعث على استقرار النظام فيها بعد إلغاء المحاكم الثورية التي كان لها دور في الحكم بالإعدام على أتباع النظام السابق، وكان يترأسها خلخالي الشهير بالقاضي الدموي، وبدأت بذلك المحاكم الشرعية والمدنية تمارس نشاطها بحرية ووضوح، وأصبحت وزارة المعلومات في خدمة السلطة القضائية، وتقلص دور الحرس الثوري في

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، مسيرة النظام الإيراني في ظل برلمان جديد، الملف الإيراني، دراسات شرق اوسطية(١٩١)، مصدر سابق، ص٥-٧.

(٢) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى ايران، مصدر سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

مجال الضبطية القضائية، وأصبح هذا الدور منوطاً بالشرطة القضائية[1]، ولقد تمت مناقشة إصلاح أوضاع السلطة القضائية مع إعادة صياغة الدستور في بداية رئاسة رفسنجاني، حيث تمت مناقشة الشروط الواجب توفرها في رئيس هذه السلطة والواجبات المنوطة به، وبعد إقرارها من البرلمان تم ترشيح آية الله يزدي وتعيينه خلفاً لآية الله موسوي أردبيلي، وقد تمت مصادقة البرلمان في دورته الرابعة على إنشاء المحاكم العامة وإلغاء جهاز النيابة العامة من أجل إيجاد مرجع قضائي موحد[2].

بروز تيار التجديد الديني:

يعتبر من مميزات هذه الفترة ما شهدته من بروز طبقة من المثقفين يتقدمهم المفكر الإيراني الشهير عبدالكريم سروش الذي كان عضواً سابقاً فيما كان يعرف بمجلس الثورة الثقافية الذي تم تأسيسه في المرحلة الأولى من عمر الثورة الإيرانية، حيث تزعم سروش حركة التجديد الديني بتوجيه النقد لموضوع الأيديولوجيا عن طريق تحليل مكانتها في أي حكومة إسلامية والتداخل بين الدين والدولة، وخاصة مبدأ ولاية الفقيه – وهذه أول مرة يطرح فيها مناقشة هذا المبدأ–، مما جلب اهتمام كثير من المفكرين الدينيين المتأثرين بالنظام السياسي الشمولي الذي تم فرضه من قبل التيار الديني، كما دافعت نظريات سروش عن الحداثة، وقد طرح قضية المعرفية على أساس تقليدٍ فكري لفلسفة تحليلية ليبرز تمحور التجربة والمعرفة البشرية في فهم الظواهر في مناحي الحياة المختلفة ومن بينها الدين، وعلى مثل هذا الأساس فقد أظهر ظواهر الليبرالية حتى في المجتمعات الدينية على شكل نظرية اجتماعية سياسية، وقدم العدالة والحرية على أنهما لا تخرجان فقط من المبادئ الدينية، وإنما يجب اعتبارهما قيماً إنسانيةً عامة يتم تقييمها خارج

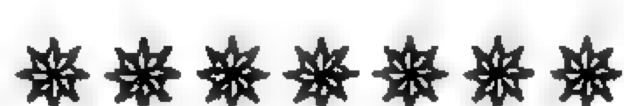
---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، ايران في التسعينيات، دراسات شرق أوسطية (٢٠٥)، مصدر سابق، ص ب.

(٢) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى ايران، مصدر سابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

نطاق الدين، وبناء عليه فيقدم الحرية على أساس تصوره الليبرالي بأنها نظرية سياسية ديمقراطية(١).

وقد نجحت حركة التنوير الديني في طرح مفاهيم ونظريات جديدة مقابل النظريات الإسلامية الثورية والفقهية، وهي تدافع في الواقع عن نشر الفهم الديني وتنوعه من جهة وتهيئ من جهة أخرى مكانة ودوراً جاداً لمعطيات العقل البشري (العلم والفلسفة) في الفهم الديني، وتحليل جذور الحضارة الغربية بدلاً من التأكيد على مظاهرها في الفترة التي راج فيها الفكر المعادي للغرب، وتحليل المفاهيم المحورية مثل العلم والفلسفة والأيديولوجيا والديمقراطية والليبرالية والعلمانية التي تم تسييسها بشكل سيئ في ظل الجو الديني للمجتمع، وتحليل أسسها وعناصرها الرئيسية(٢).



مما سبق نخلص إلى أن حركة الإصلاح بدأت في الظهور في فترة رئاسة الرئيس هاشمي رفسنجاني، ويمكننا حصر ما ساعد على ظهور الحركة فيما يلي:

١- مشروع إعادة البناء والتعمير وما تضمنه من خطط خَمسية ومشاريع إصلاحية في كافة المجالات، وما حدث من جراء ذلك من تغير في السياسة الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى تغيير النظرة إلى إيران، من نظرة توجس وريبة إلى نظرة ثقة ومشاركة وخاصة من بعض دول الجوار من دول الخليج.

٢- التحولات التي طرأت على الانتخابات التشريعية للبرلمان الإيراني خلال دورته الخامسة، وظهور تيار كوادر البناء الذي حمل الراية في تهيئة الأجواء لظهور الحركة الإصلاحية وتَشكُّلِها فيما بعد،

(١) مسعود پدرام، روشنفكران دينى ومدرنيته در ايران پس از انقلاب، گام نو: تهران، چاپ اول ١٣٨٢، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) حميد رضا جلائى پور، پس از دوم خرداد: نگاهى جامعه شناختى به جنبش مدنى ايران ٧٨-١٣٧٦، انتشارات كوير: تهران، چاپ دوم ١٣٧٨، ص٣١-٣٢.

وخاصة قبل نهاية فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني الثانيـــة وأثنـــاء التحضير للانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م.

٣- التأكيد على مقولة أن الرئيس هاشمي رفسنجاني كان له أكبر الأثر في ظهور الحركة الإصلاحية، بسبب أنه هو أول من دشن مرحلة الإصلاحات في الجمهورية الإسلامية، كما لم تتح له الفرصة أثناء فترتي رئاسته للجمهورية(١٩٨٩-١٩٩٧م) لتغيير جميع التراكمات التي تلاحقت على إيران منذ قيام الثورة إلى ما استجد على الساحة الدولية بعد حرب الخليج الثانية وظهور مشروع الشرق الأوســط الكبير الذي أراد قلب الأوضاع إقليمياً، هذا من جهة، ومــن جهــة أخرى لم يتسن كذلك للرئيس رفسنجاني حصد نتائج جهوده تلك أو الاستمرار في إكمالها نظراً لما ينص عليه الدستور الإيراني مــن عدم إمكانية التجديد للرئيس أكثر من فترتين، وإصرار رفــسنجاني نفسه على عدم تعديل الدستور لتمكينه من فترة رئاسية ثالثة.

الفصل الثاني

تَشَكُّل حركة الإصلاح

مدخل إلى الموضوع

انتهت فترتا رئاسة هاشمي رفسنجاني وما صاحبها من محاولات لاستمراره فترة ثالثة من خلال مطالبات بعض الجماعات السياسية والدينية بتعديل الدستور للسماح لرئيس الجمهورية بتولي الرئاسة فترة ثالثة؛ لكن ما أبدته الجماعات السياسية الأخرى من اعتراض على تعديل الدستور، وامتناع الرئيس هاشمي رفسنجاني نفسه ورفضه مبدأ تعديل الدستور بحجة أن الدستور لم يعد يتحمل التعديل فرض على الساحة السياسية الإيرانية أن تشهد تحركات حثيثة من قبل التيارات المتنافسة للإعداد والاستعداد للانتخابات الرئاسية السابعة قبل موعد إقامتها وتوجه الشعب الإيراني لصناديق الاقتراع لانتخاب رئيسهم الجديد.

كان التيار المحافظ أكثر ثقة في فوز مرشحه "ناطق نوري" بمنصب رئيس الجمهورية الجديد، وخليفة الرئيس المنتهية فترته في ٢٣يوليو١٩٩٧م، إلا أن التيارات التي كانت وراء مشروع البناء والتعمير لم تَبْقَ مكتوفة الأيدي لتسمح للتيار المحافظ باستلام السلطة بكل يسر وسهوله، فقد بدأت خططها لمنعه من ذلك، واستمرار حركة التغيير والإصلاح في إكمال مشروعها، فعملت جاهدة يتقدمها تيار كوادر البناء لتهيئة الساحة للانتخابات بما يتلاءم مع تطلعاتها، إلى أن قُدر للرئيس محمد خاتمي تمكنه من الفوز الكاسح وتغلبه على منافسه مرشح اليمين المحافظ ناطق نوري قبل نهاية فرز الأصوات، متقدما على جميع المرشحين بنسبة ٧٠%، الشيء الذي لم يتوقعه أنصار خاتمي أنفسهم.

يؤكد كثير من المحللين والدارسين أن فوز خاتمي كان بداية مرحلة جديدة تشهدها إيران، وقد وصف بعضهم فترة الرئيس خاتمي بالجمهورية الثالثة بعدما انتهت الجمهورية الثانية التي أطلقت على فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني والتي تميزت بسياسة إعادة البناء والتعمير؛ لكن لو دققنا في كيفية وصول خاتمي إلى رئاسة الجمهورية لاتضح لنا أن هناك ارتباطاً بين فترة رفسنجاني وفوز خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابعة، ولذلك لنا أن نتساءل حول هذه العلاقة، وهل خاتمي أو سياسته استمرار لفترة الرئيس رفسنجاني، أم أن مرحلة رفسنجاني انتهت بفوز خاتمي وظهور ما يسمى

تكتل الثاني من خرداد؟! وهل لو قُدر لرفسنجاني الحصول على ولاية ثالثة- طبعاً في حالة تعديل الدستور لتحقيق ذلك- هل سنشهد ما حدث في فترة الرئيس خاتمي من تشكل حركة الإصلاح، وبنفس الإستراتيجية التي شهدتها فترة الرئيس خاتمي؟!.

لعلنا نلقي نظرة متأنية على ملابسات فوز خاتمي في الانتخابات للوصول إلى إجابة وافية لتلك التساؤلات السابقة، وللوصول إلى استنتاج مقنع وفي نفس الوقت مُرَجِّح لأي رأي من الآراء المطروحة حول هذه التساؤلات.

مما لاشك فيه أن الرئيس هاشمي رفسنجاني هو أول من وضع اللبنة الأولى في كيان الحركة الإصلاحية بعد الثورة بتبنيه سياسة إعادة البناء والإعمار، وأن فترته كانت إفرازاً لوصول خاتمي لرئاسة الجمهورية في ٢٣مايو١٩٩٧م، وكما تمت الإشارة إليه في الفصل السابق من أن فترة الرئيس رفسنجاني شهدت ظهور الحركة الإصلاحية.

لكن لعلنا نتساءل عن ماهية التكتل الإصلاحي ومن يكون أعضاؤه؟ وكيف تَحَوّلَ الثوريون إلى إصلاحيين؟.

تحول بعض الرموز من الأصولية إلى الإصلاح:

يؤكد بعض المراقبين أن رموز الإصلاحيين هم أولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، ومنهم من شارك في حكومات سابقة، ومن بينهم من كان ممثلاً للخميني أو مندوباً له في أكثر من هيئة أو مؤسسة، ولا يعني ذلك أنهم يمثلون تيارا واحدا أو أنهم متفقون على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح؛ بل إنهم يمثلون حوالي ثمانية عشر حزبا أو منظمة يمثل السيد خاتمي فيها دور الرمز وليس القائد، ويمكن تصنيفهم إلى ثلاثة اتجاهات أساسية، الأول الاتجاه الإسلامي المعتدل، والثاني الاتجاه الأكثر راديكالية، أما الاتجاه الثالث فيمثله القوميون(١).

أما لماذا تحول هؤلاء الثوريون إلى تيار يدعو إلى الإصلاح والتغيير؟، ويرفع رايته الرئيس محمد خاتمي وهو الذي هاجم مهدي بازرگان رئيس

---

(١) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، مصدر سابق، ص٣١-٣٢.

الحكومة المؤقتة عندما ألقى كلمة في البرلمان مطالباً بمزيد من الإصلاح، متهماً إياه بالتبعية لأمريكا والعداوة للثورة وقادتها(١)، فضلاً عن أن خاتمي كان آنذاك ممثلاً للخميني والمسؤول عن مركز عمليات الإعلام الحربي في أوائل الحرب العراقية الإيرانية(٢)، بل إن أتباع خاتمي كانوا ينتمون إلى أوساط إسلامية متشددة شاركت في الحرب العراقية الإيرانية، وقد أسهموا في إسقاط المنافسين السياسيين في بداية الجمهورية الإسلامية، وهم ممن شاركوا أيضاً في احتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران أثناء احتلالهم لها بُعَيْد انتصار الثورة عام١٩٧٩م ، وقد شارك البعض منهم في إنشاء جهاز الاستخبارات في الجمهورية الإسلامية، وكان منهم مجموعة من عداد حراس الثورة، وبعد فترة عاد هؤلاء وكان لديهم الوقت للتفكير في الديمقراطية ومساوئ الاستبداد مهما كان وضعه(٣)، إضافة إلى أن أغلب رموز الحركة الإصلاحية قد شغلوا مناصب برلمانية وحكومية في حكومة الرئيس خاتمي أمثال: الأمين العام لحزب التضامن "ابراهيم أصغرزاده"، ورئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان ومدير تحرير إحدى الصحف "محسن ميردامادي"، ووزير الطاقة "حبيب الله بيطرف"، و"عباس عبدي"

---

(١) نشأ سجال بين خاتمي وبازرگان بعدما قام الثاني بإلقاء خطاب أمام البرلمان انتقد فيه سياسة الثورة حول التصفيات وتضييق الحريات وممارسات اللجان الثورية والتدخل في مهام الحكومة، فكتب خاتمي في صحيفة كيهان عندما كان مشرفاً عليها عام ١٩٨١م مقالاً على ثلاث حلقات بعنوان"هلاك السادات وكلمة السيد بازرگان"، قرن فيه بين حادثة اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات وكلمة بازرگان في البرلمان، واتهم فيه بازرگان بالتبعية لأمريكا مصنفاً إياه بالعدو للثورة وقادتها، وكتب بازرگان ردا على مقاله ومفنداً اتهاماته ومطالبا إياه بنشر رده في صحيفة كيهان. ولمزيد من المعلومات حول ذلك. أنظر: داوود على بابائى، بيست وپنج سال در إيران چه گذشت؟، مصدر سابق، صص٢٩٠-٣٠٦، ٣٢٩-٣٣٦.

(٢) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، ط١: ١٩٩٩م، ص١٦٤.

(3) Zarir Merat. Oû en est le mouvmen réformiste?, Esprit. Juill2003, p135.

المفكر البارز في تيار الثاني من خرداد، والنائبان في البرلمان "محمد نعيمي پور"، و"شمس الدين وهابي"، و"محسن أمين زاده" الذي يعتبر من الشخصيات الرئيسة في حكومة خاتمي ووكيل وزارة الخارجية، و"محمد رضا خاتمي" نائب رئيس البرلمان وأمين عام حزب المشاركة؛ حيث كان المتحدث باسم المجموعة التي اقتحمت السفارة، كما أن أول امرأة شغلت منصب مساعد رئيس الجمهورية وهي "ابتكار معصومه" كانت ناشطة في حادثة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران وجميعهم كانوا قد انضموا إلى مكتب تعزيز الوحدة، كما أن الرمز الإصلاحي المعروف "سعيد حجاريان" كان من مؤسسي إدارة الاستخبارات في رئاسة الجمهورية في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية(١).

لعل هناك علاقةً مباشرة بين تحول أولئك الثوريين وظهور حركة الإصلاح وبالتالي فإن الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة هي نفس الأسباب التي أثرت في تحول رموزها من الخطاب الثوري إلى الخطاب الإصلاحي، إلا أن هناك من يحدد الأسباب التي أثرت تأثيراً مباشراً في تحول الثوريين إلى إصلاحيين في ثلاثة أسباب، أولها انتهاء أسطورة الشخصية الكاريزمية بعد رحيل مرشد الثورة الإيرانية "آية الله الخميني" التي حالت دون وجود أي أطروحات أو مشاريع غير ما كان يتفق مع منطق حماية الثورة والمحافظة عليها، وثانيها تحول الشخصية الثورية إلى شخصية عقلانية وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع أي يتغلب المنطق العقلاني على العاطفة الثورية التي لا تلبي القضايا والمشاكل الواقعية التي لا يمكن التغلب عليها إلا وفق حلول واقعية بعيدة كل البعد عن المنطق الثوري، أما السبب الثالث فهو أن ذلك الجيل الثوري يعتبر أن نظام الثورة الإيرانية إنما هو نظام نشأ وترعرع وفق الشرعية الشعبية، وما نتج خلال تطوره في السنوات الأولى من مسيرته من أخطاء وقصور فلا يحتاج إلا إلى إصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة ودوامها، ثم خشية أن

---

(١) دكتر حسين سليمى، كالبد شكافى ذهنيت اصلاح گرايان، تهران: گام نو، چاپ اول: ١٣٨٤، ص١١-١٦.

تسير الثورة في طريق لا يحمد عقباه فكان لابد من إحداث منعطف يوصل إلى طريق التغيير والإصلاح(١).

وبناءً عليه فقد ظهر جيل جديد من النخبة السياسية من داخل تيار اليسار يتسمون بمزايا وصفات متوائمة من ناحية الفئة العمرية والقاعدة الاجتماعية والعائلية مدعومين من رجال الدين المناضلين مثل "موسوي خوئينيها" و"محمد خاتمي"، وجميعهم يحملون شهادات عليا في كافة التخصصات في العلوم الإنسانية وخاصة السياسية، وكانوا يتسلمون مهام حساسة لكنها كانت من الدرجة الثانية، وقد تعرضوا إلى التهميش أثناء موجة الصراع السياسي في السنوات الأولى من عمر الثورة بسبب وجود الشخصية الكاريزمية، فانهمكوا في البحث والدراسة في مواضيع التنوير الديني أثناء عزلتهم السياسية تلك، وجذبهم خطاب بعض المُنظِّرين الجدد أمثال "عبدالكريم سروش" الذي كانت آراؤه ونظرياته تنشر في مطبوعة تسمى (كيان) التي لفتت أنظار الدارسين والمثقفين، وجذبت إليها شخصيات لم يكونوا في الأصل من السياسيين أو لم يكونوا ممن لديهم الاستعداد في طرح أفكارهم للمجتمع من خلال مشروع سياسي؛ لكن الذي لا يمكن تجاهله أن تجمع كيان كان له بالغ الأثر في تشكيل الخطاب الحديث على الساحة الثقافية، والتغير في الأسس الفكرية لشخصيات مثل "سعيد حجاريان" وبعض المؤسسين الرئيسيين لتيار الثاني من خرداد، وكانت تلك النواة الرئيسة للنخبة السياسية الجديدة، ثم تجمع مجموعة قليلة حول خاتمي وقاموا بإصدار صحيفة باسم (آئين) كانت على شاكلة صحيفة (كيان)، وأُطلق على تلك المجموعة "تجمع آئين" الذي ضم شخصيات مثل "هادي خانيكي"، "سعيد حجاريان"، "مصطفى تاج زاده"، "محسن أمين زاده"، "عباس عبدى"، "محسن كديور"، والدكتور محمد رضا خاتمي شقيق سيد محمد خاتمي، ومن خلال صحيفة آئين تَغَيَّر طرحُ الأفكار ودراسة الآراء والمفاهيم الحديثة مثل مفهوم المجتمع المدني، والحاكمية الشعبية الدينية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإبعاد الاستبداد من الفكر الديني، وقد أسهم في هذا الطرح بعض المفكرين من أمثال "حجة الإسلام كديور"، و"سعيد حجاريان"(٢).

---

(١) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك ايران، مصدر سابق، ص٣٦٣-٣٦٤.
(٢) دكتر حسين سليمى، كالبد شكافي ذهنيت اصلاح گرايان، مصدر سابق، ص١٦-١٧.

وقد شكل ظهور مجموعة منظمة جديدة من قلب منظومة النظام الحاكم وبشكل مفاجئ على خريطة القوى السياسية تحت مسمى (كوادر البناء) أو ما بات يصطلح عليهم جماعة الرئيس رفسنجاني الذين اشتهروا باسم مجموعة الستة عشر من أعضاء مجلس الوزراء الإيراني، تحدياً هو الأول من نوعه في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وبالتالي فإن مشاركتهم في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة فتحت النقاش والسِّجال والتضارب بالأفكار والأطروحات ما لم تشهده إيران منذ قيام الثورة الإيرانية، كما فتحت الأبواب أمام جميع الجماعات السياسية والفكرية والاجتماعية، وحتى قوى المعارضة للمشاركة في ذلك الجدل المثير، مما حدا بالبعض إلى أن يصف البيان الذي قدمته مجموعةُ الستة عشر أو جماعة الرئيس آنذاك بأنه أشبه ما يكون ببيان إعلان مبادئ الجمهورية الثالثة التي تستعد إيران لتشكيل نواتها يوم الثامن من مارس عام ١٩٩٦م عبر صناديق الاقتراع البرلمانية(١).

لقد بدأ تيار كوادر البناء إعداد العدة لتهيئة الساحة الإيرانية لاستمرار ما بدأه الرئيس رفسنجاني من خلال مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، بوضع الخطط المناسبة للتغير الشعبي وتنمية مفهوم الثقافة السياسية لدى الشعب الإيراني لاستمرار تقبله سياسة التغيير والإصلاح، وبالتالي تنمية الحس الوطني لدى الشعب الإيراني لإدراك أهمية الانتخابات والتصويت لصالح السياسات الإصلاحية، وبناءً عليه استمرار الإستراتيجية التي انتهجها الرئيس رفسنجاني، وكانت الصحافة أسهل الطرق الموصلة للفوز بالانتخابات.

لقد أسهم ذلك كله في حشد آليات الإصلاح سعياً إلى تحقيق ديمقراطية نوعية بالطريقة الإيرانية، والمتمثلة في ثلاث آليات هي(٢):

١- آلية العرض والطلب السياسي: إذ عملت الثقافة السياسية لدى المجتمع الإيراني أو مايسمى الصحوة الشعبية في إيران على حشد

(١) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٢٤-٢٨.

(٢) الدكتور بيروز مجتهدزاده، التحولات الأساسية في السياسة الخارجية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات شرق أوسطية، مصدر سابق، ص٦٨-٧٠.

هذه الآلية، بمطالبتهم بإصلاحات جوهرية بعيدة المدى يمكن أن تدرس منع أو تأخير تطبيق الديمقراطية في المجتمع وذلك بالنظر إلى ثلاث قضايا رئيسية، أولاها طريقة تكامل الدين مع الدولة، والثانية طريقة المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية للبلد على أساس الجدارة، وأما القضية الثالثة فهي طريقة تحقيق سيادة القانون في الشؤون المحلية الداخلية وتحقيق المصالح الوطنية في السياسية الخارجية. ومن جهة أخرى فقد أرسى الطلب على الإصلاح من أجل الديمقراطية أساساً حقيقياً في إيران باعتباره رغبة شعبية تعمل على نمو الديمقراطية بجذور راسخة في تربة الثقافة والقيم الإيرانية التي تشكل الهوية الإيرانية؛ حيث تتم كل صفة في هذه الديمقراطية عن مسحة وطنية تشكل الهوية السياسية الجديدة في إيران.

٢- آلية تصادم القوى وبدء حوار سياسي في المجتمع: يتم حشد هذه الآلية تلقائياً على إثر سابقتها الآلية الأولى، وتعتبر الآلية الثانية أساسية في تحقيق توازن القوى في المجتمع السياسي، والتي ستولد الحوار اللازم بين القوى السياسية بما يبلور الأحداث السياسية في إيران، إذ عندما يبدأ المجتمع مهمة الإصلاحات السياسية يواجه تنوع وجهات النظر بين مختلف الجماعات والقوى السياسية ويعايشها، مما يقوده إلى نمو الأفكار وتصادم الآراء الذي يعتبر أمراً حتمياً في مجتمع متعطش للإصلاح والديمقراطية، وبالتالي إلى تقبل سيادة القانون باعتباره الحَكَم والفيصل النهائي.

٣- آلية العلاقة الجدلية داخل ظاهرة تشكيل البلد: ويمكن أن يطلق عليها أيضاً آلية نقل إرادة الأمة للدولة من أجل إدارة البلد، التي لن تعمل إلا من خلال انتخابات حقيقية وديمقراطية من النوع الذي تفرضه إرادة الشعب.

كما أن انتعاش الصحافة الحرة والمستقلة الذي اعتبره البعض أحد الإنجازات التي تحققت في عهد الرئيس خاتمي، وبالتالي وجود صحافة إصلاحية ساعدت على الدعاية للحركة الإصلاحية ودعم المرشحين

الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية يعد في حد ذاته آلية من آليات الإصلاح تضاف إلى مثيلاتها الثلاث السابقة.

لهذا جاءت الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م في ظروف مهيأة تماماً لقيادة مرحلة جديدة بعد أن لعبت الاعتبارات السياسية داخلياً وخارجياً دورها وكانت لها الغلبة لما يقارب عِقدين من الزمان هما عُمُر الثورة المنصرمِ أو لِنَقُل عُمْر الجمهورية الإسلامية، كان الوقت قد حان لتلعب التحولاتُ الاقتصادية والاجتماعية دورها هي الأخرى، فتقدم الشعب الإيراني أخيراً ليجعل صناديق الاقتراع هي الحَكَمُ الفَصلُ مُنْهياً بذلك مرحلة مضت من الصمت والتشبع، ويرفع في الوقت ذاته الغطاء عن حالة من الملل والضَّيق قد تراكمت لديه طوال هذين العقدين من عمر الجمهورية، وكان الشعب الإيراني يترقب ظهور خاتمي وأمثاله توافقاً مع حسه الديني حول أسطورة المُخَلِّصِ لديه، وقد ساعد على تمثله بهذه الشخصية واكتسابه الشعبية والفوز الساحق، ما تمتع به من سمات شخصية وخلفية ثقافية وفكرية متميزة مقارنة بمنافسيه العتاة لكنهم بدوا تقليديين[1].

وكان نجاح قُوى الإصلاح في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان في دورته الخامسة خطوة أولى للاستمرار في التغيير والإصلاح، والتي خطط لها الرئيس رفسنجاني لضمان مسيرته الإصلاحية والحفاظ على خطته في التغيير؛ حيث تمكن من خلال الانتخابات البرلمانية الخامسة من كسب نحو نصفِ المقاعد والتي مثلت دعماً حقيقياً لخططه حيث تكونت كتلة ائتلاف قوية ضمت المعتدلين من التكنوقراط وغيرهم، ومن خلال معركة الإعمار والبناء استطاع أن يجذب لجانبه طبقة واسعة من رجال الدين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة في البلاد، والذين باتوا مقتنعين بضرورة نهجه الإصلاحي، وبواسطتهم استطاع أن يُكَوِّن رأياً عاماً وطنياً واسع النطاق بات يشعر أن مصالحه ومسلك حياتِه والكثيرَ من مطالبه الاجتماعية والثقافية والترفيهية مرتبطة باستمرار هذا النهج في الإصلاح، إضافة إلى ما كان يمسك به من

---

(١) سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد مرور ٢٥عاماً: تحولات الدولة والمجتمع، مصدر سابق، ص٥٦.

ورقة تجمع رجال الدين التقليديين عبر مجموعة من التحالفات المعقدة والمتشابكة التي تجمعه مع العديد من الرموز مما أكسبه القدرة على الاستمرار في نهجه في التغيير والإصلاح حتى مع مغادرته لموقع الرئاسة(١).

إن فوز التيار المعتدل في انتخابات المجلس الخامس مهدت الطريق لفوز خاتمي في انتخابات الرئاسة السابعة التي لم يكن بينها وبين انتخابات البرلمان إلا أشهر معدودة، لكن التيار المحافظ لم يكن مدركاً هذه الحقيقة، إذ بدا واضحاً عليه الثقة الكبيرة في فوزه وتغلبه في الانتخابات الرئاسية السابعة بحجة أنه لم يكن هناك أحد من المرشحين يمكن أن ينافس مرشحهم القوي "ناطق نوري"؛ لكنهم تفاجئوا عند ظهور أنباء إمكانية ترشح "ميرحسين موسوي" رئيس الوزراء السابق في حكومة "خامنئي" خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، والذي لعبت كل من صحيفة "سلام" التي كان يرأس تحريرها موسوي خوئينيها، وصحيفة "همشهري" وكان رئيس تحريرها "غلامحسين كرباستشي" في تهيئة الساحة لترشيحه، بسبب معارضة تولي ناطق نوري لرئاسة الجمهورية، ولذلك كانت هذه الجهود فرصة لظهور كثير من التيارات والشخصيات السياسية التي كانت منعزلة لفترة من الزمن عن السلطة، مما أدى إلى بث روح المنافسة بينها، وقد لعبت تلك التيارات والشخصيات المؤلفة من تيار اليسار الذين كانوا قد أبعدوا عن السلطة في السابق سواء من تجمع رجال الدين المناضلين أو مجاهدي الثورة ومكتب الوحدة، إضافة إلى التجمع المعروف بتجمع آئين، جميعهم لعبوا دوراً بارزاً في إقناع ميرحسين موسوي بترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، والهدف من ذلك أن فوز ميرحسين موسوي سوف يعيدهم إلى السلطة من جديد، ويفتح صفحة جديدة في الممارسة السياسية داخل نظام الجمهورية الإسلامية، وفي المقابل كان التيار المحافظ والمعروف بتيار اليمين والمؤلف من رابطة علماء الدين المناضلين، وجمعية مدرسي حوزة قم العلمية، وغيرهم من المحافظين

---

(١) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٨١-٨٢.

والسياسيين الإسلاميين كانوا يتحلقون حول مقولة حماية ولاية الفقيه المطلقة، كما أعلن حزب كوادر البناء عن مرشحهم "الدكتور حسن حبيبي"، وقاموا بتأسيس جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية التي كانت تضم عدداً من الراديكاليين أمثال "روح الله حسينيان" المساعد الأول لرئيس الجمهورية، و"أحمد پورنجاتي" وكيل الإذاعة والتلفزيون، وفي هذا الأثناء أعلن وزير الاستخبارات السابق "حجة الإسلام محمدي ريشهري" عن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية، ولم تكن هناك أية أنباء تشير إلى ترشح "خاتمي" مطلقاً، إلا أن هناك حدثين ظهرا على الساحة الإيرانية ساعدا على بروز اسم "خاتمي" في قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية في دورتها السابعة، وهما: عودة تجمع رجال الدين المناضلين لممارسة نشاطه السياسي من جديد وذلك للحيلولة دون تغيير الدستور من أجل التمديد للرئيس "رفسنجاني" فترة ثالثة، وامتناع "موسوي" عن الترشح بسبب الضغوطات التي مارسها عليه التيار المحافظ، في ظل ذلك بدأ بعض رجال الدين مثل "موسوي خوئينيها" و"كروبي" و"محتشمي پور" مساعيهم في إقناع خاتمي لقبول ترشيح نفسه في الانتخابات، كما لعب تجمع آئين دوراً بارزاً في هذا الصدد حيث بدأت الصُحف تتناقل تدريجياً نَبأ ترشيح خاتمي للانتخابات، وكان أول من طرح قضية ترشيح خاتمي في الصحف هو سعيد حجاريان من خلال لقاء نشر له في صحيفة (كار وكارگر) في ١٩٩٦/١٢/١١م صرح فيه بأن تكتل جماعات خط الإمام من رجال الدين المناضلين عَقَدوا العزم على ترشيح خاتمي، وبعد ذلك بأسبوع نشر خبر عن مقابلة مكتب تعزيز الوحدة مع خاتمي، لكن مع ذلك لم يتأكد إلى الآن قبول خاتمي ترشيح نفسه للانتخابات، إلا أنه في ٢٠يناير ١٩٩٧م تأكد ترشيح خاتمي بإعلان تجمع رجال الدين المناضلين خاتمي مُرشحاً لهم، وبعده بيومين قدمت جماعات خط الإمام خاتمي مرشحاً لها، وبعد ذلك بأسبوعين أعلن مكتب تعزيز الوحدة دعمه الكامل لخاتمي، وبعد تردد من كوادر البناء لدعم خاتمي بسبب مفهوم الديمقراطية لدى خاتمي، أعلن هذا الحزب تأييده لخاتمي في ١٩٩٧/٣/١٩م[١].

---

(١) دكتر حسين سليمي، كالبد شكافي ذهنيت اصلاح گرايان، مصدر سابق، ص٢٠-٢٦.

وأدلى خاتمي في البداية بتصريحات تدل على أنه ماضٍ في الطريق التي سلَكها الرئيس رفسنجاني بتصريحه بأنه كان مستشاراً لرفسنجاني وقبل ذلك وزيراً في حكومته، إلا أن أحد المقربين منه وهو "سعيد حجاريـان" أشـار عليه بالاستقلالية وعدم ارتباطه بأحد، فقد لا يدلي الناس بأصواتهم لـصالحه من جراء هذه التصريحات[1]، ورفع خاتمي شعاراته في الانتخابـات، وقـد تبلور الفكر الإصلاحي لدى خاتمي حول النقاط التالية:

١- العلاقة بين الدين والحرية.

٢- نشر العدالة والقضاء على التفرقة.

٣- حرمة الإنسان وحقوقه وحرياته القانونية.

٤- سيادة القانون والأمن الاجتماعي.

٥- الوحدة الإسلامية والوفاق الوطني.

٦- التعمير والتنمية الشاملة.

٧- المشاركة والمنافسة.

٨- السعي لمصالحة الدين والديمقراطية والإسلام والتنمية.

وقد ركز خاتمي في حملته الانتخابية على التنمية الـسياسية والثقافيـة، وضرورة دعم المجتمع المدني، وسيادة القانون، وحقوق المـرأة والـشباب، وإزالة التوتر على مستوى العلاقات الخارجية[2].

وبعد أن توجه الشعب الإيراني بكل أطيافه وطبقاته وفئاته إلى صـناديق الاقتراع، حدث ما لم يتوقعه كل من التيار المحافظ بهزيمة مرشـحهم قبـل انتهاء الانتخابات، والتيار الإصلاحي بالفوز الكاسح لمرشحهم خاتمي؛ لكـن ما الأسباب التي أدت إلى فوز الرئيس خاتمي بنسبة مرتفعة من الأصوات؟.

هناك من يرجع فوز خاتمي إلى عدة أسباب، منها تشدد اليمين المحـافظ في شعاراته الانتخابية، وعودة فئات وأطياف عديدة من المجتمـع الإيرانـي وتحركها بعدما كانت منعزلة أو تعيش حالة من اللامبالاة أو المتاركة بينهـا وبين السلطة، فعادت إلى الساحة السياسية لتقول كلمتها من خـلال تأييـدها

---

(١) المصدر السابق، ص٦٢.

(٢) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقـلاب اسـلامى در ايـران، مصدر سابق، ص٣١٣.

لخاتمي وأسهمت بقوة في رفع أصوات خاتمي إلى درجة الفوز الساحق، ولعبت التحالفات بين اليسار المتشدد والتقليدي وكوادر البناء حول خاتمي لتكسبه الفوز في الانتخابات، إضافة إلى تحرك جيل الشباب تحت سن الخامسة والعشرين ليعلن عن طموحه في التغيير والتحول؛ استجابة لشعارات خاتمي التي طرحها في حملته الانتخابية، حيث ركز على الشباب والمرأة(١).

ويرجع أحد الدارسين فوز خاتمي إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي سبقت الانتخابات، حيث شهدت التركيبة الاجتماعية في إيران تغيراً ملحوظاً، ونمت طبقة متمثلة في ما يقارب مليون من الشباب أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، وُلِدوا وتربوا بعد الثورة، وكانوا ينظرون إلى الساحة السياسية بأمزجة واهتمامات حديثة مغايرة لما كان سائداً في الماضي، وافق ذلك تغيير في البنية الثقافية للمجتمع الإيراني ونسيجها مع ارتفاع مستوى المعرفة والتعليم الجامعي، وانتشار التعليم العالي في الأرياف والمدن، وارتفاع معدل التعليم للمرأة الإيرانية، فكان لذلك كله بالغ الأثر في نمو طبقات ثقافية في المجتمع تحمل رغبات واهتمامات ومتطلبات جديدة، ويدل على هذا التحول الثقافي انتشار الكثير من الكتب والصحف وتنوعها وتعددها، الذي تزايد بسرعة مذهلة خلال السنوات التي تلت توقف الحرب، كما رافقه ثورة في القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة، كما تأثرت التركيبة الاجتماعية بحصولها على شبكة الاتصالات والخدمات مثل الماء والكهرباء والهاتف على مستوى الأرياف، وموجة الهجرة إلى المدن أدى إلى نمو طبقة متوسطة، وأدت كل هذه التحولات المادية والفكرية إلى عدم الرضا عن الوضع السائد قبل الانتخابات، وأثارت الاعتراض الظاهر والخفي لدى النخبة الثقافية الجديدة والطبقات الاجتماعية المختلفة، لينتهي بها المطاف إلى تلقي برنامج خاتمي بكل شغف واعتباره المنقذ من الأوضاع التي كانوا يعيشونها(٢).

---

(١) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص١٦٨-١٧٠.

(٢) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣١٥-٣١٦.

ويمكننا الجمع بين ما سبق بأن التغيرات الاجتماعية والثقافية، وما رافقها من عدم تفهم التيار المحافظ لها ودراستها جيداً، وتبنيه منطقاً لم تلمس فيه طبقات المجتمع الإيراني نوعاً من التجديد؛ بل إن بعض تصريحات مرشحه تضمنت معارضة سياسة التغيير والإصلاح التي بدأها الرئيس رفسنجاني، والأسلوب الإعلامي الاستفزازي لوسائل الإعلام المؤيدة للتيار المحافظ، كلها أوجدت ردة فعل معارضة لدى بعض فئات المجتمع الإيراني وفي مقدمتهم النخبة الثقافية لكل ما تبناه التيار المحافظ والترحيب بما طرحه الرئيس خاتمي في برنامجه الانتخابي، إضافة إلى ما قامت به الصحف الإصلاحية من تعبئة شعبية لتقبل البرامج والسياسات الإصلاحية، وتوجيه طبقات المجتمع الإيراني وفئاته لتأييد مرشح التيار الإصلاحي، وذلك من خلال التركيز على المجتمع المدني وتوفر الحريات، والعدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد، واحترام سيادة القانون.

وفي يوم الانتخابات ٢٣مايو ١٩٩٧م أظهرت التوقعات الأولية تقدماً واضحاً لصالح الرئيس خاتمي بعد ساعات قليلة من بداية الإدلاء بالأصوات، فكان ذلك باعثاً على الدهشة وما أن حل مساء ذلك اليوم حتى سلم مرشح التيار المحافظ بالهزيمة، وقام بتقديم التهنئة لخاتمي قبل نهاية فرز جميع الأصوات، وبعد أيام قليلة أرسل أكثر ما يقارب من ٢٠٠عضو برلماني رسالة إلى خاتمي بصفته الرئيس المنتخب الجديد، قدموا فيها التهنئة له بمناسبة فوزه وانتصاره، وتعهدوا له بالتعاون معه مستقبلياً، وفي الوقت ذاته قدم الرئيس رفسنجاني دعمه لخليفته خاتمي من خلال لقاءاته الصحفية بعد انتهاء الانتخابات(١).

وبفوز خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابعة وتوليه رئاسة الجمهورية في إيران بدأت الحركة الإصلاحية الحديثة تتشكل عن طريق ائتلاف الثاني من خرداد المنسوب إلى اليوم الذي فاز فيه الرمز الإصلاحي خاتمي، وتناغماً مع ذكرى أول انتفاضة للخميني على الشاه في شهر خرداد من عام ١٩٦٣م، وتأسيس حزب المشاركة الإسلامية، ليضم مؤيدي خاتمي من

---

(١) ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مصدر سابق، ص٥٦.

جماعات اليسار الإسلامي وكوادر البناء المعتدلين، وغيرهم من الإصلاحيين، من القوى الليبرالية الإيرانية شبه المحظورة والممثلة بجبهات تتحدر من جبة الزعيم الوطني محمد مصدق، إلى يسار الوسط الممثل بمجموعات التكنوقراط في جهاز الدولة الإيراني، والتيار الديني المستنير، فضلاً عن قوى اليسار بأطيافه المتعددة(١)، وقد قام ائتلاف الثاني من خرداد بمسئولية الدعوة لمشروع الإصلاح السياسي في إيران، ورغم تعدد المفاهيم الإصلاحية للقوى السياسية أعضاء الائتلاف فإن مشروع الرئيس خاتمي كان له الأولوية، وتجمع الائتلاف حول ذلك المشروع الذي كان يجسد جوهر نظام الجمهورية الإسلامية ومغزاه بالدعوة إلى الديمقراطية الدينية والتركيز على مطلب التنمية السياسية، وشارك المفكرون المستنيرون أتباع عبدالكريم سروش، والقوميون الدينيون من أتباع مهدي بازرگان، والتيارات اليسارية غير الدينية مثل اتحاد الكتاب، وعناصر اليسار الديني الذين انضموا عام ١٩٩٨م إلى حزب المشاركة الجديد، جميعهم شاركوا بكتاباتهم على صفحات الجرائد وكلماتهم على منابر الجامعات، وأسهم كل من "سعيد حجاريان" و"أكبر كنجي" و"عباس عبدي" و"هاشم آغاجري" و"عبدالله نوري" في طرح الخطاب الإصلاحي وأدبياته، وحظيت أطروحات كل من "محسن آرمين" و"بهزاد نبوي" و"محسن ميردامادي" و"محمد رضا خاتمي" بنسبة من المتلقين أكثر مما حظيت به الشخصيات القديمة مثل "كروبي" و"محتشمي پور" و"هادى خامنئي"، مما ساعد على تشكل الحركة الإصلاحية(٢).

ويمكننا أن نلخص الأحزاب المنطوية تحت مظلة تكتل الثاني من خرداد كما يلي(٣):

١- تجمع رجال الدين المناضلين.

---

(١) الدكتور مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، مصدر سابق، ص٢٦٨.

(٢) الدكتور محمد السعيد إدريس (محرر)، الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط١: ٢٠٠٥، ص٣٦٧.

(٣) الدكتورة باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، في: الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، تحرير الدكتور محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص١٤١-١٤٦.

٢- جبهة المشاركة الإسلامية.
٣- حزب مجاهدي الثورة الإسلامية.
٤- حزب كوادر البناء.
٥- حزب التضامن الإسلامي الإيراني.
٦- حزب العمل الإسلامي.
٧- مكتب تعزيز الوحدة.
٨- جبهة المفكرين الحرة.
٩- حزب الاعتدال والتنمية.
١٠- حزب نهضة الحرية.
١١- جمعية المرأة في جمهورية إيران الإسلامية.
١٢- مجلس المرأة الإسلامي.

المبحث الأول: أسس تطوير الإصلاح عند خاتمي:

رفع الرئيس خاتمي شعارات أراد منها الاستمرار في سياسة الإصلاح والتغيير، وحملت بعض هذه الشعارات مفاهيم طُرحت لأول مرة على الساحة السياسية الإيرانية، ومن بين هذه المفاهيم المجتمع المدني (جامعه مدنى)، والتنمية السياسية (توسعه سياسى)، والحاكمية الشعبية الدينية أو الديمقراطية الدينية (مردمسالارى دينى)، وإزالة التوتر (تشنج زدايى)، والعدالة الاجتماعية (عدالت اجتماعى)، وحيث أن هذه المفاهيم تعتبر من الأسس الثابتة لدى الرئيس خاتمي في تطوير مفهوم الإصلاح في إيران، فَحَريٌّ بنا أن نتناول بالدراسة كلاً منها على حدة:

١- التنمية السياسية(توسعه سياسى):

وتعرف بأنها "عملية تنطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياة الأفراد، لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات، وتحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي"(١).

وهناك شبه كبير بين مفهوم التنمية السياسية ومفهوم المجتمع المدني لدى الرئيس خاتمي، إذ يؤكد على أن التنمية السياسية هي التي يتوفر فيها مراعاة حقوق الشعب وحرياتهم في إطار الدستور، ومراعاة حقوق الأقليات، وعدم هيمنة الأكثرية واستبدادها في المجتمع، وتوفر حق نقد السلطة، والتنمية السياسية من لوازم التنمية الشاملة ولا تقل قدراً عن التنمية الاقتصادية في شيء(٢).

ويضع الرئيس خاتمي مواصفات للتنمية السياسية، هي(٣):

---

(١) الدكتورة نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، مصدر سابق، ص١٠٣.

(٢) سيد محمد خاتمي، توسعه سياسى، توسعه اقتصادى وامنيت، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول:١٣٧٩، ص١٢٩.

(٣) سيد محمد خاتمي، مردمسالارى، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ١٣٨٠، ص٨٩.

أ- أن التنمية السياسية إنما تكون ممكنة ومجدية في مجتمع تتضح فيه وتتحدد واجبات كل من الشعب والسلطة وحقوقهما.

ب- أن التنمية السياسية تقوم على الدستور وحده.

ج- أن الدستور لا يمثل أمراً شرفياً شكلياً أو بروتوكولياً، بل يجب أن يكون أساساً للنظام والعمل على تنفيذه والتقيد به.

وهناك أسباب أدت إلى عدم تحقق التنمية السياسية قبل مطالبة الرئيس خاتمي بها، وكان أهمها يرجع إلى الفترة التي أعقبت نجاح الثورة أو ما كان يطلق عليه فترة الجمهورية الأولى وما حدث فيها من ممارسات كانت نتاج انتصار الثورة إلى فترة تثبيت النظام، وثانيها نشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أفرزته من حرية مطالبة الشعب بحقوقه السياسية، نظراً لما فرضته الحرب من تطبيق التعبئة الشعبية، وثالثاً التباين في المطالبات لدى الشعب على اختلاف طبقاته نتيجة لثورته ضد النظام البهلوي السابق، مما أصبح من الصعوبة تحقيق كل تلك المطالبات وتعددها، بل فرضت أجواء انتصار الثورة تكوين مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى هذه الأسباب وجود عوامل فكرية كان لها دور كبير في عدم تحقق التنمية السياسية منها بعض القراءات للأيديولوجية الشيعية، وولاية الفقيه(١).

٢- سيادة القانون (قانونگرايى):

من الشعارات التي رفعها الرئيس خاتمي ونادا بها وحظيت بالقبول لدى الشعب الإيراني بكل طبقاته وطوائفه، شعار سيادة القانون من أجل تقييد السلوكيات الخاطئة التي تقع خارج نطاق الدستور، حيث يتوجب من الجميع التمشي مع القانون والالتزام به، وكان مرشد الجمهورية الإسلامية "علي خامنئي" هو أول المؤيدين لهذا الشعار، والإشادة به بقوله ما ترجمته: "إن أحد شعارات السيد خاتمي الجميلة الذي سمعته منه منذ البداية -وحقيقة حمدت الله عليه- هو شعار سيادة القانون، فياله من خطاب حسن جداً، ولحسن الحظ فقد كررتم [الخطاب موجه لخاتمي] رفعه مراراً، أثناء مرحلة

---

(١) محمد على زكريايى، ترور حماريان به روايت جناحهاى سياسى، مصدر سابق، ص٣١-٣٢.

الانتخابات، وفي المجلس، وهنا وهناك، أريد القول بأن تمسكوا بهذا الشعار لآخر لحظة، واعلموا أن سيادة القانون عمل ليس بالسهل، لكن بالرغم من وجود المصاعب فسوف تكون فوائده على المدى القريب والبعيد، أفضل من الفوضوية"[١].

وقد أكد الرئيس خاتمي على أن تطبيق شعار سيادة القانون سيكون شاملاً لجميع مؤسسات الدولة، جاء ذلك في خطابه في المجلس الإداري في إقليم "سيستان وبلوشستان"، حيث صرح بأن "شعار سيادة القانون لا رجعة فيه وعلى المجتمع التأكد من أنه ليس خاصة بالسلطة التنفيذية فحسب، وإنما سوف يطبق على السلطتين القضائية والتشريعية، وفي جميع الإدارات وعلى الصحف وفي كل مكان"، وسوف يكون أساس المعاملة بين الحكومة الشعب، إلى درجة أن التعامل مع المعارضين سيكون على مستوى تقيدهم بالقانون، فمتى ما التزموا بهذا الشعار فسوف تعاملهم الحكومة كما تعامل أي مواطن يؤيدها، بل إنها كذلك سوف تقوم بالدفاع عنهم، بمعنى أن المواطنين من مؤيدي الحكومة ومعارضيها سواسية أمام سيادة القانون لا فرق بينهم[٢].

وقد اعتبر الرئيس خاتمي سيادة القانون ضابطاً لكل شيء حتى الحريات، ففي حديث له عن الحريات قال: "إن الحرية والقانون شيئان متلازمان، فالحرية دون قانون يعني ظهور اختلال النظام، والقانون دون الحرية يعني الاستبداد والتسلط"، كما أكد الرئيس خاتمي على أن من أهم داعم لسيادة القانون هو وجود الأرضية المناسبة له لدى الشعب، إذ يقول ما ترجمته:"إن نجاح سريان سيادة القانون في المجتمع وتطبيقه يعتمد بالدرجة الأولى على الاستعداد النفسي لدى المجتمع، أي الوعي لدى المحكومين والحاكمين واستعدادهم وتقبلهم واقعياً لأهمية القانون وضرورة مراعاته"[٣].

---

(١) بيانات مقام معظم رهبرى در ديدار با رئيس جمهور وهيئت وزيران به مناسبت آغاز هفته دولت ١٣٧٦/٦/٢، حديث ولايت، مصدر سابق.

(٢) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٣م، ص١، ٢.

(٣) على اصغر حقدار، گفتمان فرهنگى-سياسى خاتمى، تهران: انتشارات شفيعى، چاپ اول: زمستان١٣٧٨، ص٨٠، ٨٦.

وتكمن أسباب تمسك الرئيس خاتمي بهذا الشعار في أن نظام الثورة كان قد استحدث العديد من الأجهزة والهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية والثورية التي طالما صنعت نوعاً من الازدواجية مع عمل الحكومة وتسببت في إعاقة تنفيذ القوانين؛ بل وصارت عنصر ضغط على الحكومة أحياناً، ومَثار خوف للمواطنين وإزعاجاً للدول المجاورة، كما أدت إلى تضارب القرارات وتعويق التنمية والإصلاح وإضعاف قدرة الحكومات على التواصل مع دول الجوار والمنطقة، لذا فإن تثبيت سيادة القانون يحدد صلاحيات الوزارات ومسئولياتها والأجهزة المختلفة الأخرى، ويدعم التنسيق بينها[١].

لكن هل تحقق ما كان يدعو إليه الرئيس خاتمي من الالتزام بالقانون والمحافظة على سيادته أم أن هناك بعض العوائق التي منعت من تحقق شعار سيادة القانون؟

يجيب "سعيد حجاريان" المنظر الإصلاحي على هذا التساؤل بقوله ما ترجمته:"إن شعار خاتمي حول سيادة القانون جميل حقاً؛ لكن القضية أنه لم يأخذ في الحسبان تعدد مراكز التشريع، ولذلك لم يكن من المناسب العمل بهذا الأسلوب، لأن هناك قضيتين، الأولى شعار خاتمي والأخرى المعنى العام لسيادة القانون؛ لكن في رأيي الشخصي أن الأنظمة التي لازال لديها مشكلة في الشرعية (Legitimacy)، ولدى حكوماتها ازدواجية فيها، فإن شعار سيادة القانون لن يكون له هكذا أساس ثابت، ولذا على الدول المثيلة لإيران حل قضية مشروعيتها لكي يتضح مدلول سيادة القانون فيها[٢].

ويمكننا القول أيضاً أن التيار المحافظ استفاد من شعار سيادة القانون في صراعه مع التيار الإصلاحي بأن اتخذ استراتيجية ثنائية المحور تتمثل في تأييد الرئيس خاتمي وشعاراته ظاهرياً، ثم استفادته من تصريحات مرشد الجمهورية الإسلامية على خامنئي، وتفسيراته للقانون والتشريعات التي ينص عليها الدستور، وقد تمثل ذلك جلياً في قضية محاربة الثراء غير المشروع،

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، تحولات السياسة الخارجية الإيرانية، الملف الإيراني العدد الثامن– فبراير ١٩٩٨م، ص١٢-١٣.

(٢) سعيد حجاريان (وديگران)، اصلاحات در برابر اصلاحات (گفتگوى انتقادى)، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ١٣٨٢، ض ١٤٠.

عندما حوَّرَها إلى ما كان يعرف بملف البلديات، والقضية الأخرى قضية التضييق على حرية الصحافة عندما شنَّت السلطة القضائية حملة على الصحف ورؤساء تحريرها والكتاب فيها ومحاكمتهم وإصدار حكم بإغلاق الصحف وتوقيف الصحفيين وسجنهم، ولا أدل على ذلك مثل ما كان يعرف بقضية عبدالله نوري.

٣- المجتمع المدني (جامعه مدنى):

دخل مصطلح (المجتمع المدني) في النقاش الرسمي في إيران إبَّان الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م، ورفع شعاره الرئيس خاتمي في حملته الانتخابية، وأصبح هذا المفهوم فيما بعد نوعاً من التعبير لنظام حكم ديمقراطي، ولعلنا بحاجة إلى توضيح ما يتضمنه مصطلح المجتمع المدني من مفاهيم ومعاني، وهل هو سابقة للحالة الإيرانية أم أنه كان موجوداً قبل أن يتبناه الرئيس خاتمي.

لعل من المستحسن بداية التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني، والذي حظي بالعديد من التحديدات والتعريفات جوهراً ومضموناً، لكن هناك تعريفاً مشتركاً يمكن استخلاصه هو"أن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية تفصل بين المستويين الاجتماعي والسياسي، وهذه الهوامش يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً"(١).

لقد ظهر أول استخدام لمصطلح (المجتمع المدني) عام ١٤٠٠م، وكان يرمز إلى حالة انتماء لجماعة سياسية متحضرة ومدنية، تخضع لقوانين

---

(١) الدكتور ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٨.

وتشريعات خاصة بها، وقد بدأ النقاش حول المجتمع المدني في الأزمنة الكلاسيكية مع بركليس وأرسطو وشيشرون وأغسطين، تم توبع في المرحلة الوسطوية الأوروبية مع طوماس الاكويني وألبرتس ماغنوس وابن خلدون، ولوحظ تغير في نوعية هذا النقاش ابتداءً من القرن السادس عشر، ذلك أن هذه المرحلة مثلت لحظة انبثاق الرأسمالية، بحيث أصبح ينظر إلى مقولة المجتمع المدني، باعتبارها مقولة أساسية لها مقوماتها التي تجد مرجعيتها في التعاقد الاجتماعي والحق والقانون المدنيين وحقوق المواطنة والحقوق الطبيعية، كما تجد أساسها في الجمعيات الحرة والتطوعية، وفي الخضوع الحر والطوعي لنظام يؤطره مفهوم السيادة[1].

وقد دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى، وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها الدولة[2] تقوم على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقاً على الدولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها. ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة واعتبارها نقيضاً لفكرة العقد الاجتماعي وروحه[3].

وقد تباينت الآراء حول دلالة مفهوم المجتمع المدني، لكن هناك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أَوْلَوْا عناية خاصة للمفهوم، وهي النظرة إليه بالمقارنة إلى دور الدولة، فهنالك من جعله مقابلاً لمفهوم الدولة

---

(١) الدكتور محمد الغيلاني، المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟، بيروت: دار الهادي، ط١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص٤٦.

(٢) كان مفهوم الدولة محصوراً في مسألة السلطة العامة، لكن السلطة العامة بمفردها لا تشكل الدولة، بل هي من إحدى الخصائص الأساسية لها، ولقد تطور مفهوم الدولة في علم الاجتماع ليكون شاملاً بتميزها بعناصر لابد من وجودها لتكوين الدولة، وهي السكان، مساحة من الأرض، والسلطة العامة، والمؤسسات والقوانين التي يتم التوافق عليها بين السكان وحاكميهم، أنظر: المهندس شاهر أحمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دمشق: دار الرأي للنشر، ط١: ٢٠٠٥م، ص٢٩.

(٣) الدكتور عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢: اكتوبر ٢٠٠٠م، ص٤٢.

وهنالك من رأى العكس بأنه ملازم مع مفهوم الدولة، ومهما تباينت الآراء فلا يمكن تجاهل دور الدولة في تقدم المجتمع المدني أو تدهوره، ومع أن الذين أسبغوا على المفهوم صبغة اقتصادية بحتة مثل آدم سميث وقالوا: إن المجتمع المدني هو المجتمع التجاري، فقد بقيت علاقته متينة مع مفهوم الدولة(١).

وللمجتمع المدني سمات يمكن إيجازها فيما يلي(٢):

أ- أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.

ب-يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.

ج- المجتمع المدني مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته المختلفة وفيما بينها بالوسائل السلمية المتحضرة، وهو مجتمع يرتكز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.

د- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع مؤسساته وانتقال فعالياتها إلى مجتمعات أخرى.

وبالرغم من أن مفهوم المجتمع المدني يعود في بداياته إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانت ولادته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا وانتقالها إلى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد، ثم عاد استخدامه ثانية ليرافق بدايات التحول في أوروبا الشرقية انطلاقاً من بولونيا ١٩٨٢م بعدما طرحت نقابة التضامن نفسها باعتبارها إحدى تنظيمات المجتمع المدني، بالرغم من ذلك كله فإن مفهوم المجتمع المدني لم يتم التداول به إلا حديثاً في المنطقة الإسلامية، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، ولم يتفاعل الوسط السياسي- الثقافي العربي معه إلا بعد التسعينات من القرن

---

(١) الدكتور الحبيب الجنحاني والدكتور سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق: دار الفكر، ط١: جمادي الأولى١٤٢٤هـ-أغسطس٢٠٠٣م، ص١٤-١٥.

(٢) مازن خليل غرايبة، المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية [دراسات استراتيجية ٧٥]، ط١: ٢٠٠٢م، ص١٣.

العشرين، ليكون رهاناً جديداً تلا إخفاق الدولة الحديثة في نقل المجتمع إلى مستوى الطموح الذي كان يراود مخيلة النخبة السياسية والمثقفة[1].

أما على الساحة الإيرانية فيذكر أحد المصادر أن مفهوم المجتمع المدني قد ظهر أواخر القرن العشرين، وبدأ تداوله في مطلع التسعينيات في المنتديات العلمانية والدينية الفكرية، وقد وقف المجتمع المدني في موقف التضاد مع المجتمع الإسلامي، لكن كان النقاش بما يتوافق مع مفهوم المجتمع المدني بشكل عملي أقدم من ذلك بكثير، حيث شكل جزءاً من نقاشات القرن العشرين وتطوراته السياسية في إيران، وكان حاضراً في بدايات القرن إبان الثورة الدستورية، وامتد بصور شتى إلى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ويعتبر البعض أن الجمهورية الإسلامية كانت نتاجاً لتسلسل تلك النقاشات، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية بقي التوتر ساكنا نسبياً بين هذين المفهومين - أي مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الإسلامي- طيلة الجمهورية الأولى وتواجد آية الله الخميني على رأس السلطة، إذ أسهمت شخصيته الكاريزمية في وصل الفجوة بين "الإسلامية" و"الجمهورية"، غير أن التوتر عاد ليطفو على السطح منذ آخر الثمانينيات من القرن العشرين على إثر تأثر بعض من كانوا يؤيدون بحماسة تسليم جميع السلطات للمؤسسة الدينية، ببعض الممارسات المتناقضة مع مصطلح "الجمهورية الإسلامية"، ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م، ووفاة "آية الله الخميني" عام ١٩٨٩م، وعلى إثر التحولات السياسية التي أعقبت الحدثين السابقين، وتطور بنية السلطة إلى نظام ثنائي بين "خامنئي" و"هاشمي رفسنجاني"، وتطور النقاش بين تيار اليمين وتيار اليسار في إيران حول الرؤى المختلفة للمجتمع الإسلامي، وبعدما هيمن اليسار في ظل حكم رفسنجاني وتمتعه بتأييده الضمني له، إلا أنه فقد سيطرته على وزراء الحكومة والمجلس والقضاء تدريجياً، وكان من بين التيار اليساري الرئيس "محمد خاتمي" الذي كان وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي منذ عام ١٩٨٢م، وقد قدم استقالته عام

---

(١) ماجد الغرباوي، المجتمع المدني محاولة أولية لتبيين المفهوم، موقع بلاغ الإلكتروني على شبكة الإنترنت على العنوان:
www.balagh.com/islam/xn001x1e.htm، ٢٠٠٧/٨/٢٩م.

١٩٩٢م، على إثر الضغوط التي مارسها عليه تيار اليمين بحجة أن سياسته تسمح بشكل من الغزو الثقافي، لكن تيار اليسار بعد إعادة من التفكير الممتزج بشعور من التهميش، وحدوث تراجع سياسي من جراء انشقاق بعضهم عن الأيديولوجية المستبدة، وأخذوا يجادلون من أجل مبادئ ديمقراطية وحكم القانون، عندئذ عاد تيار اليسار أو ما يسمون بالإصلاحيين مرة أخرى في انتخابات عام ١٩٩٧ الرئاسية يتقدمهم الرئيس خاتمي رافعاً شعار المجتمع المدني[١].

ومفهوم المجتمع المدني عند خاتمي يختلف عن مفهومه الغربي وهو ذلك المجتمع القائم على سيادة القانون، الخالي من مظاهر الاستبداد الفردية والجماعية الذي يحافظ على حقوق أفراده موفراً لهم الحرية بأشكالها، ويكون مواطنوه هم أصحاب الحق في تعيين مصيرهم وقراراتهم ويشاركون في اتخاذ القرار وصنعه في مجتمعهم عن طريق التكتلات الرسمية والقانونية. كما يرى الرئيس خاتمي بضرورة الاستفادة من المجتمع المدني الغربي في أشياء كثيرة فيما عدا المسائل الروحية والعقائدية الموجهة للجانب المادي البحت في المجتمعات الغربية[٢]، ويربط خاتمي مفهوم المجتمع المدني بمجتمع المدينة المنورة أيام النبي ﷺ، مُضيفًا بذلك الصبغة الإسلامية عليه، وقد حدد له بعض الخصائص بأن يكون شاملاً للفكر والثقافة الإسلامية، خالياً من أنواع الدكتاتورية، محافظاً على حقوق الأقليات في إطار النظام وسيادة القانون، تتكفل الحكومة بالدفاع عن حقوق أفراده، ملتزمة بمراعاة حقوق الإنسان وضوابطها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية التي أولت هذا الجانب قدراً من الاهتمام، خالياً من التسلط والظلم، محافظاً على حرية الرأي موفراً كافة إمكانات الحياة الشريفة لأفراده، قائماً على الاستقرار المبني على الهوية الجامعة لشعبه[٣].

---

(١) أمين ب. صاجو، المجتمع المدني في العالم الإسلامي: منظورات معاصرة، ترجمة سيف الدين القصير، بيروت: دار الساقي، ط١: ٢٠٠٧م، ص١٢٤-١٢٥.

(٢) مسعود لعلی، خاتمی از چه می گوید؟، تهران: نشر اخلاص وآزادی اندیشه، چاپ اول: بهار ١٣٧٨، ص١٠٩-١١٠.

(٣) سيد محمد خاتمی، اسلام، روحانیت وانقلاب اسلامی، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ١٣٧٩، ص٢٤-٢٦.

أما لماذا طرح الرئيس خاتمي شعار المجتمع المدني؟

ويجيب عن هذا التساؤل "سعيد حجاريان" أبرز قادة الحركة الإصلاحية، بأن الرئيس خاتمي قام بذلك لأن ما يعرف بالمجتمع المدني كان يعد مطلبًا اجتماعيا أساسيا، وخاصة فيما يتعلق بالحرية والتغيير داخل نظام الجمهورية الإسلامية، مُورداً عدة أسباب على أهمية تحقق المجتمع المدني، أوَّلُها وأهمها في رأيه أن قضية المجتمع المدني تم طرحها من أجل إكمال المهام والواجبات التي تم تجاهلها أثناء مسيرة الثورة، حيث طرحت الثورة بعض الشعارات والأهداف التي كان ينبغي في النهاية تحققها، لكن تم إعاقتها فجاءت الفترة ما بعد الثاني من خرداد لتفي بتلك الشعارات والأهداف، ولتحقق تكامل الجمهورية والسيادة الوطنية، وحق تعيين المصير المتعلق بتحقق شرطين هما المشاركة الشعبية والمنافسة، أي بمعنى تطبيق الديمقراطية، والسبب الثاني هو الربط بين مفهومي بناء الأمة (Building Nation) وتكوين الدولة (State formation) من ناحية تأخر تطبيقهما في إيران، وثالث الأسباب هو اختلاف الرؤى لدى مسئولي النظام بعد توقف الحرب، حيث اقتضت فترة الحرب تبني مبادرة التغيير الهيكلي لتحقيق التنمية لم يتطلب مشاركة الشعب على الساحة السياسية، فكانت الحكومة هي المحرك الرئيس لهذه المبادرة، وإبعاد الشعب خشية أن تتسبب مشاركته في إفشال تلك المبادرة، ثم تبنت حكومة الرئيس رفسنجاني مبدأ عدم تسييس الشعب وحتى عدم تسييس الحكومة وأعضائها لتصبح حكومة عاملة، مما أثر على الإيفاء ببعض المطالبات السياسية، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه حكومة الرئيس خاتمي بطرحها تحقيق المجتمع المدني(١).

٤- العدالة الاجتماعية(عدالت اجتماعى):

تعني العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني المساواة

---

(١) محمد على زكريايي، ترور حجاريان به روايت جناحهاى سياسى، تهران: انتشارات كوير، چاپ اول: ارديبهشت١٣٧٩، ص٢٨-٣١.

في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي[1].

وتقوم العدالة الاجتماعية على عدة أركان لا بد من توفرها، الركن الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية، هو القضاء على عوامل الفقر أولا وقبل كل شيء؛ وذلك بتوفير العمل للمواطنين القادرين على العمل بإقامة المشاريع الإنتاجية والعمرانية والثقافية، كالمصانع والمزارع، حسب الإمكان، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال وحثهم على استخدام أموالهم المكنوزة والمجمدة، بإقامة هذه المشاريع وغيرها من المشاريع التي تحتاج إليها البلاد كأعمال التجارة والبناء والسياحة وغير ذلك. وبذلك يمكن القضاء على البطالة، بقدر الإمكان وتهيئة وسائل العيش للمواطنين، لكي يعملوا وينتجوا ويأكلوا من ثمار ناتج أعمالهم وبهذا يمكن أيضًا القضاء على كثير من المفاسد الاجتماعية، والركن الثاني لتحقيق العدالة الاجتماعية هو ضمان حق الراحة للعاملين، وذلك بتحديد ساعات العمل اليومي، وأيام العُطَل الأسبوعية والسنوية؛ لكي يتجشموا عناء عملهم ويتمتعوا خلالها بالراحة، وبالسياحة إلى الأماكن السياحية والتاريخية في داخل البلاد وخارجها، وبذلك تنشط الحركة التجارية والعمرانية ووسائل النقل المختلفة، فيزداد المواطنون معرفة بأحوال بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والعمرانية والتاريخية. والركن الثالث للعدالة الاجتماعية هو نشر العلم والقضاء على الأمية فالدولة العادلة عليها أولا أن تقضي على الأمية، وتهيئة وسائل التعلم والتعليم في المراحل كافة، لتعليم أبناء الشعب وتثقيفهم وتنوير عقولهم، وتهيئة الفرص الضرورية لهم في ذلك، ويجب أن يكون التعليم مجاناً في جميع مراحله، لأن العلم نور والثقافة حضارة وتقدم ولا مكان للجهل والجهلاء في هذا الزمان، والركن الرابع للعدالة الاجتماعية، هو الضمان الصحي العام للمواطنين مجاناً، وذلك بتوفير المؤسسات الصحية والوسائل العلاجية لمختلف الأمراض، لأن العقول السليمة في الأجسام السليمة، كما يقول المثل عندنا، ولا يمكن أن يرقى شعب ويسعد إلا إذا كان صحيح البدن، مثقف العقل.

---

(١) هبة رؤوف عزت: الليبرالية..أيدلوجية مراوغة أفسدها رأس المال، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/08/article01.shtm1 ٢٠٠٤/٨/٨.

وكذلك الرعاية الاجتماعية للشيوخ والعاجزين والمعوقين، وذلك بتوفير أماكن الراحة لهم مع العناية الصحية والترفيهية والتثقيفية بهم. والركن الخامس للعدالة الاجتماعية هو ضمان حق التقاعد المناسب للعاملين في دوائر الدولة والمؤسسات العامة والخاصة عند الكبر أو عند العجز عن العمل(١).

وقد ركز خاتمي منذ البداية على مسألة العدالة ومحو التفرقة بتطبيق سيادة العدالة على جميع السياسات والبرامج والاستفادة من جميع الطاقات والإمكانات البشرية والمادية بشكل عادل مع إيجاد الفرص المتساوية وإتاحة الفرص لبروز الكفاءات في جميع المجالات وبين جميع الطوائف وعلى مستوى الجنسين ، وإلغاء التفرقة وتوفير حياة كريمة للجميع(٢)، ومن هذا المنطلق كان مفهوم العدالة الاجتماعية عند خاتمي هو أنها تعني التوزيع العادل والمناسب للثروة وأن العدالة دون إنتاج الثروة ليست إلا سراباً ومن شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق الفقر في المجتمع(٣).

٥- القيادة الشعبية الدينية (مردمسالارى دينى):

رفع الرئيس خاتمي شعار القيادة الشعبية الدينية لتحقيقه خلال فترة رئاسته الثانية، وقد نشأ هذا الشعار نتيجة فكره السياسي وتجربته في الحكم والإدارة خلال فترته الأولى، حيث أدرك أن المجتمع المدني الذي ينشد الوصول إليه يحتاج إلى قيادة من نوع خاص تقود المواطنين والنظام إلى تحقيق قيام المجتمع المدني مستقبلياً، ويفسر خاتمي مفهوم القيادة الشعبية بأنها عبارة عن وضع أساليب الإدارة حسب رأي الشعب وضرورة مراعاة رأيه ورغبات أفراده بعد تحديدها والاجتماع حولها وتلبيتها، وإن تمتع الحكام بالقوة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية هو امتداد لرغبة

---

(١) بكر مصطفى السالم، مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المعاصر، موقع جريدة البينة بتاريخ ١٤٢٦/٧/١١هـ، على شبكة الإنترنت على الموقع، http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=articl e&sid=2128, ١٧/٩/٢٠٠٧م.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، قراءة في الخطاب السياسي لخاتمي، الملف الإيراني، العدد الرابع-مايو١٩٩٧، ص١٧.

(٣) صحيفة الوفاق، السنة الثامنة العدد ٢٢٨٠ بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣٠م.

الشعب وإرادته، على أن يتم ذلك في ضوء الدين، وقد اعتبر بعض المحللين السياسيين أن مبدأ القيادة الشعبية الدينية إنما هو ثورة من النوع الواقعي تطالب بالحقوق المنسية من خلال الطرق القانونية المشروعة، أي أنها تحافظ على النظام مع جلب تعاطفه وتوافقه مع الشعب(١).

وهناك من يرى أن نظام القيادة الشعبية الدينية كان وليد الثورة الإسلامية وقد أسسه قائدها آية الله الخميني وتضمنه دستور الجمهورية الإسلامية منذ صياغته والتصويت عليه وإقراره، ولذلك يمكن تقسيم الهيئات الحكومية في نظام القيادة الشعبية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي الهيئات التي نشأت كنتيجة مباشرة للفهم الخاص لدى مؤسسي هذا النظام للقرآن والسنة، وكقراءة خاصة لمجموعة من علماء الشيعة ومفكريهم الذين كان لهم حضور في أحداث الثورة ووضع دستور الجمهورية الإسلامية، ومثل هذه الهيئات، هيئة الزعامة التي لها مكانتها الخاصة على رأس جميع المؤسسات الحكومية في نظام الديمقراطية الدينية، ثم مجلس خبراء الزعامة ومجلس صيانة الدستور، ورئاسة السلطة القضائية وهيئة الدعوة الإسلامية ولجنة إمداد الإمام الخميني، وما إلى ذلك من الهيئات الحكومية التي ظهرت نتيجة الفهم السابق والقراءة الخاصة للنصوص الدينية مع تفهم مقتضيات المجتمع الإيراني في العصر الحديث، والمجموعة الثانية من الهيئات الحكومية نشأت على أساس الدمج بين الفكر الديمقراطي الكامن في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وما نقل عن أئمة المذهب الشيعي، والفكر الديمقراطي الغربي من ناحية أخرى بالاستفادة من أطروحاته في تشكيل هذه المجموعة من الهيئات بالتركيز على الشكل وأسلوب الإدارة لا في الماهية والمحتوى(٢).

لكن الذي قام به آية الله الخميني يعتبره البعض لا يعدو مصالحة بين الدين والدولة في الثقافة الإسلامية الشيعية؛ لكن ما تنادي به الحركة الإصلاحية بقيادة الرئيس خاتمي إنما هو مصالحة بين الدين والديمقراطية،

---

(١) مختارات إيرانية، السنة الرابعة- العدد٣٨- سبتمبر٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٩٣-٩٤.

(٢) خدايامرتضى، نظام القيادة الشعبية الدينية مقارنة بالليبرالية الديمقراطية الغربية، مختارات إيرانية- العدد ٣٧- أغسطس٢٠٠٣، ص١٢-١٦، نقلا عن دورية (راهبرد) العدد ٨٣-صيف ٢٠٠٣.

وهي تقوم في الواقع على مجموع المطالبات النقدية لتجربة العقدين الماضيين مما طرحه المؤسس الأول من خلال الجمهورية الإسلامية، وتتمحور القيادة الشعبية الدينية أو ما يسمى الديمقراطية الإسلامية في المفهوم الخاتمي على محاولة الاستجابة لتحديات أزمة المشروعة الناشئة بعد غياب آية الله الخميني وظهور القرارات المختلفة والمتعددة، ليس لنظرية الفقيه فحسب وإنما تشمل تطبيقاتها العملية الحاضرة والمستقبلية(١).

ويؤيد ذلك أن الرئيس خاتمي في ثنايا حديثه عن الديمقراطية الدينية بأنها تجربة حديثة في طور النشأة، ويؤكد على أن تحقق هذه التجربة بنجاح، فلن يؤثر في مصير الشعب الإيراني فحسب وإنما في مصير البشرية جمعاء، مع أن فشلها سوف يترك آثاراً سلبية وعظيمة على المجتمع الإيراني الذي يخوض تجربة نظام ديمقراطي يقوم على الدين، وأن مستقبل النظام مرهون بنجاح هذه التجربة أو فشلها، كما يؤكد الرئيس خاتمي على دور الدين في هذه الديمقراطية، ولا بد الانطلاق نحو تحقيقها متلازمة مع الحرية على أساس الهوية الثقافية والتاريخية للشعب الإيراني، مع عدم إمكانية التقدم صوب المجتمع المتحضر بثبات على كافة الأصعدة طالما يجري إقصاء الدين، بل ويعتبر خاتمي أن فصل الدين عن الحياة الاجتماعية في إيران والبلدان المشابهة لها من أعظم الأخطاء التاريخية(٢).

وتتسم القيادة الشعبية الدينية بعدة سمات منها(٣):

أ- أن حقوق الشعب الإنسانية ثابتة وشاملة لا يمكن تخطيها.

ب- التسليم للقانون والانقياد له.

ج- العدالة الاجتماعية.

د- المشاركة السياسية.

ه- احترام آراء الشعب ومراقبته لأداء المسئولين الحكوميين.

---

(١) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط١: ٢٠٠١، ص١٧.

(٢) سيد محمد خاتمي، مردمسالارى، مصدر سابق، صص١٣٥، ١٣٩.

(٣) محمد جواد احمدی‌لو، شاخصه هاى مردم سالارى ديني در گفتار مسئولان نظام وصاحب نظران، خانه اينترنتي تبيان: www.tebyan.net/index.aspx?pid=19667&BookID=13104&Language=1 ٢٠٠٧/١١/٨.

المبحث الثاني: تأثير حركة الإصلاح على الساحة السياسية:

بعد فوز الرئيس خـاتمي فـي الانتخابـات الرئاسـية الـسابعة فـي ٢٣يوليو١٩٩٧م، أصبحت الحركة الإصلاحية أو ما يعرف بحركة الثاني من خرداد شيئا بارزًا وملموسًا من خلال نشاطاتها على كافة المستويات سـواء الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن السياسية، وكان لها تأثير مُـشاهَدٌ علـى الساحة السياسية في إيران نتج عنه توالي الانتصارات في انتخابات المجالس البلدية والبرلمان ووصولاً إلى الانتخابات الرئاسية وإعادة انتخاب الـرئيس خاتمي عام ٢٠٠١م.

وقد ظهرت جلياً تغيرات ملحوظة في إيران منذ بـدء أعمـال حكومـة الرئيس خاتمي على الساحتين السياسية والثقافية، وبدا للعيان الانتشار المذهل والتنوع المتعدد في مجال الصحافة، وظهر على صفحات الجرائد والمجلات تنوع الرؤى والقضايا المختلفة، كما رافق ذلك تواجد الجماعات والشخصيات السياسية على الساحة السياسية من خلال الأحزاب والتشكيلات التي صرحت لها وزارة الداخلية في حكومة الرئيس خـاتمي، وخيـر مثـال علـى أول المتغيرات الواضحة ما برز من جو سياسي مصحوب بنوع مـن الانفتـاح والتعددية، وطرح القضايا والمطالب والانتقادات من قبل الجماعات المختلفة سواء على صفحات الصحف أو من خلال الجماعات السياسية، حيث أخذت هذه الانتقادات والمطالبات تتعمق وتزداد بشكل يومي، إلى درجـة أن تلـك المطالبات كانت شاملة لتلبية الحقوق والحريات لفئات مختلفة وخاصة الشباب والمرأة من قبيل العلاقات الاجتماعيـة وصـولا إلـى تحـسين الأوضـاع الاقتصادية والمعيشية، وكذلك المطالبة بإعادة النظر في الخطاب المحـافظ، وكان كل ذلك نتيجة طبيعية لما وفرته حكومة الرئيس خاتمي مـن إتاحـة الفرصة بكل شفافية لطرح المطالب المتعددة من قبل الجماعـات الـسياسية، وأهم من ذلك ما وفرته الحكومة إزاء الحقوق والحريات لأفراد الـشعب، أي أنها كانت تعتبر أن توفير الحريات الضرورية وتهيئـة الظـروف لطـرح

المطالبات من صميم واجباتها، وأن التقدم بالمطالبات ومتابعتها من قبل فئات المجتمع وطبقاته المتعددة من أبسط حقوقها(١).

كان لهذا التغيير الذي حرصت حكومة الرئيس خاتمي على القيام به والالتزام بتطبيقه في جميع ما يتعلق بحقوق الشعب وانطلاقاً مما كان يؤمن به الرئيس خاتمي من مفاهيم إصلاحية كان في مقدمتها حرية الفرد وضرورة الحصول على حقه المشروع في المشاركة السياسية والاجتماعية، كان لهذا كله بالغ الأثر بأن تحظى الحركة الإصلاحية بقبول بين فئات الشعب الإيراني كان محصلته تأثير الحركة على المؤسسات داخل إيران، ونجاحها في السيطرة عليها، وكان من بينها ما يلي:

١- **المجالس البلدية:**

تَضَمَّنَ الدستور الإيراني قانوناً يسمح بإقامة مجلس بلدي في كل قرية أو ناحية أو مدينة، حيث ورد في المادة (١٠٠) من الدستور ما نصه " من أجل إشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية، تتم إدارة شؤون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة، ويُنْتَخَبُ أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة"(٢).

واستمر الجدل حول تنفيذ هذه المادة فترة من الزمن إلى أن تم تعطيل القانون بعد مسيرة من المناقشات بدأت منذ عام ١٩٨٢م عندما أقر البرلمان الإيراني قانون التنظيم الحكومي للمجالس الإسلامية، الذي تضمن أمراً بتأسيس المجالس على كل مستوى في الإدارة الإيرانية، ونص على وجوب قيام وزارة الداخلية بصياغة قانون انتخابي وتقديمه للبرلمان خلال شهرين، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد مرور شهرين من إقرار الوسائل

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣١٨.

(٢) دستور الجمهورية الاسلامية في إيران، طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٨٩.

التنظيمية، لكن القانون تم تقديمه للبرلمان عام ١٩٨٣، واستمر النقاش حول قانوني ١٩٨٢ و١٩٨٣ دون تنفيذ يذكر إلى عام ١٩٨٦م عندما قام البرلمان بوضع بعض التعديلات ورفعها إلى مجلس صيانة الدستور الذي صادق عليها مع التعليمات الانتخابية الخاصة بها في ١٩٨٦/٧/٢٣م، وتم إرسال القانون إلى وزارة الداخلية للتنفيذ، لكن المناقشات استمرت لتشمل المطالبة بتعديل القانون أو إلغائه، وبعد مداولات في البرلمان حول التغيرات في القانون تمت عامي ١٩٩٠ و١٩٩١م، إلى أن تمخضت مساعي الحكومة عام ١٩٩٣م لتغيير القانون المتعلق بالمجالس عن لائحة تفرض قيوداً واسعة النطاق على ميدان السلطة الإدارية للمجالس البلدية، كانت بمثابة تعطيل ذلك القانون وعدم تنفيذ المادة المائة من الدستور التي نصت على ضرورة إنشاء المجالس البلدية، ومع استمرار الحكومة في إجراء تعديلات على هذا القانون عام ١٩٩٤م إلا أنه بقي معطلاً[١].

استمر تعطيل قانون تنظيم المجالس البلدية ومعارضة تطبيقه من قبل اليمين الديني طيلة العشرين سنة من عمر الجمهورية الإسلامية إلى أن جاء الرئيس خاتمي ليرفع شعارات عدة أثناء حملته الانتخابية كان من بينها تقديم وعود بإنشاء المجالس المحلية، وقام بتنفيذ ما وعد به عندما تولى رئاسة الجمهورية؛ فجرت انتخابات المجالس المحلية أو البلدية يوم الجمعة ٢٦ من شهر فبراير عام ١٩٩٩م، في معظم المحافظات والمدن والقرى الإيرانية، وكان لهذه الخطوة التي تعد من الخطوات البارزة في سبيل تطبيق التجربة الديمقراطية في إيران أصداء إقليمية وعالمية برزت في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، ورغم ما صاحب الانتخابات من ممارسات من التيار اليميني المحافظ كان من بينها احتجاز "محسن كديور" أحد البارزين في الحركة الإصلاحية، إلا أن الفرز الأولي للأصوات يوم السابع والعشرين من فبراير ١٩٩٩م، أظهر صعود المرشحة "جميلة كديور" حتى المرتبة الثانية للفائزين في العاصمة طهران، وبعد انتهاء الانتخابات وظهور النتائج النهائية

---

(١) الدكتور أصغر شيرازي، دستور إيران: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، قرص: دار المدى للثقافة والنشر، ط١: ٢٠٠٢، ص١٧٦-١٧٨.

برز جلياً فوز الإصلاحيين وفشل المحافظين في هذه الانتخابات خاصة في المدينتين الرئيسيتين طهران وأصفهان، حيث حصل الإصلاحيون على نسبة ٨٠-٩٠% من الأصوات، وحاز كل من "جبهة المشاركة الإسلامية" التي يرأسها "محمد رضا خاتمي" شقيق الرئيس خاتمي، وحزب "كوادر البناء" الذي كان يتزعمه عمدة طهران السابق "غلامحسين كرباسجي"، وقد كان نصيب الأحزاب والتيارات الإصلاحية ٣٤% ونصيب المحافظين ١٢% من جميع الأصوات في هذه الانتخابات، مما يدل على فشل ذريع للتيار المحافظ(١).

لكن ما المعوقات التي منعت من تفعيل قانون المجالس البلدية؟

يجيب على هذا التساؤل أحد المحللين لهذه القضية، بأن هناك معوقات ثلاثة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية) كانت تعترض طريق تفعيل القانون، وظهرت المعوقات الاقتصادية غداة انتصار الثورة بتبني محاربة الرأسمالية والاعتراض على فكرة تخصيص المؤسسات الاقتصادية، وضرورة أن تتولى الحكومة إدارة الاقتصاد والإشراف على مؤسساته من مصانع وشركات ومعامل وما إلى ذلك، مما أدى إلى عدم رغبة الحكومة في تلك الفترة في إنشاء المجالس البلدية، بحجة منع مشاركة الشعب في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو المشاركة في السياسة الاقتصادية، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية كانت الظروف تحتم انتهاج سياسة إعادة البناء والتعمير، وترميم ما أفسدته الحرب وتحسين الوضع المعيشي الشعبي، فطغى خطاب أولوية التنمية الاقتصادية على التنمية السياسية والاجتماعية وعدم تطوير المؤسسات المدنية؛ مما أدى إلى انشغال الحكومة آنذاك بتنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي، وإغفال الجوانب الأخرى من سياسية واجتماعية وثقافية(٢).

---

(١) يوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، مصدر سابق، ص٣٨-٣٩.

(٢) مرتضى محمد ميرزايى، ترازدى شوراها: تجزيه وتحليل ٢٠سال بدم تحقق يكى از مهمترين نهادهاى مدنى در ايران، تهران: انتشارات روزنه، چاپ اول: ١٣٨١، ص٥٤-٥٨.

وتكمن المعوقات السياسية في ما كان يحدث من أحداث شغب في المناطق الحدودية نتيجة المطالبات الشعبية المصحوبة بنوع من العنف، وإثارة القلاقل تجاه الحكومة المركزية ، إضافة إلى ما يحدث من خلافات عرقية ومذهبية في تلك المناطق، كل هذا حال دون تطبيق الديمقراطية في المناطق الحدودية وخاصة المناطق الكردية، وخوزستان، وسيستان وبلوشستان، وتركمن صحرا، كما أثرت الحرب العراقية الإيرانية تأثيراً بارزاً في عدم تفعيل قانون المجالس البلدية، للحد من إصدار الصحف، وعدم تقبل إنشاء الأحزاب والتشكيلات السياسية، أما المعوقات الثقافية فتتمثل في ثقافة السلطوية السياسية(١)، وما صاحبها من نظرة الشك والريبة في المشاركة الشعبية القائمة على المؤسسات المدنية مثل المجالس، وكما كانت الصراعات والاختلافات في المناطق الحدودية تمثل عائقاً اقتصاديا فإنها كانت أيضاً تمثل عائقاً ثقافياً(٢).

لكن في الحقيقة يمكننا إبعاد المعوقات الاقتصادية والثقافية، ولا نجد إلا معوقات سياسية منعت من تفعيل قانون المجالس البلدية، وذلك لسببين:

١- أن الوضع الاقتصادي السائد إبان ما يسمى بالجمهورية الأولى، استمر وتدهور أكثر في الجمهورية الثانية، ولا يمنع أن تقوم المجالس البلدية بإدارة المحافظة أو الإقليم أو أي منظفة تنتمي إليها بالتنسيق مع الحكومة وتحت إشرافها سواء تدهور الاقتصاد أو انتعش، وإذا كانت الحكومة تثق في المجلس البلدي وأعضائه فإنها ستوليه جميع المهام بما فيها المهام الاقتصادية وتمنحه حرية تطبيقها بما يتفق مع السياسة العامة للدولة.

٢- أن السبب الرئيس هو العائق السياسي الأيديولوجي المتعلق بمبدأ ولاية الفقيه، إذ أن هناك من عارض إنشاء المجالس وعمل على

---

(١) السلطوية هي نوع من الحكومة تستعمل فيه سلطة الحكم بغير رضا المحكومين وهي غير ديمقراطية إلا أنها لا تبلغ حد الشمولية (انظر: الموسوعة العربية العالمية، مصطلحات لها علاقة بالحكومة، على شبكة الإنترنت على العنوان: (http://www.mawsoah.net/gae/gae.asp. ٦/١٠/٢٠٠٧م.

(٢) مرتضى محمد ميرزايى، ترازدى شوراها، مصدر سابق، ص٧٧-٩١، ص١٢٧-١٢٨.

تعطيلها، رغم الجهود الحثيثة من الرعيل الأول من رجال الثورة وعلى رأسهم آية الله سيد محمود طالقاني، الذي كان وراء فكرة إنشاء هذه المجالس، وكذلك تأكيد آية الله الخميني على ضرورة إنشائها وتفعيلها، ثم النظرة المتوجسة تجاه الأقليات الدينية وفي مقدمتهم الأكراد، حيث أدت هذه النظرة إلى عدم الإيفاء بما قدمه قادة الثورة من وعود قبل انتصار الثورة الإيرانية.

ومن هذا المنطلق نجد أن الرئيس خاتمي قرن بين تفعيل قانون تشكيل المجالس البلدية، وحقوق الأقليات، وفي رأي الباحث أن هذه الخطوة كانت مدروسة بدقة من قبل الرئيس خاتمي، إذ كان يتطلع من تحقيقها إلى أهداف بعيدة المدى حصد نتائجها فيما بعد، تمثلت تلك النتائج في سيطرة التيار الإصلاحي على البرلمان، والفوز في انتخابات الرئاسة الثامنة.

بل إن بعض المحللين السياسيين كانوا يقرؤون في هذه الانتخابات بأنها التجربة الاختبارية الأكثر دلالة على تطبيق شعارات الرئيس محمد خاتمي الأساسية في مجال السياسة الداخلية والتي قد يكون أبرزها:

١- حق الرأي العام في تقرير مصيره بنفسه.
٢- ضرورة اللامركزية في القرار والإدارة.
٣- التوزيع العادل للثروات والسلطات.
٤- ضرورة ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني.

ويصف آخرون المجالس البلدية المنتخبة بأنها في الواقع الطلائع الشعبية الأكثر عمقاً والأكثر تقدماً في خدمة شعارات الرئيس محمد خاتمي، الخاصة بالتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية، والأكثر تحرراً من قيود وقواعد معادلة سلطات صنع القرار العليا، لكنها القادرة في نفس الوقت أكثر من غيرها على التأثير في تلك المعادلة في اللحظة التاريخية لصالح حماية العملية الديمقراطية، ومنع قيام أي ديكتاتورية محتملة[١].

---

(١) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، مصدر سابق، ص٢٢٠.

٢- مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان الإيراني):

لقد أقيمت الانتخابات التشريعية للبرلمان السادس في ظروف كانت فيها الجماعات والتيارات السياسية في أوج نشاطها، وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس خاتمي قد هيأت الساحة لانتصار كاسح لتيار اليسار ومؤيدي الرئيس خاتمي الذين كانوا متخندقين تحت جبهة الثاني من خرداد، وقد كان اصطفاف التيارات والجماعات السياسية في تلك الفترة عبارة عن: الجماعات المؤيدة للرئيس وإصلاحاته من جهة، وفي الجهة المقابلة كان يقف المعارضون لهم أو التيار المنافس من المحافظين، وكان التيار الإصلاحي يضم تجمع رجال الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز)، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (مجاهدين انقلاب اسلامى)، وكوادر البناء (كارگزاران سازندگى) وجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية (جبهه مشاركت اسلامى ايران)، ومكتب تعزيز منظمات الطلاب الإسلامية، وغيرها من الجماعات المحسوبة على تكتل الثاني من خرداد، أما تيار المحافظين المعارضين لإصلاحات الرئيس فكانوا عبارة عن: رابطة علماء الدين المناضلين (جامعه روحانيت مبارز)، وجمعية المؤتلفة (جمعيت مؤتلفه)، وبقية الجماعات التابعة للتيار المحافظ، وحقيقةً فإن انتصار الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في ٢٣من يونيو١٩٩٧م، قد هيأ ظروفا مناسبة لأنْ تعمل الأحزاب والجماعات المحسوبة على اليسار وبالتالي هي من أعمدة التيار الإصلاحي أن تعمل بكل حرية على الساحة السياسية وأن تتقدم على التيار المحافظ في الانتخابات التشريعية، فعلى سبيل المثال شارك تجمع العلماء المناضلين (روحانيون) بشكل واسع في انتخابات البرلمان السادس، وكذلك حزب كوادر البناء الذي كان يضم عددًا لا بأس به من المدراء التنفيذيين في حكومة الرئيس رفسنجاني وكان قد صرح له رسمياً كحزب سياسي ١٩٩٦م، كما ضم هذا الحزب عددًا من الوزراء في حكومة الرئيس خاتمي، وبالتالي كانوا عونا للرئيس وإصلاحاته، ويأتي مع الرابطة وحزب الكوادر حزب جبهة المشاركة التي تشكلت بعد الثاني من خرداد اليوم الذي فاز فيه الرئيس خاتمي برئاسة الجمهورية، ويتكون عناصر جبهة المشاركة من اليسار التقليدي واليسار الحديث الذي يضم كوادر شابة ومثقفة

ولديهم أفكارٌ مستنيرةٌ وغالبيتهم ليسوا من رجال الدين، وهم ممن عملوا في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦م، وأصدروا صحيفة "سلام" برئاسة موسوى خوئينها، وبعد ذلك شاركوا في حملة الرئيس خاتمي الانتخابية عام ١٩٩٧م، وواصلوا رفع شعارات الرئيس خاتمي من قبيل تكوين المجتمع المدني، والالتزام بالقانون، وإزالة التوتر، والتنمية السياسية والثقافية التي لقيت ترحاباً شعبياً كبيراً، وبعد أن تشكلت تلك القوى قبيل الانتخابات الرئاسية ظهر عليها الانسجام فيما بينها وقويت بشكل ملحوظ، فكونت حزب جبهة المشاركة الذي ظهر كذلك الانسجام الكبير بين تكتلاته وأعضائه سواء في طهران أو الأقاليم الأخرى، وقدم لائحته الانتخابية في انتخابات البرلمان السادس تحت شعار "إيران لجميع الإيرانيين"، ورفع إلى جانبه شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية، وكان من بين أعضاء حزب جبهة المشاركة البارزين: سيد محمد رضا خاتمي، محسن ميردامادى، محمد رضا عارف، على شكورى‌راد، سعيد حجاريان، الهه كولايى، سيد مصطفى تاج زاده، محمد نعيمي پور، عباس عبدى، محسن صفايي فراهاني، معصومه ابتكار، هادى خانيكى، عليرضا علوى تبار، رجبعلى مزروعى، مرتضى حاجى، محمد رضا تابش[1].

ذلك الانسجام أبهر التيار المحافظ لدرجة أن أطلق عليه أحد المحافظين وهو "علي أصغر ناطق نوري" رئيس البرلمان السابق "إنقلاباً" قاصداً من وراء ذلك مهاجمة الإصلاحيين وإلقاء الضوء على تكتيكاتهم المؤدية إلى السيطرة على البرلمان السادس للوصول إلى تطبيق إصلاحاتهم ومن بينها تغيير ما يريدون تغييره في البرلمان والتي تشبه الانقلاب على النظام، إلا أن هذا التصريح قد أثار موجة احتجاج ضد ناطق نوري، ومن بين من علق على هذه التصريحات أمين مجمع تحديد مصلحة النظام وقائد حراس الثورة السابق محسن رضائي الذي استقال من منصبه لترشيح نفسه في انتخابات البرلمان السادس، نافياً وصف المجلس السادس بأنه انقلاب على النظام، وأن

(١) دكتر يحيى فوزي، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى ايران، مصدر سابق، ص٣٢٤-٣٢٥.

هذا التعبير والوصف ليس في محله، كما وصف "مهدي كروبي" زعيم اليسار الإصلاحي تلك التصريحات بأنها تتم عن خوف الجناح اليميني وإدراكه أنه فقد ثقة الرأي العام الإيراني، إضافة إلى ذلك فقد أثارت الانتخابات التشريعية جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية والإعلامية داخل إيران وخارجها، سواء فيما يتعلق بعدد المرشحين أو إقبال الناخبين أو الكيفية التي دارت بها أو النتائج التي تمخضت عنها، فقد قام ٦٨٥٨شخصاً بالتقدم لترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان السادس الذي يبلغ عدد مقاعده ٢٩٠مقعداً من خلال ٢٠٧دائرة انتخابية، وقد استقر عدد المرشحين بعد التصفية عند ٥٧٢٨مرشحاً منهم ٤١٧إمراة، واشترك في هذه الانتخابات ست جماعات سياسية لكل منها قوائم انتخابية تشمل معظم الدوائر الانتخابية، وهذه الجماعات الست هي: رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) من اليمين المحافظ، وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) من اليسار التقدمي المحسوب على التيار الإصلاحي، وكوادر البناء (كارگزاران سازندگی) من الإصلاحيين، وجبهة المشاركة (جبهه مشاركت) وسط إصلاحي، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (سازمان مجاهدين انقلاب اسلامي) يسار إسلامي من تكتل الثاني من خرداد، وجمعية المؤتلفة (جمعيت مؤتلفه انقلاب اسلامي) من اليمين المحافظ، وأسفرت عملية الاقتراع التي جرت في ٢٠٠٠/٢/١٨م إلى وصول ٢٧٩مرشحاً إلى عضوية البرلمان الإيراني من بينهم ١١إمراة، وقد نجح الإصلاحيون في السيطرة على الهيئة المؤقتة لرئاسة البرلمان، حيث تم اختيار زعيم اليسار الإصلاحي "مهدي كروبي" رئيساً للبرلمان، و"مجيد أنصاري" نائباً له، و"أبوالقاسم سرحدى زاده" نائباً ثانياً له، وآخرون من الإصلاحيين كأعضاء في هيئة الرئاسة منهم "علي شكورى راد" و"جلالى زاده"، ثم عاد الإصلاحيون فسيطروا على الهيئة الدائمة لرئاسة البرلمان، فتولى "مهدي كروبي" الرئاسة وصار كل من "بهزاد نبوى" و"رضا خاتمي" نواباً للرئيس(١).

وجدير بالذكر أنه حدث جدل داخل تكتل الثاني من خرداد، حيث قدمت جبهة الثاني من خرداد مرشحيها قبل الموعد القانوني بشهرين، ونشأ خلاف

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٣٧-٣٨، ص٤٣-٤٤.

بين فصائلها حول ترشيح الرئيس السابق "هاشمي رفسنجاني"، إذ يؤكد حزب كوادر البناء على ترشيحه في صدر لائحته الانتخابيـــة، وتعــارض جبهـــة المشاركة ترشيح رفسنجاني وتطرح آخرين مكانه مثل وزير الداخلية الأسبق عبدالله نوري وكروبي، ورئيس الديوان الأعلـــى للقــضاء ســابقاً "محمــد خوئينيها"، واستمر الخلاف حول ترشح رفسنجاني لدرجة أن هدد اليسار في جبهة الإصلاح بأنه سوف يقوم بنقد عهد رفــسنجاني وأدائـــه فـــي رئاســـة الجمهورية والذي استمر لفترتين رئاسيتين لمدة ٨سنوات، كما أن الراديكاليين من أمثال "عباس عبدي" و"حجاريان" و"محمد رضا خاتمي" كانوا ينـــوون القيام بتعرية الاغتيالات التي قامت بها وزارة الاستخبارات في عهد الرئيس رفسنجاني والتي يَدَّعون أنها لا تقل عـــن ٨٠ عمليـــة اغتيـــال تمـــت دون محاكمات قانونية كان آخرها الاغتيالات السياسية التي تمت في عهد الرئيس خاتمي، ناهيك عن الفساد الاقتصادي والإداري التي كان سائداً فـــي عهـــد الوزير الأسبق على فلاحيان ومساعدة سعيد إمامي(١).

ولعل امتناع قوى تيار الإصلاح من دعم ترشيح رفسنجاني هو خشيتهم من أن يتولى رئاسة البرلمان رجل في طموح رفسنجاني لن يقنع أبداً بـــأن يكون عضوا فيه، وقد كان له سابق خبرة في هذا المنصب عندما كان رئيساً لأول برلمان، وتجددت رئاسته مرتين حتى انتقل إلى رئاسة الجمهورية ثـــم إلى رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام، ومع أن الرئيس رفسنجاني كان لـــه جهوده البارزة في وصول خاتمي لرئاسة الجمهوريـــة بدعمـــه إيـــاه فـــي الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م، إلا أن قوى الإصلاح تخلت عـــن رفسنجاني ولم تقدم له الدعم اللازم أثناء تقدمه للترشيح في انتخابات البرلمان السادس، وذلك لأن ما تخشاه القوى الإصلاحية هـــو أن رفـــسنجاني رجـــل توازنات، يغير توازناته ويبدلها، فيرتبط بتيار خاتمي بقدر ما يرتبط بتيـــار مناوئيه -لأنه كان محافظاً على مظهره الأصولي أما المحافظين-، ويختلف مع البازار في رؤيته الاقتصادية لكنه لا يقطع التواصل معه أبداً، وقد تعلـــم من مُعلمه آية الله الخميني كيف يكتل ويعبئ، وكيف ينفي ويعزل(٢).

---

(١) يوسف عزيزي، إيران بين الشمولية والديمقراطية، مصدر سابق، ٢٩-٣٠.

(٢) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مصدر سابق، ص١١٥-١١٦.

ويبدو أن بعض فصائل الثاني من خرداد وقعوا في الخطأ الذي وقع فيه التيار المحافظ عندما عارضوا سياسة الرئيس رفسنجاني في عهده عندما رفع شعار إعادة البناء والتعمير، وتخلوا عنه بمجرد حصولهم على الأغلبية في البرلمان الرابع، ومجلس صيانة الدستور، لذلك ما كان على رفسنجاني إلا أن ابتعد عنهم وسعى لإبعادهم في البرلمان الخامس عام ١٩٩٦م، ثم دعم بقوة ترشيح خاتمي لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م، ونتيجة لعدم قيام التيار الإصلاحي بدعم رفسنجاني في انتخابات البرلمان السادس عام ٢٠٠٠م، بل وأثاروا سلسلة اتهامات أثرت سلبياً على شعبيته الكبيرة هاهو يعود ويتعاون مع المحافظين مما أثر سلباً على حركة الإصلاح وخاصة في الانتخابات الرئاسية الثامنة التي أقيمت عام ٢٠٠٥م، وفاز فيها الرئيس أحمدي نـژاد، وفشل فيها التيار الإصلاحي فشلاً ذريعاً[١].

وقد أشار الرئيس رفسنجاني إلى بعض نقاط الخلاف الذي وقع بينه وبين الإصلاحيين، بأنهم هم الذين بادروا بعرقلة التوافق والانسجام معهم، والتواصل الذي كان يسعى من أجله، بزعمهم أنه سيكون منافساً لهم في يوم من الأيام، ووصفهم رفسنجاني بأنهم تطرفوا ووضعوه أمام إصلاحاتهم، مع أنه لازال يقف بجانبهم ويدافع عنهم في الوقت نفسه يدافع عن زملائه في عهد الإعمار وإعادة البناء مع عدم الحرج في ذلك- حسب تعبيره-، وقد فند الرئيس رفسنجاني بَعضَ ما أثاره الإصلاحيون من انتقادات وخاصة ملف الاغتيالات، مدافعاً بقوله:"والادعاء بحصول عمليات قتل في عهدي لم يثبت في أي محكمة حتى الآن، إنه مجرد ادعاء، وبالمقابل فإنه لم يمض سنة على حكمهم- أي الإصلاحيين- حتى وقعت عمليات القتل والاغتيال المعروفة والشهيرة[٢]"، ويستطرد الرئيس رفسنجاني في شرح ما حدث أثناء

---

(١) الدكتورة باكينام، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، مصدر سابق، ص١٢٧.

(٢) مع العلم أن سلسلة الاغتيالات السياسية التي حدثت في عهد الرئيس خاتمي، ما كانت إلا موجهة لتيار الإصلاحيين في ما يمكن أن نسميه مشروع معوقات الحركة الإصلاحية، ومحاولة كبح جماح التيار الإصلاحي، ولم يكن الإصلاحيين ولو من المخططين لتلك الاغتيالات، بل إن الرئيس خاتمي أصر على فضح من يقف وراءها- الباحث.

الانتخابات البرلمانية بقوله:"وعندما دخلت الانتخابات البرلمانية وواجهتني حملة البعض منهم كنت مستقلاً ولم أكن أمثل اليمين كما كانوا يصوروا، لقد رشحني الكثير من القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة، كنت دائماً هكذا، وما حدث في تلك الدورة الانتخابية المثيرة للَغَط كان استثناءً، فإنني لم أكن أريد الترشيح، لكن الإصرار قد جاء من الجميع، من اليمين واليسار والمعتدلين والمستقلين والشخصيات العامة وكان ذلك خلافاً لرغبتي الشخصية وبعض أفراد عائلتي أيضاً، لكن الإصرار كان عدا ذلك جماعياً، حتى الرئيس خاتمي قال بأن الحاجة لحضوري في المشهد الانتخابي والبرلمان محسوسة ومطلوبة، وأما القائد فقد قال إن "حضورك" تكليف لا حياد عنه، ولما كنت أسمع بالمقابل المخالفات التي كانت تنطلق من الجهات المشكوك في أمرها ومن وسائل الإعلام الأجنبية، والأعداء فقد توصلت في النهاية إلى أن الواجب يستدعيني ولا يجوز التخلف عنه. هذه حكايتي مع الترشيح البرلماني"(١).

إذن تصريحات الرئيس رفسنجاني هذه تعكس عمق الخلاف الذي طرأ بينه وبين التيار الإصلاحي، وتتضمن من جهة أخرى قوة التيار الإصلاحي وتأثيره على الساحة السياسية قبل هذا الخلاف، لدرجة أنه تسبب في إضعاف التصويت لرفسنجاني على رغم ما أشار إليه هو من ترشيح الكثير من القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة، وأين ما أشار إليه من دعم الزعيم له؟!.

ولكن هل تمكن الإصلاحيون بفوزهم في انتخابات البرلمان السادس والسيطرة عليه، من الاستمرار في الانسجام فيما بين عناصر تكتلهم واستمر على نفس الوتيرة وكسبوا منه داخل أروقة البرلمان، أم أن الأمر اختلف وتغير؟.

يجيب على هذا التساؤل الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن بما وصفه من أن ظروف الإصلاحيين داخل البرلمان اختلفت اختلافاً كبيراً عن ظروفهم أثناء الانتخابات؛ لأن القواعد التي تحكم حركة أعضاء البرلمان تختلف عن

---

(١) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٣٧-١٣٨، ص١٤٠-١٤٢.

القواعد التي تحكم العملية الانتخابية في إيران، إذ أن العملية الانتخابية تصبح مفتوحة بعد تحديد مجلس الرقابة على القوانين قائمة المرشحين الذين يدخلون تحت مظلة النظام، وتعتمد على أسلوب المرشحين وقدرتهم على اكتساب الدعم الجماهيري لإنجاحهم، أما الحركة داخل البرلمان فتحكمها قاعدة المصلحة التي تضع مجموعة من الدوائر كإطار لتجمعات نواب البرلمان، وهذه الدوائر لها أقطابها التي تشبه المغناطيس القوي يجذب إليه العناصر الأضعف فكرياً وسياسياً مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها، ولذلك فإن تكتل الثاني من خرداد يعاد تشكيله من جديد إثر أي تفكك فيه وتتسبب عملية التفكيك عادة في تناثر بعض أجزائه لتلتقطها بعض الأقطاب في تشكيلات جديدة تضم بعض العناصر المحافظة غير المتشددة، ولذلك فقد انقسم تكتل الثاني من خرداد داخل البرلمان إلى أربعة تكتلات حقيقية هي: جبهة المشاركة، وكوادر البناء، واليسار الإسلامي، وائتلاف خط الإمام والزعامة، وتتدخل قاعدة المصلحة في التحالفات التي تتم بين بعضها عند عرض كل قانون أو قضية(١).

٣- الانتخابات الرئاسية الثامنة عام ٢٠٠١:

حققت الحركة الإصلاحية عدة نجاحات منذ فوز الرئيس خاتمي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧م، ولأهمية هذا الفوز لدى الإصلاحيين أطلقوا على حركتهم مسمى ذلك اليوم "حركة الثاني من خرداد"، وكان أهم تلك النجاحات ما حدث في الانتخابات البلدية في شهر فبراير ١٩٩٩م، ثم الانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٠٠م، مكن هذا النجاح الحركة الإصلاحية من امتلاك الأغلبية في المجالس البلدية والبرلمان، وبعد ذلك أتت الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في الثامن من يونيو ٢٠٠١م لتؤكد نفوذ الحركة الإصلاحية، وهناك من وصف هذه الانتخابات بأنها كانت ذات طابع خاص وأهمية خاصة ليس للرئيس خاتمي فحسب وإنما لمستقبل حركة الإصلاح في إيران؛ بل ومستقبل الدولة والثورة الإيرانية بشكل عام، ولذلك أطلق عليها "انتخابات مفترق الطرق"، نظراً لأن التيار المحافظ حاول التخطيط لأن

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٤٦.

يحصل خاتمي على فوز هزيل يزعزع الثقة في الحركة الإصلاحية، ويوقف من تقدمها للأمام، وليتمكنوا من التقاط أنفاسهم في معركة الرئاسة هذه، ويمنحهم الشرعية لتحدي خطوات الرئيس خاتمي الإصلاحية، أو على الأقل تعطيلها، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بما تبقى لهم من رصيد سياسي في الشارع الإيراني، ولذلك لم يتقدم التيار المحافظ بمرشح عنه في الانتخابات، ولكنهم أيدوا مرشحين آخرين من وراء الستار يُعرف أنهم لن يتمكنوا من الفوز، وإنما انتهجوا هذا الأسلوب لتفتيت أصوات الكتلة الانتخابية التي تقف وراء خاتمي، خاصة وأن من تقدم قد تبنى بعض أطروحات الرئيس خاتمي أو أطروحات شبيهة لها، لكن الإصلاحيين قد خططوا لتأكيد وجودهم وتثبيته على الساحة السياسية في إيران، وكسب دعم كبير من الشعب يساعدهم في المضي قدماً في خطوات الإصلاح على الرغم من العراقيل الكبيرة التي كانت توضع أمامهم، وإثبات أن حركة الإصلاح ليست مجرد ظاهرة طارئة أو استثنائية في التاريخ السياسي الإيراني، وإنما هي تعبير عن توجهات شعبية حقيقية ومتجذرة، وقد عكست نتيجة الانتخابات أن حركة الإصلاح قد أصبحت واقعاً سياسياً إيرانياً على الجميع أن يتعامل معه دون محاولة نفيه أو تحديه، وقد استسلم التيار المنافس لهذا الأمر، وقدم التهنئة له، إضافة إلى دعوة المرشد خامنئي إلى دعم خاتمي ومساندته، ومطالبة بعض الصحف المحسوبة على التيار المحافظ بضرورة الاعتراف بالفوز الكبير الذي حققه الرئيس محمد خاتمي لفترة رئاسية ثانية[1].

بلغ عدد الذين تقدموا بأوراق ترشيحهم حوالي ٨١٧مرشحاً وهو أكبر رقم في تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ قيام الثورة، لكن هذا العدد تقلص إلى ١٠مرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور الذي له الحق في التصديق على الأسماء التي تخوض المعركة الانتخابية، وهؤلاء المرشحين هم: الدكتور محمد خاتمي، وأحمد توكلي أستاذ الاقتصاد المقرب من التيار المحافظ، وعلي شمخاني وزير الدفاع في حكومة خاتمي، وشهاب الدين

---

(١) شحاته محمد ناصر، انتخابات الرئاسة الإيرانية والتأكيد على نفوذ حركة الإصلاح، مجلة شؤون خليجية، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد (٢٦) صيف٢٠٠١م، ص٩٢.

صدر الناطق باسم التكتل المحافظ المسمى بجبهة "السائرون على خط الإمام والقائد"، وحسين غفوري فرد أحد أقطاب التيار المحافظ والأمين العام لجمعية المهندسين الإسلاميين، وعلى فلاحيان وزير الاستخبارات السابق وعضو مجلس خبراء القيادة، ومحمود كاشاني أستاذ القانون المقرب من التيار المحافظ، ومصطفى هاشمي طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون الرياضة، ووزير الصناعة في حكومة حسين موسوي إبان الثمانينيات وعضو حزب كوادر البناء، ومنصور رضوي عضو المجلس البلدي للعاصمة طهران من التيار الإصلاحي، وعبدالله جاسبي رئيس الجامعة الإسلامية الحرة من التيار المحافظ(١).

وبعد الإعلان عن نتائج التصويت كان الرئيس محمد خاتمي في مقدمة المرشحين بنسبة ٧٧,٨% من الأصوات، وقد حصل على أغلبية ساحقة بما مجموعه ٢١٦٥٩٠٥٣صوتاً، وجاء أحمد توكلي في المرتبة الثانية بنسبة ١٥,٦% من الأصوات، يليه في المرتبة الثالثة علي شمخاني بنسبة ٢,٦٢%، وكانت نسب بقية المرشحين لا تتجاوز ١% من التصويت(٢)، وكان مرشد الجمهورية الإسلامية على خامنئي قد وجه كلمة للشعب الإيراني عند حضوره في الدائرة الانتخابية رقم ١١٠ في حسينية الإمام الخميني للإدلاء بصوته طالبهم فيها بوجوب التعاون مع الرئيس المنتخب، وشدد على أهمية رئيس الجمهورية في النظام الإيراني، وأوصى المسئولين على الانتخابات بتحري الأمانة والدقة والمحافظة على صوت الشعب، وعلى الجميع بما فيهم رجال السياسة أن يكونوا بجانب رئيس الجمهورية صفاً واحداً وأن يبتعدوا عن التنافس ومن فاز أو خسر، وأن يتعاونوا مع الحكومة لتخطي مشاكل العباد والبلاد، كما أن على رئيس الجمهورية مراعاة حقوق الشعب متساوية(٣).

---

(١) أحمد منيسي، المشهد السياسي قبل الانتخابات: بيئة جديدة، مختارات إيرانية- المجلد الثاني، العدد (١١) يونيو ٢٠٠١، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص٦٠.

(٢) صحيفة (إيران)، العدد ١٨٢٥/٢ بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١م.

(٣) المصدر السابق، العدد ١٨٢٤ بتاريخ ٢٠٠١/٦/٩م.

٤- حرية الصحافة وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني:

تؤكد الدكتورة نيفين مسعد على أن فترة الرئيس خاتمي قد شهدت فيها الصحافة الإيرانية طفرة حقيقية، ليست على مستوى الكم وحده، رغم أن إيران أصبح فيها ١٢٨٠صحيفة ومجلة باللغات الفارسية والكردية والانجليزية والعربية، يصدر منها ٢٥ مطبوعة بشكل يومي، وزاد عدد توزيع الصحف في عهد الرئيس خاتمي من مليون و٢٠٠ألف نسخة يومياً إلى مليونين و٧٣٠نسخة يومياً، مما يجعل ذلك يمثل إنجازاً حقيقياً بالفعل من ناحية الكم، لكن الطفرة كانت أيضاً نوعية من حيث الموضوعات المثارة ومن حيث كتابها وخاصة العنصر النسائي بشكل أساسي، ويذكر أن الصحافة الصادرة في إيران توزع إصدارها فيما بين التيارين المتنافسين، فكانت جمهوري اسلامي، ورسالت، وكيهان تعبر عن آراء التيار المحافظ، أما ما يمكن انتسابه من الصحف إلى التيار الإصلاحي، أو ما تسمى بالصحافة الإصلاحية أو صحافة الثاني من خرداد، فهي: جامعه، وتوس ونشاط وقد أصدرها ماشاء الله شمس الواعظين، وقد تعرضت كلها للإيقاف، وصحيفة صبح امروز التي كان سعيد حجاريان يتولى مسئوليتها، وكانت صحيفة راه نو من الصحف الإصلاحية الشهيرة التي كان أكبر كنجي هو المسؤول عنها، وصحيفة سلام لحجة الإسلام موسى خوئينيها وقد تعرضت الصحيفتان للإغلاق على إثر الصراع الدائر بين تياري الإصلاح والمحافظين (١).

لقد شهد شارع الصحافة الإيراني كما يراه "محمد صادق الحسيني" مع استقباله الصحيفة الأولى المستقلة تماماً عن كل ما يمت إلى الأسلوب الحكومي التقليدي في صناعة الأخبار وترويجها تحولاً ملحوظاً لعب دوره البارز في تطورات الأحداث في عهد الإصلاح الخاتمي، وكما يُظَن فإن صحيفة جامعه (المجتمع) التي صدرت في بداية العهد الخاتمي تكون بمثابة الصحيفة الأولى الناطقة باسم المجتمع المدني الحديث، ويقوم على هذه

---

(١) الدكتورة نفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سابق، ص١٦٢-١٦٥.

الصحيفة جماعة من المثقفين المتنورين فكرياً ترى أنه آن الأوان بأن تمنح الفرصة لصحافة مدنية قادرة على عكس الرأي والرأي الآخر من داخل المجتمع المدني، بعيداً عن التحكم الحكومي وإشرافه أياً كان شكله أو نوعه، بمعنى أنه آن الأوان لإعادة التوازن المطلوب بين الراعي والرعية في الخبر والرأي؛ حتى تتوازن حركة الأمة العامة، فلا يطغى رأي على آخر على أساس العدالة في توزيع المعارف والعلوم التي من ضمنها الأخبار والمعلومات، ويجب تطبيقها كما تطبق العدالة في مجال توزيع الرغيف، ويهدف المشرفون على الصحيفة إلى إيجاد صحافة تنقل الخبر كما هو من مصادره المعلنة دون صياغة إيديولوجية أو عقائدية له، فلا تصادر حق السلطة بالإعلان عن حقيقة آرائها ولا حق المواطن وأصحاب الرأي الآخر في عرض وجهة نظرهم، وقد جاء صدور صحيفة المجتمع في ظل تحدث الرئيس خاتمي بشكل مكثف عن حق المواطن والرأي العام الإيراني في المشاركة اليومية في صياغة القرار وصناعته، وسبق أن صرح بأن على الدولة أن تعرف بأن هناك الملايين من الرجال والنساء والشباب لهم وجهات نظر مستقلة عن الحكومة في قضايا التربية، وينبغي منح الفرصة للرأي العام لطرح أسئلته ومساءلة الحكومة في كل شيء؛ حتى يشعر بالأمان والطمأنينة ويشعر بشخصيته، ولنعلم أن بداية كل تفكر هي طرح الأسئلة الذي يعتبر بجانب المساءلة من الأمور المقدسة التي لا يجوز الاستهتار بها، كما تأتي أطروحة صحافة المجتمع المدني في وقت يبدو فيه وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي آنذاك الدكتور عطاء الله مهاجراني وكأنه يعد الرأي العام الإيراني للقيام بنقلة نوعية في مجال الصحافة الإيرانية الوطنية(١).

هذا وقد شهدت ايران قيام أول تجمع عام لرابطة الكتاب والإعلاميين في إيران، وقد قام الرئيس خاتمي بافتتاحه عام ١٩٩٧م، وهو أول تجمع يقام منذ قيام الثورة الإيرانية، وقد وصف أحد الكتاب الإيرانيين بأنه فصل جديد تشهده الصحافة الإيرانية في تاريخها بعد الثورة، حيث يستطيع الكتاب

---

(١) محمد صادق الحسيني، ايران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، مصدر سابق، ص٤٣-٤٤.

والصحفيون القضاء على مشاكلهم وتحقيق آمالهم من خلال هـذه المؤسسة المستقلة(١).

كما شهدت فترة الرئيس خاتمي نمواً مشاهداً في المؤسسات المدنية والتنظيمات غير الحكومية، ولقد هيأت الحكومة ووزاراتها المجال لتنظم المشاركة الشعبية في القيام بالفعاليات الخاصة والعامة على شكل تنظيمات غير حكومية، ونقابات متخصصة عن طريق منحها تراخيص رسمية لمزاولة فعالياتها وأنشطتها في جميع المجالات، وكان لهذه المؤسسات والتنظيمات حضور في مجالات الشباب والمرأة والبيئة، والصناعة، وقد كان للصحافة دور بارز في تنامي حضور مثل هذه التنظيمات، وكانت المجالس البلدية من أبرز مؤسسات المجتمع المدني في هذه الفترة، والتي زادت من المشاركة الشعبية في الادارة، مما قلل من تدخل الحكومة في بعض القرارات الخاصة ببعض المناطق إذ شارك أكثر من ١٠٧ عضو في المجالس البلدية في إبداء آرائهم وقراراتهم وإدارة ما يتعلق بمناطقهم، كما شهدت هذه الفترة تنامي عدد الأحزاب وتعدد نشاطاتها مقارنة بالفترات السابقة، لدرجة أن وزارة الداخلية قد منحت عام ١٩٩٧م ما يقارب ٨٢ تنظيماً وأحزاباً سياسية تصاريح لممارسة نشاطاتها، وبالنظر إلى عدد التنظيمات والأحزاب قبل هذه الفترة وصل إلى ٣٩ تنظيماً وحزبا، يدل على أن هناك قفزة هائلة قد حدثت في عهد الرئيس خاتمي في هذا المجال، إلى جانب ذلك فقد أدى انتشار الصحافة وتنوعها بشكل مذهل ونشر الرؤى والقضايا المتنوعة في هذه الصحف، وكذلك ظهور التنظيمات ومختلف الشخصيات السياسية التي كانت تعمل من خلال التنظيمات والفعاليات التي كانت تعمل تحت ترخيص وزارة الداخلية في حكومة خاتمي، كل ذلك ساعد على تهيئة الساحة السياسية لتكون أكثر انفتاحاً وحرية، وتقبل بكل شفافية طرح القضايا المختلفة والمتعددة من

---

(١) حميد كاويانى، جراحى قدرت: گام به گام در مسير اصلاحات، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول:تابستان٧٩، ص٣٤.

قبل الصحافة والجماعات السياسية مما كان له بالغ الأثر في التغيير السياسي والثقافي في المجتمع الإيراني[1].

٥- الحركة الطلابية:

ترجع أصول الحركة الطلابية في إيران إلى عام ١٩٣٤م بعد إنشاء أول جامعة إيرانية، واستمرت هذه الحركة منذ أوائل عقد الأربعينيات وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وقد تميزت المرحلة الأولى من الحركة الطلابية بالراديكالية[2] والمعارضة، حيث تبنت الخطاب المناهض لنظام الشاه على مدى ٤٠عاماً، وقد تأثرت الحركة بالتوجهات الماركسية خلال الأربعينيات والخمسينيات، وبعد الانقلاب على مصدق عام ١٩٥٣م، واستمرت الحركة حتى وقوع أحداث ديسمبر ١٩٥٣م، عندما اعترض الطلبة على تدخل العسكريين في شؤون الجامعة، وأعربوا عن سخطهم إزاء سياسات الشاه، وفي الفترة اللاحقة على سقوط حكومة مصدق اتجهت الحركة الطلابية ناحية التيار القومي، وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تبنى قطاع من الحركة الطلابية الكفاح المسلح من خلال جماعات مجاهدي خلق وفدائيي خلق، واستمرت الحركة على هذا النهج حتى انتصار الثورة الإيرانية[3].

ولم تكن الحركة الطلابية ذات كيان مستقل بعد انتصار الثورة إلى عام ١٩٩١م، ولكن بعد مجيء خاتمي تغير حال الحركة الطلابية التي سارت في ركب الحركة الإصلاحية، وأخذت تطرح آراءها وانتقاداتها بشكل علني ومؤثر على مستوى الجامعات، وأحياناً على مستوى الدولة عن طريق الصحف، وقد قامت الحركة الطلابية بإقامة الندوات والاجتماعات في عهد خاتمي كان من بينها: اجتماع "تعزيز الوحدة" والاتحاد الإسلامي للطلاب والدارسين الذي عارض إقامته بعض المسئولين في الحكومة مثل مهدي

---

(١) دكتر يحيى فوزي، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٤٤-٣٤٥.

(٢) يطلق لفظ راديكالي على كل من ينادي بالتغيير الأساسي.

(٣) موقع البينة على الإنترنت، دور الحركة الطلابية في الثورة الإسلامية، نقلاً عن صحيفة آفتاب (الشمس)، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥م.

رضا درويش النائب البرلماني عن مدينه دزفول، وقد أعرب عن احتجاجه ضد وزير الداخلية آنذاك عبدالله نوري لتصريحه مثل هذا الاجتماع، وقد تطور دور الحركة فيما بعد من خلال إعرابها عن احتجاجاتها ضد ما يقوم به التيار المحافظ من إعاقة مشروع الإصلاحات، والتضييق على الصحافة، وقد قام أعضاء الحركة الطلابية بالاجتماع مع رئيس الجمهورية خاتمي عام ١٩٩٩م، وقد رفعوا الشعارات المؤيدة لخاتمي، مع طرح الأسئلة المتضمنة انتقاداً لسياسة الرئيس خاتمي، وخاصة في عدم اتخاذ موقف حازم تجاه معارضيه من التيار المحافظ، ومن أهم الأحداث التي شاركت فيها الحركة الطلابية، بل كانت المحرك الرئيسي فيها، حادثة الحرم الجامعي لجامعة طهران، حيث أعربت الحركة عن احتجاجها ضد محاكمة رؤساء بعض صحف التيار الإصلاحي وكتابها وإصدار الأوامر بتوقيفها، وخاصة صحيفة سلام، حيث قام عناصر من الحركة الطلابية بالمسير في مظاهرات من داخل المدينة الجامعية وخارجها، مما أدى إلى تدخل قوات الأمن التي قامت بقمع الطلاب بوحشية، حيث عرف هذا الحدث بحادثة الحي الجامعي الذي لقي أثار زوبعة على الساحة السياسية في المجتمع الإيراني آنذاك[١].

وهناك عدة فصائل وجمعيات ناشطة في الحركة الطلابية، تمارس نشاطاتها في المعاهد العليا والجامعات الإيرانية من أهمها[٢]:

١- الجمعيات الإسلامية لطلبة الجامعات (أنجمن اسلامى دانشجويان)، والتي تتحالف جميعها في "اتحاد الجمعيات الاسلامية لعموم جامعات إيران" المعروف بمكتب تعزيز الوحدة الذي تأسس عام ١٩٨٠م ، ويغطى ٨٠% من الجامعات الإيرانية حسب بعض الإحصائيات غير الرسمية.

---

(١) حيدر على شاه حسيني، خيزش نو- بيگيرى خواستهاى كهنه (روزنه اى به دنياى توسعه، دمكراسى وعدالت اجتماعى)، تهران: ناشر مؤلف، ١٣٨٠، ص١٣٣-١٣٥، ص١٤٠-١٣٤.

(٢) يوسف عزيزى، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

٢- الرابطة الإسلامية (جامعه اسلامى دانشجويان) التي تنشط في حوالي ٢٠-٢٥% من الجامعات الإيرانية.

٣- منظمة الجهاد في الجامعات الإيرانية (جهاد دانشكاهى)، وتنشط في نحو ٦٠-٧٠% من الجامعات الإيرانية، وينحصر نشاطها في المجالات الثقافية والفنية والأدبية.

٤- منظمة البسيج، أي تعبئة الطلاب، وهو تنظيم شبه عسكري تابع لقوات التعبئة (البسيج).

٥- الجمعية الإسلامية للطلاب (انجمن اسلامي دانشجوئى) المشهورة باسم مؤسسها "طبرزدى"، وتغطي ١٦-١٧% من الجامعات الإيرانية، ويلقى تأييداً من مرشد الجمهورية الإسلامية، وقد هاجم سياسة الرئيس رفسنجاني أثناء فترة رئاسته.

ولقد صمدت الحركة الطلابية أمام الهجمات المتكررة للأصوليين الذين كانوا يعتدون في عهد الرئيس رفسنجاني على الاجتماعات السلمية لطلبة الجامعات، ونتيجة لذلك فقد قامت الحركة بدور بارز وفاعل في حشد الجماهير إلى المعترك السياسي، لتحقق في النهاية ما أطلق عليه ملحمة الثاني من خرداد الموافق للثالث والعشرين من مايو١٩٩٧م، اليوم الذي تم فيه انتخاب الرئيس خاتمي رئيساً للجمهورية في إيران.

وكان التأثر والتأثير بين الحركة الطلابية والحركة الإصلاحية متبادلاً إذ انجذبت الحركة الطلابية للرئيس محمد خاتمي منذ انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧م، من خلال الأفكار التي طرحها الرئيس خاتمي في حملته الانتخابية والشعارات التي رفعها من قبيل المجتمع المدني والإصلاحات والحرية والتسامح، الأمر الذي جعل هناك تطابقاً في الرؤى والأهداف بين ما تصبوا إليه الحركة الطلابية وبين ما وعدت به الحركة الإصلاحية، وتطابقت برامج الرئيس خاتمي مع الأهداف الدائمة للحركة الطلابية التي سعت إليها منذ عام ١٩٥٣م، وبناء عليه سعت الحركة الطلابية إلى الحصول على مطالبهم الحالية وهي نفس مطالبهم التاريخية، فهَبَّ عناصرها من الطلاب الإيرانيين لدعم الرئيس خاتمي؛ لكي يبدؤوا مرحلة جديدة من الحياة السياسية في تاريخ

إيران المعاصر، وفصلاً جديداً من عهد الثورة، وكان نجاح الرئيس خاتمي بمثابة نجاح الحركة الطلابية التي وجدت أهدافها في شعارات خاتمي، وفي غمرة الاحتفاء بالنصر الخاتمي كان للحركة الطلابية احتفاء خاص لما كان لديها من تصورات دقيقة عن كل ما ترغب الحركة في حدوثه، فهي تتطلع إلى ما دعا إليه الرئيس خاتمي من زيادة الحريات السياسية وانتهاج مسار الإصلاحات، وبعد انتهاء عاصفة الانتخابات وحلول خريف ١٩٩٧م، بدأت أولى الأنشطة للحركة الطلابية في دعم خاتمي بعد توليه الرئاسة، فكثفت الحركة من اجتماعاتها ولقاءاتها السياسية، مما دل على أن الحركة الطلابية هي التنظيم المجتمعي الوحيد الذي واصل تأييده لخاتمي بعد نجاحه في الانتخابات، على خلاف النساء والشباب من غير الطلبة الذين كانوا من أهم مؤيدي الرئيس خاتمي، ثم ساد الصمت أوساطهم بعد الانتخابات، ليس بإرادتهم وإنما جبرياً بحكم ظروف المجتمع الإيراني التي لا تتيح لهم سبيلاً للمشاركة السياسية سوى في الانتخابات العامة، ولقد بلغت الأنشطة السياسية للحركة الطلابية ذروتها في فبراير١٩٩٧م، عندما تجمهر الطلاب أمام جامعة طهران استجابة لجماعات الضغط التي انتشرت بين جموع الطلبة، ودفعت الطلاب إلى إحداث اضطرابات وفوضى، وفي عام ١٩٩٨م واصلت الحركة نشاطاتها السياسية بعقد ندوات وجلسات لنقد الأوضاع الداخلية في إيران ودراستها، وعلى الرغم من زيادة صحف الثاني من خرداد وزيادة الكتابات الناقدة المنادية بإجراء الإصلاح، ظلت الحركة محافظة على مكانتها كزعيمة للتوجهات الإصلاحية، فكان تعبيرها عن معارضتها لبعض أفكار الجماعات المتشددة في مراسم الذكرى السنوية الأولى لانتخاب خاتمي، ثم كان اعتراضها على حوادث الاغتيالات عام ١٩٩٨م، وفي عام ١٩٩٩م استمرت الحركة الطلابية كرأس حربة بين جماعات الإصلاح من خلال حادثة اقتحام المدينة الجامعية بطهران، وشاركت الصحف الإصلاحية بما نشرته حول الحادث، في إبراز مكانة الحركة الطلابية بشكل أكبر لدى الشعب الإيراني كجماعة مؤثرة في التحولات السياسية، واستمرت الحركة الطلابية تأثيرها في الساحة السياسية إلى درجة أن وصل مرشحون من الحركة عن طريق مكتب تعزيز الوحدة إلى البرلمان السادس وكانوا أعضاء

فيه، مثل: محمد موسوى خوئيني، ورضا يوسفيان وميثم سعدى وفاطمة حقيقت جو، حيث كونوا ائتلافاً داخل البرلمان لبحث قضايا الطلاب، إلا أن نواب الحركة الطلابية في البرلمان السادس لم يوفقوا في تحقيق آمال الحركة؛ بسبب ما كان يكتنف البرلمان من عقبات واجهته في تلك الفترة(١).

ومما تقدم نخلص إلى أن تأثير الحركة الإصلاحية كان عن طريق عدة أدوات، من أهمها:

١- التيارات والأحزاب السياسية وخاصة التي كانت تحت مظلة تكتل الثاني من خرداد، الداعم للرئيس خاتمي وإصلاحاته.

٢- الصحافة، وخاصة ما كان يطلق عليه بالصحف الإصلاحية، أو صحف الثاني من خرداد، مع تعرضها أو أغلبها للتوقيف والإغلاق.

٣- الحركة الطلابية في إيران، فبعدما تقبلت أطروحات الرئيس خاتمي وشعاراته الإصلاحية وتأثرت بها، أصبحت من أهم الجماعات السياسية الداعمة للحركة الإصلاحية.

---

(١) تارا ميرزايي، الحركة الطلابية في عهد الإصلاحات، مختارات إيرانية- العدد (٥٥) فبراير ٢٠٠٥م، ص٥٥-٥٧.

الفصل الثالث

جوانب الإنجاز في برامج الحركة الإصلاحية

لقد تبنت حركة الإصلاح برامج محددة إضافة إلى دعمها لما رفعه الرئيس خاتمي من شعارات، وبرامج إصلاحية تتضمن تطبيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والمناداة بالالتزام بالدستور، وتطبيقه في جميع ما يَخُصُّ السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتوفير الحرية بما تتضمنه من حرية الرأي على مستوى الفرد والصحافة والسعي لنشر العدالة الاجتماعية، وقد تركزت برامج الحركة الإصلاحية على عدة محاور هي[(١)]:

١- تعديل قوانين الصحافة والأحزاب والانتخابات؛ لتوفير مزيد من الحريات العامة، وتفعيلها من خلال تطبيق الدستور والأنظمة المشَرّعة لها.

٢- إصلاح النظام الإداري على أساس الكفاءة، ودمج الوزارات والهيئات المتوازية في مجال القضاء والقوات المسلحة والأمن والاقتصاد والسياسة، ومحاربة الفساد، وتشديد الرقابة على بعض مؤسسات السلطة التنفيذية من الأجهزة الأمنية؛ وخاصة وزارة المعلومات من خلال استحداث اللجان الخاصة، وإخراج جهازي الإذاعة والتلفزيون من الاحتكار الرسمي والشخصي.

٣- تفعيل شعار "إزالة التوتر" الذي رفعه الرئيس خاتمي على مستوى السياسة الخارجية، وبالتالي رفع القيود عن حركة السياسة الخارجية، سعيًا لإنهاء العزلة عن إيران وإعادتها إلى الساحة الدولية، وتفعيل دورها إقليميًا وعالميا، والتفاعل مع ما يشهده المستويان الإقليمي والعالمي من تحولات.

٤- دفع الاقتصاد الإيراني في اتجاه التحرر، لمحاولة إنعاشه محليا من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولمواكبته الظروف الاقتصادية العالمية والاندماج في الأسواق الدولية.

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٥٨-٦١.

٥- محاولة فتح قنوات للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، للوصول إلى تسوية للقضايا المستعصية بين البلدين، وإيجاد الحلول المناسبة لها، سعيًا لتحرير الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا وأوروبا، والمشاركة في مشروعٍ للأمن الإقليمي بالاتفاق على صيغة مقبولة للأمن في الخليج.

وقد اتخذت الحركة الإصلاحية بقيادة الرئيس خاتمي استراتيجية لتطبيق برامجها بالتركيز على عنصرين مهمين في المجتمع الإيراني، هما:

١- عنصر الشباب والمرأة.

٢- عنصر المثقفين المتدينين.

وبدا ذلك واضحاً منذ الاستعدادات الأولية للانتخابات الرئاسية السابعة، واستمرت الحركة في الاستمرار بهذه الإستراتيجية بعد فوز الرئيس خاتمي بحماية بعض برامجها من التغيير أو التعطيل.

لكن هل يمكننا القول أن حركة الإصلاح قد قدر لها الوفاء بوعودها، ونجحت في تحقيق شعاراتها، وبالتالي حققت إنجازات في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتمكنت من تفعيل إصلاحاتها في أجهزة الدولة سعياً لتحقيق المجتمع المدني؟. أم أن كل ذلك اصطدم بمعوقات تم وضعها أمام الحركة الإصلاحية وخططها وبرامجها، ومنعتها من تحقيق ما كانت ترنوا إليه من أهداف وآمال؟.

وعلى رغم ما واجهته حكومة خاتمي من مصاعب ومعوقات، إلا أنه كان لها من الإنجازات على المستويين الداخلي والخارجي ما يمكننا التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: جوانب الإنجاز على المستوى الداخلي

١- السلطة التنفيذية:

بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية السابعة، وما أدت إليه من فوز الرئيس خاتمي بالغالبية العظمى، وعلى رغم ما واجهه من تردد الأكثرية المحافظة[١] في مجلس الشورى حيال المصادقة على أعضاء حكومته إلا أن الرئيس خاتمي تمكن من إقناع المجلس بالتصويت على أغلب أعضاء حكومته، إذ كان المجلس الخامس في البداية متردداً بالأخص في منح الثقة لوزيري الداخلية والثقافة "عبدالله نوري" و"عطاء الله مهاجراني"؛ لكن أصعب مراحل مَنْح الثقة دارت حول منصب وزارة المعلومات، عندما قدم خاتمي قائمة حكومته كان من بينها اسم "سيد محمد خوئينيها"، ولم يوافق المجلس على ذلك، وعلى رغم تقدم حزب (جمعية الدفاع عن القيم) باقتراح "علي رازيني" -وهو من طلاب مدرسة آية الله حقاني- إلا أن الرئيس خاتمي أراد لهذا المنصب إحدى الشخصيات المعتدلة فنجح في إسناد هذا المنصب إلى "قربانعلي دري نجف أبادي"، وإلى جانب ذلك وصف المراقبون الرئيس خاتمي بالواقعية أثناء تعيينه للصف الثاني من المسئولين في الوزارات، وذلك بتعيينه "سيد مصطفى تاج زاده" في وزارة الداخلية، و"محسن امين زاده" في وزارة الخارجية، و"هادي خانيكي" في وزارة العلوم، و"أحمد بورقاني" في وزارة الإرشاد، و"فيض الله عرب سرخي" في وزارة التجارة، إلى جانب ذلك مساعيه بالاستفادة من الشخصيات الشابة من التكنوقراط الذين كانوا يشغلون مناصب في حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني أمثال "غلامحسين كرباستشي"، وكذلك الاستفادة من الفريق الاقتصادي في فترة إعادة البناء

---

(١) برز على الساحة تياران منذ بداية عهد الرئيس خاتمي هما التيار المحافظ والتيار الإصلاحي، وقد تحرج بعض قيادات نظام الجمهورية الإسلامية من استخدام وصف المحافظ لاعتباره مصطلحاً غربياً لا ينطبق على تيار اليمين في إيران، ولذلك وجّه الزعيم خامنئي باستخدام التيار الأصولي بدلاً من المحافظ؛ لكن سيتم استخدام مصطلح المحافظ لرواجه في الفترة موضع الدراسة، وأن التيار الأصولي لم يبرز على الساحة بهذا الاسم إلا أثناء الانتخابات التشريعية السابعة عام ٢٠٠٤م- الباحث.

والتعمير أمثال "محسن نور بخش" الرئيس العام للبنك المركزي، و"محمد على نجفي" رئيس هيئة التخطيط والميزانية، إلى جانب الدكتور "نمازي" وزيراً للاقتصاد والمالية(١).

ويفيد أحد المنتمين إلى التيار الإصلاحي أن الحركة الإصلاحية يكفيها إنجازاً ما أولته من اهتمام لتحقيق الديمقراطية، إذ أن هذا المصطلح – أي الديمقراطية– لم يكن متداولاً منذ قيام الثورة الإيرانية، ولم يكن هناك أي إطار لممارستها، بالرغم من أن الدستور الإيراني كان يكفل أساليب تفعيلها، ولما جاء خاتمي استطاع ترجمتها إلى واقع ملموس؛ حيث بات الحديث واضحًا حول حرية الاعتقاد، وهو ما يمثل نقاطاً إيجابية في نشاط الرئيس خاتمي؛ إذ بدأ الرئيس خاتمي التغيير والإصلاح بنفسه؛ حيث أمر بنزع الألقاب المبجلة في التخاطب والمقالات، ثم أمر بعدم تعليق صُوَرِه في الدوائر الحكومية، ومنع الرسميات الزائدة من أجل سير موكبه، معتبراً نفسه كأي مواطن من المواطنين العاديين، وكذلك مشاركة الناس في تجمعاتهم أثناء تواجدهم في الأماكن العامة دون سابق علم، ثم بدأ أعضاء وزارته العمل على تأسيس المجتمع المدني من خلال التحضير لانتخابات المجالس البلدية، وتفعيل مبدأ الشورى وتوزيع السلطات الذي ينص عليها الدستور الإيراني، وظل مُعَطلاً حتى مجيء الرئيس خاتمي، وتأتي هذه الخطوة في مجال التأسيس لمجتمع مدني معاصر في إطار تفعيل دور الرأي العام في صنع القرارات اليومية في البلاد(٢).

وبالفعل مضت حكومةُ الرئيس بتطبيق سياسة القضاء على المركزية في الشئون الإدارية من خلال مَنْحِ محافظي الأقاليم صلاحيات خاصة لإدارة أقاليمهم؛ فقد اعتبر المجلس الإداري الأعلى في البلاد محافظي الأقاليم هم ممثلو الحكومة في أقاليمهم، والمسئولون عن تنفيذ السياسات العامة للبلاد فيما يتعلق بالوزارات، والمؤسسات والشركات الحكومية وبقية الأجهزة التي

---

(١) محمد قوچانى، جمهورى مقدس، مصدر سابق، ص٥٩-٦١.
(٢) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٢٢٩.

تستفيد بأي شكل من الأشكال من الميزانية العامة للحكومة، كما منحهم أحقية المشاركة في تعيين محافظي المدن وعزلهم بعد موافقة وزير الداخلية على مقترحاتهم في هذا الصدد، وقد أكد نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة الشئون الإدارية والتوظيف "محمد باقريان" على أنَّ مَنْحَ محافظي الأقاليم هذه الصلاحيات يَصُبُّ في مصلحة تعديل البنية الإدارية وإزالة المركزية، مما يوفر للمواطنين الحصول على خدمات أفضل، كما هدفت الحكومة باتخاذها هذه الخطوة هو التقليل من المشاكل والتصادم بين المدراء في الأقاليم، بل إن على جميع رؤساء الإدارات الحكومية من تنفيذية وقضائية التنسيق مع محافظ الإقليم التابعين له، وتزويده بتقارير وافية دورية عن جميع جهودها(١).

يأتي ذلك في إطار اهتمام حكومة الرئيس خاتمي بالتنمية السياسية والاجتماعية، فقد مثل تشكيل المجالس البلدية أحد أبرز محاورها، بل إن إجراء الانتخابات لتشكيل هذه المجالس يعد أبرز أوجه المشاركة السياسية للشعب؛ حيث بلغ عدد المجالس التي تم تشكيلها: (٧١٧) مجلس مدينة، و (٨٥٠) مجلس قطاع، و(٣٢٦٧٧) مجلس قرية، و(٢٤) مجلس بلدية، وقد تصدت هذه المجالس لكافة أنواع المشاكل الداخلية في مناطقها، وقد انعكس أثرها على الاستفادة بدرجة أكبر من ميزانية البلديات فضلاً عن الشفافية التي سادت تلك الميزانيات، فعلى سبيل المثال -لا الحصر- ارتفعت ميزانية البلديات خلال عام ٢٠٠٠م من (٢٠%) إلى (١٠٠%)، وقد لَبَّت هذه المجالس القدر الأكبر من متطلبات الشعب، وتجاوبت مع استفساراته وتساؤلاته وكان صداها إيجابياً على الصعيد الدولي إذ تم اعتبار إيران من ضمن الدول التي تمتلك سيادة شعبية، من جهة أخرى ارتفع عدد المؤسسات المدنية غير الحكومية وزاد دورها في المشاركة الشعبية بدرجة ملحوظة، وأدى ذلك إلى تشكيل لجان متخصصة للدفاع عن هذه المؤسسات، إذ وصل عدد مجالس العمل الإسلامية عام ٢٠٠٠م (٢٩٣١) مجلساً ليتجاوز ما كان عليه العدد عام١٩٩٧م؛ حيث كان عدد المجالس (٢٢٦١) مجلساً حسب

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٨م، ص١.

الإحصاءات، وزاد عدد اللجان من (١٢٦) لجنة إلى (١٣٦) لجنة، وعدد اللجان النوعية لأصحاب العمل من (١٤٧) إلى (٣٢٩) لجنة، كما بلغ عدد المكاتب الثقافية الفنية (٤٢٥) مكتباً بالجامعات والمراكز البحثية، وتشكلت (٦٠٠) لجنة علمية وطلابية من (٤٢) جامعة في كافة أنحاء إيران، كما تم انتخاب (٢٣٥٥٠) مجلساً طلابياً على مستوى المدارس في إيران، وهذا كله يأتي محصلة اهتمام حكومة الرئيس خاتمي بتنمية المشاركة الفعالة في القطاعات السياسية والاجتماعية، إلى جانب اهتمامها بسيادة القانون عندما قامت بتشكيل لجنة متابعة تنفيذ الدستور، لتقوم برصد معوقات تنفيذ الدستور على مختلف الأصعدة[١].

هناك خطوة أخرى على مسيرة الإنجاز تمثلت في دعوة الرئيس خاتمي للمهاجرين الإيرانيين في الخارج للعودة إلى وطنهم، أعلن ذلك أثناء مشاركته في ذكرى اغتيال "رجائي" و"باهنر" بأن إيران ترحب بأبنائها من المهاجرين في الخارج من أولئك الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء الأبرياء، أو قد أوغلوا في الجريمة، وأن لهم الحرية في العودة إلى بلادهم والعيش بجانب إخوانهم وأخواتهم من الشعب الإيراني، وأكد الرئيس خاتمي على العفو عن من انخدعوا بالقتلة والإرهابيين أعداء إيران، وأنهم من أبناء إيران، وبإمكانهم العودة من غياهب أعداء الإنسانية إلى كنف بلدهم العزيز إيران[٢]، وقد أعقب هذه الدعوة الاستجابة الفورية من قبل المهاجرين الإيرانيين إذ نشرت صحيفة إيران الناطقة باسم وكالة الجمهورية الإسلامية في إيران خبر وصول (٥٠٠) إيراني بعدما تكفلت لهم السلطة القضائية بالحماية منذ وصولهم إلى مطار "مهرآباد" بمدينه طهران[٣]. ولا شك أن إيران سوف تجني من هذه المبادرة شيئًا كثيرًا إذا علمنا أن من بين المهاجرين الإيرانيين مِنْ أصحاب التخصصات العلمية المتقدمة والمفكرين والمثقفين الذين تركوا إيران بعد انتصار الثورة، هرباً من تلك الأوضاع التي كانت تهدد حياتهم،

---

(١) مختارات إيرانية، المجلد الثاني- العدد١٦ نوفمبر ٢٠٠١م، ص١٦-١٧.
(٢) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٧/٩/١م، ص٢.
(٣) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص٥٤.

ومنهم من هاجر للبحث عن حياة أفضل حتى بعد بقائه فترة من الزمن بعد الثورة؛ لكن لعل الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية أسهمت بشكل كبير في هجرة كثير من الأدمغة الإيرانية إلى أوروبا وأمريكا، وبالتالي فإن عودة مثل هذه القدرات والكفاءات سينعكس على الساحة الداخلية في إيران بالإيجاب سواء اجتماعياً أو اقتصاديًا.

ومما يحسب للحركة الإصلاحية ما حققته على مستوى السياسة الداخلية، بَدءًا من تجديد بعض المفاهيم وتبنيها مثل: الحرية والعدالة، والأمن والديمقراطية، وعلاقة الدين بالديمقراطية، والهوية الوطنية، وحكومة القانون، صاحَبَ ذلك نمو مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات المدنية التي تعتبر بحد ذاتها ميزة بارزة في العهد الإصلاحي، نتيجة لما هيأته حكومة الرئيس خاتمي من تسهيلات في مجال منح التصاريح للأحزاب والمؤسسات المدنية، ودعمها عن طريق الوزارات، والأجهزة الحكومية، وذلك من أجل تهيئة المجال للمشاركة الشعبية في القيام بالأنشطة الخاصة، والعامة في قالب مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الشباب والمرأة، وحماية البيئة والصناعة، وصاحب ذلك تزايد الأحزاب إلى أن وصل عددها عام ٢٠٠١م ما يقارب (٨٢) حزباً وتنظيماً حصلت جميعها على تصاريح رسمية من وزارة الداخلية، ومقارنة بما تم التصريح له من الأحزاب والتنظيمات قبل فترة الرئيس خاتمي نجد أن العدد وصل إلى الضِّعف؛ حيث بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات في تلك الفترة حوالي (٣٩) حزباً، كما أسهمت الحركة الإصلاحية في ازدهار الصحافة وتعددها، إذ تضاعف إصدار الصحف في شتى أنحاء إيران عام ٢٠٠٠م إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل أربع سنوات فقط، مما أدى إلى تنوع في الطرح وتعدد في الرؤى؛ انعكست على صفحات الجرائد بمعالجتها قضايا المجتمع والبلاد[1].

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقــلاب اســلامي در ايــران، مصدر سابق، ص٣٤٣-٣٤٤.

على المستوى الاجتماعي حظيت قضية التأمين الاجتماعي والصحي في إيران منذ بداية ولاية الرئيس خاتمي الأولى بأهمية خاصة كمحور من المحاور الرئيسة لبرنامج التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد بلغت ميزانية الشئون الاجتماعية (٤٨,٤%) من الميزانية العامة للدولة من مارس ٢٠٠١-مارس ٢٠٠٢م، بحوالي (٧٧) مليار و(١٥٥) مليون ريال إيراني، خصص منها للتأمين الاجتماعي والصحي حوالي (٢٦) مليار و(٧٥٥) مليون ريال إيراني، كما أن (٦٧%) من إجمالي التأمين الاجتماعي والصحي مرتبط بالتأمين المباشر، مما يعني أن النسبة الغالبة من التأمين الاجتماعي خاص بالتأمين على العمالة، والنسبة الأقل خاص بعلاج غير العمال، ويبلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع التأمين الاجتماعي أكثر من (٣٠) شركة وهيئة ومؤسسة، إلى جانب ذلك حظيت الأسرة والنساء والأطفال برعاية بارزة من قبل حكومة الرئيس خاتمي[١].

وقد حققت الحركة الإصلاحية بقيادة الرئيس خاتمي إنجازات بارزة فيما يخص مشاركة المرأة في كافة المجالات، إذ قام الرئيس خاتمي بتعيين الدكتورة "معصومة ابتكار" في منصب نائب رئيس الجمهورية لشئون البيئة في ١٩٩٧/٨/٢٣م، وبعد ذلك بشهرين أي في ١٩٩٧/١٠/١٨م، أصدر قراراً بتعيين الدكتورة "زهرا شجاعي" مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون المرأة ومديراً لمركز مشاركة المرأة الذي استحدثه الرئيس خاتمي، ويقوم هذا المركز بالإشراف على المنظمات والهيئات المعنية بشئون المرأة والمرتبطة بالحكومة وأجهزتها الإدارية، ومهمة الدكتورة شجاعي كما حددها الرئيس خاتمي هي العمل على تأمين ظروف ملائمة لمشاركة المرأة الإيرانية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز أسس الأسرة السليمة، وقد تضمن قرار تعيين الدكتورة شجاعي أحقية مشاركتها في اجتماعات مجلس الوزراء، ما يمنحها درجة وزير وهي أول خطوة من نوعها في تاريخ الإدارة الإيرانية بعد الثورة، مما يفيد تبلور مكانة

(١) مختارات إيرانية، المجلد الثالث٢٠٠٢- العدد ١٩ فبراير٢٠٠٢م، ص١٢.

المرأة الإيرانية السياسية في عهد الرئيس خاتمي[1]، إلى جانب ذلك ازدادت مشاركة المرأة الإيرانية إبان عهد الرئيس خاتمي في المجال السياسي والإداري، فقد تم تعيين نائبات للوزراء ومستشارة خاصة لشئون المرأة في جميع الوزارات، وهناك عدد منهن على وظيفة (قائم مقام) ورئيسات في المقاطعات الإيرانية المختلفة، ورئيسة بلدية، هذا وقد تم انتخاب حوالي (٥٠٠) امرأة في المجالس البلدية، وتم تعيين السيدة "رحمة روحاني سرفستاني" محافظاً لسرفستان القريبة من مدينة شيراز، وقد بلغ عدد المشاركات في المناصب الحكومية ما يقارب (٣٠٢٩) امرأة[2]، وبعد أن قامت الحكومة بإنشاء مركز المشاركة النسائية تحت إشراف نائبة رئيس الجمهورية، ازدادت المؤسسات المدنية المهتمة بشؤون المرأة، وبالتالي مشاركة المرأة الإيرانية من خلالها في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ورافق هذه الإجراءات إحداث نقلة فيما يتعلق بالشباب بتطوير مستوى المؤسسات الوطنية المهتمة بشؤون الشباب، وأصبحت مؤسسات مستقلة تحظى باهتمام مباشر من رئيس الجمهورية، وبذلت الحكومة مساعيها في ترتيب شؤون الشباب وتطوير التنظيمات الخاصة بهم، فقامت بطرح المشروع الوطني لحوار الشباب، وإنشاء خدمات استشارية للشباب، وتثقيف المجتمع من أجل بذل اهتمام أكبر لشؤونهم[3].

لقد عملت حكومة الرئيس خاتمي على التوافق بين الإصلاح في المجالين السياسي والاقتصادي عندما أقدمت على منح الأولوية المطلقة للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات النفطية، والمقاولات الخدمية الكبيرة لصناعة النفط، كما عملت على حل مشاكل صغار المقاولين في هذا الحقل، فضلاً عن استثمارات القطاع الخاص في مجال البتروكيماويات، ثم طرحت

---

(١) الدكتور مدحت أحمد حماد (محرر)، التقرير الاستراتيجي السنوي١٩٩٧م، القاهرة:١٩٩٨م-١٤١٨هـ، ص٥٩-٦٠.

(٢) علي راضي حسانين، الدور السياسي للمرأة الإيرانية، مختارات إيرانية، المجلد الثاني- العدد ٢٤ يوليو ٢٠٠٢م، ص٦٥-٦٦.

(٣) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٢٦.

الحكومة أسهم شركات البتروكيماويات في سوق الأوراق المالية لجذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص، كما أنها أعطت لهيئة التأمين والمعاشات ملكية الشركة الوطنية لحفر آبار النفط والشركة الوطنية لناقلات النفط في مقابل مديونيات الحكومة لهذه الهيئة، وقد كان لحكومة خاتمي سبق استخدام النفط في الإصلاح السياسي على المستوى الخارجي ودعم سياستها الخارجية؛ حيث استخدمت النفط لكسر العزلة السياسية، والحصار الاقتصادي المفروضين على إيران منذ قيام الثورة الإيرانية(١).

وعلى المستوى الاقتصادي قام الرئيس خاتمي بطرح جميع المشاكل والقضايا المتعلقة بالاقتصاد على بساط البحث بين الخبراء والجماهير، انطلاقاً مما كانت تعانيه الدولة في السابق من قَبِيلِ انخفاض الدخل بسبب أسعار النفط المتدهورة، والحظر الاقتصادي وما نتج عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية كالبطالة والتضخم الحاد، وانهيار سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع الديون الخارجية؛ ولذلك نهجت حكومة الرئيس خاتمي من خلال برامجها الاقتصادية بعدم الاعتماد على النفط، فقامت بتأسيس صندوق الاحتياطي النقدي من العملات، وتم طرح مبالغ منه لدعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات إضافة إلى العمل على إصلاح قانون الضرائب، كما قامت الحكومة بتنمية الغاز ليسد المستلزمات -ولو لجزء من برامجها الاقتصادية- كما رفعت الاستثمارات في الخدمات كالماء والكهرباء والغاز والنقل، نظراً لرؤيتها بأن القضاء على البطالة يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وهذه الجهود تأتي متزامنة مع ما يقدمه مجلس الشورى ومؤسسات الزعامة من رقابة واعية؛ لتحدث إنجازاً في معدل انخفاض الفساد الاقتصادي، كسبت منه حكومة الإصلاحيين بتبوئها مكانة أعلى من الحكومات السابقة في المجال الاقتصادي، وذلك إضافة إلى أن الرئيس خاتمي سلك آليات الإصلاح الاقتصادي من مدخل سياسي، هذه الآليات كانت عبارة عن: محاربة الفساد،

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، النفط والإصلاح السياسي في إيـران، مختـارات إيرانية- المجلد الرابع- العدد٣٢ مارس ٢٠٠٣م، ص٧٢.

والتحول الحزبي، والإصلاح عن طريق المجالس البلدية، وإزالة التوتر على مستوى السياسة الخارجية[1].

كان للدراسات التي قامت بها حكومة الرئيس خاتمي في مجال التعديل الاقتصادي ولقيت تأييداً من المرشد خامنئي أن أقرت خطة جديدة لذلك التعديل اعتمدت على محاور عديدة كان منها[2]:

١- توفير فرص العمل والسعي من أجل تقليل معدل البطالة في المجتمع.

٢- توفير المصادر الضرورية للاستثمار ونمو الإنتاج والانتعاش الاقتصادي.

٣- تعديل البنى الاقتصادية مثل، القضاء على أشكال الاحتكار الاقتصادي، وإلغاء جميع الأنظمة والقوانين المعوقة للإنتاج والاستثمار، وتعديل بنية الميزانية العامة للحكومة وتخفيف ارتباطها بدخل النفط.

٤- السيطرة على التضخم.

٥- تحسين معدل صرف العملة.

وحقيقةً كان مشروع التعديل الاقتصادي يتوقف على تقبل الرؤى الاقتصادية والاجتماعية وتقدم العدالة الاجتماعية، واحترام ثوابت المجتمع وطبقات الدخل المحدود من جانب الحكومة، وتأكيدها على بذل المساعدات، والعمل على توفير المعيشة والمحافظة على مقدرة الشعب الشرائية، ولذلك اختلف التعديل الاقتصادي من حيث التوجهات في العهد الخاتمي عما كانت عليه السياسة الاقتصادية في الفترة السابقة له، صحيح أن الدراسة النظرية

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، التجربة الإيرانية في الإصلاح، مجلة شؤون الشرق الأوسط، القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد الحادي عشر- يوليو ٢٠٠٤م، ص١٦٢-١٦٥.

(٢) دكتر يحيى فوزي، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ج٢ ص٣٣٤.

كانت موضع الاهتمام فيما يخص سياسة تعديل الاقتصاد في فترة البناء والتعمير، وكيفية تنظيم تلك السياسة وتوجهاتها ومدى استجابتها مع مصطلح العدالة الاجتماعية؛ لذا كان لابد من اتباع واحدة من طريقتين: إما إدارة الاقتصاد وتعديل بناه بما يتفق مع طبقات الدخل المحدود، أو تعديل البنى الاقتصادية بناء على أولوية تحقق العدالة الاجتماعية، ويبدو أن الرئيس خاتمي اختار الطريقة الأولى بتعديل الاقتصاد وبناه بما يتفق مع طبقات الدخل المحدود، وكان من نتائج هذه الخطة أنها حققت تقليل تدخل الحكومة، ودعم القطاع الخاص، وكبح التضخم واستقرار الأسعار نسبياً، وتعديل السياسات والقوانين والأنظمة التجارية وتنمية الصادرات غير النفطية، والخروج من الركود الاقتصادي وبداية الازدهار الاقتصادي، وزيادة الإنتاج والاستثمار في الداخل والخارج، وإعادة اعتبار إيران في المحافل الدولية، وزيادة فرص العمل، وتوفير الرفاهية الاجتماعية، كما استفادت الحكومة من تجاربها من خلال خدماتها عامي ٩٧، ٩٨م فيما يتعلق ببعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقويم الخطتين الأولى والثانية للتنمية أن تمكنت من صياغة الخطة الخمسية الثالثة التي اهتمت بالضروريات والمستلزمات والتحديات التي تواجه المجتمع مثل كون أغلبية المجتمع من الفئة الشابة وتزايد المشاركة الاجتماعية، والاهتمام بتوفير فرص العمل وتهيئة النمو الاقتصادي اللازم لتقليل معدل البطالة الفعلي، وتنمية الموارد البشرية والفنية والانتفاع من مصادر البلاد وإمكاناتها، وتحديد الآفاق والرؤى للبلاد خلال العقد الثالث للثورة الإيرانية، وبناءً عليه فقد تم مصادقة مجلس الشورى الإسلامي على الخطة الخمسية الثالثة في ٢٠٠٠/٤/٥م، وأقرها مجلس الرقابة على القوانين في نفس اليوم، وقد تضمنت هذه الخطة البنود التالية[1]:

١- تعديل البنية الاقتصادية عن طريق تنظيم الاحتكار، ومنح القطاعين التعاوني والخاص أسهم الشركات الحكومية.

---

(١) المصدر السابق، ص٣٣٤-٣٣٦.

٢- تعديل إدارة القطاع العام عن طريق تخفيف تولي الحكومة المهام الاقتصادية ومركزيتها في شؤون السلطة، وتعديل البنية الإدارية للحكومة.

٣- تطبيق السياسات المناسبة لتعديل أداء أسواق العملة، ورأس المال، والعمل والسلع والخدمات وزيادة المردود وتسريع النمو الاقتصادي.

٤- تحسين توزيع الدخل، والتوجيه الصحيح للمساعدات.

٥- عدم المركزية ومنح صلاحيات أكثر للمسئولين في الأقاليم، وتهيئة المجال لمشاركة المجالس البلدية في المدن والقرى والأرياف في صنع القرار.

ولقد كانت الخطة الخمسية للتنمية من أهم المنجزات التي حققتها حكومة الرئيس خاتمي، إذ كانت أكثر فعالية وتنظيماً من الخطتين السابقتين، وأدت إلى تحرك الاقتصاد الإيراني من حالة الركود التي كانت تسيطر عليه خلال الأعوام السابقة في اتجاه الانتعاش خاصة مع ما شهدته أسعار البترول من ارتفاع، والانفتاح الواضح لإيران على العالم نتيجة الزيارات الموفقة التي قام بها خاتمي لعدد من دول العالم، والاتفاقات التي وقعتها إيران مع دول عديدة في مجالات اقتصادية مختلفة، كما أن ما شهدته إيران من إصلاحات في الداخل انعكس على جذب الاستثمار الأجنبي في إيران، خاصة اهتمام حكومة الرئيس خاتمي بالأمن الاقتصادي وإصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح، وكذلك ما وفرته من مناخ ديمقراطي من خلال عقد الندوات التي كانت تناقش برامج الحكومة ونقد سياستها، وكان من بينها وأهمها "ندوة نقد حكومة خاتمي" التي كانت تعقد بانتظام في إحدى الجامعات الإيرانية، وكانت تركز على الجانب الاقتصادي، ومن خلالها أمكن التعرف على كثير من الانجازات الاقتصادية التي شهدتها إيران في فترة الرئيس خاتمي، وكذلك على النواحي السلبية سواء حسب آراء الخبراء المشاركين في الندوة أو في رد الحكومة على هذه الآراء، وقد شهد أحد الخبراء الاقتصاديين لحكومة

خاتمي بأنها ساعدت على الخروج من أزمة القروض الخارجية التي كانت من المعضلات الكبرى واستطاعت حكومة خاتمي حلها(١).

نعم، بذلت حكومة الرئيس خاتمي جهوداً خاصة لجذب الاستثمار الأجنبي عندما تمكنت من كسب موافقة مجلس الشورى الإسلامي على مشروع السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة في مشاريع الاستكشاف والتطوير نهاية عام ١٩٩٧م، تلا ذلك خطوة أخرى عندما وافق مجمع تحديد مصلحة النظام عام ٢٠٠٢م على قانون ترويج الاستثمار الأجنبي وحمايته، وخفف من الإجراءات المعقدة التي كان يعتقد أنها تقيد انسياب رأس مال ومنح المستثمرين الأجانب ضمانات بعدم خسارة رؤوس أموالهم، وبذلت الحكومة جهوداً لجذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعة البتروكيماوية التي تعتمد على صناعة الغاز، بإعلان وزير البترول عن إقامة مناطق اقتصادية خاصة تحصل فيها شركات القطاع المشترك على فترة إعفاءات ضريبية تصل إلى ست سنوات إضافة للإعفاء من إجراءات الاستيراد والتصدير، ومن إحدى هذه المناطق جزيرة "كيش" الواقعة على مضيق الخليج، وبإمكان الشركات الأجنبية التسجيل فيها لتفادي مشاكل الضرائب، وإقامة مكتب تمثيل لها في مدينة طهران، ومن الخطوات الأخرى التي اتخذتها حكومة الرئيس خاتمي من أجل تشجيع المستثمر الأجنبي ما سعت إليه من أجل تعديل شكل العقود التي تعود لقانون البترول الصادر عام ١٩٨٧م الذي كان الهدف منه فرض حظر دستوري على منح أي حقوق نفطية للشركات النفطية، وطبقت عقود معاودة الشراء مع الشركات الأجنبية التي بموجبها يكون الاتفاق لمدة محددة تلتزم الشركة بمقتضاه بتمويل كل المرافق وبنائها وتشغيلها دون أي مقابل مباشر يتم تحديده سلفاً، وإنما مقابل حصة ثابتة من إنتاج النفط أو الغاز، وقد قامت شركة "توتال" بتوقيع أربعة عقود معاودة شراء مع إيران؛ حيث حصلت الشركة بموجبها على (٦٠%) من إنتاج حقلي سيري أ و ب، و(٤٠%) في حقل بارس الجنوبي، و(٤٨,٨%) في حقل بلال، و(٥٥%) من

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٩٢،٩١، ٩٧.

حقل دورود، وبشكل عام تقاسمت شركة النفط الإيرانية الوطنية مع توتال إنتاجاً بمعدل (٢٦) ألف برميل يومياً لتسترد بالتالي النفقات التي دفعتها سلفاً في هذه المشاريع المتنوعة(١).

وعلى المستوى الإداري فقد أعلن الرئيس خاتمي عن وجوب الالتزام بالدستور والقانون من أجل تحقيق حكومة القانون، ولم يكن هو الوحيد في ذلك بل تبعه وزراؤه وقد أعلنوا في تصريحاتهم أنهم ماضون في العمل وفق الدستور والالتزام به، وعلى هذا فقد أعلن الدكتور "عطاء الله مهاجراني" وقبل تعيينه في منصب وزير الثقافة أنه ملتزم بما ينص عليه الدستور من توفير كافة مظاهر الحرية، ولن يستخدم لسان القوة في العمل الثقافي، وأنه سيقوم بتهيئة أجواءٍ من الحرية للعمل الثقافي فيما يخص نشر الكتب والأفلام وكافة أشكال النتاج الثقافي، وهذا وزير الاستخبارات يتحدث كبقية الوزراء الآخرين في حكومة الرئيس خاتمي عن وجوب الالتزام بالقانون وما يكفله الدستور من حريات مشروعة لأفراد الشعب، وتقنين العلاقات الاجتماعية، وأن من برامجه للمرحلة القادمة من مسيرة وزارة المعلومات: حفظ الحريات الشخصية وسيادة القانون وعدم التدخل في التيارات السياسية، كل هذه الإجراءات الإدارية في بداية العهد الخاتمي لقيت ترحيباً من أهل الفن والثقافة وعبروا عن تقديرهم للرئيس خاتمي خلال احتفالية مهيبة، وهذا التقدير في الداخل تبعه حفاوة وتقدير في الخارج عندما تقدمت منظمة اليونسكو بدعوة الرئيس خاتمي للمشاركة بإلقاء خطاب في المؤتمر العام للمنظمة في باريس، وهذه أول بادرة يتلقاها رئيس جمهورية في إيران، وجاءت هذه الدعوة إنجازاً لقائد الحركة الإصلاحية تقديراً لشعاراته ومساعيه في تحسين الوضع الداخلي الإيراني، سواءً إدارياً أو ثقافياً(٢).

---

(١) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص٥٥-٥٧.

(٢) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص٤٧-٤٨.

أسهمت الحركة الإصلاحية في إحداث نهضة ثقافية في إيران، وتزايدت المقالات العلمية على مستوى البلاد في الصحف والمراكز العلمية المعتبرة من (٧١٣) مقالاً عام ١٩٩٧م إلى (١٠٤٨) مقالاً عام ٢٠٠٠م، وازدهرت مجالات التعاون العلمي والبحثي على المستويين المحلي والعالمي، وعقد الندوات العلمية الكبرى في إيران مثل أكاديمية العلوم في العالم الثالث، ومنح الجامعات صلاحية إقرار الخطط الدراسية، وتطوير التدريب العلمي التطبيقي على مستوى ٣٩ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في المجالات العلمية التطبيقية، وكذلك ارتفاع عدد خريجي الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه من (٢١) ألف في العام ١٩٩٧م إلى (٢٨) ألف عام ١٩٩٩م على سبيل المثال، كما زاد معدل التعليم في نفس الفترة من (٧٩,٥) إلى (٨٣,٧%) مما قلل من نسبة الأمية في البلاد، وأدى إلى ظهور طبقة ثقافية جديدة كان لتطوير مجالات المعرفة والتربية والتعليم، والتعليم العالي وتطوير الإنتاج الثقافي دور في بروزها(١).

وفي مجال الأمن والحريات قام الرئيس بما كان يُعرف بإصلاح هيكلة الأجهزة الأمنية، وخاصة وزارة الأمن والاستخبارات بعد ثبوت تورط عناصر منها في حوادث الاغتيالات الشهيرة، بدا ذلك في إصراره أولاً على كشف تقرير لجنة التحقيقات، ونشره ليطلع عليه الرأي العام الإيراني، ثم إقالة وزير الاستخبارات، وتعيين الوزير الجديد ليؤكد الرئيس خاتمي حسب قوله أن "وزارة المعلومات هي عقل النظام وليس ساعده الذي يضرب به"، وهذه الخطوة المتمثلة بتحديد مهام وزارة الاستخبارات وحصرها في جمع المعلومات هي الأولى من نوعها بعد تجربة عشرين عاماً من قيام الثورة الإيرانية، وقد أكد الرئيس خاتمي أنها تأتي من ضمن إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني والقومي من خلال إعادة قراءة مفهوم الأمن بما يتناسب وحقوق المواطنة ومشاركة الرأي العام، ومستجدات العصر الجديد، وأن أساس هذا كله يتمثل في الحصول على المعلومات، وليس التسلط أو استخدام

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى، مصدر سابق، ج٢ ص٣٤٥-٣٤٦.

القوة والتحكم، وبهذه الإجراءات أعاد الرئيس خاتمي رسم السياسة الأمنية للحكومة والنظام على أساس المعلومات والحقائق والوقائع التي تخص حياة المواطن اليومية، وربطها – بصفتها مصالح قومية عليا للشعب والنظام – بالأمن القومي[١]، ويقول أحد المحللين حول الإجراءات التي تمت بخصوص وزارة الاستخبارات، بأنه منذ تأسيس هذه الوزارة منذ ما يقارب العشرين سنة كان الحديث عنها مستبعداً للغاية، ويعتبر الحديث عنها مجازفة بسبب ما كان يحاك عليها من القدسية التي يندر أن يتجرأ عليها أحد، حتى أعضاء مجلس الشورى في دوراته الخمس لم يكونوا ليتجرؤوا على توجيه سؤال واحد لأي وزراء الاستخبارات السابقين، وأكبر مثال على قدسية وزراء الاستخبارات ما تحدث به هاشمي رفسنجاني عندما تحدث وهو يقدم وزير الاستخبارات في حكومته لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي آنذاك بقوله: "ليس بإمكان أحدكم التساؤل عن كيفية اختيار هذا الوزير"؛ لكن ذلك المحرم المقدس سقط بعد حوادث اغتيال المثقفين – عندما كشف الرئيس خاتمي الغطاء عن ممارسات بعض المنتمين إلى هذه الوزارة–، لتنهال التساؤلات على وزير الاستخبارات "درى نجف آبادى"، ويقدم على إثرها استقالته من الوزارة، ويحل محله "علي يونسي"[٢].

على كل حال كان لجوانب الإصلاح في الأجهزة الأمنية والعسكرية بالغ الأثر في تهيئة المجال للإصلاح الاقتصادي، وكما تم التطرق إليه فيما سبق، فإن الاستثمار الأجنبي لو لم يجد مجالاً مهيأ وأرضية قوية دعائمها استتباب الأمن في الغالب لَمَا تجرأت الشركات الأجنبية على إبرام الصفقات التجارية مع حكومة الرئيس خاتمي الذي لطالما أَصَرَّ على التأكيد على توفير الأمن من أجل تطبيق الإصلاحات وحصد ثمارها؛ بل وربط بين التنمية الشاملة سياسياً واقتصادياً وثقافياً بالأمن وتعاون أجهزته.

---

(١) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، مصدر سابق، ص١٣٠–١٣١.
(٢) محمد قوچانى، دوگام به پيش يک گام به پس، مصدر سابق، ص٢٧–٢٨.

٢- السلطة التشريعية:

لقد خص الدستور الإيراني في فصله الثامن الحديث عن السلطة التشريعية مبتدئاً بما يتعلق بمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان أو المجلس النيابي)، من المادة الثانية والستين إلى المادة التسعين، ثم انتقل مباشرة من المادة الحادية والتسعين بالتطرق إلى مجلس الرقابة على القوانين وعلاقته بمجلس الشورى الإسلامي، بل ذهب إلى أبعد من العلاقة بينهما، وهو اشتراطه في المادة الثالثة والتسعين أنه "لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس الرقابة على القوانين، عدا ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقوقيين لمجلس الرقابة على القوانين"(١).

إذن تتضمن السلطة التشريعية في الجمهورية الإسلامية مؤسستين، هما:

أولاً- مجلس الشورى الإسلامي:

يمثل مجلس الشورى الإسلامي (المجلس النيابي أو البرلمان) أهم هيئة تشريعية ورقابية في الجمهورية الإسلامية في إيران، وينتخب من يحق لهم التصويت من أفراد الشعب أعضاء هذا المجلس مباشرة عن طريق انتخابات عامة تقام كل أربع سنوات هي فترة عضوية النواب في كل دورة من دورات المجلس، على أن تقام الانتخابات التشريعية قبل نهاية الدورة الحالية للمجلس، وبعد انتهاء الانتخابات يتم افتتاح المجلس رسمياً في دورته الجديدة بحضور ثلثي أعضائه كما نص على ذلك الدستور الإيراني - في المادة (٦٥)- ويمكن للمجلس مزاولة أعماله حتى في حالة عدم اكتمال انتخاب جميع أعضائه(٢)، وعلى النواب المنتخبين أداء القسم في أول جلسة للمجلس؛ حيث

---

(١) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص ٦٧-٨٢.

(٢) أهم تنظيمات مجلس الشورى الإسلامي ما يلي:

أ- **هيئة رئاسة المجلس**: ويتولى رئاسة الجلسات وإدارتها، وتمر بمراحل ثلاث، هي: الهيئة الرئاسية التقليدية، ويتولى رئاسة المجلس بعد افتتاح المجلس للدورة الجديدة، وقبل القيام بالتصويت على أي مشروع أو مناقشته، ويتم انتخاب عضوين من أكبر الأعضاء سناً، رئيساً ونائباً له، وعضوين من أصغر الأعضاء سناً يعينون للسكرتارية يضمون إلى المجلس الرئاسي، ومهمة الهيئة الرئاسية =

يُقسم المسلمون منهم على القرآن الكريم، أما نواب الأقليات الدينية فعليهم أداء القَسم بذكر كتابهم السماوي، ويقوم مجلس الشورى الإسلامي بالمهام والصلاحيات التالية(١):

١- سن القوانين في جميع القضايا حسب ما ينص عليه الدستور.

= التقليدية هي إدارة الجلسة الافتتاحية، وإنهاء مراسم أداء القسم، وانتخاب الهيئة الرئاسية المؤقتة التي تأتي في المرحلة الثانية، وتتكون من ١٢عضواً بما فيهم الرئيس ونائبيه، وثلاثة أمناء، وستة على وظيفة سكرتير، ويتم انتخاب الجميع من قبل الأعضاء في جلسة علنية، وتنتهي مهام الهيئة الرئاسية المؤقتة بانتخاب الهيئة الرئاسية الدائمة بعد التصويت على أحقية ثلثي الأعضاء. وتأتي المرحلة الأخيرة باختيار الهيئة الرئاسية الدائمة بنفس تركيبة سابقتها المؤقتة ونفس إجراءات الانتخاب، إلا أن انتخاب الهيئة الرئاسة الدائمة يتم بشكل دوري على رأس كل سنة من دورة المجلس، ومن الممكن أن يتم انتخاب رئيس المجلس مباشرة أو على مرحلتين في حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية من تصويت الأعضاء.

ب- **اللجان**: وهي التي تتولى دراسة وتعديل ما يرفع إلى المجلس من لوائح وقوانين، وسن القوانين وتنفيذ المهام المناطة بالمجلس، وفي المجلس نوعان من اللجان، دائمة ومؤقتة، بالإضافة إلى لجنتي المادة (٧٦) والمادة (٩٠) من الدستور، ويبلغ عدد اللجان الدائمة على حسب مهام الوزارات والمؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى لجنتي الشئون المالية والميزانية، وتتكون اللجان من سبعة إلى واحد وثلاثين عضواً، ويطلق على اللجان المؤقتة باللجان الخاصة التي تشكل من أجل دراسة القضايا الهامة والعاجلة التي تظهر في البلاد، وبناء على اقتراح ما لا يقل عن (١٥) من نواب المجلس، وبإقرار المجلس على تشكيلها، ويتكون أعضاء هذه اللجان مما لا يقل عن (٥) ولا يزيد على (١١) من أعضاء المجلس، على أن تنتهي أعمالها بانتهاء مهامها المشكلة من أجلها.

ج- **النواب**: كما تقدم يتم انتخاب أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع والتصويت في انتخابات عامة؛ حيث ينتخب كل عضو عن دائرة انتخابية محددة، وبعدها يحظى بعضوية المجلس التي لا يمكن تخليه عنها بأي سبب إلا بعد انتهاء دورة المجلس الحالية، ويمنح الحصانة البرلمانية التي تشمل حريته التامة في إبداء الرأي وإعطاء وجهات النظر في نطاق مسئولياته النيابية، وعدم ملاحقته أو توقيفه بسبب ذلك؛ لكن القانون لا يعفيه من الملاحقة القضائية في حالة اتهامه بارتكاب أي جريمة أو ثبوت تورطه فيها.

- انظر: على رفيعى (وديگران)، آشنايى با انقلاب وجمهورى اسلامى ايران، مركز تحقيقات اسلامي سپاه، بهار ١٣٧٨، مكتبة موقع (طوبى) على الإنترنت، ٢/١/٢٠٠٨م، على العنوان:

http://www.tooba-ir.org/_book/BookFehrest.asp?BookID=46&ParentID=60887

(١) على رفيعى (وديگران)، آشنايى با انقلاب وجمهورى اسلامى ايران، مصدر سابق.

٢- شرح القوانين العادية وتفسيرها.
٣- التدقيق والتحقيق في كافة شؤون البلاد.
٤- مراقبة السلطة التنفيذية واستجواب أعضائها.
٥- مناقشة الشكاوى المقدمة ضد المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية والرد عليها.
٦- مراقبة جهاز الإذاعة والتلفزيون.

دورات مجلس الشورى الإسلامي:

طالما اتخذ المجلس النيابي أو البرلمان الإيراني اسم "مجلس الشورى الإسلامي"، فإن ذلك يعني بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية، وكان يطلق عليه اسم "مجلس الشورى الوطني" في العهد الملكي قبل الثورة، وقد أقيمت أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي في ١٤مارس ١٩٨٠م، وشهد بعدها المجلس دورات عديدة كانت على النحو التالي:

الدورة	الفترة	الرئيس	رئيس الجمهورية
الأولى	١٩٨٠-١٩٨٤م	هاشمي رفسنجاني	بني صدر-رجائي
الثانية	١٩٨٤-١٩٨٨م	هاشمي رفسنجاني	على خامنئي
الثالثة	١٩٨٨-١٩٩٢م	مهدي كروبي	هاشمي رفسنجاني
الرابعة	١٩٩٢-١٩٩٦م	ناطق نوري	هاشمي رفسنجاني
الخامسة	١٩٩٦-٢٠٠٠م	ناطق نوري	رفسنجاني-خاتمي
السادسة	٢٠٠٠-٢٠٠٤م	مهدي كروبي	خاتمي
السابعة	٢٠٠٤-٢٠٠٨م	حداد عادل	خاتمي-احمدىنژاد

ثانياً- مجلس الرقابة على القوانين[١]:

تم تشكيل هذا المجلس بناء على المادة الحادية والتسعين من الدستور؛ بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور الإيراني، ويتكون من اثني عشر عضواً، ستة فقهاء يختارهم المرشد، وستة أعضاء من ذوي الاختصاص في القانون في مختلف فروعه يرشحهم رئيس السلطة القضائية[٢].

ويتم التنسيق بين هذا المجلس ومجلس الشورى الإسلامي، بأن يقوم المجلس الثاني بإرسال جميع ما صادق عليه من لوائح وقوانين إلى المجلس الأول، ويقوم مجلس الرقابة على القوانين بدراسة ما رفع له خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ استلامها، أو تمديدها بمدة مماثلة في حالة عدم كفاية المهلة الأولى، ويقوم بإقرارها إن كانت مطابقة للأحكام الإسلامية ومواد الدستور، أو إعادتها إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيها، ويمكن لأعضاء مجلس الرقابة على القوانين حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي، واستماع مناقشة اللوائح ومشاريع القوانين المطروحة، كما يلزمهم الحضور وإبداء رأيهم عندما تكون اللوائح أو القوانين المطروحة في جدول أعمال المجلس تقتضي فورية البت[٣].

مهام مجلس الرقابة على القوانين:

تنقسم مهام هذا المجلس حسب أعضائه إلى نوعين، بصفتهم فقهاء وقانونيين[٤]:

١- مهام خاصة بالفقهاء فقط:

---

(١) ويطلق عليه بعض الكتاب والمحللين اسم (مجلس صيانة الدستور) أو (مجلس حراسة الدستور).

(٢) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص٨٢-٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص٨٤-٨٥.

(٤) مهدي نظرپور، آشنايي با نظام جمهوري اسلامى، مصدر سابق، على عنوان الصفحة:
http://www.tooba-ir.org/_book/siyasi/enqlab/englab07.htm

أ- مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية.

ب- مطابقة ما تقره الحكومة مع مبادئ المذهب الرسمي لإيران وأحكامه.

ج- العضوية في مجلس الزعامة المؤقت.

٢- مهام خاصة بجميع الأعضاء:

أ- مطابقة كل ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور.

ب- حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي كما تقدم، سواء اختيارياً أو إلزامياً.

ج- تفسير مواد الدستور.

د- تحديد صلاحية المرشحين في الانتخابات الرئاسية.

ه- الإشراف على الانتخابات.

مجلس الشورى الإسلامي السادس:

شهد مجلس الشورى الإسلامي عهد الرئيس خاتمي ثلاث دورات، الخامسة في نهايتها والسادسة بكامل فترتها والسابعة في أولها، ومجال الحديث هنا عن الدورة السادسة، وقبل الخوض في الحديث عن مظاهر الإنجاز لبرامج حركة الإصلاح بقيادة الرئيس خاتمي في المجال التشريعي، هناك مسألة مهمة تتمثل في التعاون بين المرشد والرئيس خاتمي التي مثلت خياراً استراتيجياً، فمن جهةٍ يتمتع المرشد بصلاحيات دستورية كبيرة، ومن جهة أخرى كان الرئيس خاتمي يمتلك رصيداً شعبياً هائلاً على الأقل خلال فترة رئاسته الأولى، وعلى قول أحد المحللين أن هاتين الميزتين كانتا تدفعان الاثنين إلى التعاون وليس إلى التصادم(١)، خاصة أن صلاحيات المرشد ينص عليها الدستور الذي صَوَّتَ عليه الشعب بأغلبية ساحقة، وبهذه العلاقة

(١) ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون، مصدر سابق، ص٧٧.

استطاع الرئيس خاتمي أن يخفف من الضغوط التي مارسها مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة قبل أن يسيطر عليه التيار الإصلاحي، وكذلك تجنب الاحتكاك مع التيار المحافظ الذي يمسك بالكثير من مفاتيح الدولة الأساسية، كما أن المرشد لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يتجاهل الدعم الشعبي الذي حصل عليه الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية والحركة الإصلاحية أيضاً في انتخابات المجالس البلدية والانتخابات التشريعية السادسة.

قضية أخرى كذلك تكمن في مكانة مجمع تحديد مصلحة النظام بعد انتخاب الرئيس خاتمي، وتعيينه رئيساً لإيران عام ١٩٩٧م؛ حيث تسلم الرئيس هاشمي رفسنجاني رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام بتعيين من المرشد خامنئي، وبعد ذلك طرأت على هذا المجلس تغيرات خاصة تُعنى بوضع السياسات العامة للنظام؛ فقد أعلن في الثامن من شهر سبتمبر عام ١٩٩٧م أن مجمع تحديد مصلحة النظام قام بتشكيل لجان خماسية بدأت العمل في مجال صياغة السياسات العامة للنظام، كان ذلك من خلال اجتماع برئاسة هاشمي رفسنجاني رئيس المجلس ومشاركة رؤساء السلطات الثلاث وبقية أعضاء المجلس، وصرح رفسنجاني بعد انتهاء الاجتماع بقوله:"لقد تم في هذا الاجتماع التصديق على تأسيس خمس لجان تهتم بالشؤون السياسية والأمنية، والثقافية، والاجتماعية والقضائية، والاقتصاد والتجارة، والبنية التحتية والإنتاج، وسوف يتم دراسة السياسات العامة لهذه اللجان حسب توجيهات المرشد"، كما تخلل الاجتماع الحديث عن السياسات العامة للبلاد، وأن المرشد قد طلب من مجمع تحديد مصلحة النظام عرض الاقتراحات فيما يتعلق بالسياسات العامة، وقد حدد رفسنجاني مهمة مجمع تحديد مصلحة النظام في هذا الخصوص بقوله:"إذا قرر المرشد بأنه بحاجة إلى المشورة، فسوف يحيل القضايا إلى المجلس، وسوف يقوم أعضاء المجلس بدراستها ومن ثم تحديد السياسات العامة، ويعيدون تقديمها إلى المرشد، وعندما يقر المرشد آراء المجلس يقوم بإصدار الأوامر إلى الأجهزة التنفيذية ومجلس الشورى الإسلامي"، وأضاف رفسنجاني أن مهام المجلس هي في إطار

السياسات العامة فيما يتعلق بجميع القضايا التي أوْلاَها الدستور للمرشد، وما عدا ذلك من السياسات سواء في المجال التنفيذي والتخطيط فهي من مهام الأجهزة الأخرى(١).

وقد حدد الدستور الإيراني مهام مجمع تحديد مصلحة النظام في مادته الثانية عشرة بعد المائة التي تنص على أن "يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام -بأمر من القائد- لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس الرقابة على القوانين أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور- في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس الرقابة على القوانين- بملاحظة مصلحة النظام، وكذلك للتشاور في الأمور التي يَكِلُها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في الدستور"(٢)، وبعد انتهاء فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني منح المرشد الصلاحية الثالثة الجديدة التي قد أثارت عدداً من التساؤلات حول إمكان أن يؤدي ذلك إلى إضعاف موقع رئيس الجمهورية، خاصة أن مجمع تحديد مصلحة النظام الذي أطلق عليه المرشد اسم "الهيئة الاستشارية العليا" يرأسه هاشمي رفسنجاني الذي يتمتع بوزن سياسي كبير في البلاد، إضافة إلى أن رؤساء السلطات الثلاث جميعهم أعضاء في هذا المجلس مما يمكن رئيسه أي هاشمي رفسنجاني من الإشراف على أعمالهم، وأنه أصبح بمنصبه هذا بما عرف في الأوساط الإيرانية "رئيس الرؤساء"(٣)؛ بل إن بعض الباحثين الإيرانيين اعتبر الرئيس هاشمي رفسنجاني منحازاً لقرارات مجلس الرقابة على القوانين أمام بعض قرارات مجلس الشورى في دورته السادسة مع أنه لم يكن على هذا المنوال خلال سنوات مجلس الشورى الخامس(٤)، وأن مجمع تحديد مصلحة النظام يأتي موازياً للحكومة في عملها التنفيذي والتشريعي، وشكل بجانب السلطة التشريعية ومجلس الرقابة على القوانين قلاعاً استخدمها التيار

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٧/٩/٨م، ص٢.
(٢) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص٩٩-١٠٠.
(٣) ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص٧٩.
(٤) احمد بخارايى، دمكراسى ودشمنانش در ايران، مصدر سابق، ص١٨٧.

المحافظ في مواجهة الإصلاحيين[1]، بينما الحال بالنسبة لرفسنجاني وموقف مجمع تحديد مصلحة النظام ليس كذلك من عدة أوجه، هي:

١- أن مجمع تحديد مصلحة النظام يعتبر جهة تحكيمية واستشارية أُوجِدت وفق الدستور.

٢- أن المرشد وفقاً للدستور أيضاً منح هذا المجلس صلاحيات أكبر؛ لكن لم تخرج عن مهامه الرئيسية.

٣- أن موقع هاشمي رفسنجاني هذا مفيد للإصلاحيين من جهتين: الأولى الحيلولة دون استمالة التيار المحافظ للمرشد، والثانية: مكسب للحركة الإصلاحية لدعم مسيرتها.

٤- كان على الإصلاحيين الاستفادة من هذا كله، كون رفسنجاني مؤسس الحركة الإصلاحية وداعم قائدها خاتمي، ولم يكن ليتخلى عن الإصلاحيين لو استغلوا وجوده ومكانته، وعلى عكس ما قيل فقد وقف مجمع تحديد مصلحة النظام ضد مجلس الرقابة على القوانين ومع الإصلاحيين أيام كانوا أقلية في المجلس الخامس عندما تقدموا بمشروع قانون يطالب مجلس الرقابة على القوانين بتقديم أسباب رفض كفاءة المرشحين في انتخابات مجلس الشورى أو الانتخابات الرئاسية.

فيما يخص مجلس الشورى فقد حققت الحركة الإصلاحية إنجازاً بحصولها على الأغلبية بعد فوز مرشحيها في انتخابات المجلس لدورته السادسة، وتمكن نواب المجلس من التيار الإصلاحي من رئاسة المجلس يتقدمهم مهدي كروبي، وقد أشار أحد نواب المجلس إلى أن جبهة الثاني من خرداد تنوي القيام بإصلاحات من خلال المجلس السادس بالتصويت على ثلاثة قوانين هامة، هي: تعديل قانون الصحافة والمحاكم العامة والثورية،

---

(١) محمد قوچانى، پدرخوانده وچپ هاى جوان، مصدر سابق، ص٢٦-٢٧.

وتعديل قانون الأحزاب وإحلال قانون التنمية السياسة مكانه، ورسم سياسة المجلس بما يتماشى مع شعارات جبهة المشاركة الانتخابية، كما أعلن مهدي كروبي بعد تسلمه رئاسة المجلس السادس أن المجلس سوف يقوم بمراجعة بعض قرارات المجلس في فترته الخامسة السابقة ويقوم بتعديلها، وأن من مهام المجلس في دورته الجديدة مناقشة القضايا الهامة، ومن بينها توفير الأمن الاقتصادي للاستثمار، ومعالجة جوانب النقص في القوانين القضائية، وما يتعلق بقوانين التوظيف والشئون الثقافية(١).

وعلى أن المجلس اكتسب اسم (مجلس الإصلاح)، إلا أن هناك من اتهم هذا المجلس بالعجز والفشل في تحقيق ما كان يتطلع إليه الشعب ويؤمله بعد فوز الإصلاحيين في انتخابات المجلس السادس وتكوينهم أغلبية داخله، والغريب في الأمر أن من بين هؤلاء المنتقدين رئيس المجلس آنذاك مهدي كروبي وأعضاء آخرين في تكتل الثاني من خرداد، يقول كروبي واصفاً المجلس السادس "لم نحقق نجاحاً بارزاً في القضايا الرئيسة، وغلب على أداء المجلس السادس المسائل السياسية والصحافة"، ويصف بهزاد نبوي نائب رئيس المجلس أداء المجلس السادس وعدم تحقيق نجاح في قراراته بأن "أحد جوانب الفشل هو بسبب ما كان لدينا من صعوبات، منها أننا لسنا قادرين على صياغة القوانين، نعم لدينا مشكلة في ما يخص التشريع، فمنذ أول يوم حضرنا للمجلس لم يكن لدى أحدنا برنامجاً محدداً ومدوناً على سبيل المثال أن نقدم خلال الأربع سنوات (١٥) لائحة؛ لكن في رأيي أننا ساهمنا جميعاً في هزيمة الحركة الإصلاحية وفشلها"، ويقول "علي شكورى راد" نائب رئيس تجمع الثاني من خرداد: "لم نوفق جيداً في بعض المهام مثل دراسة المشاريع واللوائح، بسبب انشغال النواب وتغلب القضايا السياسية على التشريع في المجلس، وكان أداء الثاني من خرداد ضعيفاً في دراسة المشاريع واللوائح الهامة"، كما نجد أن بعض أعضاء تكتل الثاني من خرداد وخاصة من تجمع رجال الدين المناضلين يلقون باللائمة على حزب المشاركة، إذ يقول "قدرت الله عليخانى":"مما يؤسف له تلك التصرفات التي كانت تلاحظ

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٥، ٢٠٠٠/٦/١٣م.

من الأمين العام لجبهة المشاركة، فقد أسرف في إصدار البيانات والإعلانات من المجلس، ولا ينبغي أن يَصرف جُلَّ وقته في مثل هذه القضايا التي تُوجِدُ الإحباط في المجتمع؛ لأن هناك من القضايا الأهم في البلاد"، ويقول "جواد اطاعت" عضو جمعية المشاركة:"إضافة إلى المشاغل العديدة لنواب مجلس الشورى الإسلامي [أي السادس]، فإن (٩٠%) من أعضاء المجلس لم يكونوا على علم بالشيء الذي صادقوا عليه، وهم أنفسهم لا يعرفون ماذا يعملون وعلى أي شيء يصوتون"(١).

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم يكن المجلس السادس قوياً في دعم الإصلاح، مع وجود حكومة إصلاحية ورئيس إصلاحي؟.

لعل هناك سببين رئيسيين، السبب الأول يكمن في تشكيل المجلس ذاته؛ لأن الإصلاحيين كان هدفهم الأول السيطرة على المجلس وانتزاعه من التيار المحافظ بأي شكل كان، فدفعوا بشخصيات تتمتع بدعم إعلامي دون أن يكون لدى تلك الشخصيات خبرة إدارية أو قانونية متخصصة، ولو قمنا بمراجعة لانتخابات المجلس السادس؛ لوجدنا اتهامات قوية بحدوث تزوير لصالح التيار الإصلاحي في الانتخابات من قبل الهيئات الرقابية التابعة للحكومة الإصلاحية، ويُقوّي ذلك محاولة إقصاء هاشمي رفسنجاني والنتيجة التي حصل عليها، ثم أن معظم من حصلوا على الأصوات وفازوا في الانتخابات من الصحفيين والمشتغلين بالإعلام والسياسة وليسوا من التكنوقراط.

أما السبب الثاني يتمثل في الطبيعة الخاصة في تشكيلة المجالس الدستورية الإيرانية التي لا تجعل من تواجد الإصلاحيين بالأغلبية البرلمانية في المجلس السادس فرصة لهم في تمرير جميع قراراتهم؛ فلمجلس الشورى مجلس آخر يراقب أعماله ويزن قراراته، وله الحق في الموافقة عليها أو ردها، ولا تكون لقرارات المجلس مهما كانت أغلبية الأصوات الصفة القانونية، ما لم يوافق "مجلس الرقابة على القوانين" الذي شُبِّهَ أعضاؤه بأنهم

---

(١) پايگاه اطلاع رسانى استان فارس (فارس نما)، سياسى كارى هاى مجلس ششم از نگــاه دوم خــردادى هــا(١)، شــيراز: ١٣٨٦/٨/٢٦ {٢٠٠٧/١١/١٧م}، .www.farsinama.com

كأعضاء محكمة دستورية عليا لها صلاحيات تشريعية أرفع من البرلمان، وإذا علم أن التيار المحافظ يسيطر على مجلس مراقبة القوانين، لما استغلق علينا عجز التيار الإصلاحي من الاستفادة من المجلس السادس، ولو كان هناك رئيس إصلاحي للسلطة التنفيذية[1].

كما أن هناك من دافع عن المجلس السادس، أمثال "محسن آرمين" العضو الرئيس في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، والذي كان عضواً في المجلس السادس، أثناء مناظرة جمعته مع أحد منتقدي المجلس السادس في جمعية الصحفيين المسلمين؛ حيث قدم إحصائية عن أداء المجلس السادس تضمنت أن المجلس قام بدراسة (٢٢٩) اتفاقية دولية و(١٧٩) مشروع اقتصادي و(١٥٧) مشروع ولائحة اجتماعية، و(٥٢) لائحة قضائية و(٢٥) لائحة ثقافية و(٢٠) مشروعاً ولائحة سياسية؛ لكن بعض التوصيات قد رفضت من قبل مجلس الرقابة على القوانين، ومن أهمها ما كان يخص نظام الصحافة، وتعديل نظام اختيار المعلمين ونظام الجرائم السياسية، وانضمام إيران للمعاهدة الدولية لمساواة المرأة، وإصلاح نظام التوظيف، ومنع قوات الأمنِ من دخول الجامعة، وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وتأسيس هيئة المُحلّفين، ونظام الحقوق المدنية، كما كان للمجلس السادس دور بارز في مباحثات الملف النووي الإيراني، أدى إلى عدم صدور أي قرار ضد إيران وانطلاقاً من مراعاة مصالح المجتمع العليا، وبالتالي لم تتعرض إيران في فترة الحركة الإصلاحية إلى أي حصار أو فرض مقاطعة في أي مجال من المجالات[2].

إن نظرةً على أداء المجلس خلال دورته السادسة، نرى من خلالها أن أداءه تضمن المساعي التالية:

---

(١) الدكتور مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٩٠) السنة العاشرة ٢٠٠٠م، ص١.

(٢) www.aftab.ir، ٢٠٠٧/١٢/٢٧م.

١- التنسيق والتوافق فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واتضح ذلك في مخاطبات أعضاء البرلمان لرئاسة الجمهورية، وكان منها[1]:

- في ١٩٩٧/٦/١٩م أرسل أكثر من (١٥٠) نائباً من أعضاء المجلس خطاباً لرئيس السلطة القضائية تضمن مطالبتهم برفع الإيقاف والمنع عن الصحافة.
- في ١٩٩٧/٧/١٩م، أرسل ما يقارب (١٥٩) نائباً من أعضاء المجلس خطاباً للرئيس خاتمي يتضمن مطالبتهم بتعويض المزارعين ومُرَبِّي الماشية جراء موجة الجفاف التي شهدتها البلاد، كما خاطب حولي (٢٢٠) نائباً رئيس الجمهورية يطالبونه بتعديل الهيكل الحكومي بدمج بعض الوزارات مع بعض.
- كما خاطب (١٨٤) نائباً رئيس الجمهورية مطالبين بصياغة اللوائح النظامية اللازمة للتنمية الشاملة.
- مخاطبة رئيس الجمهورية من قِبَل (١٥٠) عضواً بخصوص إقليم إيلام، ومطالبتهم الحكومة ببذل المساعي الجادة للقضاء على البطالة والفقر والفاقة في هذا الإقليم.
- مخاطبة رئيس هيئة الإدارة والتخطيط بشأن المطالبة بإمداد القرى بشبكة الغاز، وتبعه مطالبة أخرى بإيصال الغاز إلى بعض المحافظات والقطاعات التابعة لها.
- مطالبة أعضاء المجلس الحكومة بإيجاد حل لمشكلة تصدير الزبيب، والعمل على تحسين وضع صادراته.
- رسالة من حوالي (١٩٠) نائباً موجهة إلى وزير الثقافة السابق عطاء الله مهاجراني، تضمنت شكرهم وتقديرهم لجهوده.

---

(١) موقع مجلس الشورى الإسلامي في إيران على شبكة الإنترنت، على العنوان: www.majlis.ir، ٢٠٠٧/١١/٩م.

- التصويت على الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠١م وتخصيص ما يقارب (٦٠٠) مليار لإحداث الوظائف في العام التالي.
- مطالبة الحكومة بالإسراع في صياغة نظام شامل للتأمين الاجتماعي، ومطالبتها أيضاً بعدم تحصيل رسوم الماء من المزارعين في المناطق المتضررة من الجفاف.
- مخاطبة (١٨٠) نائباً لرئاسة الجمهورية في ٢٠٠١/١٠/٢٤م، للإعراب عن معارضتهم على رد كفاءة عدد من المرشحين لانتخابات المجلس في إقليم (گلستان).
- اعتراض رئيس المجلس و(١٨٠) من أعضائه في ٢٠٠٢/١١/١٠م على الحكم الصادر بحق السيد هاشم آغاجري.
- مخاطبة (١٥١) نائباً رئيس الجمهورية في ٢٠٠٣/٨/٢٠م، بشأن دراسة لوائح تعديل انتخابات المجلس، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وكيفية التعامل فيما بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الرقابة على القوانين.

٢- المصادقة على توصيات تدعم التنمية الاقتصادية مثل: نظام تشجيع الاستثمارات الأجنبية وحمايتها، المصادق عليه عام ٢٠٠٢م ليحل محل النظام القديم "نظام جلب الاستثمارات الأجنبية وحمايتها" المُصادَق عليه في عام ١٩٥٥م، ويعني ذلك أن النظام الجديد صادق عليه مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة بعد مضي (٤٧) عاماً تقريباً على النظام القديم، مما يجعل التصويت على النظام الجديد سابقة للمجلس السادس وأحد إنجازاته[١].

---

(١) للاطلاع على مزايا هذا النظام، أنظر كتاب: قانون وآئين نامه اجرائى مربوط بـه تشويق وحمايت سرمايه گذارى خارجى، على موقع منظمة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في إيران، على العنوان: www.iraninvestment.org.

٣- التصويت على تشريع محاربة غسيل الأموال في ٢٠٠٣/٨/٥م، والذي ينص على تجريم من يتعامل بإدارة الأموال بطرق غير قانونية أو نشاطات غير شرعية، مثل عمليات الرشوة والاختلاس والتواطؤ في التعاملات الحكومية، والنّصب والاحتيال وتهريب الأموال والسلع والعملات، وجلب المال عن طريق ممارسة الرذيلة، والقمار وتهريب المخدرات، والربا والسرقة، على أن يتم معاقبة كل من يثبت في حقه ارتكاب جريمة غسيل الأموال سواء بطريق مباشر أو المشاركة في الجُرم، بمصادرة تلك الأموال، ودفع غرامة مالية تعادل ربع قيمتها[1]. ويأتي هذا النظام مكملاً لجهود حكومة خاتمي الهادفة إلى بذل المساعي في تطوير الاقتصاد الإيراني المريض، وفي هذا الإطار سعى الفريق الاقتصادي للحكومة إلى دراسة تقوية العملة الوطنية والسيطرة على التضخم وتطوير القطاع الخاص وتشريع نظام مصرفي صارم والإشراف على السياسات وتوسيع الضمان الاجتماعي وضمان العمل، وكل هذا كان يشير إلى نية الحكومة في قمع النشاطات المالية غير المشروعة، وعمليات غسيل الأموال التي كانت في تزايد منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، وبلغت نسبتها من (٦%) في أواسط السبعينات إلى ما يقارب (١٥%) في الثمانينات استناداً إلى تصريح أحد أعضاء مركز البحوث المالية في البنك المركزي الإيراني، وفي عام ٢٠٠٣م قدر موظف بارز من دائرة البنوك الإيرانية أن نسبة غسيل الأموال بلغت (٢٠%) من الاقتصاد الإيراني[2].

ولم تكن تلك آمال أعضاء المجلس من الحركة الإصلاحية أو تطلعاتهم، فقد كانوا يأملون بوصولهم إلى مقاعد المجلس تحقيق الكثير لإصلاح القوانين التشريعية في البلاد، فقد قدموا وعوداً عند دخولهم المجلس بسن القوانين

---

(١) صحيفة إيران، بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٦م.
(٢) أمير علي نوربخش، إصلاحيو المجلس يتصدون لغاسلي الأموال، موقع مشروع ثروة على شبكة الإنترنت على الرابط:
http://arabic.tharwaproject.com/node/727 ٢٠٠٧/١١/٧م.

والأنظمة التي تضمن الحفاظ على حقوق المواطنين ومزيداً من الحريات السياسية والمدنية، وتهيئة المجالات التشريعية الضرورية لتحقيق الإصلاح واستمراره؛ لكن تلك الوعود والطموحات يبدو أنها اصطدمت بمعوقات وصعوبات، فما إن شرعوا في تحقيق ما وعدوا به مثل تعديل قانون الصحافة الذي أقره المجلس الخامس في نهاية فترة أعماله، إلا ويفاجأون بتدخل المرشد لتجميد المشروع ووقف مناقشته، ومضى أعضاء المجلس وكذلك الحكومة خلال دورة المجلس السادسة في عرض العديد من المشاريع واللوائح والتصويت عليها مثل تعريف الجريمة السياسية، وتأسيس الهيئة المُحلفة، ومنع التعذيب، وانضمام إيران للمعاهدة العالمية لمنع أي نوع من التفرقة ضد المرأة، وتعديل قانون الانتخابات، وتوضيح سلطات رئيس الجمهورية؛ لكن تلك الأنظمة واللوائح لم تتمكن من العبور من مصفاة مجلس الرقابة على القوانين.

٣- السلطة القضائية(١)

شهدت السلطة القضائية في إيران بعض التغييرات بعد الثورة الإيرانية؛ حيث اقتضت أيديولوجية الثورة التحول الأساسي في نظام القضاء؛ حيث تم تحويله على يد مرشد الثورة آية الله الخميني من القضاء العرفي الذي كان معمولا به في العهد البهلوي إلى النظام القضائي الإسلامي المستند

---

(١) السلطة القضائية هي إحدى السلطات الثلاث في إيران، وهي التي تتولى الفصل في الخلافات الطارئة بين أفراد المجتمع أو بين المواطنين والحكومة أو حتى بين المؤسسات العامة على أساس القوانين والأنظمة المتمشية مع الجوانب القضائية والعرفية والعادات المرعية، وتقوم بإنهاء كافة القضايا عن طريق إصدار الأوامر الشرعية، وبتعبير آخر فالسلطة القضائية لا تعتبر مؤسسة سياسية كالسلطة التشريعية، تتولى تشريع القوانين وسن الأنظمة، وليست كذلك مثل السلطة التنفيذية، تقوم بتطبيق السياسات العامة للبلاد، والسلطة القضائية في إيران هي كذلك إحدى المؤسسات الرسمية التي تؤدي أعمالها تحت إشراف ولاية الفقيه، وتقوم بمزاولة مهامها عن طريق محاكم وزارة العدل التي يجب تأسيسها وفقاً للشريعة الإسلامية، وأن تقوم بالفصل في الدعاوى المقامة، وحفظ الحقوق، ونشر العدالة وإقامة الحدود الشرعية. انظر: مهدي نظرپور، آشنايي با نظام جمهوري اسلامى، تهران: پژوهشكده تحقيقات اسلامى سپاه، پايگاه انترنتي طوبى:
http://www.tooba-ir.org/_book/siyasi/enqlab/englab09.htm ٢٠٠٧/١٢/٢٦م.

على الشريعة الإسلامية، ولذلك شهد القضاء بعد ذلك ثلاث مراحل خلال السنوات الثلاث الأُوَل بعد انتصار الثورة، فالمرحلة الأولى شهدت الانتقال من النظام القديم المعمول به قبل انتصار الثورة، بتصفية وزارة العدل والإدارات التابعة لها وتنقيتها من نظام القضاء في العهد البهلوي، وإحلال النظام القضائي الشرعي بدلاً منه والعمل على ترسيخه، وقد نتج عن هذه الإجراءات بعض عوامل النقص من قبيل عدم التوافق والتنسيق في النظام القضائي الجديد، وعلى إثر ذلك أقر مجلس الثورة في ٨مارس ١٩٧٩م لائحة قانون تعديل إدارة العدل ونظام توظيف القضاة، وتم العمل بمقتضاهما في فترة الحكومة المؤقتة وتم طرد من أُعتُبِر من القضاة سيئي السمعة والماسونيين؛ ولكن لم تكن مهام الجهاز القضائي واضحة المعالم في السنة الأولى بعد انتصار الثورة لعدم التصويت على الدستور، فكان له وضع خاص عندما حلت محاكم الثورة التي تم تشكيلها بناء على أوامر مرشد الثورة آية الله الخميني، محل نظام القضاء، وصار الإشراف عليها من قبل الحكومة المؤقتة والمؤسسات الثورية[1]، والمرحلة الثانية شهدت تأسيس النظام القضائي، وتثبيته عندما انتقل الإشراف على القضاء إلى مجلس الثورة بعد تقديم الحكومة المؤقتة استقالتها؛ حيث أسند مجلس الثورة إدارة القضاء إلى رئيس المحكمة العليا ورئيس المحكمة العسكرية والمدعي العام وممثل لمجلس الثورة، والمرحلة الثالثة شهدت تعديله وتحديثه بعدما تم التصويت على الدستور حيث أصبح النظام القضائي في الجمهورية الإسلامية ممثلاً في السلطة القضائية، التي أصبحت إحدى تنظيمات الحكم بجانب السلطتين التشريعية والتنفيذية[2].

---

(١) لم تكن وزارة العدل في فترة الحكومة المؤقتة قادرة على الإشراف أو السيطرة على المحاكم الثورية التي كانت تخضع مباشرة لتحكم اللجان الثورية والحرس الثوري وقاضي محاكم الثورة آية الله خلخالي، وكانت تقوم بمحاكمة بعض شخصيات العهد البهلوي ورجال السافاك وأفراد الجيش، ومن كانت تتهمهم بتهمة الفساد في الأرض، ولم يكن حتى رئيس الحكومة المؤقتة على علم بعمليات الإعدام الشهيرة التي كان يشرف على بعضها آية الله الخميني بنفسه، بل كانت هذه المحاكم أحد الأسباب المؤدية لاستقالة الحكومة المؤقتة برئاسة المهندس مهدي بازرگان- الباحث.

(٢) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسي اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ج١ص٣٥٦-٣٦١.

ويتضمن الدستور الإيراني في الفصل الحادي عشر منه جميع ما يتعلق بتنظيم السلطة القضائية؛ حيث فصلت المادة (١٥٦) من الدستور مهام السلطة القضائية واستقلاليتها، ونصت على أن "السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، وتتولى الوظائف التالية[١]:

١- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوى، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينه القانون.
٢- صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.
٣- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.
٤- كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين، ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.
٥- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين.

وقد طرأ على بعض تنظيمات السلطة القضائية[٢] تعديل في عام ١٩٩٤م بمقتضى قانون تشكيل المحاكم العامة والثورية، والذي بموجبه تم حذف النيابة العامة في المحاكم وحولت صلاحيتها إلى رئيس المحكمة الذي أصبح يقوم بدور مزدوج هو: تمثيل الدولة في الدعوى من جهة والحكم في القضايا المعروضة عليه من جهة أخرى، وإن كان ذلك فيه خرق للحق في

---

(١) هيئة الثقافة والعلاقات الإسلامية- إدارة الترجمة والنشر، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص١٢٩.
(٢) تتكون تنظيمات السلطة القضائية من:
أ- الرئيس.
ب- وزارة العدل.
د- ديوان العدالة الإدارية.
هـ- دائرة التفتيش العام.
انظر: المصدر السابق، ص١٣٠-١٣٢، ص١٣٧
مهدي نظرپور، آشنايى با نظام جمهوري اسلامى، مصدر سابق.

العدالة بالجمع بين منصبي القاضي والمدعي العام، ولم يستثني النظام من هذا التعديل سوى المحكمة العليا التي استمر فيها المدعي العام يمارس دوره، كما اقتضى قانون تشكيل المحاكم وضع المحاكم الثورية من ضمن المنظومة القضائية، مع أنه كان هناك تكهنات بحلها؛ لكن إعادة تنظيمها أبقاها لمهمة معينة هي حراسة الثورة ورجالها ومبادئها[1].

أنواع المحاكم في السلطة القضائية:

يمكن تقسيم المحاكم التابعة للسلطة القضائية في إيران إلى ثلاثة أنواع، هي على النحو التالي:

١- **المحاكم الثورية**، ومجال اختصاصها النظر في القضايا التالية:

أ- الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي وما يقع في نطاق الإفساد في الأرض.

ب- إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني، ومرشدها الحالي آية الله الخامنئي، وقد تتضمن الإهانة على النقد لأداء المرشد وإن لم يتصف بالتجاوز إلى حد الإهانة.

ج- قضايا التجسس، والاتجار في المخدرات وتهريبها، والتربح غير المشروع.

٢- **المحاكم العامة**، وتختص بالنظر في جميع الدعاوى، فيما سوى ما يدخل في نطاق اختصاص المحاكم الثورية، والمحاكم الخاصة، ويتم التمييز بخصوص مراجعة أحكام المحاكم العامة ما بين حالات مفتوحة المدة كالأحكام التي ينتبه القاضي فيها أو ينبهه قاضٍ آخر إلى خطأ في المحكمة، أو تلك التي يثبت فيها عدم صلاحية القاضي للبت في القضية؛ حيث يجوز الطعن في الحكم أياً كانت درجة المحكمة المصدرة له وبصرف النظر عن قطعيته، وحالات محددة المهلة مثل الأحكام التي يتبين عدم

---

(١) الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مصدر سابق، ص١٢٣-١٢٤.

صحة ما استندت إليه من وثائق وشهادة الشهود، أو التي يثبت مخالفتها القانون أو الشرع، أو التي تصدر عن غير جهة الاختصاص، أو التي لا تأخذ كل الأدلة بعين الاعتبار، وتتحدد المهلة المسموح بها بما لا يتجاوز عشرين يوماً للمقيم في البلاد، وشهرين من تاريخ إبلاغ المقيم في الخارج.

٣- **المحاكم الخاصة**: وتشمل محكمة الأسرة والمحاكم العسكرية، ومحكمة الصحافة، ومحكمة رجال الدين، وقد تشكلت الثلاث الأُولَ من المحاكم الخاصة بمقتضى نصوص دستورية، فقد نصت المادة (٢١) من الدستور على "إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها"، كما نصت المادة (١٧٢) على تشكيل المحاكم العسكرية "للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية الخاصة، أو الأمنية التي يتهم بها أفراد الجيش، أو الدرك، أو الشرطة، أو قوات حرس الثورة الإسلامية"، أما فيما يتعلق بجرائم القوات الأمنية والعسكرية العادية فينظر فيها في المحاكم العادية أو العامة، ونصت المادة (١٦٨) على أن التحقيق في القضايا السياسية وما يتعلق بالمطبوعات يتم في "محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين"، أي أن ما يحول محكمة الصحافة من عامة إلى خاصة هو وجود محلفين، أما فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة برجال الدين فقد نشأت بأمر مباشر من المرشد، لمواجهة تجاوزات بعض رجال الدين التي هددت مصداقية النظام الإيراني نفسه، وقد تم تشكيل هذا النوع من المحاكم في السنوات الأولى بعد انتصار الثورة برئاسة آية الله آذري، إلا أن تجاوزاتها تجاه المخالفين في الرأي من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها، أجبرت آية الله منتظري على حلها عام ١٩٨٤م؛ لكن "محمدي ريشهري" استطاع أن يحصل بمساعدة من خامنئي على مرسوم من الخميني باستئناف العمل بمحكمة رجال الدين، وبعد وفاة الخميني، وتنصيب خامنئي مرشدًا للجمهورية

تمت المصادقة على النظام المنظم لها عام ١٩٩٠م، وقد حدد القانون اختصاصات هذه المحكمة بالنظر في القضايا التالية:

أ- التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.

ب- كافة التصرفات والأعمال غير الشرعية الصادرة من رجال الدين.

ج- كافة المنازعات المحلية المخالفة للأمن العام التي يكون أحد الخصوم فيها من رجال الدين.

د- جميع القضايا التي تدعو القيادة إلى النظر فيها.

كما جعل هذا القانون أحكام محكمة رجال الدين الخاصة نهائية إلا في حالات ثلاث، هي: أن يتنبه القاضي إلى خطأ في قراره، أو يتبين للمدعي العام أن الحكم مخالف للقانون، أو إذا ثبت عدم اختصاص القاضي، علما بأن مراجعة الأحكام في الحالات الثلاث غير مقيدة بفترة زمنية معينة، وأن المحكمة العليا للبلاد لا تملك أي نوع من الإشراف على هذه المحكمة، وأن الأخيرة تقوم بترشيح محامين للمتهمين للدفاع عنهم[(١)].

السلطة القضائية في عهد خاتمي:

شهدت السلطة القضائية في عهد الرئيس خاتمي رئاستين كانت الأولى عندما كان يرأسها ويشرف عليها "آية الله يزدي"، والثانية عندما انتهت فترة رئاسته وتم تعيين "آية الله شاهرودى"، وشهدت بعض مظاهر الإصلاح في هذه السلطة، وعلى رغم أن السلطة القضائية لا تزال تحت سيطرة ما يعرف بالتيار المحافظ إلا أن قيام المرشد بتعيين "شاهرودي" رئيساً للسلطة القضائية يعتبر في حد ذاته دعماً للحركة الإصلاحية وبرامجها، ولعل ذلك نتيجة لما كان يوجه من انتقادات للسلطة القضائية في فترة رئيسها "يزدي" لتشدده في مواجهة الإصلاحيين، وتحيزه للتيار المحافظ فيما شهدته إيران من حَراك اجتماعي وسياسي بعد فوز الرئيس خاتمي وكان مشهوراً بالصراع بين

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٦.

المحافظين والإصلاحيين، وما ينبغي التأكيد عليه هو أن السلطة القضائية هي من المؤسسات التابعة للزعامة، ويقوم الزعيم بتعيين رئيسها، وجوانب الإنجاز هنا تكمن في التفاهم بين الزعيم ورئيس الجمهورية في ضرورة إصلاح السلطة القضائية بما يتواكب مع دعم برامج الحركة الإصلاحية، ولا شك أن مبادرة الزعيم خامنئي في تعيين شاهرودي خلفاً ليزدي تعد في حد ذاتها دعماً لخاتمي وتأييداً له في برامجه.

هناك من يصف أداء السلطة القضائية أثناء رئاسة آية الله يزدي التي استمرت عشر سنوات، بأنه أثر سلباً على مكانة هذا الكيان الخاص بفرض العدالة، إذ تعرضت هذه السلطة القضائية في تلك الفترة إلى كثير من انتقادات المراقبين والمحللين والسياسيين ورجال الدين، ولم يستطع هذا الجهاز القضائي الإجابة على تلك الانتقادات ولم يُقدّم المسئولون عليه رداً شافياً إزاء ما واجههم من انتقادات وتساؤلات، وعلى أن رئيس السلطة القضائية آية الله يزدي قد حاول الرد على تلك الانتقادات في آخر مؤتمر صحفي له قبل نهاية رئاسته، إلا أن جميع إجاباته كانت غير موفقة في الدفاع عن السلطة القضائية أثناء رئاسته، ومن بين الانتقادات التي وجهت لرئيس السلطة القضائية دفاعه عن شرعية محكمة رجال الدين الخاصة من باب أنه كان يعتبر هذه المحكمة قد تم إنشاؤها والعمل بها بمقتضى المادتين (١١٠) و(١١٢) من الدستور الإيراني، بينما الحال غير ما ذهب إليه "آية الله يزدي"، فالمادتين المشار إليهما تنصان على صلاحيات المرشد ومهامه، ولا يوجد أي إشارة إلى تأسيس محكمة رجال الدين؛ وأنها من صلاحيات المرشد، وثاني المآخذ على "آية الله يزدي" قوله عندما سئل عن لماذا لم تعمل محكمة رجال الدين الخاصة ومحكمة الثورة جنباً إلى جنب مع بقية المحاكم؟، بأن الدستور قسم النظر في المخالفات المختلفة، بينما لا يوجد ذلك إلا في النظر في مخالفات قوى الأمن والعسكريين فينص الدستور على تشكيل محاكم خاصة تعرف بالمحاكم العسكرية، وكذلك تقييد المحاكم السياسية والصحافة بوجود الهيئة المحلفة، ولا علاقة لهذا بمحاكم رجال الدين الخاصة، ومن الإجراءات التي جلبت الانتقاد للسلطة القضائية موقفها سلباً

إزاء موقف عدلية طهران غير القانوني في قضية ودائع الناس البالغة (٣٥) مليار ريال إيراني، وأن السلطة القضائية اتهمت بالتقصير في هذه القضية، وعندما تم توجيه السؤال لآية الله يزدي حول هذه القضية أفاد بأن هذه القضية كان هناك ما أدى إلى تجاوزها قانونياً، وقد نفى رئيس السلطة القضائية "آية الله يزدي" بأن الشؤون القضائية لا تتأثر بالقضايا السياسية؛ لكن هناك من يجد أن السلطة القضائية قد تأثرت بالحراك السياسي الذي كان سائداً، ويستشهد بموقف السلطة القضائية تجاه قضية أمين العاصمة "كرباتسشي"، وغض الطرف عن قضية رئيس عدلية طهران تجاه أموال الناس[١].

ولعل تصريحات رئيس السلطة القضائية الجديد "آية الله شاهرودي" حول إصلاح السلطة القضائية ومحاولاته ومساعيه بعد تعيينه مباشرة من أجل إصلاح السلطة القضائية، تأتي لتؤكد صحة الانتقادات التي كانت توجه للسلطة القضائية ورئيسها السابق "آية الله يزدي"، إذ صرح "آية الله شاهرودي" في لقاء جمعه مع الرئيس خاتمي بقوله مخاطباً خاتمي: "سوف يتم القيام بخطة تنمية قضائية في السلطة القضائية مثلما تتبعونه في خطة التنمية السياسية؛ لأن كثيرًا من الإنجازات السياسية متعلق تماماً بالتنمية القضائية"، كما نلمح في هذه التصريحات مدى التوافق بين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية الذي كان مفقوداً من قبل، كما أعلن "آية الله شاهرودي" أن السلطة القضائية لن تتحيز لأي من التنظيمات والتيارات السياسية، وقد حدد إستراتيجيته لإصلاح السلطة القضائية المعتمدة على خطتين، الأولى: خطة شاملة وبعيدة المدى، والثانية: خطة قريبة المدى، وأوضح أن الخطة الشاملة وبعيدة المدى تتعلق بالدراسات القانونية والشرعية وتطبيقها بما يتواءم مع الميزات الخاصة للبلاد وبقية الدول الأخرى، وفي الخطة قريبة المدى سوف يتم الاستفادة من القضاة أصحاب الخبرات، وسوف يتم التغلب على المشاكل وأوجه النقص الموجودة في سلك القضاء عن طريق إلحاق الملحوظات والمواد القانونية للأنظمة القضائية، كما ركزت الخطة قريبة

---

(١) حميد كاوياني، جراحى در قدرت، مصدر سابق، ص١٨٨-١٩١.

المدى على تعديل أنظمة المحاكم العامة وتوزيع العمل بين الشعب القضائية وتحديد صلاحياتها، وإيجاد التناغم في الجهاز القضائي، تصنيف القضاة من حيث النظر في الدعاوى، وفرض رقابة سليمة على أدائهم، وغيرها من البرامج التي تساعد على ارتقاء العمل القضائي، والقيام بمهامه على أفضل وجه(١)، وأول خطوة قام بها رئيس السلطة القضائية "شاهرودي" تعيين (٩) من الشخصيات رفيعة المستوى في السلطة القضائية، وهم: تعيين حجة الإسلام "هادي مروي" نائباً أولاً لرئيس السلطة القضائية، و"محمدرضا عليزاده" في منصب رئيس السجل العقاري، وحجة الإسلام "اسماعيل فردوسي پور" في منصب مساعد المحكمة العليا في البلاد، و"عبدالرضا ايزدپناه" في منصب مستشار رئيس السلطة القضائية للشئون الاجتماعية، و"محمدرضا عباسى فرد" في منصب مستشار بالمحكمة العليا، و"على رازينى" في منصب النائب التنفيذي لرئيس المحكمة العليا والمسئول عن محكمة رجال الدين الخاصة، و"عباسعلى عليزاده" رئيساً عاماً لعدلية إقليم طهران، وإبقاء آية الله "محمدى گيلانى" رئيساً للمحكمة العليا، و"آية الله مقتدايى" مدعياً عاماً للبلاد(٢)، وقد وصفت حركة التعيينات هذه بأنها أضافت قوة إلى هذه السلطة وأن جميع الشخصيات السبع الجديدة ليس لها مواقف محايدة للجماعات السياسية وحتى التيار المحافظ، كما أن نائب رئيس السلطة القضائية كان الممثل الخاص لرئيس الجمهورية خاتمي في ملف قضية أمين العاصمة وكان موضع ثقة الرئيس خاتمي، كما أن تغيير منصب علي رازيني من منصب رئيس عدلية إقليم طهران وتعيينه في منصب المساعد التنفيذي لرئيس المحكمة العليا حَجَّمَ من دوره كثيراً؛ حيث كان يقوم بعمل المدعي العام وكان يتخذ إجراءات موازية لما يقوم به رئيس السلطة القضائية آنذاك، أما في منصبه الحالي فلم تُنْزَع منه الاستقلالية فحسب بل سلبت منه صلاحيات المدعي العام أيضا؛ بل إن أحد خبراء القانون وصف تعيينه مشرفاً على محكمة رجال الدين الخاصة أنه جاء بمثابة التنحية المحترمة،

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٩م، ص٢.
(٢) المصدر السابق، بتاريخ ٢٠/٨/١٩٩٩م، ص١.

كما كان إبعاد المستشار السابق لرئيس السلطة القضائية للشئون الاجتماعية والمسئول في حزب المؤتلفة الإسلامية دليل على مساعي رئيس السلطة القضائية الجديد لإبعاد رجالاتها عن الخوض في الصراع بين التيارات السياسية على الساحة الإيرانية(١)، ومما يحسب لصالح السلطة القضائية ورئيسها آية الله شاهرودي ما تم من إعادة العمل بمراكز النيابة العامة التي تم إيقاف العمل بها بعد تعديل نظام محاكم الثورة عام ١٩٩٤م، وقد تم إقرار إعادة العمل بنظام النيابة العامة عام ٢٠٠٢م حسب المصلحة العامة ومن أجل التطبيق الحق للعدالة، وإن كان للبعض رَأْيٌ حول النظام من ناحية أن إعادة العمل كان قراراً متعجلاً ويتضمن بعض الثغرات منها: عدم التطرق إلى أن البحث والتقصي من ضمن مهام النيابة العامة، وكذلك الازدواجية بين مهام المدعي العام والقاضي، وغيرها من الملاحظات(٢) التي يمكن تعديلها في النظام، ولا تؤدي إلى إيقاف العمل به خاصة وأن المسئولين في السلطتين القضائية والتشريعية قد رأوا أن العمل بهذا يخدم المصلحة العامة ويؤدي إلى تحقيق العدالة.

لكن هل بقيت السلطة القضائية على سياسة الحياد التي خطط لها رئيسها وشدد على إتباعها؟.

في الحقيقة حدث شبه صدام بين السلطتين القضائية والتشريعية عندما قامت السلطة القضائية بمحاكمة عضوين من أعضاء مجلس الشورى السادس، والحكم عليهما بالسجن والغرامة، الأمر الذي أدى إلى تدخل الرئيس خاتمي بمخاطبته رئيس السلطة مطالباً إياه بالتمشي مع الدستور وتطبيقه بشكل صحيح، منبهاً إلى أن استدعاء أعضاء المجلس لمحاكمتهم وإصدار الأحكام في حقهم بالسجن يعد من نواقض تطبيق الدستور، وقد أشار الرئيس خاتمي في خطابه إلى محاكمة كل من: حسين لقمانيان نائب أهالي مدينه همدان الذي تم محاكمته في ٢٠٠١/٣/١٨م والحكم عليه بالسجن لأكثر من

---

(١) محمد قوچانى، دوگام به پيش يك گام به پس، مصدر سابق، ص٢٨٥-٢٨٦.
(٢) محمد نبى پور، نقدى بر قانون دادسرا مصوب سال ١٣٨١، ماهنامـة دادرسى شمارة ٥٠، سال نهم، خرداد وتير ١٣٨٤، ص٥١-٥٢.

عام وتغريمه بمبلغ قدره (١٠٠) ألف ريال بدل تعرضه لعقوبة الجلد، وذلك بسبب تصريحاته وآرائه التي سبق وأن أدلى بها في المجلس، وكذلك السيدة "فاطمة حقيقت جو" نائبة طهران التي حوكمت في ٢٠٠١/٨/٦م وصدر في حقها الحكم بالسجن لأكثر من عام ونصف العام بسبب حديثها قبل بداية إحدى مداولات المجلس، ونبه الرئيس خاتمي في خطابه لرئيس السلطة القضائية إلى أن أعضاء مجلس الشورى الإسلامي يتمتعون بالحصانة بموجب المادتين (٨٤) و (٨٦) من الدستور، وقد رد رئيس السلطة القضائية على خطاب الرئيس خاتمي مشيراً إلى أن الدستور في مادتيه (١٥٦) و(١٧٤) يعتبر أن الإشراف على حسن تطبيق الأنظمة من صلب مهام السلطة القضائية، وأن تطبيق الدستور من مهام رئيس الجمهورية حسب المادة (١١٤) من الدستور، والفرق بين هاتين المسألتين واضح جداً حسب تعبير "آية الله شاهرودي"، كما أن السلطة القضائية مستقلة عن غيرها من السلطتين الأخريين، ويمكن مراجعة المؤسسات الرقابية المحددة مثل محاكم الاستئناف والمحكمة العليا في البلاد والمحكمة العسكرية وغيرها للنظر في الاعتراضات والحيلولة دون تضييع حقوق الناس، أما فيما يتعلق بموضوع حصانة أعضاء مجلس الشورى الإسلامي فقد نبه رئيس السلطة القضائية على أن هذا الموضوع كان محل بحث ودراسة بين المجلس والسلطة القضائية في اللجنة المشتركة بينها، وأن ما ورد في خطاب الرئيس خاتمي في هذا الصدد لا يمثل حصانة مطلقة، كما أن القاضي يتمتع باستقلالية تامة فيما يستقيه من أحكام وفق مواد الدستور والمقاصد الفقهية الأساسية(١).

وحقيقة لنا وقفة مع هذه القضية التي تضمنت -حسب قراءتنا لها- مسألتين، هما:

١- حديث نائب همدان وعضو تكتل الثاني من خرداد في مجلس الشورى الإسلامي وجرأته باتهام الحكومات الإيرانية قبل الثاني من خرداد بممارسة الظلم والاستبداد، وأن الشعب الإيراني رفض

---

(١) صحيفة ايران، بتاريخ ١١و ١٦ أكتوبر٢٠٠١م.

هذا الظلم ورحب بالحركة الإصلاحية من خلال تأييده للرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م، وسوف يستمر في مواصلة هذه النهضة في انتخابات ٢٠٠١م الرئاسية، وأن الشعب الإيراني الواعي يعرف أن لا ديمقراطية بدون حرية شخصية ولا استقلال دون ديمقراطية، وأن سلوك طريق الإصلاح سيمد الشعب الإيراني بالتجديد والحرية الشريفة والشجاعة، كما أن طلب الحرية يقتضي التضحية كما يشهد له تاريخ إيران(١)، هذا الحديث تضمن تصريحات جريئة باتهام النظام الإيراني بممارسة الظلم والنرجسية على مدى (٢٠) عاماً منذ انتصار الثورة قد تفسر بأنها تحتوي على إساءة مباشرة لمؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني والرئيس هاشمي رفسنجاني، وبهذا فقد تجاوزت هذه التصريحات الخطوط الحمراء الممنوع تجاوزها من أي شخصية في النظام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتظهر هذه التصريحات مدى التطرف الإصلاحي داخل الحركة الإصلاحية الذي أحرج القيادات الإصلاحية ومن بينها الرئيس خاتمي ورئيس مجلس الشورى الإسلامي السادس مهدي كروبي وإن دافع عن لقمانيان وسعى إلى إطلاق سراحه؛ لكن إعلانه لرفض سلوك بعض السياسيين الإصلاحيين واتخاذهم إستراتيجية الخروج من السلطة، وأنه بلغ به الحال من هذه التصرفات إلى العجز عن إدارة دفة المجلس، وعليهم التخلي عن هذه الإستراتيجية لتجاوز الأزمة الراهنة [أي أزمة محاكمة أعضاء المجلس] التي طالب المرشد التدخل في حلها، وبالفعل استجاب المرشد لنداء كروبي وأصدر أوامره لإلغاء الحكم على لقمانيان(٢).

٢- ينص الدستور الإيراني على استقلالية السلطات الثلاث؛ لكننا نلحظ بعض التداخل في التطبيق، وكل سلطة تدعي أن الدستور قد

---

(١) المصدر السابق، بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠م.

(٢) محمد قوجانى، جمهورى مقدس، مصدر سابق، ص١١٩.

منحها الإشراف على سير الأمور، وخير مثال على ذلك ما حدث بين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية، فرئيس السلطة التنفيذية بحكم أنه الشخص الثاني في النظام ومن مهامه تطبيق مواد الدستور، إلا أن رئيس السلطة القضائية أشار إلى أن الدستور يمنحه الحق في الإشراف على صحة تنفيذ الدستور، مع أن هذا من مهام رئيس الجمهورية المسئول عنها أمام الشعب والمرشد وكذلك مجلس الشورى الإسلامي الذي بإمكانه التصويت على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، وسحب الثقة من أعضاء حكومته.

المبحث الثاني: جوانب الإنجاز على المستوى الخارجي

قامت السياسة الخارجية في عهد الرئيس خاتمي على مبدأين اثنين هما: إزالة التوتر، وحوار الحضارات، ولذلك سوف يتم الحديث عن مفهومهما والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس خاتمي من أجل تفعيلها، وما المكاسب التي حققتها إيران من جراء اتخاذ هذه السياسة سواء على المستويين الاقتصادي أو السياسي.

١- إزالة التوتر:

يقابل مصطلح "إزالة التوتر" في معجم السياسة الخارجية كلمة "Détente" الفرنسية، وتعني تخفيف التوتر بين الحكومات بإنهاء فترة تأزم العلاقات وتجاوز الخلافات بالطرق السلمية، والمباحثات التي عن طريقها يزول الخلاف بين الحكومات والدول، وخير مثال على ذلك معاهدة حلف الناتو وحلف وارسو سابقاً والتقارب فيما بينهما، وقد استخدم مصطلح إزالة التوتر في الأعراف الدولية خلال الستينيات من القرن العشرين، وخاصة في علاقات ما كان يعرف بالكتلتين الشرقية والغربية، ويمكن أن يتم إزالة التوتر بين دولتين أو عدة دول أو كتلتين على شكل اتفاقية وخلال فترة زمنية محددة، مما يؤدي إلى إنهاء حالة الخصام وإبدالها بحالة الاتصال المباشر والشامل للوصول إلى سلام راسخ[١].

يقوم مفهوم إزالة التوتر في إيران على تحسين العلاقات مع دول العالم إقليمياً وعالمياً، واستكمال ما بدأه الرئيس هاشمي رفسنجاني من مساعي لتقوية العلاقات مع الدول الإسلامية وكان من ثمرتها عقد القمة الإسلامية في طهران عام ١٩٩٧م، وكان من أهداف الرئيس خاتمي من مفهوم إزالة التوتر ما أشار إليه هو بقوله ما ترجمته:"إن سياسة إزالة التوتر في مجال العلاقات الدولية تقوم على أساس مراعاة مبادئ الحكمة والعزة وإعادة العلاقات السياسية الثنائية مع الدول، وتوسيع حضور الحكومة في المجامع والمنظمات

---

(١) ابوالقاسم قاسم زاده، تنش زدائى در روابط بين الملل، اطلاعــات بــين المللــى ٢٢/٤/١٩٩٨م، ص١.

الدولية، والارتقاء بالمنزلة الثقافية للجمهورية الإسلامية، وتغيير النظرة لدى الإيرانيين المقيمين في الخارج"[١]، وقد حدد الرئيس خاتمي إطار هذا المفهوم بقوله ما ترجمته:"لقد اتخذتُ سياسة إزالة التوتر على مستوى السياسة الخارجية مثلما أعلنت عن ذلك قبل الانتخابات وأكدت عليه بعدها، وليس معناه التراجع عن المبادئ مطلقاً، فيمكن الدفاع عن المبادئ لكن بدون سوء الظن بالآخرين، وبهذا فقد أتيحت الفرصة بأن يرحب أولئك بزيارة إيران والمجيء إلى إيران بكل ثقة وطمأنينة، وهكذا لا يعني إزالة التوتر النازل عن المبادئ مطلقاً ومصافحة الأعداء والتغاضي عن الظلمة، والميل عن مبدأ العزة والاستقلال، فعلى سبيل المثال لا ينطبق ذلك على التقارب من أمريكا"، كما وضح الرئيس خاتمي إن ما ينادي به من إزالة التوتر ليس هو بالشعار ولا بالمجاملة؛ بل هو أمر من صلب الدفاع عن مصالح البلاد، فليست إيران تبغي الصراع والخصام مع دول العالم ولا نريد أن تكون كذلك، وأن اتباع سياسة إزالة التوتر كان له بالغ الأثر بأن حظيت الجمهورية الإسلامية بمكانة مرموقة بين دول العالم مما يمكنها تغيير بعض الانطباعات الموجودة حيالها[٢].

وقد اتخذت حكومة الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر من منطلقات عده أهمها ما يلي[٣]:

١- موقع إيران الجغرافي، إذ يمثل موقعها كنقطة التقاء القارتين آسيا وأفريقيا وقربها من القارة الهندية، نقطة عبور إستراتيجية على المستوى الدولي، وإن كانت تمثل قديمًا مركز طريق الحرير، ومن ثم أطلق عليها "جسر النصر"، فهي تمثل اليوم البوابة التي تَعبُر منها دول غرب آسيا للعالم، ويرتبط بها تأسيس منتديات الطاقة إقليمياً التي تمتد من شمال إفريقيا حتى آسيا الوسطى.

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب در ايـران، مـصدر سابق، ص٣٤٩.

(٢) سيد محمد خاتمى، توسعهٔ سياسـى- توسـعهٔ اقتصادى وامنيت، مصدر سابق، ص٨٠، ٢٤٢.

(٣) ابوالقاسم قاسم زاده، اطلاعات بين المللى ١٩٩٨/٤/٢٤، ص١-٢.

٢- مصادر الطاقة وخاصة ما تمتلكه إيران من النفط والغاز والمصادر الطبيعية الأخرى، مما يجعلها من أكبر مراكز مصادر الطاقة في العالم، وبالتالي يجعلها محط أنظار المستثمرين على المستوى الإقليمي والعالمي.

٣- مكانتها بين الدول الإسلامية، مما يجعل بالإمكان تأسيس كتلة جديدة من الدول الإسلامية وتكتل قوي لها، وقدرة إيران على التنظير والتحليل للقضايا المتعددة والمعقدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً سواء على مستوى العالم الإسلامي أو العالم أجمع.

٤- ما تسعى إليه الحكومة الإيرانية من تطبيق الديمقراطية، الأمر الذي يجعل إيران من الدول التي تحترم حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق يمكن تغيير ما كان ينظر إليه العالم من أن الحكم الديني يقوم فقط على الدكتاتورية؛ ولا يمكن أن تقوم علاقات معه، بينما في حال تطبيق الديمقراطية في إيران سوف تنجلي هذه النظرة والمخاوف من الأذهان.

٢- حوار الحضارات:

ترى أطروحة حوار الحضارات أن المشكلات والأزمات التي تواجهها البشرية هي في مجملها ناجمة عن انعدام التفاهم بين الأمم وأن البشر يمكنهم أخذ العبرة من الماضي في تجنب تكرار وقوع ما حدث من مشكلات وأزمات عن طريق الحوار والتفاهم، ولا بد أن يشارك الشرق في الحث والنقاش بدلاً أن يكون هو محل البحث لكي يتحقق حوار حقيقي بين الحضارات، وتتحرك أوروبا والولايات المتحدة تجاه إجراء حوار الحضارات، وقد دعا الرئيس خاتمي إلى حوار الحضارات في لقاء له مع الممثلين الثقافيين لإيران في الخارج وأكد على ضرورة حوار الحضارات والثقافات موضحاً أن "إيران قد تلقت ضربة قوية من قبل السياسات المعتدية والغاشمة، وقد تم التصدي لها لكن هذا لا يعني أن إيران تعادي الثقافات

والحضارات"[1]، وقد تطرق وزير الخارجية الإيراني في كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتخاب الرئيس خاتمي بخمسة أشهر عام ١٩٩٧م، إلى حوار الحضارات موضحاً أن برنامج السياسة الخارجية لحكومة الرئيس خاتمي يقوم على تدعيم الحوار والتعاون تحت مظلة القانون الدولي، وأن تنمية العلاقات مع كافة الدول تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والقضاء على كافة أشكال التسلط والتأكيد على احترام الشرعية الدولية والعمل على تقليص حدة التوتر على المستوى الإقليمي والدولي، ودعم وحدة الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، كل ذلك يأتي في إطار أولويات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في إيران، ولذلك فإن مبادئ السياسة الخارجية لحكومة خاتمي هي: ١- العزة والحكمة والمصالحة. ٢- التصالح والتقارب مع الدول الخارجية. ٣- حوار الحضارات[2].

خلال زيارة الرئيس خاتمي للولايات المتحدة للمشاركة في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في ٢١سبتمبر ١٩٩٨م، دعا المجتمع الدولي إلى حوار الحضارات في كلمته أمام أعضاء الجمعية العامة، واقترح "أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بتسمية عام ٢٠٠١م، عام حوار الحضارات كخطوة أولى، على أمل أن تتحقق بهذا الحوار أولى الخطوات اللازمة لتحقق العدالة والحرية في العالم"، وأشار إلى أن من أهم مكاسب القرن العشرين الاقتناع بضرورة الحوار والحيلولة دون اللجوء إلى القوة وتطوير التعامل والتنسيق في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، ودعم أسس الحرية والعدالة وحقوق الإنسان[3].

وفي بداية شهر نوفمبر ١٩٩٨م أيَّدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة اقتراح الرئيس خاتمي بإطلاق اسم "عام حوار الحضارات" على عام

---

(١) اطلاعات بين المللى، ١٩٩٧/٩/٤م.

(٢) شهريار دبيرزاده، حوار الحضارات وتأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٤١ ديسمبر٢٠٠٣م، ص٧-٨.

(٣) سيد محمد خاتمى، گفتگوى تمدنها، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ١٣٨٠، ص١٧.

٢٠٠١م، بعد أن صوت جميع أعضائها بالموافقة، وقد لقي هذا التأييد ردوداً عالمية جاء أولها على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية؛ حيث وصف اقتراح الرئيس خاتمي بأنه سوف يساعد على تحقيق السلام والتقدم في القرن الواحد والعشرين، وامتدح وزير الإعلام المغربي مقترح حوار الحضارات الذي لقي قبولاً لدى أهل الفكر والمعرفة في العالم ودلل على أن الإسلام هو دين الحوار، كما أصدر وزراء الثقافة والإعلام في البلدان الإسلامية خلال اجتماعهم في المغرب بياناً تضمن تأييدهم لمقترح حوار الحضارات(١).

وعلى هذا فقد مضت حكومة الرئيس خاتمي قُدماً في تطبيق سياستها القائمة على إزالة التوتر وحوار الحضارات على محورين أحدهما إقليمي والآخر عالمي:

المحور الإقليمي:

١- العلاقات مع دول الجوار

لقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية منذ عام ١٩٩٨م ازدهارا ملحوظاً على كافة الأصعدة، وكان من أبرزها تحسن العلاقات الإيرانية السعودية التي أفرزت عقد اتفاقيات على المستويين الاقتصادي والأمني، وكذلك ما شهدته العلاقات بين إيران والبحرين من تحسن ملحوظ أنهى حقبة من التوجس والشكوك بين البلدين، وكذلك الحال مع الدول الخليجية الأخرى(٢).

أ- المملكة العربية السعودية:

كان مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في مدينة طهران العاصمة الإيرانية نقطة البداية لفصل جديد في علاقات إيران مع الدول الإسلامية، بل كان من

---

(١) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص٢٣٤-٢٣٥.

(2) Samir Tata, Iran: The Case for Détente, Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (occasional papers 62), P38.

أهداف إيران الأساسية في هذا المؤتمر إيجاد جو من الثقة في علاقات العالم الإسلامي وخاصة دول الجوار في منطقة الخليج، وحيث كانت المملكة العربية السعودية تحظى بمكانة خاصة بينها، وقد رحبت حكومة المملكة أيضاً بسياسة إزالة التوتر، مما كانت فرصة عظيمة لتقارب البلدين، واتخذت خطوات جديدة بكل ترحاب من أجل الرقي بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأسهمت مشاركة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز أيام كان ولياً للعهد، في القمة في بداية فصل جديد في العلاقات بين البلدين، وعلى إثر الزيارة التي قام بها هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام للمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢١فبراير إلى ٦مارس ١٩٩٨م توطدت العلاقات، وتم في هذه الزيارة مناقشة مجالات التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية، وتلا هذه الزيارة زيارة وزير الخارجية السعودي إلى طهران في عام ١٩٩٨م حيث جرى خلالها توقيع وزيري خارجية البلدين اتفاقية تعاون شاملة، وأعقب ذلك تشكيل أول لجنة تجارية مشتركة برئاسة وزيري التجارة، وأقيم لأول مرة معرض الصناعات الإيرانية في العاصمة السعودية الرياض، ومدينتي جدة والظهران، ثم شاركت السعودية في معرض طهران الدولي، وقد أسهم هذا في وقف منع زيارات المواطنين بين البلدين مما ترتب عليه إتاحة المجال لاندماج الشعبين السعودي والإيراني، وكانت إيران قد بادرت بالسماح للسعوديين بالسفر إلى إيران دون الحصول على تأشيرة دخول، وتم إلغاء هذا القرار فيما بعد بسبب التحولات الإقليمية أثناء الحرب على أفغانستان، وتوالت زيارات المسئولين بين البلدين التي أثمرت التوقيع على اتفاقيات تعاون في جميع المجالات وخاصة التجارية والاقتصادية التي كان من أهمها اتفاقية الطيران الجوي التي بموجبها تم تبادل الرحلات الجوية بين البلدين، كما اتفق البلدان فيما يخص تنظيم الحج والزيارة بموافقة المملكة العربية السعودية على زيادة المعتمرين الإيرانيين من (٤٥) ألف إلى (٢٤٥) ألف زائر على مدى العام، كما تمكن البلدان من تنحية الخلافات الفقهية والمذهبية جانباً، كما انعكست سياسة إزالة التوتر في العلاقات بين البلدين على التعاون في منظمة الأوبك مما انعكس على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكان لزيارة

الرئيس خاتمي للسعودية في الفترة ما بين (١٥-١٩) مايو ١٩٩٩م بالغ الأثر في تحسن العلاقات بين البلدين؛ حيث صدر بيان مشترك في نهاية زيارة الرئيس خاتمي للمملكة أكد على اتفاق وجهات النظر بين البلدين في كثير من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية[١].

ولا شك أن هناك ظروفاً قد هيأت وساعدت على اتخاذ سياسة الانفتاح على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية وبالتالي تركيز الرئيس على مبدأ إزالة التوتر في العلاقات الخارجية، وهذه الظروف طرأت على الساحتين الإقليمية والعالمية، فإقدام العراق على احتلال الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، وما تطور عنه دخول المنطقة في حرب كان التحالف الدولي أحد أطرافها، وخروج العراق منها منهزماً مما أدى إلى تحجيم دوره استراتيجياً وتهميشه إقليمياً وخروجه من معادلة القوة في المنطقة وتحوله إلى خانة التهديد والخطر على دولها، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلل في توازن القوى وفراغاً لابد من ملئه لاستقرار الأوضاع في المنطقة، وقد مثل اتخاذ إيران جانب الحياد في حرب الخليج الثانية عاملاً مهماً في تشجيع دول المنطقة لتقبل إيران كشريك استراتيجي في أمن الخليج، ثم إن وجود خلل واضح في توازن القوى العربي الإقليمي بعد التقارب الإسرائيلي التركي، وما طرأ على الساحة العالمية من انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه وتلاشي التهديدات التي واجهت إيران في حدودها الشمالية، مما أتاح لها الفرصة للالتفات جنوباً بكل ارتياح، كما التقت المصالح أيضاً الإيرانية والسعودية وتشابهت ظروفهما الاقتصادية بسبب الإنفاقات العسكرية المتزايدة، وما تعرض له الاقتصاد الإيراني من تدهور جراء العزلة الأمريكية المفروضة عليه، فكان الالتقاء والرغبة المشتركة في التعاون في ظل عالم سادته التكتلات الاقتصادية وبدأت تجتاحه ظاهرة العولمة.

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسـلامى در ايـران، مصدر سابق، ص٣٥٠-٣٥٢.

الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية:

خلال زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الرسمية إلى إيران في الفترة ما بين ٨-١٢/٤/٢٠٠١م بناء على الدعوة التي وجهها وزير الداخلية الإيراني موسوى لاري إلى نظيره السعودي، وانطلاقاً مما يراه البلدين من ضرورة إقرار التعاون الأمني المتبادل وإدراكاً بما ينجم عنه من فوائد جمة ومراعاة الدور المؤثر للبلدين في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، وتطابق إرادة البلدين الراسخة والقائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدين المقترن باحترام حق السيادة الوطنية ووحدة الأراضي والقوانين الدولية، فقد تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين البلدين في ١٠/٤/٢٠٠١م، وقد التقى وزير الداخلية السعودي في هذه الزيارة برئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي ورئيس مجمع تحديد مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي مهدي كروبي ووزير الخارجية الدكتور كمال خرازي، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الدكتور روحاني، ووزير الثقافة ولإرشاد الإسلامي مسجد جامعي، وأقيمت هذه اللقاءات والمباحثات في جو وصفه البيان الصادر في نهاية الزيارة بأنه مفعم بالتفاهم والصداقة مليء بروح الرضا المتبادل حول العلاقات المطردة بين البلدين (١).

فما مدى أهمية هذه الاتفاقية على المستوى الإقليمي، وكذلك أهميتها وفقاً للرؤيتين الإيرانية والسعودية، وما هي الأهداف التي يبتغيها كل طرف من ورائه؟

إذا نظرنا إلى أن منظومة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين وما شهدته على امتدادها من فترات متتالية من الاضطرابات، تسببت في إعادة النظر في بداية الألفية الثالثة في إمكانية البحث عن آليات منشطة تعيد إحياء مفهوم السلام العالمي على ثوابت جديدة وبأقل درجة من المخاطرة وخاصة

---

(١) إيمان محمد السعيد جمال الدين، إعلان النص الكامل للاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية، الملف الإيراني، العدد الأول عام ٢٠٠١م، ص٧٥-٧٦.

في ظل ظهور مفاهيم جديدة وطغيانها مثل العولمة واتفاقية الجات والصراعات الدولية من أجل البقاء، على أن يقوم السلام العالمي على أساس الحفاظ على حق كل طرف في حياة آمنة دون جَوْرِ الطرف الآخر في إطار أشمل يقوم على مبدأ احترام السيادة وإحلال مفهوم التعاون التنافسي بكافة أشكاله في النطاق المشروع محل الصراع، من هنا بدت آلية النظام الإقليمي أكثر هذه الآليات إلحاحاً على أن تقنن من خلال اتفاقات نوعية تحكم طبيعة العلاقات بين مجموعة من الدول تجمعهم مقومات واحدة أو مصالح مشتركة بما يؤمن شكلاً من أشكال الاستقرار الإقليمي الجزئي الذي يرسخ في النهاية فكرة السلام العالمي، ومن هنا أيضاً برزت أهمية الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، وخاصة أن بنود الاتفاقية تضمنت العديد من مجالات التعاون الأمني، ومن أبرزها: مكافحة الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، والأسلحة والبضائع والآثار المتعلقة بالتراث الثقافي وتزوير الوثائق والمستندات الرسمية، إضافة إلى تسليم المجرمين وقضايا شئون الحدود وتبادل المعلومات والخبرات الأمنية والتعاون في مجال التدريب المشترك لرجال الأمن في البلدين، كما شملت الاتفاقية حرية انتقال المواطنين بين البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة، بما ينعكس اقتصادياً على نمو التبادل التجاري، والعمل على مكافحة كل ما من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين(1).

إن من أسباب التوتر الذي ساد العلاقات الإيرانية السعودية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى توقفها وقطع العلاقات بين البلدين في شهر أبريل من عام ١٩٨٩م، وخاصة في الفترة التي أطلق عليها أحد المحللين السياسيين الإيرانيين بمرحلة المواجهة والانفجار(2)، كان منشأه الهاجس الأمني من خلال تبني الجمهورية الإسلامية في تلك الفترة مبدأ تصدير الثورة وتشجيع

---

(١) ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، خطوة نوعية على طريق التقارب، مختارات إيرانية، المجلد الثاني العدد ١٣، ص٥٣.

(٢) الدكتور بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية-السعودية، مجلة شؤون الأوسط العدد ١٠٢- ربيع ٢٠٠١م، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص٧٢.

من تسميهم إيران المستضعفين والشيعة في العالم على الثورة على حكامهم التي كانت تصفهم بالظلمة والمستكبرين، ثم ما أدت إليه ظروف الحرب العراقية الإيرانية من استغلال قادة الثورة الإيرانية موسم الحج لتوظيفه في الانتقام من الحكومة السعودية تجاه موقفها من الحرب، مما أدى إلى تعكير صفو الحج على مدى السنوات التي أعقبت نشوب الحرب، ومارس النظام الإيراني كافة الأساليب من محاولة تهريب المتفجرات إلى إقامة المسيرات التي استغلها عناصر الحرس الثوري الإيراني لإثارة الشغب والاعتداء على رجال الأمن السعودي، واستخدام الأسلحة الخفيفة المخبأة في الأعلام للتعدي بالطعن على من أنكر عليهم ممارساتهم ومن حاول ردعهم من عناصر الأمن السعودي، كما أن في ذلك استغلال لما أبدته الحكومة السعودية من حلم وصبر أمام هذه الممارسات، صاحبه حزم أمام المتربصين بأمن الحج والعابثين فيه ومن يستغله لترويج مفاهيمه الخاصة وفرضها من خلال هذه الشعيرة المقدسة لدى المسلمين كافة، واستغلت في ذلك الأثناء إيران أحداث موسم حج عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، عندما توفي (٤٥٠) حاجاً إيرانياً من جراء تدافع المشاركين في مسيرة البراءة من المشركين عندما منعتهم قوات الأمن السعودي من الدخول إلى المسجد الحرام والعبث فيه وتعريض الحجيج إلى الخطر(١)، نقول كل هذه الأحداث تدور حول محور الأمن، وعندما بدأ عهد الرئيس خاتمي كان مفهوم الأمن مقترناً مع التنمية السياسية، وكانت حكومة الرئيس خاتمي تسعى إلى تحقيقه داخلياً لتوفير الأمن الاقتصادي وخارجياً حفاظاً على أمننها القومي، فكان التوصل إلى توقيع الاتفاق الأمني بين البلدين في غاية الأهمية لهما.

---

(١) التطرق إلى هذه الأحداث من باب التوضيح للموقف وليس من رأى كمن سمع؛ لأن هناك من المحللين والباحثين من لا يزالون يكررون ما روجت له إيران آنذاك حول هذه الأحداث وأطلقت عليه مصطلح "أحداث الحرم الدامية" وحَمَّلت الحكومة السعودية وأجهزتها الأمنية المسئولية عن هذه الأحداث وتركت عناصر الحرس الثوري وسهّلت لهم اقتحام السفارة السعودية في طهران واغتيال السفير السعودي. وللمزيد حول تطور استغلال موسم الحج لتصدير الثورة يمكن الرجوع إلى المبحث الثاني الخاص بالمفهوم السياسي للحج وأبعاده في كتاب: الفقه السياسي في إيران وأبعاده، للدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

وقد اختلفت أهمية الاتفاق وفقاً لرؤية كل بلد والأهداف التي يبتغيها من ورائه، فبالنسبة لإيران فهي تعتبر أن الاتفاق تدشيناً لبداية عهد جديد من التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي وليس مع المملكة العربية السعودية وحدها، ولكن خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، بمعنى أن تتعامل مع كل دولة على حدة، ولكن تكمن أهمية التدشين لطهران كون الاتفاق مع أكبر دولة في المنظومة الخليجية، مما اعتبره المراقبون تكتيكاً واعياً في رؤية القيادة الإيرانية اختصر عليها نصف الطريق نحو النفاذ إلى باقي الأبواب الخليجية بحكم ما تملكه المملكة من نفوذ وكلمة مسموعة في مجلس التعاون الخليجي، يمكن من خلاله طمأنة شركائها في المجلس حيال نوايا إيران وإزالة آثار الشكوك القديمة بشأن ما كان يثار عن أطماعها في المنطقة، وقد هدفت حكومة خاتمي من خلال الاتفاق الأمني إلى توصيل ثلاث رسائل إقناعية متباينة الاتجاهات: الأولى، لإقناع دول الخليج بانتفاء مسوغات الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في الخليج، والذي تعتبره إيران تهديداً لأمنها القومي، الثانية، دعوة صريحة لبقية دول الخليج بتوقيع اتفاقيات أمنية مماثلة تساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي، والثالثة، أن الاتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية باتجاه اتفاقيات دفاعية مستقبلية تحمل في طياتها إمكانيات تعاون أشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة أو عقد صفقات أسلحة أو تبادل خبرات فنية عسكرية؛ لكن هذا الهدف قد يكون طموحاً صعب التحقيق؛ لأن القوى الكبرى العالمية سوف تعمل جاهدة لمنع ظهور مثل هذا التعاون الذي من الممكن أن يوصل إلى تكتل عسكري قوي في المنطقة قد ترى فيه تهديداً للكيان الصهيوني، أما بالنسبة للسعودية فتكمن أهمية الاتفاق الأمني في أنه أحد الاختبارات الرئيسية للنوايا الإيرانية، بعد سلسلة من الاختبارات الثانوية التي تجسدت في خطوات تدريجية متبادلة تم اتخاذها طوال التسعينيات؛ لكن لم تتسارع إلا حركتها إلا في عهد الرئيس خاتمي، وهذه الخطوات أقنعت الرياض في النهاية بقبول الجانب الإيراني طالما سلمت نواياه من منطلق أن عدو الأمس من الممكن أن يكون صديق اليوم، خاصة بعد أن فشلت نظرية الأمن القومي العربي على يد العراق بغزْوِه الكويت، مما ولَّد الحاجة إلى اتساع الدائرة لاستيعاب أطرافاً غير

عربية من خلال استراتيجية بعيدة المدى لخلق دوائر تعاونية ربما تكون إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أو نفطية من خلال منظمة الأوبك(١).

ب- العلاقات الإيرانية الكويتية:

بدأت العلاقات بين إيران والكويت في التحسن بعد إعلان الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، عندما أعلنت إيران في ١٩٩٠/٨/٨م معارضتها للعراق بضم الكويت، وأن إيران لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية، وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عدم قبوله الاحتلال العراقي بأي شكل من الأشكال، وأن على العراق الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، وما إن تم تحرير دولة الكويت حتى نشطت الحركة الدبلوماسية بين البلدين وفتحت صفحة جديدة في ملف العلاقات الإيرانية الكويتية، ثم شهدت العلاقات تحسناً متزايداً بعد انتخاب الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧م، كاستجابة تلقائية لتطور العلاقات الخارجية الإيرانية مع دول المنطقة والعالم من جهة، ومن جهة أخرى فالكويت وإيران تلتقيان في حدود بحرية مشتركة، وبالفعل شهدت العلاقات بين البلدين نمواً مطرداً في جميع المجالات، إلى درجة أن وصف الرئيس خاتمي العلاقات بأنها "نموذجية يجب أن يُحتذى بها"(٢).

وكان من ثمرة تحسن العلاقات بين البلدين أن توصلا إلى عقد اتفاقية أمنية عندما قام وزير الداخلية الكويتي الشيخ محمد الخالد الصباح بزيارة رسمية إلى طهران في يونيو ١٩٩٨م تضمنت أوجه التعاون الأمني، ومكافحة تهريب المخدرات، وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، وفي زيارة مماثلة قام بها وزير الداخلية الإيراني في

---

(١) ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، خطوة نوعية على طريق التقارب، ص٥٣-٥٤.

(٢) نوف منير المطيري، العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة، الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١: ٢٠٠٤م، صص١٣٧، ١٣٩، ١٤٢-١٤٣.

اكتوبر٢٠٠٠م اتفق مع نظيره الكويتي على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، وعلى صعيد الأمن الخارجي قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك بزيارة لطهران في نهاية سبتمبر٢٠٠٢م استغرقت خمسة أيام وقع خلالها مع الجانب الإيراني مذكرة تفاهم للدفاع المشترك بين البلدين، وهي أول اتفاقية من نوعها بين دولة خليجية وإيران منذ قيام الثورة الإيرانية؛ حيث تضمنت بنودها حضور مراقبين من الجانبين المناورات العسكرية التي يجريها كل بلد، وتبادل الخبرات والمعلومات والدورات التعليمية في المجال الدفاعي(١).

ج- العلاقات الإيرانية البحرينية:

شهدت العلاقات بين إيران والبحرين في عهد الرئيس خاتمي تحسناً بعد تجاوز الأزمة التي نشبت بينهما في بداية عام ١٩٩٧م عندما أعلنت البحرين تخفيض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إلى مستوى قائم بالأعمال؛ بعد اتهام البحرين لإيران بالتورط في دعم الشيعة البحرينيين في المحاولة الانقلابية التي جرت أواخر عام ١٩٩٦م، وقد بذلت الحكومتان مساعي لبناء الثقة كان أبرزها رفع البحرين مستوى تمثيلها الدبلوماسي الكامل عام ١٩٩٩م، بعد سلسلة من الزيارات الرسمية لكبار المسئولين الإيرانيين كانت أهمها زيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام عام ١٩٩٨م، وزيارة وزير الخارجية "كمال خرازي" عام ١٩٩٩م لتقديم العزاء في وفاة أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ونتج عن هذه الزيارات توقيع بروتوكول إنشاء اللجنة السياسية العليا المشتركة، ومجموعة اتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية وتبادل المعلومات والتقنية في المجالات الصناعية(٢).

---

(١) أشرف محمد كشك، العلاقات الكويتية-الإيرانية: رؤية تحليلية، مختارات إيرانية- المجلد الرابع٢٠٠٣- العدد ٣١ فبراير ٢٠٠٣م، ص٩٩.

(٢) حسام حسن، العلاقات الإيرانية-الخليجية عام ٢٠٠١م، في(التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، تحرير: الدكتور مدحت أحمد حماد، ط١: أكتوبر٢٠٠٢م، ص١٥٨.

وفي الحقيقة كان تحسن العلاقات الإيرانية البحرينية مرتكزًا على عاملين اثنين، الأول: تخلي إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة، وبالتالي عدم التدخل في الشأن البحريني الداخلي بدعم الجماعات الشيعية في البحرين، والثاني: هو تولي الشيخ حمد بن عسى آل خليفة الحكم في البحرين خلفاً لوالده عام ١٩٩٩م، ومن ثم إطلاقه المشروع الإصلاحي الذي كان من نتائجه حدوث انفراج سياسي سمح لكافة التيارات السياسية بأن يكون لها تنظيمات شرعية ويحق لها العمل العلني على الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى انتفاء ادعاءات التضييق على الشيعة الذين يمثلون أغلبية في البحرين، وفي سياق المرحلة الجديدة من العلاقات بين إيران والبحرين جاءت الزيارة التي قام بها ملك البحرين إلى إيران في أغسطس ٢٠٠٢م، هي أول زيارة لحاكم البحرين منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وجاءت في توقيت بالغ الأهمية كانت المنطقة تشهد تطورات إقليمية بالغة الحساسية تمثلت في التخطيط الأمريكي لغزو العراق وتنفيذ مشروع الإطاحة برئيسه صدام حسين، وكانت دول المنطقة أجمع تخشى أن يؤدي الغزو إلى تفكيك العراق وتجزئته، أو مما يجري فيه حالياً من حالة عدم الاستقرار، كما جاءت هذه الزيارة في سياق الأزمة التي شهدها المشروع الإصلاحي في البحرين بين الحكومة والمعارضة الشيعية على وجه الخصوص على خلفية التعديلات الدستورية التي جرت في فبراير ٢٠٠٢م، ونصت على مَنْح المجلس المُعَين في السلطة التشريعية صلاحيات تشريعية متساوية مع المجلس المنتخب مع مساواة عدد الأعضاء في كل منهما بواقع أربعين عضواً لكليهما، مما أدى إلى مقاطعة جمعيتي الوفاق والعمل الإسلامي الشيعيتين، وقد هدفت الزيارة إلى إبعاد العامل الإيراني عن هذه القضية(١).

ولعلنا نشير إلى أن تَحَسُّن العلاقات الإيرانية البحرينية كان معتمداً بالأخص على الانفراج الذي حدث في العلاقات السياسية بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية مثلها كبقية الدول الخليجية

---

(١) أحمد منيسي، العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣- العدد ٣١ فبراير٢٠٠٣م، ص٩١-٩٢.

الأخرى، وكذلك على تخلي إيران عما كانت تثيره من أن البحرين كانت جزءًا من إيران، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن العلاقة بين البحرين وإيران تحكمها العلاقة بين الحكومة البحرينية والجماعات الشيعية داخلها، وموقف إيران من هذه العلاقة؛ حيث إن أي تعاطف إيراني لتلك الجماعات – لا محالة– سوف يؤدي إلى تأزم أو تدهور العلاقة بينهما، وعلى العكس عندما لا تلتفت إيران لما يحدث في الشأن الداخلي البحريني، أو تهدأ الأمور بين الحكومة البحرينية والجماعات الشيعية، فإن العلاقات البحرينية سوف تستمر في مسار التطور والتفاهم والتعاون.

ج– العلاقات الإيرانية التركية:

شهدت العلاقات الإيرانية التركية في عهد الرئيس خاتمي تحسناً ملموساً أدى إلى تقوية التمثيل الدبلوماسي بينهما؛ حيث وصل السفير التركي إلى طهران في الرابع من شهر فبراير لعام ١٩٩٨م، وأعقب ذلك عقد اتفاقيتين بين البلدين، الأولي في مجال الطاقة وخاصة الغاز، والثانية في بخصوص الموقف الأمريكي حيال خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى تركيا مروراً بإيران؛ حيث واجهت حكومة الرئيس التركي مسعود يلماز ضغوطاً أمريكية للحيلولة دون التوقيع على هذه الاتفاقية، ومع ذلك لم تستجب الحكومة التركية لهذه الضغوط نظراً لحاجتها الماسة إلى الغاز، وبناء عليه تمت الاتفاقية بينها وبين إيران وتركمانستان على مد أنابيب الغاز بين هذه الدول لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي، وفي الثامن من شهر فبراير ١٩٩٨م تم افتتاح المرحلة الأولى من خط أنابيب الغاز الممتدة من (كردبچه) في تركمانستان إلى (كردكوى) في إيران بحضور الرئيس خاتمي ونظيره التركمانستاني[(١)]، وكان من المخطط أن تنتهي المرحلة الثانية التي تمتد من إيران إلى تركيا بطول ٢٠٠م في عام ١٩٩٩م، وتبدأ تركيا بعدها من شراء الغاز الإيراني والاستفادة منه؛ لكن الضائقة المالية التي مرت بها تركيا تسببت في تأخر تشغيل المرحلة الثانية من المشروع إلى منتصف شهر يوليو ٢٠٠١م عندما

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٥٣-٣٥٤.

تم إعلان وزارة النفط الإيرانية عن البدء في تصدير الغاز الإيراني في ٢٠٠١/٧/٣٠م(١).

كما سعى الجانبان، وبخاصة في السنوات الأخيرة، للقيام بخطوات ملموسة لتقوية هذه العلاقات، فعقد البلدان اتفاقيات أمنيَّة للحدِّ من نشاطات المنظمات المناوئة لهما، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (١,٤) بليون دولار عام ٢٠٠١م، ويشكل السُّياح الإيرانيون والمنتجات التركية المصدَّرة إلى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية، فقد زار تركيا خلال عام ٢٠٠١ نحو نصف مليون سائح، ناهيك عن الاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، وكان لوصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم في انتخابات ٢٠٠٢م بالغ الأثر على تطور العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة بين الطرفين. ففي أول زيارة له للخارج، حاول رئيس حزب «الرفاه الإسلامي» المنحلّ، ورئيس الحكومة التركية السابق نجم الدين أربكان فتح صفحة جديدة مع إيران، وعقد معها اتفاقية مهمة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا، مما مهَّد لزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لتركيا سنة ١٩٩٧م. كما قام الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيَزَر بزيارة رسميَّة لإيران في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢م، شملت مدينتي طهران العاصمة وتبريز، ذات الغالبية الأذرية، مصطحباً معه (١٢٠) من رجال الأعمال و(٧٠) صحافياً. كما قام أردوغان بأول زيارة له إلى طهران صيف ٢٠٠٤م، وتوالت زيارات الوزراء والمسئولين بين البلدين، على كافة الأصعدة، وبخاصة الأمنيَّة(٢).

وعلى كُلٍّ تَحكُمُ العلاقة بين إيران وتركيا مصالح مشتركة أمنية واستراتيجية أهمها استتباب الأمن في منطقة القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى ومحاولة إيران منع النفوذ الإسرائيلي من الوصول إلى تلك المناطق

---

(١) أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية–التركية، في(التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٤٢١هـ–٢٠٠١م)، مصدر سابق، ص٢٩٠.

(٢) هوشنك اوسي، العلاقات الإيرانية–التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح، صحيفة الحياة ٢٠٠٨/٢/٣م.

المهمة لأمنها الاستراتيجي ومصالحها الاقتصادية خاصة بحر قزوين، كما لا يخفى على الدارسين أن هناك مصالحَ مشتركة بين إيران وتركيا وسوريا أيضاً في عدم قيام دولة كردية، أو أن تتطور الأوضاع إلى ما أدت إليه في العراق باستقلال الأكراد بإقليمهم في شمال العراق.

د- العلاقات الإيرانية الأوروبية

مرت العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي بمرحلتين اثنتين، هما:

١- *مرحلة المفاوضات المفتوحة:*

ساد العلاقات الإيرانية والدول الأوربية حالة من التأزم على إثر إعلان المحكمة الخاصة بقضية "مطعم ميكونوس"(١) عن تورط الاستخبارات الإيرانية وشخصيات بارزة أهمها الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني؛ حيث توقفت مباحثات "الحوار الناقد"، وغادر سفراء تلك الدول إيران، واستمرت العلاقات على هذه الحالة إلى وقت فوز الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م الذي مهد لاستئناف العلاقات من جديد وحث الدول الأوروبية لإعادة سفرائها إلى طهران حتى قَبْلَ مراسم تنصيب خاتمي رئيساً للجمهورية، وقد شارك بعض سفراء دول الاتحاد الأوروبي في هذه المراسم، وبعد ذلك تطورت العلاقات عام ١٩٩٨م لتحل مباحثات "الحوار البناء" محل سابقتها المسماة بالحوار الناقد، وسارت العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي في تحسن مطرد على رغم ما شابها من فتور على فترات متقطعة ساعدت بعض الحوادث في ظهوره مثل قضية التاجر الألماني الذي تمت محاكمته، وحكم عليه بالإعدام لإدانته بإقامة علاقة جنسية مع فتاة إيرانية مسلمة، وإثارة قضية مطعم ميكونوس من جديد، ومع ذلك استمر التعاون الاقتصادي بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا،

---

(١) تعرض رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني صادق شرفكندي وثلاثة من رفاقه إلى حادث اغتيال بإطلاق الرصاص عليهم داخل مطعم في مدينة يسمي (ميكونوس)، وكشفت التحقيقات عن تورط إيراني وثلاثة لبنانيين تم محاكمتهم وإدانتهم وتوجيه الاتهام إلى الحكومة الإيرانية بمساعدتهم وتسهيل مهمتهم وكان أبرز المتهمين رئيس الجمهورية آنذاك هاشمي رفسنجاني.

وقد بلغت الواردات الإيرانية عام ٩٨م من ألمانيا ما يقارب(١,٧) مليون دولار، وبناء على استمرار العلاقات الإيرانية الألمانية في النمو المطرد وجهت ألمانيا في ١٠أبريل ١٩٩٩م الدعوة للرئيس الإيراني خاتمي لزيارتها نتيجة للمقال الذي كتبه الرئيس خاتمي عن حوار الحضارات في إحدى الصحف الألمانية، ولقي إعجاباً وترحيباً من المسئولين الألمان(١).

استمر تبادل الزيارات بين المسئولين الإيرانيين ونظرائهم من الدول الأوروبية على أعلى المستويات، فقد قام وزير الخارجية الإيطالي لمبرتو ديني إيران في مارس ١٩٩٨م، وفي شهر يونيه من نفس العام قام رئيس جمهورية فرنسا السابق جيسكاردستان بزيارة إلى إيران وصرح خلال هذه الزيارة بأن فرنسا تتابع بكل اهتمام السياسة الخارجية لإيران والمواقف الذي أعلن عنها الرئيس خاتمي وأصدائها على المستوى العالمي، وتأمل أن تحافظ هذه المرحلة على مسارها البناء والراسخ، كما قام وزير الخارجية الفرنسي بزيارة إلى طهران لمدة ثلاثة أيام في شهر أغسطس من العام نفسه للتباحث مع المسئولين الإيرانيين حول إيجاد آفاق رحبة للتعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات، وفتح صفحة جديدة للتباحث حول جميع القضايا، كما اجتمع وزير الخارجية الإيراني بنظيره البريطاني على هامش فعاليات المؤتمر الثالث والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في سبتمبر ١٩٩٩م، وتم خلالها موافقة البلدين على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينها إلى مستوى سفير، وفي مارس من عام ١٩٩٩م كان الرئيس خاتمي قد قام بزيارة لإيطاليا هي الأولى من نوعها لرئيس جمهورية إيراني بعد الثورة الإيرانية، وفي شهر مايو ١٩٩٩م قام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة إلى إيران على رأس وفد يتكون من ٣٠ من أعضاء الحكومة النمساوية، وفي يونيه عام ٢٠٠٠م قام الرئيس خاتمي بزيارة إلى ألمانيا وهي أول زيارة لأعلى مسئول إيراني منذ (٣٢) عاماً(٢).

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى واجتماعى بعد از انقلاب اسلامي در ايران، مصدر سابق، ص٣٥٧-٣٦٠.

(٢) دكتر اصغر جعفرى ولدانى، روابط خارجى ايران (بعد از انقلاب)، تهران: انتشارات آواى نور، چاپ اول:١٣٨٢، ص٢١٤-٢١٦.

كما شهدت العلاقات بين إيران وبريطانيا في عهد الرئيس خاتمي تطوراً واضحاً، عندما تمكن من إبراز موقف حكومته من فتوى إهدار دم سلمان رشدي صاحب كتاب آيات شيطانية، والذي سبق وأن أصدرها "آية الله الخميني" في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩م، ولقيت أصداءً سلبية لدى الغرب باعتبار إيران تقف ضد الحريات في العالم، وقد تم تسوية هذه القضية عندما أخبر وزير الخارجية الإيراني آنذاك "كمال خرازي" نظيره البريطاني "روبن كوك" أن إيران ليس لديها أي نية، ولن تتخذ أي موقف مَهْمَا كان لتهديد حياة مؤلف آيات شيطانية، أو أي شخص مرتبط بهذا العمل، ولن تشجع أي شخص على القيام بذلك أو تقدم له أي مساعدة، عند ذلك بدأت بريطانيا في إعادة علاقاتها تدريجياً مع إيران، وتم تبادل السفراء بين البلدين في ابريل من عام ١٩٩٩م، وفي تلك الأثناء قام "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيراني بزيارة إلى بريطانيا والتقى برئيس الوزراء البريطاني من أجل مناقشة مستقبل العلاقات بين البلدين(١).

٢- *مرحلة المفاوضات المقيدة:*

بدأت هذه المرحلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وعلى إثر موقف الحكومة الإيرانية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عندما بادرت إيران باستنكارها وشجبها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كان لهذه الأحداث رد فعل لدى الحكومة الإيرانية، إذ أصدر رئيس الجمهورية بياناً باسم الشعب الإيراني أدان فيه هذه الحادثة، وقدم مواساة الشعب الإيراني إلى الشعب الأمريكي مطالباً المجتمع الدولي بالقضاء على الإرهاب، وموضحاً أن "حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران لن تتوانى عن القيام بأي إجراء لتحقيق ذلك"(٢)، كما أدانت جميع الأوساط السياسية في إيران الإرهاب بجميع

---

(١) سهيلة عبدالأنيس محمد، العلاقات الإيرانية-الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجيه (١٢٦)، ط١: ٢٠٠٧م، ص٣٠.

(٢) ايران، ٢٠٠١/٩/١٢م.

أشكاله، فقد أعلن نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي "محسن آرمين" عن أن حادثة الاعتداء على أمريكا عمل إجرامي غير مقبول سواء قام به فرد أو جماعة، وأن هذه الحادثة لها أبعادٌ عديدة وآثارٌ اقتصادية وتبعـات سياسـية وأمنية وكذلك إنسانية، وطالب "عباس عبـدي" عـضو مجلـس الـشورى الإسلامي بإدانة مطلقة للإرهاب الذي منه أحداث الحادي عشر من سـبتمبر ٢٠٠١م ولا يقتصر عليه فقط؛ لأن بعض الدول ومنها أمريكا تـدين هـذه العمليات وتلتزم بالصمت أمام عمليات الإرهاب الأخرى ومنها جرائم الكيان الصهيوني، وعقب الأحداث بعث كل من رئيس مجلس مدينة طهران "محمد عطريانفر"، ورئيس بلدية طهران "مرتضى الويري" برسـالة إلـى عمـدة نيويورك "رادلف جولياني"، أعربا فيها عن بالغ حزنهمـا علـى ضـحايا الاعتداء، وعن إدانتهما الشديدة لهذه الأعمال التي اعتبراها غيـر إنـسانية، وقدما مواساتهما له ولمجلس المدينة ولجميع مواطني نيويورك، وقـد لقيـت هذه المواقف ترحيباً من بعض المسئولين الأمريكيين، فقد وصف رئيس قسم وضع السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية موقـف الحكومـة الإيرانيـة بالموقف الإيجابي المناسب تجاه الأحداث، وقد ألمح إلـى اسـتعداد أمريكـا للتباحث دبلوماسياً حول الوضع في أفغانستان، والترحيب بمشاركة إيران في مشروع محاربة الإرهاب(١).

وعلى رغم هذا الموقف الإيجابي من الحكومة الإيرانية إلا أن موقـف الولايات المتحدة بدا متذبذباً، فتارة تمتدح المواقف الإيرانية كما تقدم وتـارة تضع إيران من ضمن الدول التي ترعى الإرهاب وتقوم بدعمه، بل وصنفها رئيسها بوش الابن بأنها من دول "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريـا الشمالية، كما أن موقف الإدارة الأمريكية من الدول الأوروبية التي لم تؤيـد غزوها للعراق في البداية مثل فرنسا وألمانيا وتقسيمها للدول الأوروبية إلـى دول قديمة وحديثة، كل هذا أثر على العلاقات الإيرانية الأوروبية، وتحـول الحوار البناء والشامل إلى حوار مقيد بشروط نتيجة الضغوط الأمريكية على الدول الأوروبية بعدم المضي قدماً في مزيد من التعاون مع إيران، وبـدأت

---

(١) مختارات إيرانية، المجلد الثاني ٢٠٠١- العدد ١٦ سبتمبر ٢٠٠١م، ص٢٤-٢٦.

الدول الأوروبية تشترط على إيران بعض الشروط مثل: التحكم في البرنامج النووي، وضرورة مراعاة حقوق الإنسان، وعدم التسبب في تعطيل مباحثات السلام في الشرق الأوسط، وعدم دعم الإرهاب، ولا أدل على ذلك مثل قيام (١٥) دولة أوروبية بتوجيه التحذيرات لإيران في يونيو ٢٠٠٣م بأن التقدم في المباحثات بين الطرفين مرهون بالتقدم الإيجابي لإيران في مجال احترام حقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب ومسيرة السلام في الشرق الأوسط، وعلى هذا حدث تغير رئيس في العلاقات بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة وذلك بتقييد هذه الدول أي نوع من الحوار مع إيران، وذلك نتيجة ما أفرزته تلك الأحداث من بروز منطق أمريكي جديد وخاصة بعد انتهاء الحرب على العراق عندما قَسَّم وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" أوروبا إلى قسمين: أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، الأمر الذي اعتبر مؤشراً بارزاً على تغير التوجه الأمريكي نحو أوروبا والوحدة الأوروبية، مما أثار مخاوف بعض الدول الأوروبية وتصنيفها حسب بعض المحللين الأمريكيين تحت اسم "محور الشر الثاني" إشارة إلى الدول الثلاث التي عارضت الحرب على العراق وهي ألمانيا وفرنسا وروسيا، ونتيجة لهذه المخاوف فقد تبنى الاتحاد الأوروبي موقفاً مشابهاً للموقف الأمريكي، وخاصة تجاه البرنامج النووي الإيراني عندما تزعمت بريطانيا ضغوطاً على الحكومة الإيرانية للتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

هـ- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

قام الرئيس خاتمي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية خلال مقابلة مع شبكة (سي إن إن) بتوضيح موقف حكومته من العلاقات مع أمريكا في إطار سياسته لإزالة التوتر، وأعرب في رسالته إلى الشعب الأمريكي عن ما يُكِنه الشعب الإيراني من تقدير ومحبة للشعب الأمريكي إلا أن طبيعة العلاقات بين البلدين ترجع إلى سوء تقدير الإدارة الأمريكية، وأشار إلى أن سبب

---

(١) دكتر اصغر جعفرى ولدانى، روابط خارجى ايران (بعد از انقلاب)، مصدر سابق، ص٢٣٥-٢٤٣.

رفض الشعب الإيراني للأمريكيين بعد الثورة هو احتقار الأمريكيين للشعب الإيراني على مدى نصف القرن الماضي، كما رحب بأن يكون هناك علاقات ثقافية بين شعبي البلدين؛ لكن الساسة في أمريكا لم يتمكنوا من تجاوز الجو السائد أيام الحرب الباردة، ويملون سياستهم من منطلق التفوق العسكري، وعلى كلٍ كان خطاب الرئيس خاتمي في هذا اللقاء قائماً على الاحترام وحسن النية للولايات المتحدة، مما أوجد رد فعل إيجابي لدى الساسة الأمريكيين وفي مقدمتهم الرئيس كلينتون، كما أكدت وزيرة الخارجية آنذاك أولبرايت في كلمة لها أمام اللجنة الآسيوية عام ١٩٩٨م عن رغبة أمريكا في تغيير سياستها نحو إيران، وبالفعل بدأ نوع من المحادثات، وأوجه التعاون فيما يتعلق بتنظيم البرامج الشاملة الخاصة بالقضايا المشتركة مثل مواجهة انتشار المخدرات، والأوضاع في أفغانستان، وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشطب اسم إيران من البلدان المنتجة للمخدرات(١).

من جانب آخر اعتبرت الولايات المتحدة تبني إيران سياسة التوافق مع أوروبا والدول الخليجية والمشاركة بطريقة إيجابية في المنظمات الدولية، أنها إشارة إلى أن إيران قد تكون مستعدة لأن تتصرف انطلاقاً من تصورها التقليدي للمصلحة القومية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تقارب في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، ولذلك طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عرض إدارة الرئيس "بيل كلينتون" حول بدء حوار موثوق وغير مشروط مع طهران؛ لكن إيران لم تكن مستعدة لحوار دبلوماسي على هذا الأساس، وقدمت شروطاً مسبقة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية برفع العقوبات وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة، ونتيجة لذلك ظلت مبادرة الرئيس "بل كلينتون" ساكنة في مكانها(٢).

---

(١) دكتر يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٦٢-٣٦٣.

(٢) فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١١١)، ط١: ٢٠٠٧م، ص٨.

ويشير الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن إلى أن العائق الرئيس أمام تطور العلاقات بين البلدين كان يتمثل في التيار المحافظ في إيران، وعلى رأسهم الزعيم على خامنئي، فقد كانوا يقفون عثرةً في طريق التقارب الإيراني الأمريكي؛ بوضعهم شروطاً ثقيلة يأتي على رأسها الشروط الآنفة الذكر، بل إن التيار المحافظ كان يعلن بين الفينة والأخرى عن عقبات أخرى أمام تحسن العلاقات بين البلدين ومحاولة تطويرها بتقديم اتهامات ضد الولايات المتحدة الأمريكية حول محاولتها القيام بانقلاب ثقافي في إيران كما أعلن عنه ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة، مع أنه في المقابل كانت الدبلوماسية الإيرانية تحث الخطى للاستفادة من أي فرصة كانت تسنح لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية لشرح وجهات نظرها ومواقفها الأصولية للشعب الأمريكي من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ خطوات جادة وعملية وتجاوز ما يطرح من عوائق؛ لتبرهن على حسن نواياها تجاه إيران ولكي تمنح حكومة الإصلاحيين الأرضية المناسبة للتحرك في اتجاه عودة العلاقات السياسية بين البلدين(١).

في المقابل هناك تشدد من الولايات المتحدة الأمريكية من جراء العوامل الداخلية فيها وبالتحديد الضغوط التي تمارسها اللجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشئون العامة (إيباك)، أدى إلى جمود التقارب بين البلدين، إذ أن الولايات المتحدة تصر على أن إيران لا زالت تدعم الإرهاب، وأن على إيران طمأنتها بأنها لا تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، كما أن على إيران تغيير موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط(٢).

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وعلى الرغم من رد الفعل الإيراني من هذه الأحداث الذي أدان -على لسان الرئيس خاتمي- الإرهاب وأبدى تعاطفاً مع الأبرياء الذين سقطوا على إثر تلك التفجيرات، إلا أن

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص١٥٠-١٥١.

(٢) الدكتور روبرت سنايدر، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٩)، ط١: ٢٠٠٣م، ص٣٠، ٣٣-٣٤.

الموقف الأمريكي بدا منقسماً حول العلاقات مع إيران ودورها في الحرب على الإرهاب، فخبراء شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية كانوا يرغبون في المضي قُدماً في النظر في تعاون مع إيران واسع النطاق، ويتفق معهم البيت الأبيض، في حين أن وزارة الدفاع التي كان يغلب عليها المحافظون تقاوم حدوث مثل هذا التعاون وتشكك في مدى جدية الإيرانيين فيما يتعلق بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الانقسام واجهه في البداية موقف حاسم لإيران جاء على لسان الزعيم "خامنئي"، وكان على عكس ما كان يتوقعه الإصلاحيون، فقد أكد "خامنئي" أثناء زيارة وفد الترويكا الأوروبية لإيران على أهمية محاربة الإرهاب؛ لكنه وصف الموقف الأمريكي بأنه متغطرس؛ معتبراً أن تعريف أمريكا للإرهاب خطأ وغير مقبول، كما أكد على أن إيران لا يمكن أن تشارك في أي حركة تتزعمها أمريكا في محاربة الإرهاب، رافضاً المنطق الأمريكي القائل بأن "الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب"، كما جاء موقف الرئيس خاتمي متوافقاً مع موقف المرشد في رفض تقسيم العالم إلى مع أمريكا أو مع الإرهاب(١).

الانقسام في السياسة الخارجية الأمريكية خَلَق موقفاً متناقضاً إزاء إيران، فقد كثفت الولايات المتحدة حواراً تكتيكياً كانت قد بدأته ورسخته مع إيران بشأن القضية الأفغانية في إطار ما عرف باسم (٦+٢) في الأمم المتحدة(٢) ، غير أن الإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في أن يصل هذا الحوار التكتيكي إلى مستوى مناقشات استراتيجية حقيقية، وعلى الجانب المقابل نجد أن إيران دعمت ضمناً وفي مراحل معينة مباشرة الخطط الأمريكية الرامية إلى إطاحة طالبان وطرد القاعدة من أفغانستان، وتحقيق الاستقرار في أفغانستان عبر حكومة تمثل كافة أطياف الدولة وطوائفها والتي من شأنها حماية حقوق الجماعات العرقية والدينية وخاصة الشيعة في أفغانستان، وهذه التطلعات

---

(١) الدكتور محمد السعيد إدريس، حرب أمريكا ضد الإرهاب وصراع المصالح في قلب آسيا ، مختارات إيرانية، المجلد الثاني ٢٠٠١ - العدد ١٥ أكتوبر ٢٠٠١م ، ص ٤-٥.

(٢) إشارة إلى أفغانستان وإيران وباكستان والصين وطاجيكستان وتركمانستان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

أنتجت موقفاً إيرانياً إزاء أفغانستان بدا مؤيداً لوجهة النظر الأمريكية الذين رأوا أن إيران من الممكن أن تقدم مشاركة إيجابية في مجالات مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي(١).

استقر الموقف الإيراني من الحملة العسكرية الأمريكية والتحالف الدولي الداعم ضد أفغانستان على أن اصطلح على تسميته "الحياد الإيجابي" الذي انصب على رفض المشاركة العسكرية ضد طالبان وتنظيم القاعدة وإغلاق الحدود الإيرانية التي تزيد على (٩٠٠) كم٢ مع أفغانستان بدعوى منع تدفق اللاجئين الأفغان، وعدم تقديم مساعدات عسكرية أو لوجستية، ورفض إتاحة الأجواء والمطارات، والمياه الإقليمية الإيرانية لأغراض هذه الحملة، وإن كانت أمريكا قد رحبت بموافقة إيران على طلب أمريكي بمساعدة جنودها عندما يضلون الطريق، وعدم اعتراض المقاتلات الحليفة المصابة فوق الأراضي الأفغانية التي قد تلجأ إلى الأراضي الإيرانية، وتقديم العون لطياريها فيما عدا الجنود الهاربين من أفغانستان مقابل تعهد أمريكي بعدم اختراق الأجواء الإيرانية حال الحرب، وقد جاء هذا الحياد في صالح الولايات الأمريكية المتحدة؛ فعملية إغلاق الحدود أكدت مقدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود، وطمأنت الأمريكيين بعدم تسلل مجموعات من طالبان أو أنصار القاعدة إلى إيران ومنع تهريب الأسلحة، والدعم إلى تلك المجموعات عبر الأراضي الأفغانية، الأمر الذي يعد سهلاً مقابلةً بما قامت به أمريكا من ممارسة ضغوط على باكستان وهي الحليفة لها لإغلاق حدودها مع أفغانستان، وتجدر الإشارة إلى أن الحياد الإيراني انطوى على تناقض واضح؛ حيث تغاضت إيران عن تعاون "تحالف الشمال" مع القوات الأمريكية، وهو التحالف الذي توافقت إيران على دعمه مع روسيا وطاجيكستان والهند وتركيا وأوزبكستان، خصوصاً الجناح الذي كان يقوده الرئيس "رباني" والجنرال "محمد قاسم فهيم" ضد طالبان، حتى بات الأمر

---

(١) فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٠-١١.

مثيراً للمفارقة بفعل التناقض، فالإيرانيون ضد الحملة العسكرية الأمريكية في الأجواء، ومعها على الأرض[1].

هذا التناقض بالطبع يفسره عنصران مهمان، هما: الحساسية المفرطة لدى التيار المحافظ من أي إقامة اتصال أو حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي سبق وأن أطلق عليها مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني صفة "الشيطان الأكبر"، هذا يظهر مما وجده التيار الإصلاحي من إثارة هذه القضية بعض الأحيان؛ بل وتوجيه الاتهامات له بالابتعاد عن مبادئ الثورة والتفريط في مكتسباتها، والتصالح مع أَلَدّ أعدائها، ولا أدل على ذلك ما لقيه خطاب الرئيس خاتمي للشعب الإيراني في مقابلته مع قناة (سي إن إن) من انتقادات تصل أحياناً إلى درجة الاتهام بالتخاذل والخنوع مع أعداء الثورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد التقت المصالح الإيرانية مع المصالح الأمريكية في الحرب على أفغانستان من خلال التخلص من حركة طالبان التي سبق وأن تسببت سيطرتها على أفغانستان في إثارة قلق إيران بسبب ما نشب بين الحركة وإيران من مشاكل كان من أهمها إعدام الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف، فضلاً عن الاختلاف المذهبي بينهما، مما يعتبر تهديداً لأمن إيران القومي، ولهذه الأسباب وجدت إيران الفرصة سانحة للتخلص من أحد أعدائها بطريق غير مباشر دون أدنى تضحية أو التزامات تؤثر سياستها الداخلية والخارجية أو على اقتصادها.

بعد القضاء على حركة طالبان والاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية أعلن الرئيس –وبشكل مفاجئ – في خطابه السنوي عن وضع إيران فيما أسماه "محور الشر" إلى جانب كوريا الشمالية والعراق، لأنها تحمي الإرهاب وترعاه وتقوم بتصدير أسلحة الدمار الشامل، مما اعتبره بعض المحللين نقطة الصفر في تحسن العلاقات بين إيران وأمريكا، وتوالت ردود فعل المسئولين في إيران؛ حيث وصف الرئيس خاتمي خطاب الرئيس بوش بأنه عدواني، وأن بوش قد تحدث في موضوعات تدل على أنه لم يستوعب

---

(١) الدكتور السيد عوض عثمان، التدخل الإيراني في الأزمة الأفغانية، مختارات إيرانية: المجلد الثاني ٢٠٠١، العدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠١م، ص٧٩.

التاريخ فحسب؛ بل إن السياسة الأمريكية في عهده أسوأ مما كانت عليه في الماضي، وأن السياسة الإيرانية تؤيد السلام القائم على العدل والمساواة وتعارض حتى النزوع إلى الحرب، وأشار رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام في خطبة يوم الجمعة ٨/٢/٢٠٠٢م، أن أسباب هذه التصريحات كانت بسبب الاتهامات الإسرائيلية لإيران بأنها أرسلت سفينة محملة بالأسلحة للفلسطينيين، وأن هذا الاتهامَ محضُ افتراء مستند إلى ما صرح به الرئيس المصري "حسني مبارك"، وما قاله الفرنسيون في هذا الخصوص، وقد رد على إدعاء أسلحة الدمار الشامل بأن إيران قد وقعت على معاهدة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقوم وكالة الطاقة النووية الدولية بزيارة إيران وتقوم بالتفتيش، وتعلن في كل مرة أن إيران خالية من أسلحة الدمار الشامل، أما الحديث عن حقوق الإنسان فإن الذي يتحدّث عنها هو نفسه من يقوم باعتقال الأشخاص وينقلهم معصوبي الأعين إلى سجون قاعدة "جوانتانامو" بكوبا ويحتجزهم في أقفاص في العراء تحت زمهرير الشتاء ولهيب الصيف، وفي نفس الوقت يرفضون التعامل معهم معاملة أسرى الحرب، ومع هذا تدعي أمريكا أنها راعية الحرية وحقوق الإنسان(١).

ثم جاء غزو العراق ليكرر نفس المشهد الذي حدث أثناء غزو أفغانستان، ونفس الازدواجية في التفاعلات بين أمريكا وإيران بشأن العراق؛ ففي خضم الاستعدادات التي كانت جارية لغزو العراق والإطاحة برئيسه صدام حسين، رأى بعض المسئولين الأمريكيين احتمالية مشاركة إيرانية بطريقة تكتيكية لتكون هذه المشاركة خطوة مفيدة في حد ذاتها، غير أنه من المحتمل أيضاً أن تكون أساساً أو منطلقاً لحوار وتعاون أوسع بين الطرفين؛ لكن آخرين استبعدوا قيمة أي تعاون محتمل مع إيران؛ وذلك بسبب رغبتهم ألا يسجلوا سابقة لمشاركة مستقبلية أو حتى مجرد الشعور بأن إيران صاحبة فضل على أمريكا لقيام إيران بمساعدتها، أما محصلة ذلك فكانت إجراء مناقشات ضيقة النطاق حول العراق ومستقبله، وذلك في خضم الاستعدادات

---

(١) مختارات إيرانية، المجلد الثالث ٢٠٠٢، العدد ٢٠ مارس ٢٠٠٢م، ص٤٣-٤٤.

لانطلاق عملية "العراق الحر" مقارنة بما حدث في أفغانستان؛ لكن ساد بين الطرفين حالة من الريبة والشكوك(١).

أما على الجانب الإيراني فقد اختلف قليلا عما كان عليه في غزو أفغانستان، وكانت تعارض دخول القوات الأمريكية للعراق بسبب أنها كانت تخشى أن تكون المحطة التالية للغزو الأمريكي ولا شك وهي ترى أمام ناظريها إحدى شريكاتها في محور الشر حسب المنظور الأمريكي تتداعى للسقوط، وحسب رأي أحد المحللين الإيرانيين أن إيران لم تستطع اتخاذ موقفها الحيادي في أفغانستان بسبب قلقها ومخاوفها من احتمالية الهجوم الأمريكي عليها بعد الانتهاء من العراق، وعلى رغم ما قامت به إيران من تكتيكات داخل أفغانستان من أجل القضاء على حركة طالبان، فإنها تلقت مكافئة من أمريكا بوضعها في محور الشر نتيجة الاتهامات بدعمها الفصائل الفلسطينية بالسلاح، وتكتمها على أعضاء تنظيم القاعدة داخلها، وتسليح المحاربين الأفغان ضد القوات الأمريكية، مما كان له الأثر على تغيير سياستها نحو الحرب على العراق؛ لكن في الجهة المقابلة نجد أن بقاء صدام حسين يمثل أشد تهديد للأمن القومي الإيراني، وبالتخلص منه سيكون الطريق ممهداً لإيران بأن تتفوق في منطقة الخليج، ويكون ميزان القوى فيها لصالحها، كما أن أمريكا تعلم يقيناً أنه ليس من الممكن إعادة صياغة النظام الأمني الإقليمي دون مشاركة إيران، وأنه لن يتحقق الهدوء في العراق دون مساهمة إيران، واستقر الأمر لدى الساسة الإيرانيين في النهاية إلى اتخاذ الحياد لدعم موقفها ضد الحرب والعنف في العالم(٢).

ومن خلال هذا الحياد سعت إيران سعياً حثيثاً للحفاظ على مصالحها داخل العراق بانتهاج استراتيجية من شقين، فكانت من جهة تدعم جماعات المعارضة العراقية التي كانت تربطها علاقة بأمريكا، ليس المجلس الأعلى

---

(١) فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٣.

(٢) دكتر امير محمد حاجى يوسفى، ايران وخاورميانه: گفتارهايى در سياست خارجى ايران، تهران: فرهنگ گفتمان، چاپ اول: ١٣٨٣، ص٢٥١-٢٥٣.

للثورة الإسلامية في العراق فحسب وإنما شمل الدعم الإيراني المؤتمر الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني في كردستان من أجل إقامة حكومة ديمقراطية في العراق تضم كافة الأطراف المعنية، ومن جهة أخرى تسلل إلى عمق العراق عناصر من الحرس الثوري والاستخبارات الإيرانية مع الآلاف من مقاتلي فيلق بدر الذي تولى الحرس الثوري الإيراني مهمة تدريبهم في إيران ليقوموا بتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي أوعزت إليهم بعد سقوط نظام صدام، ومنها تهيئة المجال لظهور الشيعة وتقويتهم ودعمهم والاستفادة من التحولات السياسية الناتجة عن القضاء على صدام ونظامه، وعلى الأقل أن تجد هذه الميليشيات مكانها أثناء الفراغ الأمني نتيجة سقوط الأجهزة الأمنية في العراق بعد انتهاء الحرب[١]، ولاشك أن إيران بمساعيها تلك زرعت لها جذوراً في العراق كما هي استراتيجيتها في أي منطقة يتواجد فيها بذور التشيع، ومن ثم تقوم بتعهدها على الدوام وفي كل الظروف وتحت أي اسم ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم تسنح فرصة الحصاد، وهذا ما أكده آية الله هاشمي رفسنجاني من أن إيران تساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية، ولكي تتقي إيران شر وجود القوات الأمريكية في العراق أو التهديدات الأمريكية المستقبلية فقد سعى المسئولون الإيرانيون إلى إقامة طوق أمني شيعي حول إيران[٢].

يرى أحد المهتمين بالشأن الإيراني أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران شهدت بعد نهاية الحرب على العراق إشارات إيجابية دفعت البعض إلى التكهن بحدوث تطور لافت في هذه العلاقات التي شابها نوع من التوتر خلال الحرب على العراق، من هذه الإشارات أن أقدمت واشنطن على إغلاق مكاتب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في الولايات المتحدة، وفي المقابل أعلنت إيران في توقيت متزامن عن إحباط عدة عمليات لتنظيم

---

(١) فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية–الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٣–١٤.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص٥٨.

القاعدة كان يخطط للقيام بها في الأراضي العراقية، مما يفهم بأنه رسالة إلى واشنطن مفادها أن طهران في نفس الخندق لمحاربة ما يسمى بالإرهاب، كما أرسلت إيران وفداً رسمياً عالي المستوى إلى العراق التقى بأعضاء مجلس الحكم الانتقالي بعد تشكيلة فيما يعد تأييداً إيرانياً مبكراً لهذا المجلس، في ظل تردد دولي حيال شرعية هذا المجلس، وبلغ الأمر أكثر من ذلك أن أعلنت طهران أنها سوف تفتتح سفارتها بالعراق في نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٣م، ولا شك أن كان لكل طرف أهدافه الخاصة من وراء هذا التقارب، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى تحقيق حزمة من الأهداف كان على رأسها: الحصول على الدعم الإيراني أو على أقل الأحوال الحياد نحو ما يجري في العراق، وعدم قطع خيوط الصلة مع الساحة الإيرانية بغية دعمها للتيار الإصلاحي فيما يمر به من مرحلة صعبة داخل إيران، كما تحاول تحسين صورتها المتدهورة على الساحة الدولية بمحاولة نفي اتهامها بالاعتماد على المعايير المزدوجة بتعاملها مع منظمة مجاهدي خلق وهي إحدى المنظمات الموضوعة على قائمة الإرهاب الأمريكية، أما الجانب الإيراني فكانت من ضمن أهدافه والتي تحقق له منها بعض الشيء مثل إنهاء ملف منظمة مجاهدي خلق، وحصول الشيعة على مكانة في المجلس الانتقالي، إلى جانب ما كانت تسعى إليه من محاولة تخفيف الضغوط الأمريكية بخصوص البرنامج النووي(١).

آخر محطة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي توقفت عند خطة "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي التي طرحها في أكتوبر٢٠٠٤م، وكانت تقضي بإرسال عرض رسمي إلى القيادة الإيرانية يتضمن استعداد الإدارة الأمريكية لاستئناف المباحثات السرية مع الإيرانيين على مستوى دبلوماسي رفيع في جنيف في أقرب وقت ممكن وضمن شروط محددة لمعالجة المشكلات والخلافات القائمة بين البلدين، وقد وصف الدكتور "محمد السعيد إدريس" هذا العرض بأنه تعجيزي ورد فعل لسيناريو أكثر

(١) أحمد منيسي، واشنطن–طهران: ماوراء الإشارات الإيجابية، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٣٨ سبتمبر٢٠٠٣م، ص١٠٤–١٠٥.

تشدداً يضع نهاية لأي فرص لحل سلمي للعلاقة أو لإشكاليات العلاقــة مــع إيران؛ حيث إن خطة "باول" تلك كانت ترمي إلى الوصول إلى توافق مــع إيران حول برنامجها النووي، والأوضاع في العراق والعلاقات الثنائية بــين البلدين مقابل أن تلعب إيران دوراً إيجابياً وبنّاءً في العراق، بأن تمتنع عــن تقديم أية مساعدة لما تعتبره أمريكا "القوى المخرّبة" في العراق، وأن تقبــل بتواجد قوات التحالف بقيادة أمريكا فيها، وربط "باول" بين هــذا العــرض والدخول في حوار بناء مع طهران بتخلي القيادة الإيرانية فعلياً عن جهودها لامتلاك السلاح النووي بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكردٍّ طبيعي رفضت الحكومة الإيرانية هذا العرض والعروض الأخرى[1]، ممــا أدى إلى زيادة في تدهور العلاقات، تعرضت على إثرها إيران إلــى حملــة إعلامية منظمة من الولايات المتحدة الأمريكية ليبرز كما يراه أحد المحللين في هذه الفترة الملف النووي الإيراني بقوة كقضية شــائكة تركــزت علــى التهديد الذي تشكله إيران حال استمرارها في إخفاء نشاطاتها النووية، ونتيجة للضغوط الأمريكية تعرضت إيران في الوقت نفسه إلــى ضــغوط سياســية واقتصادية بدأتها ألمانيا وفرنسا للتوقيع الفوري على ما يعرف بالبروتوكول الإضافي الذي يتيح تفتيش المنشآت النووية في أي وقــت، واتــسعت هــذه الضغوط لتشمل اليابان التي ربطت تعاونها مع إيران في مشروع حقل النفط في "آزادگان" بالتوقيع على ذلك البروتوكول[2].

وعلى رغم ما شهدته العلاقات الإيرانية الأمريكية من تذبــذبات إلا أن إيران خرجت ببعض المكاسب التي كان من أهمها المحافظة علــى أمنهــا القومي بالتخلص من ألَدِّ خصومها -حركة طالبان ونظام صــدام- وتعزيــز مكانتها في كل من أفغانستان والعراق بما يكفل عدم قيام الولايات المتحــدة الأمريكية باتخاذ أي إجراء معادي ضد إيران، وذلك بدعم بعض الجماعــات والتيارات داخل كلا الدولتين لإضعاف تواجد القوة الأمريكية داخلهما، ثم أنها

---

(١) الدكتور محمد السعيد إدريس، أمريكا وإيران بين السيناريو الأوكراني وســيناريو عراقي معتدل، مختارات إيرانية، العدد٥٤ يناير ٢٠٠٥م، ص٤.

(٢) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مصدر سابق، ص٧٢.

بانتهاجها سياسة الحياد الفعال قد كسبت وُدَّ دول الاتحاد الأوروبي بالشكل الذي أدى إلى إضعاف الموقف الأمريكي، وخاصة فيما يتعلق بمشروع "محور الشر"، لدرجة أن بعض الدول الأوروبية سخرت من هذا الموقف.

٣- الملف النووي

يرجع تاريخ الملف النووي إلى ما قبل الثورة الإيرانية، أي إلى عام ١٩٦٠م عندما أبدى "الشاه محمد رضا" رغبته في الحصول على الطاقة النووية، وقام بإنشاء منظمة الطاقة النووية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام ١٩٦٧م عندما تم إلحاقه بجامعة طهران وقامت منظمة الطاقة النووية الإيرانية بالإشراف عليه، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت مساعداتها لشاه إيران منذ البداية سواء في تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية أو تقديمها مفاعلاً صغيراً بقدرة "خمسة ميغاواط" لأغراض البحث، وكان لهذا المفاعل التدريبي القدرة على إنتاج (٦٠٠) غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك.

بعد ذلك مر البرنامج النووي عبر مراحل قسمها أحد الباحثين إلى ثلاث[١]، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والنشأة ١٩٦٩-١٩٧٩م:

كان "محمد رضا" يخطط في هذه المرحلة لإنشاء (٢٣) مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية وبمدة قصيرة جداً، فأنشأ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام ١٩٧٤م؛ لتأخذ على عاتقها مهام تنفيذ خطة البرنامج النووي، وفي نفس العام قام بإبرام عقد مع مؤسسة (كرافت ويرك) الألمانية لبناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي، وتحديداً في موقع يبعد حوالي (١٧) كيلومتر إلى جنوب مدينة بوشهر، كما قام بتوقيع عقد مع مؤسسة فرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية،

---

(١) الدكتور رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط١: ٢٠٠٦م، ص١١٣.

فضلاً عن توقيع عقد آخر مع مؤسسة فرنسية أخرى لإنشاء محطة نووية أخرى في منطقة (دارخوين) على ضفة نهر الكارون في منطقة الأهواز بقدرة (٩٣٥) ميغاواط تعمل بالماء الخفيف، وتستهلك يورانيوم واطئ التخصيب؛ لكن يبدو أن خلافاً ظهر بين الحكومة الإيرانية والشركة الفرنسية حال دون تنفيذه بسبب اشتعال الثورة الإيرانية، هذا وكانت الشكوك تحيط بمساعي "الشاه محمد رضا" وبرنامجه النووي.

المرحلة الثانية: مرحلة التوقف والسلبية ١٩٧٩-١٩٩٠م:

وهذه المرحلة تتضمن فترتين: الأولي: منذ انتصار الثورة الإيرانية وحتى بدايات الحرب العراقية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨١م، وهي ما يمكن أن نطلق عليها فترة الإهمال؛ حيث كان قادة الثورة الإيرانية ينتقدون برنامج "الشاه" بصراحة ويعتبرون مساعيه مثالاً على ميل الحكم الملكي البهلوي الفاسد للمشاريع الضخمة، وقد اعتبر "آية الله الخميني" مفاعلات "بوشهر" بأنها مشروع يقف ضد الإسلام[١]، ووصف رئيس الوزراء "محمد رجائي" مشروع المفاعلات النووية بأنها "منشآت ضارة" أنهكت كاهل المجتمع الإيراني وتحملت الميزانية العامة والدولة مبالغ طائلة نتيجة إلغاء عقودها[٢]؛ حيث قامت الدول المشرفة على البرنامج النووي في العهد البهلوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا برفض التعاون مع قادة الجمهورية الإسلامية في إيران، وفرضت عليها حظراً شاملاً في كافة مجال التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية للقصف الجوي والصاروخي أثناء الحرب العراقية الإيرانية[٣]. أما الفترة الثانية فقد بدأت مع تداعيات الحرب العراقية الإيرانية إلى توقفها ١٩٨١-١٩٨٨م؛ حيث سعت إيران إلى إحياء برنامجها النووي من خلال استئناف العمل في مفاعل "بوشهر"، ونظراً لاستجابة ألمانيا للضغوط الأمريكية برفض إكمال المشروع فقد توجهت

---

(١) المصدر السابق، ص١٨.

(٢) داود على بابائى، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟، مصدر سابق، ج٥ ص٥٩.

(٣) عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤م، ص٢١.

إيران إلى الاتحاد السوفييتي قبل انهياره، ثم الصين لاحقاً، وقد وضعت إيران برنامجاً طموحاً وطويل الأمد من أجل بناء مصانع للطاقة النووية للتوصل إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة؛ لكن هناك من يؤكد أن إيران كانت على اتصال مع شبكة "عبد القدير خان" منذ الثمانينيات بُغية إعطاء برنامجها مساراً جديداً[(1)].

المرحلة الثالثة: مرحلة الاهتمام والاندفاع ١٩٩١-٢٠٠٤م:

شهد البرنامج النووي في هذه المرحلة اهتماماً كبيراً من الحكومة الإيرانية، وجهوداً كبيرة ونشاطاً مكثفاً في كافة المجالات، وأكملت إيران بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وأكملت العمل في المنشآت النووية السابقة أضافت إليها منشآت أخرى معتمدة على التعاون الصيني في هذا المجال؛ حيث وقعت معها اتفاقية في ١٩٩١/١/٢١م لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان، استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى مادة لإنتاج "الوقود والكعكة الصفراء"[(2)]، وكثف الرئيس هاشمي رفسنجاني في تلك الفترة من جهوده لتوقيع معاهدات أخرى مع الصين وروسيا، واستطاعت إيران أن تقنع روسيا بإكمال بناء مفاعل "بوشهر النووي"، وتم التعاون بين البلدين في نهاية عام ١٩٩٤م وبداية ١٩٩٥م على البدء في تنفيذ الاتفاق بينهما في مجال إكمال المفاعل المذكور وتدريب الكوادر الإيرانية في أحد المفاعلات الروسية.

استمر العمل في البرنامج الإيراني بين سرية يضربها النظام عليه وشكوك تبديها الولايات المتحدة الأمريكية نحوه والتحذير من التهديد الإيراني كما جاء على لسان وزير خارجيتها وارن كريستوفر في مطلع عام ١٩٩٥م بأن إيران تتبع فيما يتعلق ببرنامجها النووي من حيث البرامج والمشتريات والأنشطة السرية، "الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية"، كما

---

(١) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص٣١.

(٢) عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مصدر سابق، ص٢٣.

وصف جهود إيران لامتلاك السلاح النووي بأنه "ينطوي على أخطار هائلة"[(١)]، وفي ظل هذه الظروف تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية وبالأخص جمهورية كازاخستان التي تمتلك أهم مركز للأبحاث النووية وأكبرها في الاتحاد السوفييتي السابق؛ ثم نجحت في الحصول على أجهزة الفصل الكهرومغناطيسي من الصين، وهي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، إضافة إلى مفاعل نووي متقدم وكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، مما يوضح على قوة الدعم الروسي للبرنامج الإيراني على رغم الضغوط الأمريكية على روسيا من أجل عدم تعاونها مع إيران؛ لكن هذه الضغوط لم تفلح في ثني روسيا من التعاون مع إيران بحجة أن الأخيرة لم تفعل ما يؤدي إلى خرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووي خاصة أنها وافقت على إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا حسب طلب الخبراء الأمريكان[(٢)].

أول تصريح لحكومة الرئيس خاتمي بعد انتخابه عام ١٩٩٧م حول البرنامج النووي جاء على لسان وزير الخارجية "كمال خرازي" في أول شهر يونيو عام ١٩٩٨م أثناء زيارته لباكستان، عندما أكد أن برنامج إيران النووي للاستخدامات السلمية وتحت إشراف المنظمة الدولية للطاقة النووية، وأنها لا تسعى للحصول على السلاح النووي، كما صرح وزير الدفاع الإيراني أن إيران تؤيد إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وفي مايو ٢٠٠٠م أعلن السكرتير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جميع نشاطات إيران النووية مطابقة للأنظمة الدولية، وأن هناك تعاونًا جيدًا بين الوكالة وإيران فيما يخص استخدام الطاقة النووية في المجالات الزراعية والطبية، كما أكد الرئيس خاتمي خلال استقباله لسكرتير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تتعاون باستمرار مع الوكالة الدولية بكل ثقة وحسن نية، وأنها

---

(١) أنتوني كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: سلسلة دراسات عالمية العدد (٦)، ص١٢٢.

(٢) عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥.

تستخدم برنامجها النووي في المجالات العلمية والسلمية، كما نبه خاتمي إلى أنهم في إيران يعارضون استخدام الذرة كسلاح خطير بالقدر الذي يعارضون به أدوات نزع السلاح النووي بابتزاز الدول المستقلة والحرة ودعم الأنظمة المعتدية(١).

وفي زيارة خاتمي لروسيا والتي قام بها في شهر مارس ٢٠٠١م تم فيها توقيع معاهدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مع التركيز على أن مجال التعاون في المجال العسكري يقتصر على الجوانب الدفاعية فقط، وكان الطرفان قد اتفقا على إنهاء القضايا العالقة حول بحر قزوين، وتضمنت زيارة الرئيس خاتمي طلب تزويد إيران بثلاث مفاعلات يتم تشييدها في "بوشهر"، ومناطق أخرى من إيران، يُذكر أن هذه الزيارة جاءت في أعقاب قيام وزارة الطاقة الذرية الروسية بإلغاء صفقة تتضمن تزويد إيران بأجهزة تخصيب نووي بالليزر؛ بسبب ضغوط أمريكية وانتقادات وُجهت لها في هذا الخصوص، كما ترددت تقارير تم نشرها في سبتمبر ٢٠٠١م تفيد أن الروس سيقدمون خططاً لبناء مفاعلات إضافية في "بوشهر"(٢).

أدى بداية انكشاف أهداف البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف أغسطس ٢٠٠٢م إلى تأكيد الشكوك الأمريكية حيال هذا البرنامج؛ حيث قام "على رضا جعفر زاده" العضو البارز في المقاومة الإيرانية بكشف معلومات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن امتلاك إيران لموقعين نوويين أحدهما في مدينة "نطنز" لتخصيب اليورانيوم والآخر للماء الثقيل في مدينه "آراك"، عقب ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتراضها الشديد على ما يقوم به التقنيون الروس من البدء في إنشاء مفاعل نووي في بوشهر، تزامن مع قيام إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تشيد مرافق جديدة كخطوة لتطوير دورة الوقود النووي، ثم يكشف المتحدث باسم الخارجية

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٨/٦/٣، ص١-٢ و ٢٠٠٠/٥/١٩م، ص١.
(٢) الدكتور رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص١٣٥.

الأمريكية "ريتشارد بلوتشر" عن صور التقطتها الأقمار الصناعية لموقعي "نطنز" و"آراك" مؤكداً أن إيران تعمل بشكل حثيث على تطوير قدراتها لتصنيع الأسلحة النووية، مما حدا بالرئيس خاتمي إلى أن يصرح بأن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن إيران بحكم توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لا تسعى لامتلاكها، رافضاً بذلك ما اعتبره ادعاءات أمريكية من أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية[١].

وفي بداية شهر فبراير عام ٢٠٠٣م أعلن الرئيس خاتمي عن اكتشاف كميات من اليورانيوم في إيران لأول مرة في مناجم موجودة في منطقة "صفند" التي تبعد عن مدينة "يزد" التاريخية حوالي (٢٠٠) كيلومتر، مما أثار علامات استفهام كبيرة مقترنة بمظاهر من الدهشة والغموض حول برنامج إيران النووي في ظل ما تشهده المنطقة في ذلك الحين من ظروف صعبة، واستجابة لردود الفعل تلك قامت إيران بتوجيه الدعوة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني دليلاً على الشفافية وحسن النوايا، وسعياً لتفويت الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم على إيران، واستجابة للدعوة وصل رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" إلى طهران يوم الحادي والعشرين من الشهر نفسه لزيارة الموقعين موضع القضية، ومع بذله الجهود لتفقدهما عن قرب وبصورة مفاجئة لم تسمح السلطات الإيرانية للبرادعي والوفد المرافق له إلا بمشاهدة المواقع من خلال التحليق بالطائرة فوق المنشآت[٢]؛ لكن هناك تأكيدات تفيد أن مفتشي الوكالة وجدوا خلال زيارتهم هذه معملاً متطوراً للطرد المركزي في مدينة "نطنز" يتضمن (١٦٠) جهازاً للفصل عن طريق الطرد المركزي، وأجزاء لأجهزة أخرى كانت مخبأة في مخابئ تحت الأرض على عمق (٧٥) قدماً وذات جدران يبلغ سمكها ثمانية أقدام[٣].

---

(١) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مصدر سابق، ص١٣-١٤.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣- العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣م، ص٩٨.

(٣) عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مصدر سابق، ص٣٢.

حادثة أخرى تثير الشكوك عندما كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشغلين في تفقد موقع معمل "كالي" الكهربائي الواقع في الضواحي الجنوبية للعاصمة طهران، ولفت انتباههم أحد المباني، فهَمَّ المفتشون بإلقاء نظرة على ما في داخل هذا المبنى إلا أن المسئولين الإيرانيين المرافقين لهم رفضوا السماح لهم بدخول ذلك المبنى، ومع إصرار المفتشين إلا أنه قيل لهم: إن المبنى لا يمكن فتحه لفقدان مفاتيحه، بعد ذلك أصرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أخذ عينات بيئية من معمل "كالي"، والذي اعترف الإيرانيون أنهم يبنون فيه أجزاء من أجهزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم؛ ولكن مع الموافقة المبدئية الإيرانية للسماح للمفتشين بأخذ العينات خلال جولاتهم التفتيشية خلال شهر يونيه ٢٠٠٣م إلا أن المفتشين الدوليين فوجئوا بطلب رحيلهم عن البلاد قبل نهاية الشهر[١].

بالطبع هذه المواقف أدت إلى نشوب أزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وتزايد الضغوط الأمريكية وانضمام الدول الغربية إليها بمطالبة إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بشكل عاجل وتطبيقه، والالتزام به من جهة أخرى؛ لكن كيف تعاملت حكومة الرئيس خاتمي مع هذه الأزمة؟.

بعدما شهدت قضية الملف النووي تصعيداً حاداً مع توجيه مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢سبتمبر ٢٠٠٣م مهلة لإيران حتى آخر شهر أكتوبر من العام نفسه للكشف عن مكونات وعناصر برنامجها النووي، والتعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي وكالة الطاقة الذرية، كان الوضع في إيران منقسماً إلى موقفين:

موقف التيار المحافظ الذي يرى أن على إيران أن تحذو حذو كوريا الشمالية التي انسحبت من معاهدة منع الانتشار النووي، ولم يكن المحافظون مقتنعين منذ البداية على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع

---

(١) روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، مصدر سابق ، ص٨١-٨٢.

انتشار الأسلحة النووية حتى قبل المهلة التي حددتها الوكالة الدولية لإيران، ثم جاء قرار الوكالة الملزِم لإيران بالتوقيع ليزيد من حدة موقف المحافظين الذين رأوا فيه انتهاكاً لسيادة إيران، ومقدمة لمزيد من الضغوط الغربية على إيران؛ ولذلك فإن الحل الأنجع لديهم هو المواجهة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ لكي تراجع تلك الدول موقفها من إيران[1]. أما الموقف الثاني هو موقف بعض الإصلاحيين الذين دعوا للمسارعة إلى الموافقة على طلب الوكالة الدولية، وعدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بذلك، ولأن الموافقة على توقيع البروتوكول الإضافي قد تكون رسالة للولايات المتحدة، والدول الأوروبية لفتح قنوات الحوار حول هذه القضية وقضايا أخرى قد تساهم في تلطيف العلاقات بين إيران وأمريكا[2].

وبين هذين الموقفين اتخذت الحكومة الإيرانية القرار بالموافقة المشروطة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، بعد الاحتجاج على أن المدة التي حددتها الوكالة الدولية لم تكن كافية، وقد اعتبرت الدول الأوروبية هذا القرار بمثابة فتح باب المفاوضات لدفع إيران وتشجيعها على التوقيع، وبذلك استطاعت إيران أن توجد انقساماً في الموقفين الأمريكي والأوروبي حول التعامل مع الملف الإيراني؛ حيث تبنت حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا سياسة المفاوضات مع إيران وحث إيران على توقيع البروتوكول الإضافي الذي سيمنح مفتشي الوكالة الدولية قوة إضافية، وسوف يسمح لهم الدخول إلى معمل "كالي" دون سابق إنذار، بينما تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية الخط المتشدد بفرض عقوبات أو الخيار العسكري وإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي لقي عدم قبول لدى دول الاتحاد الأوروبي، وقد تغلب الموقف

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية، مختارات إيرانية- المجلد الرابع ٢٠٠٣ العدد ٣٩أكتوبر٢٠٠٣م، ص٨٤.

(٢) عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مصدر سابق، ص٧٣.

الأوروبي على الموقف الأمريكي بقبول إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي في شهر أكتوبر ٢٠٠٣م[١].

ولكن سَرعان ما أظهر الإيرانيون رغبة ومقدرة على استغلال الثغرات في الاتفاق؛ حيث إن إيران وافقت على تعليق نشاطات التخصيب وليس إيقافه، مما مكن الإيرانيون من اختبار الاتحاد الأوروبي، وبالتالي بقية المجتمع الدولي من خلال استئناف بعض النشاطات تدريجياً، وعلق مجلس الشورى الإسلامي عملية التصديق على البروتوكول الإضافي؛ لكن "الترويكا" وقفت بكل قوة، وأعربت عن موقفها بكل حزم وجدية دون الالتفات إلى المحاولات الإيرانية، وفي هذا الإطار كشفت عمليات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية أن إيران كانت تنتهك التزاماتها، فكان التوصل إلى اتفاق في باريس في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٤م، والذي يؤكد تعليق التخصيب وإعادة إطلاق المفاوضات[٢].

توصل الجانبان الأوروبي والإيراني فيما كان يعرف باتفاق باريس إلى أن تقوم إيران بوقف جميع نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم وإعادة تصنيعه بشكل فوري، وأكد الاتفاق على أن التوقف جاء تطوعياً من الجانب الإيراني لبناء الثقة، فيما يستمر التفاوض حول اتفاقية طويلة الأجل، ولم ينكر الاتفاق حق إيران في امتلاك برنامجها النووي الخاص بها، ولكن على إيران تقديم ضمانات بأن برنامجها سيكون مخصصاً للأغراض السلمية، ووعدت الدول الأوروبية بتزويد طهران بسلة من المكافآت الاقتصادية مقابل تعاونها في هذا المجال، ومقابل تخلي إيران عن برنامج التخصيب، فسوف تحصل على وقود من اليورانيوم المخصب تحت إشراف مفتشين دوليين لتفادي تحويله إلى خارج المفاعل الرئيس في بوشهر[٣]، وبناءً عليه جاء هذا الاتفاق حسبما يراه

(١) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص٨٢-٨٤.

(٢) أيفو دالدار (وآخران)، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ٢٠٠٦م، ص٤٢-٤٣.

(٣) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص٨٦.

المهتمون بالملف النووي الإيراني ليؤكد على حقوق إيـران فـي امـتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ومع التزام إيران بالتعـاون الكامـل وبمنتهـى الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن الاتفاق لم يتطـرق علـى الإطلاق إلى فكرة التوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم، إنما مـا تـضمنه الاتفاق هو التعليق وبشكل تطوعي، وهذا ما أكده الجانب الإيرانـي خـلال المفاوضات التي جرت في الثالث والعـشرين مـن شـهر مـايو ٢٠٠٥م، وحصلت إيران من خلالها على عزم الولايات المتحدة الأمريكية بيع قطـع غيار طائرات لإيران وعدم الوقوف في سبيل حصول إيران على عـضوية منظمة التجارة العالمية في مقابل وقف إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم(١).

وجدير بالإشارة هنا أن نذكر أن البرنامج النووي الإيراني يتكون من(٢):

١- مراكز للبحوث والتطوير، وأهمها:

أ-مركز أصفهان التكنولوجي النووي، وهو مركز بحثي تابع لجامعة أصفهان، ويقع بالقرب من مدينة أصفهان، وتـم افتتاحه عام ١٩٨٤م بمساعدة صـينية، ويـرى بعـض المراقبين أن هذا المركز يمثل النواة الأساسية لبرنـامج الأسلحة النووية الإيرانية.

ب- مركز طهران للبحوث النوويـة، ويقـع فـي ضـاحية "مهرأباد" في العاصمة طهران، تم افتتاحه عام ١٩٦٧م بمساعدة أمريكية، وهو تابع لمنظمـة الطاقـة الذريـة الإيرانية، ويهتم بالفيزياء بأنواعها ومنها الفيزياء النووية، ويحتوي المركز على مختبر لفصل البلوتونيوم.

ج- مركز دارخوين النووي، ويقع على ضفة نهر الكارون

---

(١) محمد صادق إسماعيل، المفاوضات الإيرانية–الأوروبية... هل من جديد؟، مختارات إيرانية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥م، ص١٠٣.

(٢) لمزيد من المعلومات حول البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، أنظر: الدكتور رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثـره علـى منطقـة الـشرق الأوسط، مصدر سابق، المبحث الثاني: وضع البنية الإيرانيـة التحتيـة النوويـة، ص١٣٧–١٦٠.

إلى الجنوب من مدينة الأهواز، وقد تم توقيع مع شركة صينية لبناء مفاعلين في ٢١ فبراير ١٩٩٣م، وكان من المقرر أن يكونا جاهزين للعمل عام ٢٠٠٣م.

د- مركز گرگان الكبير، وقد بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٩٢م بمساعدة سوفييتية، ومن المحتمل أن يكون مخصصاً لإجراء المُسوحات الجيولوجية الضرورية.

ه- موقع كلايه (كازفان)، ويقع بالقرب من بحر قزوين في منطقة جبلية إلى الشمال من طهران، وهو تابع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني، وهناك شكوك بأن الموقع يضم معملاً للطاردات المركزية لغرض تخصيب اليورانيوم تم تركيبه بمساعدة صينية وباكستانية.

و- منجم صقند، ويقع في محافظة يزد، وهو عبارة عن منجم لليورانيوم كان من المزمع تشغيله عام ٢٠٠٥م، ويحتوي على كميات من ترسبات لخام اليورانيوم تغطي مساحة مابين (١٥٠-٢٠٠) كم مربع.

ز- مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية، وهو مركز نووي متخصص بالبحوث الطبية والزراعية يقع إلى جنوب تبريز بمسافة (٨٠) كم، ويحتوي على مفاعل بحثي منخفض القدرة روسي الصنع، وقد بدأ العمل ببناء المرحلة الأولى منه نهاية عام ١٩٩٤م.

ح- مركز ابن الهيثم التابع لجامعة طهران، وتشرف عليه منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وقد تم افتتاحه عام ١٩٩١م.

ط- مركز جامعة الشريف، المتخصص بالبحوث التكنولوجية النووية.

ي- مجمع بوشهر النووي، ويضم كلية الطاقة النووية، ويحتوي على مفاعلين نوويين تم إنشاؤهما في نهاية العهد البهلوي، ومع انتصار الثورة الإيرانية لم يكن قد

اكتمل، وقد تعرض للقصف الجوي العراقي أثناء الحرب، وتم العمل على تجديده وصيانته عام ١٩٩٥م، وكان الانتهاء منه عام ٢٠٠٣م، وفي نفس العام تم الاتفاق بين إيران وروسيا على بناء مفاعل ثالث في هذا المجمع.

ك- موقعي نطنز وآراك، وقد كشفت عنهما الاستخبارات الأمريكية عن طريق تصويرهما بالأقمار الصناعية، واكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠٠٣م وجود كمية من اليورانيوم لم يبلغ عنها، كانت إيران قد استوردتها عام ١٩٩١م، والأهم من ذلك اكتشاف معمل للطاردات المركزية في موقع نطنز تم تشييده تحت الأرض يحتوي على حوالي (١٠٠٠) جهاز طارد مركزي.

٢- برنامج دورة وقود البرنامج النووي الإيراني في صفند:

أ- مناجم اليورانيوم .

ب- معمل معالجة خام اليورانيوم.

ج- معمل إنتاج الكيك الأصفر.

٣- معمل تخصيب اليورانيوم في موقع نطنز.

٤- معمل صناعة الوقود في مركز أصفهان.

ولعلنا بعد هذا العرض نتساءل عما قدمته الحركة الإصلاحية حيال الملف الإيراني؟، وهل حققت نجاحات في العملية التفاوضية بين إيران مع الترويكا الأوروبية أم لا؟.

على المستوى الداخلي عندما بدأ الحديث عن ضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي، فقد صعَّدت التيارات المتنافسة لهجتها إلى الذروة لحسم الموقف النهائي حيال ما يجب أن تتخذه إيران من مواقف مقابل الضغوط الدولية وبالخصوص الأمريكية منها؛ لكن كان واضحاً أن التيار الإصلاحي سيأخذ موقفاً وُصِفَ بالإيجابية نظراً لقراءته للمشهد الخارجي

واصطفاف القوى الضاغطة، والذي كان ينذر بعواقب وخيمة إذا ما أقدمت على رفض التوقيع، أو تعليق عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما فعلت كوريا الشمالية، وقد تمكن الإصلاحيون من اتخاذ موقف صلب عندما نظروا إلى المسألة من زاوية المشهد الإقليمي والبعد الاستراتيجي لهذا المشهد، والذي رأوا فيه العواقب الوخيمة في حال أقدمت إيران على رفض النصائح الأوروبية، ومن هنا أخذ الخطاب السياسي الإصلاحي بُعداً استراتيجياً يأخذ في الحسبان التوازنات الإقليمية الجديدة بعد سقوط العراق، والفراغ الذي طرأ على تركيبة النظام الإقليمي، والموقع المتميز لإيران ودورها في المستقبل المرتقب عند إعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة، ولا شك أن ما كان يتردد بعد انتهاء الحرب على العراق من نوايا حيال من يكون الدور عليه بعد العراق، وكان في دائرة الهدف كل من إيران وسوريا، وأمام هذا كله رأى الإصلاحيون أن تقديم إيران مؤشرات تتسم بالعقلانية والاعتدال في الملف النووي ومنها التوقيع على البروتوكول الإضافي، ثم الانطلاق حول المفاوضات وتفويت الفرصة أمام من كانوا يراهنون على رفض إيران مبدأ التفاوض ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب آخر تخفيف حدة الأزمة من خلال تطويل مسار المفاوضات وتقويض التقارب الأوروبي الأمريكي في تطابق وجهات النظر فيما يخص الملف النووي الإيراني.

أما ما قامت به الحكومة الإيرانية من خطوات فهي تتمثل فيما يلي:

(١) سعت الحكومة الإيرانية إلى تحجيم الأضرار الناتجة من الانكشاف المفاجئ لأنشطتها النووية السرية في العام ٢٠٠٢م، وقررت معالجة تسرب المعلومات والتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية ضمن المعاهدات الموقعة، كطريقة لكسب الوقت لانتهاج استراتيجية مناسبة[١].

---

(١) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مصدر سابق، ص١٠٩.

(٢) نقل مهام الملف النووي من وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة النووية إلى مجلس الأمن القومي الإيراني، وتعيين "حسن روحاني" أمين عام المجلس رئيساً للمفاوضين الإيرانيين في ٢١أكتوبر ٢٠٠٣م.

(٣) تغيير مسار حدة الانتقادات والمواقف إلى بوابة المفاوضات المؤدية إلى المساومات والتفاهمات وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتغليب المصالح والمكاسب الاقتصادية على أجواء المفاوضات، ومحاولة كسب الوقت للمضي قدماً في البرنامج النووي الإيراني[١].

(٤) استغلال الظروف الإقليمية والدولية في تسريع العمل في البرنامج النووي، وخاصة انشغال الولايات المتحدة في حربها على العراق، ومحاولتها لكسب تأييد دول المنطقة ومن بينها إيران في تلك الحرب، واستغلال إيران الموقف الأوروبي المعارض لها في حربها تلك للتفاوض حول البرنامج النووي.

(٥) البدء في عملية تحويل فلوراید اليورانيوم مع استكمال أجهزة الطرد المركزية في مفاعل أصفهان مع وجود العراقيل الدولية[٢].

أما النجاحات التي حققتها الحركة الإصلاحية بقيادة الرئيس خاتمي، فأهما ما يلي:

(١) الحفاظ على حق إيران المشروع في استخدام إيران التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، والمحافظة على دورها الإقليمي.

(٢) تسييس الملف النووي الإيراني عن طريق تحويله لمفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي؛ مما فتح الباب لإعطاء حوافز لإيران، كما أعطى الحكومة الإيرانية الوقت لقطع مرحلة من الإنجاز في المشروع حتى يصبح واقعاً يمكن التفاوض حوله.

---

(١) بشير عبدالفتاح، المسألة النووية الإيرانية .. تسوية أم هدنة؟، السياسة الدولية العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥م، ص١٧٠.

(٢) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مصدر سابق، ص٨٧.

(٣) تجنب فرض عقوبات على إيران سواء عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، أو إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن.

(٤) إنحياز الموقف الأوروبي مع إيران ضد الموقف الأمريكي، مما ساعدها على تحقيق مكتسبات اقتصادية وتقنية تشجيعية من دول الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون الاقتصادي معها.

(٥) النجاح في عدم دخول روسيا في المفاوضات أو الاتفاقيات؛ لكي لا ينعكس مشاركتها سلبياً على التعاون في المجال النووي.

(٦) تطور الدبلوماسية الإيرانية من اتخاذ مواقع دفاعية في السابق إلى اتخاذ موقف المبادرة الفعالة التي أطفأت فتيل أزمة الملف النووي من خلال قبول التوقيع على البروتوكول الإضافي، ثم قبول تعليق نشاط تخصيب اليورانيوم دون أن تُلْزِم نفسَها أو تُلْزَم من غيرِها بإيقافه[١].

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص١٦٩-١٧٠.

الفصل الرابع

معوقات برامج حركة الإصلاح

كما تم التطرق إليه سلفاً في الفصل السابق بأن الحركة قد حققت نوعاً من الإنجازات على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنه مع هذه الإنجازات فقد اصطدمت برامج الحركة الإصلاحية ببعض المعوقات التي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين: خارجي وداخلي على النحو التالي:

المبحث الأول: معوقات خارج نطاق الحركة:

منذ أن تم انتخاب الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابعة التي أقيمت عام ١٩٩٧م، وحقق خاتمي انتصاراً حاسماً على مرشح التيار المحافظ ناطق نوري، لم يتقبل التيار المحافظ هذا الفوز لخاتمي والهزيمة لمرشحه نوري، وبدأ بوضع إستراتيجية العراقيل والمعوقات أمام الرئيس خاتمي وإصلاحاته، واستخدم التيار المحافظ مؤسسات النظام التي كان يسيطر عليها، أو المؤسسات الثورية التي يملكها، وتتلخص فيما يلي:

١- السلطة القضائية:

ينقسم موقف السلطة القضائية بعد فوز الرئيس خاتمي بمنصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م مع برامج الحركة الإصلاحية إلى اتجاهين اثنين، الأول: اتجاه لم يتقبل شعارات الرئيس خاتمي والبرامج الإصلاحية فوقف تجاهها موقف الند، وذلك في عهد رئيسها "آية الله يزدي"؛ حيث اتخذت السلطة القضائية آنذاك إجراءات اعتبرها بعض المحللين أن هدفها محاولة إفشال البرامج الإصلاحية، ومحاولة إضعاف حكومة الرئيس خاتمي، وذلك من خلال محاكمة بعض الشخصيات المهمة في السلطة التنفيذية، وهذا ما سنتحدث عنه هنا.

أما الاتجاه الثاني: فتمثل في تقبل البرامج الإصلاحية وتأييد الرئيس خاتمي، وذلك عندما قام مرشد الجمهورية بتعيين آية الله "هاشمي شاهرودي" رئيساً للسلطة القضائية خلفاً لسابقه "آية الله يزدي"، عندما رأى المرشد أن الإجراءات التي اتخذها "يزدي" لا تصب في مصلحة الحركة الإصلاحية، مما أوجد تناسقاً في العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع ما شابها من اختلاف قد تقدم الحديث عنه في المبحث السابق.

فما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطة القضائية في عهد رئيسها آية الله يزدي؟.

بعد فوز خاتمي في الانتخابات الرئاسية، وقبل نهاية فترة سَلَفِه الرئيس هاشمي رفسنجاني أثارت السلطة القضائية قضية محاكمة أصحاب الثراء غير المشروع، فقد صرح رئيس السلطة القضائية بادئ الأمر أثناء لقاء صحفي جمعه مع مراسلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية في نهاية شهر يونيو ١٩٩٧م، تطرق فيه إلى عزم السلطة القضائية إلى فتح ملف محاسبة موظفي الدولة والتدقيق في حساباتهم المالية قبل وبعد ممارستهم مهامهم في الحكومة، مفيداً أن السلطة القضائية بالفعل تقوم بدراسة ملف قضية عدد من المدراء الذين من الممكن تغييرهم، وأن هناك من المدراء من قد أبدَوْا استعدادهم أيضاً للتدقيق في مكتسباتهم المالية، نافياً في نفس الوقت أن تكون السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية(١)، بعد ذلك طالب مرشد الجمهورية "خامنئي" بتعقب أصحاب الثراء غير المشروع نتيجة استغلالهم لفترة إعادة البناء والتعمير، مطالباً السلطة القضائية بممارسة صلاحياتها ومهامها في هذا الصدد والوقوف بحزم أمام ظهور طبقة جديدة في البلاد، ممتدحاً السلطة القضائية، وما تقوم به من جهود في منع الفساد والمفسدين وتعقب المخالفين ومنعهم من الاعتداء على ممتلكات الآخرين، مؤكداً على استقلالية السلطة القضائية ممثلاً في استقلالية شخصية القاضي الذي يجب عدم اعتراضه من أجل تحقيق العدالة، ونَبَّه الخامنئي إلى أن الدستور ينص على معاقبة جمع الأموال بطرق غير مشروعة(٢).

بعد ذلك قام الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني في الملتقى العام لمسئولي السلطة القضائية في كلمته الافتتاحية للملتقى، بتحذير السلطة القضائية من استغلال تصريحات المرشد الخامنئي، والوقوف أمام تطوير الاستثمار، مطالباً إياها بعدم خلط القضايا السياسية بمسائل القضاء، والبعد عن مواطن الدنس الناتجة من رفع الشعارات، مؤكدا على أهمية الاستثمار في القطاع الخاص، ومشاركة فئات الشعب التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية، ونبه أيضاً إلى أن السلطة القضائية بجانب قيامها بالأهداف النبيلة

---

(١) صحيفة اطلاعات بين المللي (طبعة نيويورك)، بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٦م، ص٣.
(٢) المصدر السابق، بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠م، ص٢-٣.

للحيلولة أمام استغلال المال العام ومكافحة الفساد المالي والاقتصادي، ينبغي عليها التنبه إلى منع حدوث مضايقات غير قانونية فيما يخص مجالات الاستثمار[1].

شرعت السلطة القضائية في المضي في إنشاء لجنة خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء من أهل القانون للتحقيق في ملفات قضايا الفساد الكبرى، وفي ١٩٩٧/٩/٢١م أعلن مستشار رئيس السلطة القضائية وعضو لجنة التحقيق في الثروات المزيفة، أن قضايا تلك الثروات وصلت إلى (٣٤٠) قضية، وفي ثنايا حديثه ألمح إلى أن هناك ملفات خاصة ببلدية طهران ورؤساء البلديات الأخرى، وسيتم عرضها على المحاكم العامة دون أي رسميات خاصة، كما تم إرسال إحدى القضايا الخاصة ببناء أحد الأبراج دون الحصول على تصريح بناء، والموقع المشيد عليه لا يتبع البلدية المانحة له[2].

بعد ذلك تطور الأمر بأن قامت السلطة القضائية في الواقع وقبل تنصيب خاتمي باعتقال ستة من زملاء رئيس بلدية طهران المقربين، ومنهم نائبه في الفترة من ٢٦يوليو إلى ٦ أغسطس ١٩٩٧م، ويذكر أن بعضهم قد تعرض للتعذيب في سجن "ايفين"، وفي الفترة ما بين أكتوبر ومنتصف ديسمبر١٩٩٧م تم الحكم على ثلاثة من رؤساء البلديات بعقوبات شملت السجن والغرامة والجلد، حتى أنه تم استدعاء "كرباستشي" نفسه للإدلاء بشهادته في التاسع من نوفمبر١٩٩٧م، ثم تبعه لاحقاً المنع من مغادرة إيران، وفي ١٦مارس١٩٩٨م أعلنت محكمة طهران توجيه الاتهام لكرباستشي بسبب الاختلاس وسوء السلوك، وفي الرابع من أبريل من العام نفسه قامت بدعوته للمثول أمامها كمُتهم، وفي تحرك مفاجئ أمر رئيس السلطة القضائية في إيران "آية الله يزدي" باعتقال "كرباستشي" في نفس اليوم مستنداً إلى القانون الصادر عام ١٩٨٧م الذي ينص على اعتقال المشتبه فيهم في جرائم تتضمن مبالغ تصل إلى (٢٠) ألف دولارٍ وأكثر لمدة شهر، ودون الحصول

---

(١) المصدر السابق.

(٢) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٢م، ص٢.

على كفالة، وقد شكك عدد من الوزراء في قانونية هذا التحرك واعتبروه إعلان حرب على الجهاز التنفيذي من قبل السلطة القضائية، وقد شجب أعضاء اليسار الإسلامي ومؤيدو كرباستشي هذا الإجراء على أساس أنها محاكمة سياسية تهدف إلى إضعاف الحكومة ونادَوْا عبر صحيفتهم (سلام) بفتح الملفات الخاصة بمؤسسة المعوَّقين والمستضعفين التي لم تخضع للسيطرة الحكومية، ويديرها اليمين التقليدي، وفي هذه الأثناء رفض الرئيس خاتمي الاستفزاز وطلب من مؤيدي كرباستشي الغاضبين الإحجام عن الخروج في مظاهرات احتجاجية، ثم قام بإجراء المفاوضات السرية المكثفة التي ضمته مع رفسنجاني وإبراهيم يزدي والمرشد خامنئي، فاستجاب خامنئي في ١٤إبريل ١٩٩٨م لطلب خاتمي وأمر بإطلاق سراح كرباستشي بكفالة[١].

إذن كان الهدف من ذلك كله هو الإطاحة بأمين العاصمة حسين كرباستشي رغم جهوده الحثيثة في تغيير وجه العاصمة طهران؛ ولكن لماذا هو شخصياً؟

ذكر بعض المحللين السياسيين والدارسين للشأن الإيراني عدة أسباب منها:

١- الانتقام من كرباستشي وحزب كوادر البناء، لجهودهم في إضعاف تيار المحافظين أثناء انتخابات المجلس البرلماني الخامس[٢].

٢- تلقين الجماهير الإيرانية التي انتخبت خاتمي بأصواتها العشرين مليوناً، أن التغيير لن يحدث، ولن يتم، ولا ينبغي أن يفكر فيه أحد[٣].

٣- أنَّ الائتلاف الذي تم بين حزب كوادر البناء وتيار اليسار أصبح عقبة أمام تيار المحافظين لاستمرار سيطرتهم على أغلب تنظيمات النظام، وتسبب في إعادة المنافس القديم للمحافظين وهم اليسار،

---

(١) ويلفريد يوختا، من يحكم إيران، مصدر سابق، ص١٧٦-١٧٨.

(٢) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك ايران، مصدر سابق، ص٨٨.

(٣) يوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، مصدر سابق، ص٦٧.

كل ذلك جعل المحافظين يمتلئون غيظاً وكمداً على كوادر البناء، واعتبروهم العامل الرئيسي في تعرضهم للهزيمة في الانتخابات الرئاسية، مما جعل رئيس السلطة القضائية يتبنى بنفسه قضية كرباستشي بصفته أمين حزب الكوادر، ويشرف على عملية التحقيق شخصياً[1].

٤- كراهية التيار المحافظ لكرباستشي مع أنه كان أحد الملالي في شبابه قبل أن يتحول إلى السياسة والإدارة وهو ابن أحد علماء الدين المعروفين في إيران هو محمد صادق طهراني كرباستشي، بسبب أسلوب كرباستشي الديناميكي الشخصاني في الإدارة ولأفكاره الغربية التي وضعها موضع التنفيذ في البلدية، فقام ببناء عدة ملاعب رياضية ضخمة في العاصمة وأنشأ مكتبات عامة، وصالات لعرض الأعمال الفنية، وكان أحد إنجازاته العظيمة في طهران هو تحويل منطقة المسالخ التي كانت من المظاهر المشوهة للعاصمة وتحويلها من منطقة فقيرة إلى مجموعة مراكز ترفيه وحدائق كانت متنفساً لسكان مدينة طهران مما تسبب في إنعاش أفقر منطقة في طهران، كما رفع أسعار العقارات في هذه المنطقة، وأقام فيها أيضاً مراكز ثقافية تردد عليها كثير من الزوار؛ لكن عدم التزام هؤلاء الزوار باللباس الإسلامي في إيران أثار غضب المتشددين من التيار الديني والمحافظ، وزاد من حنقهم أيضاً عندما أزال من الشوارع الشعارات الثورية والمعادية لأمريكا، واستبدلها بلوحات إعلانية تحمل الترويج للسلع الغربية علاوة على ذلك التصريح لمحلات السوبرماركت التي اعتبرها تجار البازار منافساً جديداً لهم، هذا على المستوى الاجتماعي، أما السياسي فالجريرة حسب اعتقاد المحافظين التي لا تغتفر لكرباستشي هي تأسيسُه عام ١٩٩٥م حزباً ينتمي إليه مجموعة من الإصلاحيين تدعو إلى

---

(١) محمد قوچانى، دوگام به پيش يك گام به پس: وقايع نگـارى جنـبش اصـلاحات دمكراتيك ايران، تهران: انتشارات جامعه ايران، ١٣٧٨، ص٧٣-٧٥.

التغيير والإصلاح السياسي، ثم تولت تنظيم حملة خاتمي الانتخابية وكونت التيار الشعبي الذي يؤيده[1].

٥- إقصاء كرباستشي من أي نشاط في الحكومة الجديدة، وإبعاده عن الساحة السياسية[2].

كما أسهم المدعي العام للدولة التابع للسلطة القضائية في شَنِّ هجوم واسع على الصحف الإصلاحية التي تضمنت تعليقات ناقدة بشكل منظم، وكانت أولاها صحيفة "المجتمع" التي تأسست في بداية العهد الخاتمي في يناير١٩٩٨م، وقد أجبرت السلطة القضائية برئاسة "آية الله يزدي" هذه الصحيفة على التوقف عن الصدور في يونيو١٩٩٨م بتهمة نشر تقارير زائفة، وكانت الصحيفة توزع حوالي (٣٠٠) ألف نسخة، وبعد أكثر من شهرين من التوقف عاودت الصدور باسم جديد هو (توس) في ٢أغسطس١٩٩٨م؛ لكن السلطة القضائية عاودت الكَرَّة مرة أخرى وسحبت ترخيص صدور الصحيفة الجديدة، وكان السبب في هذه المرة عبارة عن مقال نشرته الصحيفة تضمن تحذيراً قوياً من دخول حرب مع أفغانستان، وكذلك نشر مقابلة أجرتها الصحيفة مع الرئيس الفرنسي السابق "فاليري جيسكار ديستان" تضمنت تفاصيل أنشطة دبلوماسية جرت عندما كان آية الله الخميني يعيش في فرنسا حيث طلب حق اللجوء السياسي إليها، مما يتعارض مع الرواية الإيرانية الرسمية لتاريخ بداية الثورة وانطلاقها[3]، كما تم في العام نفسه محاكمة عزت الله سحابي رئيس تحرير الصحيفة الشهرية (ايران فردا) في محكمة علماء الدين الخاصة بتهمة تشويش الرأي العام الإيراني، وتجريم رئيس تحرير صحيفة (زن) السيدة فائزه رفسنجاني بتهمة إهانة إدارة حماية المعلومات التابعة للشرطة، وفي نهاية العام تم محاكمة رئيس تحرير صحيفة (آدينه) السيد ذاكري، ورئيس تحرير صحيفة (جامعة) السيد جلائي

---

(١) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر- بيروت، ط١: يونيو ٢٠٠٠م، ص٢٠-٢٣.

(٢) تحقيق وبژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، تهران: انتشارات اكنون، چاپ اول: بهار ١٣٨٠، ص٥٨.

(٣) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص١٨٢.

بور، وكذلك رئيسي تحرير كل من صحيفة (آبان) الأسبوعية وصحيفة (آريا)[1].

ويشير "محسن آرمين" إلى أن المدعي العام كان له دور بارز في اعتقال الصحفيين والكتاب، ومحاكمتهم وإغلاق الصحف؛ حيث كان يتم ذلك بناءً على ما يتقدم به المدعي العام من شكاوى ضد الصحف الإصلاحية بمجرد أن يتم نشر أي مقال لا يتفق مع ميوله وتوجهاته، بينما يتجاهل ما تنشره صحافة التيار المحافظ من سيء المقالات وانتهاك القانون وتوزيع الإهانات بصريح العبارات، ولا يتجاوب مع ما يتقدم به الإصلاحيون من شكاوى ضد هذه الانتهاكات الصريحة، وإن دل ذلك فإنما يدل على أن التيار المحافظ لديه نفوذ قوي ومؤثر في السلطة القضائية، سعى بكل ما لديه من طرق ووسائل لاستخدام هذا الجهاز للحفاظ على بقائه، والوقوف أمام مشاريع الحركة الإصلاحية[2].

إن التضييق على حرية الصحافة ليس له تفسير إلا أن التيار المحافظ المسيطر على بعض أجهزة السلطة القضائية أراد كبح جماح الحركة الإصلاحية، عندما شاهد رَأْيَ العين أن الرئيس خاتمي قد تبنى خطاباً سياسياً وجهه إلى الشعب أولاً وآخراً، متضمناً استراتيجية تشمل برامجه الإصلاحية التي كان على رأسها أن الاحتكام ينبغي أن يكون لمرجعية جديدة هي الشعب، وقد فوجئ التيار المحافظ بأن هذه الاستراتيجية كانت في محلها، وأنها هي بالفعل التي جاءت بخاتمي إلى مقعد الرئاسة، وابتعاد رجال الدين وتجار البازار وغيرهم من أصحاب النفوذ والسطوة[3]، هذا أولاً، وثانياً: أن حرية الصحافة تتزامن على أرض الواقع مع قضيتين جوهريتين، هما قضية تقنين ولاية الفقيه تعميقاً للديمقراطية، وتحديد أبعاد الإصلاحات بواقعية ودون تطرف في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا

---

(١) احمد بخارايى، دموكراسى ودشمنانش در ايران، مصدر سابق، ص٢٤٥-٢٤٦.

(٢) مهندس محسن آرمين، انتخابات ٨٠: بهترين رفراندم اصلاحات، در(عبور از خاتمي)، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول: زمستان٧٩، ص١٥-١٦.

(٣) سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥عاماً: تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية- العدد (١٥) يوليو ٢٠٠٤م، المجلد ٢٩ ص٥٦.

ما تسبب في دعم النخبة في إيران لبرامج الحركة الإصلاحية، واتساع نطاق الحركة لتشمل من يعتبرهم التيار المحافظ الأعداء في الداخل من ليبراليين، وديمقراطيين متغربين ومن يرفضون مبدأ ولاية الفقيه(١).

موقف المحكمة الخاصة بعلماء الدين(٢):

يعتبر وزير الداخلية عبدالله نوري من الشخصيات البارزة والفعالة في حكومة خاتمي، وهو الذي أعلن منذ ترشيحه لتولي مهام وزارته أن تنفيذ الإصلاحات بما تشمله من تفعيل قانون المجالس البلدية، والتنمية السياسية وحرية الرأي وتشكيل الأحزاب تأتي على رأس أولويات برنامج وزارة الداخلية، وأن من أهم وظائف هذه الوزارة في المستقبل، إكمال العمل في مشروع دمج القوات الأمنية(٣).

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص٦١-٦٢.

(٢) تصنف المحكمة الخاصة برجال الدين من المحاكم الجزائية التي تم تأسيسها بعد الثورة الإيرانية، وكانت بالفعل تابعة للسلطة القضائية إلى جانب المحاكم العسكرية والثورية، وقد مرت بثلاث مراحل، الأولى: مرحلة التأسيس منذ عام ١٩٧٩م على يد مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني، وقد تم إيقاف العمل بها عام ١٩٨٥م، والمرحلة الثانية: إعادة التأسيس والعمل بها منذ عام ١٩٨٦م بعد نجاح "ريشهري" ورئيس الجمهورية آنذاك خامنئي وذلك لمحاكمة رئيس لجنة المادة (٩٠) في مجلس الشورى فهيم كرماني، وقد تم نصيحته بعدم الترشيح في الانتخابات التشريعية آنذاك، ولكنه لم يستجب وتقدم للترشيح في آخر يوم للمهلة الخاصة بتسجيل المرشحين، فتم استدعاؤه من قبل المحكمة الخاصة برجال الدين، ومن ثم اعتقاله ومحاكمته وسجنه بعد حمله على الاستقالة من المجلس، كما تمت محاكمة مهدي هاشمي من قبل هذه المحكمة بعد اعتقاله في ١٩٨٧/٧/١٠م، والمرحلة الثالثة: وهي مرحلة التفعيل والترسيم، وبدأت بعد تعيين خامنئي مرشداً للجمهورية الإسلامية وتم افتتاح فروع لهذه المحكمة، كما تم تعيين حجة الإسلام سليمي عام ١٩٩٠م رئيسا لفرعها الثاني، وفي تلك الأثناء قامت هذه المحكمة وفروعها بمحاكمة رؤساء تحرير الصحف من رجال الدين أمثال عبدالله نوري، ورئيس تحرير صحيفة (خراسان)، والمفكرين أمثال محسن كديور. انظر:
- سيد محمد زمان دريباري، دادسرا ودادگاه ويژه روحانيت، تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، چاپ اول: تابستان ١٣٨٣، ص٧٩-٩٩.

(٣) اطلاعات بين المللي، بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٩م.

وبعد أن تمكن تكتل التيار المحافظ في المجلس البرلماني الخامس من حجب الثقة عن عبدالله نوري[1]، مضى في إكمال مشوار الإطاحة به وتفويت أي فرصة له بالمشاركة السياسية فراحوا يتتبعون ما ينشر في صحيفته المسماة (خرداد) وهو كما هو معلوم اسم نفس الشهر التي وقعت فيه المصادمات الدامية بين قوات النظام البهلوي وجموع المتظاهرين المؤيدين لآية الله الخميني قبل الثورة وكذلك الشهر الذي حقق خاتمي انتصاره على منافسه ناطق نوري بعد الثورة، وبعد فترة أعلن في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م عن أن عبدالله نوري سوف يحاكم في المحكمة الخاصة بعلماء الدين، وأنه سوف يَمْثُل أمام المحكمة الخاصة بعلماء الدين يوم الأربعاء ٢٠أكتوبر ١٩٩٩م، وقد تم استدعاؤه لهذه المحكمة للرد على الاتهامات الموجهة له بعد أن أصدر المدعي العام في هذه المحكمة "محمد ابراهيم نكونام" لائحة الاتهام ضد عبدالله نوري رئيس تحرير صحيفة خرداد، والتي تتضمن توجيه تهمة الإهانة، والكذب على المسئولين، ومؤسسات النظام، ونشر الأكاذيب لتشويش الرأي العام، وبث الدعايات ضد النظام ونشر الكتابات المخالفة للدين وإهانة الثوابت الدينية وانتقاد آراء الخميني والاستهانة به، بالإضافة إلى تُهَم أخرى من بينها العلاقة مع أمريكا، والتشجيع على الاعتراف بإسرائيل والدعاية لصالح حركة الحرية والدفاع عن الجبهة الوطنية، والتلميع السياسي لمنتظري، والتشجيع على مناهضة بعض الأحكام الإسلامية الراسخة، ومعارضة الدين للعقل، وكانت جهات طلابية وحكومية قد تقدمت برفع الشكوى ضد صحيفة خرداد من بينها طلاب مدرسة "آية الله ايرواني" العلمية، والتعبئة الطلابية والإذاعة والتلفزيون وإدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإدارة حماية المعلومات في قوات الشرطة[2].

وبعد محاكمة استمرت ستة أيام أصدرت المحكمة الخاصة بعلماء الدين حكمها بسجن عبدالله نوري خمس سنوات ودفع (١٥) مليون ريال ومنع

---

(١) سوف يتم الإشارة إلى هذه الحادثة فيما بعد عند الحديث عن دور البرلمان الخامس في إعاقة سير الإصلاحات- الباحث.

(٢) صحيفة (إيران)، العدد ١٣٥٤ بتاريخ ١٢أكتوبر ١٩٩٩م.

إصدار صحيفة خرداد، وقد أصدرت إدارة العلاقات العامة بالمحكمة بياناً يتضمن ثبوت التهم الموجهة إلى نوري والتي وردت في لائحة الاتهام؛ لكن هيئة المحلفين لم تثبت إدانة نوري وبرأته من التهم استناداً للمادة (٣٩) من قانون المطبوعات[١].

ولعلنا نتساءل عن السبب الرئيس في تعامل محكمة رجال الدين مع عبد الله نوري بهذه الطريقة؟.

يجيب على هذا التساؤل "عمادالدين" باقي بأن عبدالله نوري قد واجه رحلة من الاستجواب دامت خمسة أشهر كان خلالها يُستدعى للمحكمة للإجابة على كل اتهام ورد في لائحة الاتهام في المحاكمة الأخيرة، وأن السبب الرئيس الذي جعل السلطة القضائية تتخذ قراراً بمحاكمته وإدانته هو أن مسألة ترشيحه في انتخابات البرلمان السادس ونجاحه فيها وتمكنه من رئاسة البرلمان، باتت قطعية؛ لذلك بادرت السلطة القضائية في الاستعجال بالمحاكمة لإقصائه من الساحة السياسية، كما أن هناك سببًا آخر مهماً في نظر "باقي" هو إضعاف مكانة مؤسسة الزعامة، وذلك عندما نسب "روح الله حسينيان"-رئيس منظمة وثائق الثورة وعضو الهيئة المحلفة في محكمة المطبوعات- إلى المرشد قولا نشر في إحدى الصحف، بأن المرشد خامنئي قال: لو كنت مكان السلطة القضائية لأمرت بإيقاف صحيفتي (خرداد) و(صبح امروز)[٢].

وفي الحقيقة لم تكن هذه المرة الأولى التي تنتهج فيها محكمة رجال الدين الخاصة هذا المسلك بمحاولة إقصاء شخصيات بارزة في الحركة الإصلاحية من الساحة السياسية، فَقَبْلَ نوري قامت السلطة القضائية بتوقيف محسن كديور في نهاية شهر فبراير عام ١٩٩٩م، بتهمة بث الدعايات ضد النظام، ونشر الافتراءات وتشويش الرأي العام، يأتي هذا في خضم انتخابات المجالس البلدية، فتم توقيف كديور ومحاكمته في المحكمة الخاصة برجال الدين، والحكم عليه بالسجن لمدة عام وستة أشهر تعزيراً، وكان الهدف من ذلك إقصاؤه من الساحة السياسية وعدم فوزه في الانتخابات البلدية.

---

(١) همشهري، بتاريخ ٢٨نوفمبر ١٩٩٩م.

(٢) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دمكراتيك ايران، مصدر سابق، ص٢١١.

٢- السلطة التشريعية

أولاً- المجلس النيابي الخامس (مجلس الشورى الإسلامي)

ذكرنا في الفصل السابق أن الرئيس رفسنجاني كان له دور بارز في تحييد التيار المحافظ التقليدي(١)؛ لكن ليس معنى ذلك أن التيار المحافظ كان بعيداً عن المجلس الخامس؛ بل شكل فيه أغلبية، وقد ترشح رئيسه "ناطق نوري" للانتخابات الرئاسية السابعة التي فاز فيها الرئيس خاتمي، وكان هو المنافس الوحيد لخاتمي؛ لكن يبدو أن مرارة الهزيمة التي لحقت به على يد أنصار التيار الإصلاحي ومؤيديه، تركت بصماتها على مسار المجلس الخامس وقراراته بعد تولي خاتمي رئاسة الجمهورية، ووقف المجلس أمام برامج الحركة الإصلاحية موقف المتشدد، واتخذ بعض الإجراءات ضد رجال حكومة خاتمي ومشاريعها.

إن أول ما بادر به المجلس الخامس من مواقف تجاه الإصلاحات هو مواجهة الرئيس خاتمي عندما قدم أعضاء حكومته؛ حيث وقف أعضاء المجلس من الأغلبية التي كانت من أنصار منافس خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابقة، ورئيس المجلس الحالي "ناطق نوري"، موقف المعارض لترشيح بعض أعضاء الحكومة وخاصة مناصب وزارة الاستخبارات والداخلية والإعلام، وهم على التوالي: "محمد موسوى خوئينيها"، و"عبدالله نوري" و"عطاء الله مهاجراني"(٢)، وقد فسر أحد المحللين السياسيين هذا الموقف من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي أنه رسالة مباشرة من التيار المحافظ إلى خاتمي وحكومته بأن الأوضاع لن تتغير عن السابق، ولن يسمح للحكومة الجديدة ورئيسها المضي في تحقيق ما وضعته من شعارات وبرامج للتغيير والإصلاح(٣).

---

(١) أنظر الفصل الثاني ص.

(٢) محمد قوچانی، جمهوري مقدس: برش هايى از تاريخ جمهورى اسلامى، تهـران: نقش ونگار، چاپ دوم: ١٣٨٤، ص٥٩.

(٣) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمى؛ عبور از بحران، مـصدر سـابق، ص٤٩.

وعندما تمسك الرئيس خاتمي بوزيري الثقافة والداخلية شَنَّ أعضاءُ المجلس هجومهم عليهما بمحاولة استجوابهما، مبتدئين باستجواب وزير الداخلية عبدالله نوري بعد تسلمه لوزارة الداخلية وبدئه في تنفيذ مهامه بما يتوافق مع برنامج حكومة خاتمي بالسعي في دعم التنمية السياسية، إذ سعى نواب الأكثرية من التيار المحافظ إلى جمع تواقيع ما يزيد على الثلاثين عضواً لبلوغ النصاب القانوني الذي يخولهم لتقديم طلب استجواب أحد وزراء الحكومة حسب ما ينص عليه الدستور، وانطلاقاً من ذلك تقدموا بالفعل بطلب إلى رئيس المجلس ناطق نوري لطلب استجواب وزير الداخلية عبدالله نوري في ١٩٩٨/٦/١١م، وكان وزير الداخلية حينذاك مستضيفاً لوزير الداخلية الكويتي، ومنشغلاً معه بإجراء المباحثات الثنائية، وقد تساءل أحد الصحفيين في مقال له حول تقديم مشروع الاستجواب في ذلك الحين، دون مراعاة للحكومة، وعلى الأقل مراعاة النظرة الأخلاقية وكرامة الوزير وهو يستضيف وزير دولة أخرى وينشغل معه بمباحثات مهمة للدولة، كما كان على رئاسة المجلس أن تراعي هذه الظروف إذا كان النواب مُصرين على القيام بحقهم القانوني وتذكير أعضاء المجلس بتلك الظروف، ولماذا الإصرار من قِبَل هؤلاء الأعضاء على تكوين جبهة لمعارضة الإصلاحات؟ كما لم يتوانَوْا في توزيع الاتهامات على بعض وزراء حكومة الرئيس خاتمي، كما صرح بذلك أحدهم من أن وزير الخارجية الدكتور "خرازي" قد مهد الطرق لدخول الصهاينة والجواسيس الأمريكان إلى إيران، وأن وزير الثقافة مهاجراني تساهل في فتح المجال للكُتاب، والصحف التي تنتهك حرمة الدين وتروج للثقافة الغربية الدنيئة، وأن وزير الداخلية "عبدالله نوري" قد اقترف خطيئتين، الأولى: ما قام ويقوم به من إذكاء الحزبية في التعيينات بوزارة الداخلية، والثانية: دعم وسائل الإعلام الأجنبية وأعداء الثورة؛ من خلال السماح بالتظاهر لمن لا يعتقد بالقيم الإسلامية[1].

---

(١) ابوالقاسم قاسم زاده، مجلس: حمايت از خاتمي با ((دمكراسى))، اطلاعـات بـين المللى، بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٢م، ص١، ٢.

وبعد استجابة وزير الداخلية لطلب استدعائه من قِبَل المجلس وحضوره جلسته المنعقدة في ١٩٩٨/٦/٢١م، واستجوابه من قبل أعضاء المجلس الذي استمر إلى الساعة الخامسة والنصف مساءً، صوَّت المجلس بالأغلبية على سحب الثقة من عبدالله نوري من منصب وزير الداخلية، وقد حاول الرئيس خاتمي جاهداً لتراجع المجلس عن قرار الاستجواب، ليس من باب عدم قناعته بأهلية عبدالله نوري، أو تخاذله وتفريطه في القيام بمهامه كوزير للداخلية، وإنما من باب أن خاتمي كان يدرك ما يسعى إليه التيار المحافظ من أجل إضعاف حكومته، ولذلك صرح قبل استجواب الرئيس بأن عدم وجود نوري في أعضاء الحكومة يعد خسارة عظمى للحكومة والوطن؛ لأن خاتمي كان يعتبره من أقوى أعضاء حكومته، واختاره شخصيا لمساعدته على الإيفاء بشعاراته ووعوده للشعب الإيراني، كما عارض مهدي كروبي الأمين العام لتجمع رجال الدين المناضلين عَزْلَ عبدالله نوري واعتبره خسارة كبيرة لحكومة الثاني من خرداد، وعلى هذا فلم تمضِ ساعتان على قرار عزل نوري إلا وبادر الرئيس خاتمي إلى تعيين عبدالله نوري في منصب مساعد رئيس الجمهورية للتنمية والشئون الاجتماعية مشيراً إلى جدارته الفائقة وخبرته الطويلة، وإلى أن التنمية الشاملة والراسخة تحظى بمكانة عالية في برنامج الحكومة، وحل وكيل عبدالله نوري للشئون السياسية "سيد مصطفى تاج زاده" محلة كوزير للداخلية؛ حيث أصدر الرئيس خاتمي أمراً بتعيينه على الفور، كما لم يتمكن خاتمي في اجتماع لمجلس الوزراء من إخفاء استيائه من موقف مجلس الشورى الإسلامي وتأثره من ذلك، مشيراً في ذات الحين إلى أن الاستجواب حق من حقوق أعضاء البرلمان وعلى الجميع احترامه، وقد أثنى على خدمات نوري في وزارة الداخلية وجهوده في سبيل تحقيق الأمن والتنمية السياسية[1].

لكن لماذا أصر أعضاء المجلس من التيار المحافظ على استجواب وزير الداخلية والتصويت على سحب الثقة؟

---

(١) تحقيق وبژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمى؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص١٥٨-١٦٠.

هناك من فسر موقف النواب بأنه يصب في مشروع إضعاف حكومة خاتمي كما صرح به الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية "محمد سلامتي" في حديثه لصحيفة "سلام" بوصفه استجواب نوري بواسطة عدد من أعضاء المجلس بأنه يأتي استمراراً لخطط التيار المحافظ المعارض لتحولات الثاني من خرداد بهدف الإطاحة بحكومة خاتمي من خلال القيام بإجراءات ضدها، وبحجج واهية لكي يمنعوا بهذه الطريقة الرئيس خاتمي وحكومته من تحقيق أهدافهم وبرامجهم، وإن من الأهداف الأخرى للمجلس هو انتخابات مجلس خبراء القيادة، فعندما شاهدوا أن هناك حركةً فاعلة من داخل وزارة الداخلية لتعديل مسيرة الانتخابات المقبلة لمجلس خبراء القيادة تهدف إلى عرض مشروع إيقاف إشراف مجلس الرقابة على القوانين على الانتخابات، ولذلك كان من أهداف معارضي وزير الداخلية منعه من تحقق هذا المشروع(١).

ويرى أحد المحللين أن السبب الرئيس يكمن في عزم عبدالله نوري في تطبيق مشروع الحكومة والرئيس خاتمي القاضي بضرورة قيام المجتمع المدني الديني، واحترام تقاليده وأعرافه، أيا كانت الانعكاسات السياسية لذلك على مجمل الأحداث والنشاطات العامة، وذلك عندما منح وزير الداخلية ترخيصاً لحركة الحرية في إيران بإقامة مراسم تخليد الذكرى السنوية لزعيمها الدكتور "محمد مصدق"، في كل من مدينتي أصفهان وطهران، وعندما عزمت الحركة على إقامة المراسم جابهت معارضة قوية أدت إلى منع المراسم في وقتها؛ لكن إصرار وزارة الداخلية على ضرورة إقامة تلك المراسم بعد يومين من الموعد السابق، وبحماية قوى الأمن التابعة للوزارة، وقد تلقى التيار المحافظ هذه الخطوة الجريئة بالاستنكار وفسرها بأنها تعاطف مع معارضي النظام وحمايتهم ممن يطلق عليهم اسم الحزبيين والسياسيين الليبراليين الممنوعين أساساً من ممارسة النشاط السياسي الحزبي التقليدي(٢).

---

(١) اطلاعات بين المللي، بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٨م، ص١.

(٢) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، مصدر سابق، ص١٨٨.

وبعد سحب الثقة من وزير الداخلية، جاء الدور على وزير الثقافة، وهما الوزيران اللذان سبق وأن وقف أعضاء المجلس من التيار المحافظ موقف المعارض لترشيحهما عندما قدم الرئيس خاتمي أعضاء حكومته للمجلس الخامس في شهر أغسطس ١٩٩٧م، ويبدو أن أولئك الأعضاء غيروا من إستراتيجيتهم إلى استخدام سلاح الاستجواب بعد أن تمكن الرئيس خاتمي ووزراؤه من تجاوز عقبة كسب الثقة في المجلس، ولذلك بعدما نجحت هذه الإستراتيجية مع وزير الداخلية عبدالله نوري، وجهوا السلاح نفسه إلى وزير الثقافة لعله يُجدي وينفع.

تقدم (٣١) عضواً من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي في جلسته العلنية يوم الأربعاء ٢١أبريل ١٩٩٩م بطلب استجواب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الدكتور "عطاء الله مهاجراني"، وقد تضمن خطابهم الموجه لرئيس المجلس الانتقادات التالية(١):

١- ما يتعلق بإدارة المطبوعات ومراقبتها:

- إهانة المقدسات وترويج الفساد وإشاعة الفحشاء كما ورد في مجلة (اميد جوان) العدد (٨٦٠).
- محاربة الدين.
- الترويج لقضية فصل السياسة عن الدين.
- تمجيد الطواغيت وأنظمتها.
- تحريف بيانات مرشد الثورة وقائدها ونظرياته وأهداف الثورة.
- التهجم على الوحدة الوطنية والمصادر الوطنية الإسلامية، والإساءة إلى السلطات الثلاث ومسئوليها.
- تشجيع إقامة علاقات مع أمريكا.

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٢م، ص١، ٢.

٢- ما يتعلق بنشر الكتب وتوزيعها:

- السماح لطباعة كثير من الكتب التي قامت بتحريف تاريخ الثورة، وهاجمت القيم الدينية والقومية والثورية، وروجت للإباحية.
- تداول الكتب الممنوعة بشكل رسمي عن طريق عرضها وبيعها في المكتبات، وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.
- إعادة تفعيل نقابة الكُتَّاب، وتقديم الجوائز لبعض الكتاب الذين ليسوا أهلاً لجوائز نظام الجمهورية الإسلامية.

٣- ما يتعلق بالفن:

- عدم دعم الأفلام ذات القيم الفكرية والثقافية في مواجهة الأفلام التي يتم إنتاجها من أجل المادة فقط.
- عدم التوظيف المناسب للمرأة، وتجاهل قيمها وشخصيتها الإسلامية في السينما، وتجاوز الحدود والضوابط الشرعية بشكل فاضح.
- عدم الاهتمام بالمسئولين ومنتجي أفلام الدفاع المقدس بحيث أدى ذلك إلى النقص الملحوظ في إنتاج الأفلام الراقية، وعدم عرض هذا النوع من السينما الذي يعتبر من أهم التعريف بقيم الدفاع المقدس لثمان سنوات ونشرها، وانتقالها إلى الجيل الحديث بأسباب واهية من بينها عدم وجود ما يشد المشاهد أو عدم إقبال الناس عليها، والشاهد على ذلك ما تتردد في الصحافة على ألسنة منتجي هذا النوع من الأفلام.
- التقليل من إنتاج الأعمال السينمائية وخاصة الأفلام الثقافية، والإكثار الحميم من الأفلام التافهة في محتواها التي كانت سمة بارزة في المهرجان الدولي للسينما عام ٧٧هـــش.

وحقيقة بالنظر إلى انتقادات أعضاء المجلس، نرى التركيز على ثقافة الثورة التي كانت سائدة قبل مجيء الرئيس خاتمي، وعدم تقبل النقلة النوعية، والحراك الاجتماعي والسياسي الذي سبق الانتخابات الرئاسية السابعة، وتعطش الشباب الإيراني إلى الانفتاح على بلدان العالم ورفض الانعزالية التي عايشها الشعب الإيراني خلال العشر سنوات الأولى بعد الثورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفض أي ثقافة سِوى الثقافة الثورية والمنطق الثوري ومحاولة حصر الثقافة المقبولة في إطارهما، ورفض ما سواهما حتى ولو كانت منضبطة، وهذا ما رفضه الشعب الإيراني فعلياً من خلال التصويت لخاتمي وشعاراته، بمعنى قبول التغيير في المنهج والثقافة، وهذا ما سعى إليه وزير الثقافة مهاجراني منذ توليه مقاليد الأمور في الوزارة، وتصريحاته المتكررة بأنه لن يقوم بأي إجراءات تؤدي إلى كبت الحريات وخاصة حرية التعبير والرأي، وإن كان يلمح في طلب استدعاء الوزير مهاجراني شيئاً من التعنيف المبطن لتسامحه حيال حرية الصحافة.

حضر وزير الثقافة جلسة مجلس الشورى الإسلامي المنعقدة يوم السبت الأول من شهر مايوم عام ١٩٩٩م، وتقدم للدفاع عن برنامجه وللرد عما ورد في خطاب أعضاء المجلس من انتقادات، واستمرت الجلسة حوالي سبع ساعات متواصلة، وكانت منقولة على الهواء مباشرة عبر وسائل الإعلام الإيرانية، وفي النهاية استطاع الوزير أن يتخطى سحب الثقة منه، بحصوله على ما يقارب (١٣٥) صوتاً أثناء التصويت على بقائه في وزارة الثقافة بعد استماع جميع أعضاء المجلس إلى خطاب مرافعته، وبهذا يكون قد أفشل مشروع الاستجواب، وكان وزير الثقافة قد صرح بعد استلامه خطاب الاستدعاء للاستجواب بأنه كان يتوقع هذه الخطوة منذ فترة، وأنه مستعد لتفنيد كل ما جاء في الخطاب من انتقادات[(١)]، ويُذكر أن مشروعي استجواب كل من وزير الداخلية عبدالله نوري ووزير الثقافة عطاء الله مهاجراني كانت الاستعدادات قد بدأت له بعد التصويت لهما بكسب الثقة من قبل المجلس أثناء تقديم الرئيس خاتمي أعضاء حكومته له، عندها أعلن

---

(١) اطلاعات بين المللي، بتاريخ ٤/٢٦ و١/٥/١٩٩٩م.

أعضاء البرلمان من التيار المحافظ وفي مقدمتهم النائب "على موحدي ساوجي" عن امتعاضهم الشديد حيال منح الثقة لمهاجراني في منصب وزير الثقافة، كما سبق عملية الاستجواب أنْ شن التيار المحافظ حملة قوية ضد مهاجراني، بدأت بتصريحات رئيس السلطة القضائية "محمد يزدي" عندما وصف من يتولى العمل في وزارة الثقافة بأنهم لا يعرفون من الإسلام شيئاً[١].

ولم يكتفِ أعضاء المجلس من التيار المحافظ بتوجيه الانتقادات فقط؛ وإنما مارسوا ذلك مع الرئيس خاتمي نفسه، مع أنه لا يمانع من توجيه النقد للحكومة وجعله من أركان التنمية السياسية؛ ولكن ما كان يقصده ذلك النقد الهادف البناء، ومما وجهه بعض النواب من انتقاد لسياسة الرئيس خاتمي ما جاء على لسان أحدهم، ونشر على صفحات الجرائد؛ حيث وَجَّه للرئيس خاتمي الاتهامات التالية:

١- أنه هو المتسبب في تدهور الاقتصاد في البلاد.

٢- أنه تدخل بطرق غير نظامية في انتخابات المجالس البلدية.

٣- عدم الالتزام بشعاراته من قَبيل تطبيق القانون والتمشي معه.

٤- الحزبية في تعيين رجال الدولة مكان الجدارة والكفاءة.

٥- الفشل في تطبيق برامجه وشعاراته، مما يدل على أنها مجرد شعارات سياسية استهلاكية.

وقد فسر أحد المحللين هذه الانتقادات بأن الهدف منها هو زعزعة الثقة في خاتمي وبرامجه الإصلاحية[٢].

كما فسر مؤيدو الحركة الإصلاحية وخاصة طلاب الجامعات إجراءات المجلس منذ بدايتها تجاه حكومة خاتمي، بأنها تأتي معاكسة لما كان ينشده الشعب الإيراني من التغيير في جميع ماله علاقة بالمجتمع،

---

(١) محمد قوچانى، دوگام پيش يك گام به پس، مصدر سابق، ص١١٤، ١١٨.
(٢) احمد بخارايى، دمكراسى ودشمنانش در ايران، مصدر سابق، ص١٨٣-١٨٤.

وقالوا في بيان لهم ما ترجمته: "كان من المتوقع أن يقترب المجلس من الشعب؛ لكن وللأسف ما كان يقوم به المجلس في عام مضى قد وسع الهُوة بينه وبين الشعب"، كما استنكر مجموعة من الطلاب في مدينة أراك في رسالتهم المفتوحة إلى رئيس المجلس ناطق نوري عن أسفهم تجاه ما يقوم به المجلس من مظاهر الجفاء مع حكومة خاتمي وتسببه في الإبطاء في تنفيذ برنامج التنمية السياسية؛ بانشغال أعضائه في استجواب الوزراء وعزلهم وإضعاف الحكومة المنتخبة من قبل الشعب، كما أصدرت الجمعية الإسلامية لطلاب كلية الاتصالات مؤكدة على قضية أن ما يسعى إليه النواب من التيار المحافظ بكل ما أوتوا من قوة هو القضاء على التنمية السياسية للرئيس خاتمي[١].

تعديل قانون الصحافة:

تقدم مركز البحوث التابع لمجلس الشورى الإسلامي بمسودة مشروع لتعديل قانون الصحافة دون أخذ رأي كل من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي وأصحاب الصحف؛ حيث انتقد المركز النظام المعمول به آنذاك، أي في فترة الرئيس خاتمي، ونص التعديل المقترح على تحويل قضايا الصحافة من محكمة المطبوعات إلى المحاكم الأخرى، أي عدم حضور هيئة المحلفين التي تختص بوجودها محكمة الصحافة، وفصل قضايا الصحافة عن القضايا السياسية، وهذا ما يتناقض مع المادة (١٦٨) من الدستور، وقد وصفت هذه الخطوة بأنها استغلال من التيار المحافظ موقعه في السلطة التشريعية لِسَنِّ أنظمة تتماشى مع أهدافه وتطلعاته الحزبية[٢].

وقد اقترح أعضاء مجلس الشورى الإسلامي قبل انتهاء دورته الأولى عام ١٩٨٤م مشروعاً لقانون الصحافة، اكتملت صياغته والتصويت عليه في السنة الأولى من دورة المجلس الثاني؛ حيث تَضَمَّن القانون ستة فصول

---

(١) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص١٧٦.

(٢) حميد كاوياني، جراحي در قدرت، مصدر سابق، ص١٥٢.

وستة وثلاثين مادة، وتم صياغة لائحته التنفيذية من قِبَل حكومة المهندس "موسوي" المتضمنة أربعة فصول وستة وثلاثين مادة في ١٩٨٧/١/٢٨م، وأُبلغت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي لتنفيذه في ١٩٨٧/٤/٢٥م، وقد تضمن القانون ميزات فريدة، منها: حماية الكُتَّاب والصحفيين أمام القانون، وحَمَّل المسئولية رئيس تحرير الصحيفة المسئول عن كل ما ينشر فيها، وفي حالة وجود أي شكوى يَمْثُل هو أمام المحكمة دون التعرض للكاتب أو الصحفي، ومما يميز هذا القانون -أيضاً- أنْ تم التصديق عليه وإقراره وتنفيذه أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ولم تُحَل القضايا الصحفية إلى المحاكم الثورية أو العسكرية، كما نص القانون على حرية اكتساب الأخبار والتقارير الإخبارية من أجل تنوير الرأي العام، وحفظ مصالح المجتمع حسب القانون، ولا يحق لأي مسئول حكومي أو غيره التدخل أو ممارسة الضغوط على أي صحيفة من أجل نشر قضية أو مقال، أو الرقابة على المطبوعات والسيطرة عليها، ومن مزاياه أيضاً تحديد الجهة المسئولة عن مراقبة المطبوعات التي مهمتها تتركز في إصدار التراخيص ومراقبة سير تنفيذ القانون بشكل صحيح، ولم يمنحها القانون صلاحية توقيف الصحف إلا في حالة واحدة، أما بقية الحالات فتكتفي فيها هيئة الرقابة بالرفع إلى محكمة الصحافة، وقد عملت الهيئة بذلك فرفعت إلى المحكمة ما بين عام ١٩٩٦ و١٩٩٩م إلى المحكمة ما يخص حوالي (١١٩) صحيفة ومجلة تم إيقافها جميعاً بسبب مخالفات صحفية، مع أنه تم وِفقاً لهذا القانون التصريح لحوالي (١٣٠٠) صحيفة خلال (١٢) سنة منذ تنفيذه، وفي النهاية يتقدم (٢٠) من أعضاء البرلمان في ١٩٩٩/٥/٣٠م بمشروعٍ لتعديل قانون الصحافة يتضمن عشر مواد[١].

وإذا أمعنا النظر في مسودة مشروع تعديل القانون المذكور نجد أنَّ لها علاقة مباشرة بالتهم التي وجهتها السلطة القضائية ضد أصحاب الصحافة مثل "عبدالله نوري" و"شمس الواعظين"، ومحاكمتهم مما أدى إلى توقيف

---

(١) دكتر شهيدى مؤدب، نگاهى به اصلاحيه قانون مطبوعات، اطلاعات بين المللـــى، بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨م، ص١.

بعض الصحف، وكذلك محاكمة العاملين فيها من كُتاب ورؤساء تحرير، وإن دلّ ذلك فإنما يدل على تطابق الرؤى والأهداف لدى المنتمين للتيار المحافظ تجاه الحركة الإصلاحية أياً كان موقعهم، وهذا ما تحتويه مسودة المشروع وما تضمنته كما يلي:

أن الجرائم المذكورة أدناه تعتبر من الجرائم العامة وسوف يتم مناقشتها لدى الجهات القضائية المختصة، وتُعامَل بنفس الجزاءات الموثقة في الأنظمة ذات العلاقة وقانون العقوبات الإسلامي:

١- إفشاء ونشر الوثائق والتوجيهات والقضايا السرية، وأسرار القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية، والخرائط والتحصينات العسكرية، ونشر المداولات غير المعلنة لمجلس الشورى الإسلامي، وجلسات المحاكم المغلقة، وعمليات البحث والتقصي القضائية، بدون أي تصريح قانوني.

٢- تحريض الأشخاص والجماعات وحَضّهم على ارتكاب أعمال مُخلة بالأمن، أو بمكانة الجمهورية الإسلامية في إيران ومصالحها (في الداخل والخارج).

٣- إذكاء الخلاف ما بين طبقات المجتمع وخاصة عن طريق القضايا العرقية والقومية.

٤- نشر المواضيع الإلحادية والمخالفة للتعاليم الإسلامية، والترويج للمواضيع التي تنتهك أسس الجمهورية الإسلامية.

ملاحظة: جميع القوانين المخالفة لهذه المادة تصبح ملغاة من تاريخ التصويت على هذا القانون[١].

وعلى رغم ما واجهه مشروع تعديل قانون الصحافة من موجة انتقادات واعتراض عليه من قِبَل الحكومة والصحفيين والمراقبين، إلا أن المجلس بدأ في مناقشة المشروع المقترح في جلسته المنعقدة في

---

(١) حميد كاوياني، جراحى در قدرت، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.

٣٠/٦/١٩٩٩م، وتمت المصادقة عليه بعد عشرة أيام من مناقشته أي في ٧/٧/١٩٩٩م، وعلى إثر ما نشرته صحيفة سلام حَول دَوْر "سعيد إمامي" في صياغة مسودة مشروع تعديل قانون الصحافة، ثار الرأي العام، وشارع الصحافة ضد هذا المشروع؛ مما أجبر أعضاء البرلمان على تأجيل العمل بالقانون المعدل حوالي ستة أشهر منذ التصويت عليه(١).

كما أشار وزير الثقافة مهاجراني أثناء مدافعاته أمام البرلمانيين أثناء مناقشتهم مشروع تعديل قانون الصحافة، إلى أن التعديل لا يتماشى مع الحريات العامة ولا سيما حرية الصحافة، ونبههم إلى أن تكون القوانين التي يسعى النواب إلى المصادقة عليها وخاصة ما يتعلق بحرية الكلمة آخذة الطابع السُّلطوي، لأنه ليس من الممكن أن يقيد هذا النوع بقانون قسري، ولذلك لابد من إبعاد النهج السلطوي عن مقاصد التشريع الخاص بتنظيم الحريات، كما أن المراقبين يعتبرون توقيف صحيفة سلام ما هو إلا تطبيق فعلي للقانون المُعَدَّل، وأن ما ابتغاه التيار المحافظ المسيطر على مجلس الشورى الخامس هو عسكرة الثقافة بحجة أن البلاد تتعرض إلى حرب ثقافية يقودها عدو قوي، ولذلك لابد من المحافظة على ثقافة البلاد والثورة والمجتمع من الضياع، وعلى الجانب الآخر يقف التيار الإصلاحي إلى تثقيف العسكر بقراءات مستنيرة ومنفتحة ومتصالحة مع مصالح مجتمع الشباب والمرأة، ولسان حالهم يقول: إن عسكرة الثقافة ولو بشكل مؤقت ستؤدي إلى تحطيم الأقلام، وإماتة الإبداع والابتكار في العقول، في حين أن تثقيف العسكر من شأنه توسيع دائرة الإبداع ليشمل أوسع مشاركة شعبية ممكنة(٢).

---

(١) حميدرضا جلايي پور، دولت پنهان: بررسی جامعه شناختی عوامل تهدیدکننده جنبش اصلاحات ١٣٧٨-١٣٧٩، تهران: طرح نو، چاپ اول: ١٣٧٩، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٢) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى الإصلاح، مصدر سابق، ١٩٣-١٩٤، ص٢٠١.

تعديل قانون الانتخابات:

أقر مجلس الشورى الإسلامي في نهاية دورته الخامسة تعديل قانون الانتخابات، وكانت الحكومة قد تقدمت بمشروع لتعديل القانون، وفي نفس الوقت تقدم أعضاء المجلس بمشروع آخر، وأقر المجلس المشروع المقترح من قبل أعضائه دون اعتبار لما قدمته الحكومة من اقتراحات لتعديل القانون المذكور؛ حيث تم تقديم المسودة المقترحة من أعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة في ١٩٩٩/٨/٤م، وبعد أسبوع تم التصويت على بعض بنودها والمتضمنة التأكيد على أحقية مجلس الرقابة على القوانين بمراقبة الانتخابات والإشراف عليها بالرغم من معارضة اللائحة المقترحة من الحكومة والمقبولة من الصحافة والتنظيمات الإصلاحية، مما اعتبره المحللون والحقوقيون وحتى بعض المحسوبين على التيار المحافظ خرقاً للتشريع ويتعارض معه كلية، ونوع من العنصرية الرسمية أثناء الانتخابات، كما تم التصويت على رفع سن الناخبين من ١٥ إلى ١٦عاماً، وللمرشحين من (٢٥) إلى (٣٠) عاماً، كما تقدم أحد الأعضاء وهو "محمد باهنر" ممثل الأغلبية المحافظة بأن تكون انتخابات المجلس السادس ذات مرحلة واحدة فقط، إلا أنه لم يتم التصويت على هذا الاقتراح بسبب مغادرة نواب الأقلية من التيار الإصلاحي احتجاجاً عليه، وبسبب ما صاحبه من ضغط الرأي العام ضده[1].

الخطوة التي أقدمت عليها الأقلية الإصلاحية في المجلس يطلق عليها (Obstruction)، وهي إجراءٌ يتخذه الأقلية لإعاقة التصويت على أي مشروع في البرلمان تقترحه الأغلبية، ويبدو أن تكتل اليسار في البرلمان بقيادة "مجيد أنصاري" رئيس تجمع نواب حزب الله في المجلس (ائتلاف اليسار) والمتحالفين معهم من تجمع علماء الدين المناضلين وكوادر البناء، وقوى نهج الإمام وحزب التضامن لَمَّا شاهدوا أن الاقتراح الأول الذي تقدم به العضو باهنر حول عدم جواز استخدام الصور والملصقات الملونة في

---

(١) حميدرضا جلايى پور، دولت پنهان، مصدر سابق، ص٢٦٥-٢٦٦.

دعايات الحملة الانتخابية لانتخابات المجلس السادس، قد تم التصويت عليه في المجلس وكان محل ترحيب لدى أعضاء المجلس؛ ولكن لَمَّا قام بطرح اقتراحه الثاني القاضي بجعل انتخابات المجلس تتم في مرحلة واحدة، قام النواب الإصلاحيون بمغادرة الجلسة كإجراء برلماني لا غبار عليه؛ حيث كان عدد الحضور من النواب لا يتجاوز (١٧٥) عضواً، وعندما خرج نواب الإصلاح أصبح عدد النواب (١٦١) نائباً أي أقل من العدد القانوني للتصويت، وبالتالي إعاقة التصويت على القرار أو المشروع المطروح، أما لماذا قام نواب الأقلية بهذه الخطوة الجريئة؟، فيجيب عن ذلك مجيد أنصاري بأن السبب يكمن في أن الاقتراح يتنافى مع نصوص الدستور، وأنه يتسبب في إضعاف السلطة التنفيذية بتقسيمه أصوات الناخبين، كما تتضمن إقصاءً صريحاً للتيار المنافس وتضييق نطاق الانتخابات[١].

ثانياً- مجلس الرقابة على القوانين:

كما تم الإشارة إليه سابقاً أن من مهام هذا المجلس، الإشراف على الانتخابات وتحديد صلاحية المرشحين حسب المادة التاسعة والتسعين من الدستور الإيراني التي تنص على:

«يتولى مجلس الرقابة على القوانين الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام»[٢].

وقد فَسَّر مجلس صيانة هذه المادة على أنها تحتوي على ما يلي[٣]:

١- الإشراف على الانتخابات من مهام مجلس الرقابة على القوانين.

٢- الإشراف على الانتخابات، إشراف مطلق.

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٤م، ص١، ٢.
(٢) رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، مصدر سابق، ص٨٦.
(٣) امير حسين علينقى، نظارت برانتخابات وتشخيص صلاحيت داوطلبان، تهران: نشر نى، چاپ اول: ١٣٧٨، ص١٣.

٣- هذا الإشراف شامل لجميع مراحل الانتخابات التنفيذية.

٤- تأييد المرشحين أو رفضهم من متطلبات كامل مراحل الانتخابات التنفيذية، ويقع في آخر الرقابة المطلقة.

وكان هذا التفسير موضع جدال، وصراع بين التيار المحافظ وتيار اليسار بعد وفاة قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني عام ١٩٨٩م مباشرة عندما تولى اليسار مقاليد الحكم وسيطر بقيادة الرئيس هاشمي رفسنجاني؛ فكانت أولى اعتراضاته على مجلس الرقابة على القوانين عندما قام برفض مرشحي اليسار في انتخابات مجلس خبراء القيادة الثاني، مثل "كروبي" و"خلخالي" و"بيات" و"موسوي تبريزي" و"محتشمي" و"منتجب نيا"، و"خاتمي" و"هادي خامنئي" و"محمد على رحماني"؛ حيث فَسَّر اليسار ذلك الإجراء بأن مجلس الرقابة على القوانين أراد ترجيح كِفة التيار المحافظ في تلك الانتخابات، وتكررت العملية أثناء انتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته الرابعة عام ١٩٩٢م؛ عندما رفض مجلس الصيانة مرشحي اليسار ومنهم: بهزاد نبوي، وعاتقة رجائي، وإبراهيم اصغرزاده وغيرهم، وكسب مجلس الرقابة على القوانين من هذه الخطوة أن صَوَّتَ المجلس الرابع بعد انعقاده مباشرة على منحه صلاحيات أكبر للإشراف على الانتخابات(١)، مما أدى إلى وقوف وزير الداخلية في ذلك الوقت عبدالله نوري إلى تقديم استقالته احتجاجاً على منح الصلاحيات الكاملة لمجلس الرقابة على القوانين للإشراف على الانتخابات إشرافاً مطلقاً، ومنذ ذلك الوقت ومجلس الرقابة على القوانين يشرف إشرافاً مطلقاً على الانتخابات الذي يقتضي تأييد المرشحين ورفضهم، وبما أن التيار المحافظ هو المتسيد

---

(١) صَوَّتَ مجلس الشورى الإسلامي في دورته الرابعة عام ١٩٩٥م على تعديل المادة الثالثة من قانون انتخابات المجلس، على أن تكون:"يتولى مجلس الرقابة على القوانين مهمة الإشراف على انتخابات المجلس، ويكون الإشراف مطلقاً وعاماً شاملاً لجميع المراحل وفي جميع ما يتعلق بالانتخابات الحالية"؛ حيث تسبب هذا التعديل في نشوء كثير من الخلافات والجدل فيما بعد حول هذه القضية، وللمزيد حول هذه المسألة انظر: امير حسين علينقى، نظارت بر انتخابات وتشخيص صلاحيت داوطلبان، مصدر سابق، الفصل الثاني ص٩١ وما بعدها.

في هذا المجلس، فمما لاشك فيه أن ذلك سيكون له بالغ الأثر في دعم مصالح التيار المحافظ برفض مرشحي التيارات الأخرى، ومنها تيار الإصلاح، وهذا ما حدث بالفعل أثناء الانتخابات الرئاسية السابعة عندما تقدم خاتمي للترشيح، إذ حدث جدل كبير حوله داخل مجلس الرقابة على القوانين(١).

واعتبر الإصلاحيون أن ما يتمتع به مجلس الرقابة على القوانين من إشراف مطلق على الانتخابات سواء لمجلس خبراء القيادة أو لرئاسة الجمهورية أو مجلس الشورى الإسلامي، بمثابة فيتو مطلق يتمتع به مجلس الرقابة على القوانين أثناء إشرافه على الانتخابات المتعددة، ومن هذا المنطلق فهو حر في شطب من يشاء من قائمة المرشحين حتى لو كانوا من كبار علماء الدين، بحجة عدم التزامهم العملي بولاية الفقيه، مما يعتبره الإصلاحيون تعسفاً غير مبرر ولا يحمل أي مضامين شرعية أو قانونية؛ ولذلك يطالبون أيضاً بوقف تدخلات هذا المجلس في أي انتخابات عن طريق منع دخول عناصر جديدة عبر قوائم ائتلافية تسعى قوى الإصلاح إلى تقديمها أينما شاءت الدخول في الانتخابات(٢).

وفي واقع الأمر فإن مجلس الرقابة على القوانين يعد عائقاً لعمل مجلس الشورى الإسلامي الذي اعتبره الخميني "مركز كل القوانين والسلطات" ورغم كونه الأهم دستورياً، إلا أن مجلس الرقابة على القوانين جعله في الدرجة الثانية تشريعياً من ناحيتين، الأولى: أنه يقوم بمراجعة كل المتقدمين للترشيح لعضوية المجلس ومن حقه حجب أي مرشح بدعوى عدم كفاءته العلمية أو الأخلاقية أو العقائدية أو السياسية أو الاجتماعية، ثم إنه يستطيع حجب نتيجة أي مرشح عند إقراره النتائج النهائية للانتخابات بدعوى حدوث تجاوزات في عملية الإدلاء أو أثناء فرز الأصوات، أما الناحية الثانية: فهي مراجعة كل القوانين التي تصدر عن مجلس الشورى

---

(١) محمد قوچاني، پدرخوانده وچپ هاى جوان، مصدر سابق، ص١١٠.

(٢) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، مصدر سابق، ص٢٦٠.

الإسلامي ورفض أي قانون أو إعادته بدعوى عدم دستوريته أو عدم توافقه مع الشريعة الإسلامية أو المذهب الشيعي(١).

كانت أُولَى الاحتجاجات ضد مجلس الرقابة على القوانين في عام ١٩٩٧م عندما رفض بعض المرشحين لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي التكميلية لدورته الخامسة، خاصة في مدينتي طهران وأصفهان وكان من بينهم بهزاد نبوي، إبراهيم اصغرزاده، ابراهيم يزدي، هاشم صباغيان والسيدة اعظم طالقاني، مع أن بهزاد نبوي قد تم قبوله في المرحلة الأولية إلا أنه رُفِضَ في التكميلية، كما سبق وأن شارك في المجلس أثناء دورته الثالثة(٢).

وكانت أول مواجهة بين مجلس الرقابة على القوانين والتيار الإصلاحي بعد انتخاب الرئيس خاتمي خلال انتخابات مجلس خبراء القيادة الثالث عندما قام مجلس الرقابة برفض كفاءة (٢٢٤) من بين (٣٩٦) مرشحاً للانتخابات، وكان ممن رفضهم مجلس الرقابة عدد كبير من مرشحي تجمع رجال الدين المناضلين الذي هدد بعدم المشاركة في الانتخابات، وجاء الاعتراض مباشرة على لسان أمين التجمع حجة الإسلام كروبي من خلال رسالة وجهها إلى أمين مجلس الرقابة على القوانين "آية الله جنتي" انتقد فيها كروبي قيام مجلس الصيانة برفض كفاءة بعض المرشحين مثل "موسوي خوئينيها" و"مروجي بروجردي" و"عباس دوزداني" ممثل طهران والذي كان من أول المؤسسين لحرس الثورة وكان من أعضاء حكومة " محمد رجائي" في منصب وزير الثقافة، وكذلك المهندس "بهزاد نبوي" وغيرهم ممن شاركوا في حكومات سابقة وكان لهم جهود بارزة في مسيرة الجمهورية الإسلامية، ووصف كروبي هذه الإجراءات بأنها تبعث على الإحباط في المشاركة في الانتخابات، وتؤثر سلباً في المنافسة الحثيثة والإيجابية بين القوى السياسية الوفية للنظام والثورة، وأن هذه الإجراءات تُسهم بشكل كبير في إقصاء التيار المنافس

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٥٠.
(٢) حميد رضا جلايي پور، دولت پنهان، مصدر سابق، ص٣٤٣.

سواء كانت من قبل مجلس الرقابة على القوانين أو من الجهات التنفيذية الأخرى[1]، وفي تلك الأثناء عقد المجلس الرئيسي لتجمع علماء الدين المناضلين اجتماعاً لدراسة قضية رفض مرشحيه في تلك الانتخابات، وحضر هذا الاجتماع جميع أعضاء التجمع بما فيهم من رفض ترشيحهم، وجميع أقارب الأعضاء، وتلا هذا الاجتماع أن أصدر حزب كوادر البناء بياناً أعرب فيه عن أسفه لرفض عدد من مرشحيه معتبراً أن سياسة إقصاء كثير ممن يعتبرهم من الفقهاء والعلماء والمفكرين تتعارض مع الأهداف السامية للنظام الإسلامي، خصوصاً وأن من تم رفضهم كانوا محل تأييد الحَوْزات العلمية وكبار المرجعية الدينية، وممن لهم خدمات وَضّاءة في نشر العلم والنضال والسياسة، وبلغ الاعتراض على إجراءات مجلس الرقابة على القوانين حَدَّه أن اقترح أحد كبار علماء الدين وهو آية الله "عبايي خراساني" بأن يسند عملية مراجعة كفاءة المرشحين إلى المراجع الدينيين الكبار، وعلماء الحَوْزات العلمية كما حدث في انتخابات الدورة الأولى لمجلس خبراء القيادة[2]، متسائلاً بقوله ما ترجمته: ((عندما يكون المجلس هو نفسه القائم بإجازة كفاءة المرشحين أو رفضهم، فكيف من الممكن أن يتابع شكاوى من قام برفضهم؟))[3].

وجدير بالذكر أن هيئة مراقبة الانتخابات في وزارة الداخلية تقوم أيضاً بفحص أوراق المرشحين للانتخابات كمرحلة أولية سابقة لما يقوم به مجلس الرقابة على القوانين، وبالتالي يمكن لهذه الهيئة رفض أي مرشح أو إبلاغه بعدم إكماله تقديم ما يستوفي الشروط المنصوص عليها فيما يخص قبوله كمرشح للانتخابات، وقد قامت هذه الهيئة برفض المرشحين لمجالس

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٨م، ص٣.

(٢) ليس من الأفضل أن يرجع الأمر في هذه العملية إلى كبار المراجع الدينية أو الحوزات العلمية، بسبب واحد جوهري ورئيسي هو أن مجرد الاعتراض على هؤلاء غير ممكن بأي حال من الأحوال لأنه يجرمه دينيا ومذهبيا، فضلا أن بعض المرشحين من علماء الدين ورفضهم يحدث انشقاقا في الحوزة الدينية- الباحث.

(٣) تحقيق وبژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمى؛ عبور از بحران، مصدر سابق، ص٢١٠.

البلديات بصفتها الجهة الوحيدة المشرفة عليها، إذ تم رفض ما يتجاوز الألف مرشح في تلك الانتخابات المقامة في نهاية عام ١٩٩٨م، وإلى جانب عملها هذا، فإنها تقوم باستلام طلبات المرشحين للانتخابات التشريعية وفحصها ورفض من لا تنطبق عليهم الشروط الواجب توفرها في المرشحين ومن ثم رفعها إلى مجلس الرقابة على القوانين لإكمال تصفية المرشحين من خلال قبول ترشيحهم أو رفضه، والفرق بين هيئة الرقابة على الانتخابات بوزارة الداخلية ومجلس الرقابة على القوانين، أن الهيئة مجرد جهة تنظيمية تقوم بمخاطبة الجهات المختصة لاستكمال المعلومات عن المرشحين، أما مجلس الرقابة على القوانين فله أحقية الرقابة على الانتخابات والإشراف عليها بشكل مطلق كما تقدم ذكره، بمعنى أنه من الممكن أن يقوم مجلس الرقابة على القوانين برفض بعض المرشحين الذين أجازتهم الهيئة، كما أنها مختصة فقط بانتخابات المجالس البلدية.

والمواجهة الأخرى حدثت أثناء انتخابات مجلس الشورى السادس عندما قام مجلس الصيانة كذلك برفض عدد كبير من مرشحي الحركة الإصلاحية؛ حيث رفض ترشيح (١٠%) من المرشحين كان منهم حوالي (١٥٠) مرشحاً إصلاحياً كانت فُرَص فوزهم في الانتخابات قوية جداً، بمعنى أنه لو تمكن هذا العدد من تجاوز مصفاة مجلس الرقابة وحجزوا أماكنهم في المجلس المكون من (٢٩٠) مقعداً كان بإمكانهم بلا شك تكوين أكثرية قوية للتيار الإصلاحي؛ لكن مجلس الرقابة على القوانين قد يكون برفضه لهؤلاء أراد عمل بعض التوازن في مجلس الشورى الإسلامي، أو أراد منع سيطرة التيار الإصلاحي عليه وبالتالي استمرار الحركة الإصلاحية واكتسابها القوة من خلال التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وكان أعضاء المجلس الخامس من التيار الإصلاحي قد نجحوا في تمرير مشروع يُلزم مجلس الرقابة على القوانين بالكشف عن أسبابه لرفض المرشحين، وبالفعل بعد أن أعلن مجلس الرقابة على القوانين أسماء من تم رفضهم من المرشحين عَقَّبَ بالإعلان عن أسباب ذلك، وكان من بين

المرشحين الذين رفضهم مجلس الصيانة شخصيات بارزة من التيار الإصلاحي أمثال: "عبدالله نوري" من قائمة تجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز) ومكتب تعزيز الوحدة، و"عباس عبدي" من جبهة المشاركة ومكتب تعزيز الوحدة وجمعية المعلمين الإسلامية، و"هاشم آغاجري" من قائمة مكتب تعزيز الوحدة وجمعية المعلمين الإسلامية وائتلاف الجماعات السبع لخط الإمام، و"حميدرضا جلائي بور" من قائمة مكتب تعزيز الوحدة، وهؤلاء من ضمن (٦٩) مرشحاً تم رفضهم من دائرة طهران الانتخابية من قبل مجلس الرقابة على القوانين بحجة أن (١١) منهم ليس لديهم عقيدة إسلامية صافية، وغير مطبقين للإسلام وغير مؤمنين بالدستور، ومبدأ ولاية الفقيه، ومنهم (١٧) مرشحاً ليس لديهم مؤهلات عالية، و(٦) سمعتهم سيئة في الدائرة الانتخابية، و(٢٤) بسبب الارتباط بتنظيمات وأحزاب محظورة، و(٥) بسبب إدانتهم بمناوأة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، و(٢) بسبب الانتماء إلى النظام البهلوي، و(٢) آخرين بسبب دورهما المؤثر في تعزيز أسس النظام السابق وكذلك الانتماء إلى حزبي النهضة وإيران الحديثة الملكيين، وهناك مرشح واحد تم رفضه بسبب الحكم عليه بالردة وآخر بسبب الحكم عليه في قضية تهريب مخدرات وإدمانها[١].

٣- السلطة التنفيذية- الأجهزة الأمنية :

أ- وزارة المعلومات :

خلال رئاسة "محمد خاتمي" هزت إيران حوادث الاغتيالات الغامضة لعدد من المثقفين في أواخر نوفمبر١٩٩٨م، وكان أول هذه الحوادث اغتيال رئيس حزب الأمة الإيرانية والسياسي الإيراني المعارض "داريوش فروهر" وزوجته في ٢٢نوفمبر والذي وقع بعد تهديد قائد الحرس الثوري باستعمال العنف ضد الإصلاحيين، ومنتقدي نظام الجمهورية الإسلامية؛ حيث قام مهاجمون مجهولون بطعن "فروهر" وزوجته وهما في منزلهما، وبعد حادثة

---

(١) اطلاعات بين المللى، ١١-١٢/١/٢٠٠٠م.

اغتياله أُعلن في ٢٤نوفمبر١٩٩٨م عن وفاة أحد الصحفيين الإيرانيين وهو "مجيد شريف" ويعمل في حقل الترجمة أيضاً وكان قبل وفاته بأيام قليلة قد تحدث عن الفصل بين الدين والسياسة في حديث صحفي أجرته معه صحيفة (آزادى)، وقد أعلنت طبقة النخبة السياسية بشكل موحد ومعلن استنكارها لجريمة القتل، ودان الرئيس الإيراني خاتمي حادثة الاغتيال وطلب من وزارة الاستخبارات والأمن، والقوات الأمنية الأخرى تشكيل لجنة للتحقيق، وتبع ذلك أن أقسم كل من رئيس السلطة القضائية "آية الله محمد يزدي"، ووزير الاستخبارات حجة الإسلام "قربان على دري نجف آبادي" بمعاقبة الجناة بقسوة، وقد اتهم وزير الاستخبارات منظمة مجاهدي خلق بضلوعها في الحادث، وقد نفت المنظمة على الفور الاتهام، وبعد أيام قليلة من وفاة "ماجد شريف" قتل مهاجمون مجهولون كاتبين آخرين كانا قد انتقدا النظام، فقد اكتشف المارة في ٩ديسمبر١٩٩٨م جثة "محمد مختاري" خارج طهران، وبعد ثلاثة أيام تم اكتشاف جثة "جعفر پوينده" بعد اختفائه قبل أيام، وقد ظهر على الجثتين آثار خَنق بَيِّنة، وكان "مختاري" و"پوينده" من بين (١٣٤) كاتباً وجهوا خطاباً مفتوحاً إلى الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني عام ١٩٩٤م تضمن مطالبتهم بحرية الرأي، وحاولوا في وقت لاحق تأسيس اتحاد للكتاب المنتقدين لسياسة النظام(١).

فمن كان يقف خلف هذه الاغتيالات؟.

في البداية جذبت هذه الحوادث تياري المحافظين، والإصلاحيين لحلبة الصراع والمواجهة من جديد، فالمحافظون سَعَوْا في بداية الأمر إلى إلقاء مسئولية هذه القضية إلى جهات مختلفة، بَدءًا بمنظمة فدائيي الإسلام، والمخابرات الأمريكية وانتهاءً بأتباع آية الله منتظري، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل اتهامهم رئاسة الجمهورية، وبجانب إلقاء التهم حاول المحافظون تبرير عمليات الاغتيال بأن المقتولين كانوا من أعداء النظام؛ بحيث إن البعض منهم كان مرتداً والآخرين كانوا ناصبيين وكانوا وقحين مع الأئمة الأطهار، ويستدلون على ذلك بفعل علماء الدين بأنهم لم يُصَلُّوا على

---

(١) ويلفريد يوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص١٩٥-١٩٧.

جنازتي "فروهر" وزوجته بسبب أن "فروهر" لم يقبل كثيراً من أحكام القصاص التي نص عليها القرآن الكريم بصريح العبارة، وعلى كل حال فقد أصدرت وزارة الاستخبارات بعد مضي شهر على الحوادث بياناً وَرَدَ فيه "إن الأشخاص الذين خططوا لعمليات القتل، ونفذوها هم ببالغ الأسف مجموعة من الزملاء غير المُقدِّرين للمسئولية، ومنحرفي الفكر والمتعنتين في هذه الوزارة الذين صاروا بدون أدنى شك وسيلة لعناصر خفية وقاموا بأعمال الغدر والخيانة إرضاءً لمطامع الأجنبي"، وقد قامت وزارة الاستخبارات في النهاية بالقبض على بعض العناصر المتورطة في ارتكاب جرائم قتل المثقفين والكتاب، كما أُعلن في ربيع عام ١٣٧٨(٢٠٠٠م) عن أن "سعيد إمامي" الذي لديه أسرار عمليات القتل المتتالية قد انتحر في السجن بتناوله محلولاً للغسيل(١).

كان هناك من يعتقد أن اغتيال المثقفين وتصفيتهم في إيران يقف وراءه منظمة فدائيي الإسلام في إيران؛ لكن الحكومة الإيرانية أعلنت في مطلع عام ١٩٩٩م عن اعتقالها عدد من ضباط وزارة الاستخبارات الإيرانيين لتورطهم في عمليات الاغتيال، ووصفت وزارة الاستخبارات هؤلاء الضباط بأنهم يفتقرون إلى الإحساس بالمسئولية ومن ذوي العقليات الشريرة، وقد أيد الجيش مُمَثلاً في قائده آنذاك الجنرال "على شهبازي" في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ما ذهبت إليه الحكومة من إعلان عن تورط مسئولين أمنيين في الاغتيالات الأخيرة للمثقفين في إيران، وكان الرئيس خاتمي قد تعرض لضغوط من قِبَل رموز دينية وسياسية ومن جهات عليا في النظام والدولة بعدم الكشف عن تورط جهات أمنية في تلك الحوادث إلا أن خاتمي أصر على كشف الحقيقة مدعوماً بقرار من المرشد الأعلى خامنئي بعد أن أَطْلع خاتمي المرشد على ملف القضية كاملة وتفاصيلها وملابساتها(٢).

---

(١) احمد بخارايى، دموكراسى ودشمنانش در ايران، مصدر سابق، ص٢٥٥-٢٥٨.
(٢) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف، مصدر سابق، ص١١٠-١١٦.

ولنا أن نتساءل لماذا أقدم بعض أفراد وزارة المعلومات، وهـي أهـم جهاز أمني في إيران على عمليات القتل والتصفية تلك؟.

حاول بعض المحللين دراسة هذه الحوادث للوصول إلى إجابة علـى هذا التساؤل، وجاءت استنتاجاتهم على النحو التالي:

١- استغلال الجهة المتورطة سوء العلاقة التي سادت بين التيارين المحافظ والإصلاحي والانشقاقات التي سـيطرت علـى كـلا التيارين، والسعي لمنع تبلور مشاركة جماهيرية واسـعة فـي الانتخابات المرتقبة من خلال إشاعة جو عام من عدم الثقة بين الفئات والتيارات السياسية من جهة وإرباك عمليـات الائـتلاف الواسعة التي كانت تعد لها أحزاب، ومنظمات وجمعيات تكتـل الإصلاح والتغيير الخاتمي[1].

٢- أن عناصر مشهورة من التيار المحافظ قامت بإعطاء الأوامـر لتنفيذ تلك العمليات؛ من أجل إعاقة بـرامج الـرئيس خـاتمي الخاصة بالسياسة الخارجية وتحديداً تحسين العلاقة مع الغـرب والولايات المتحدة الأمريكية[2].

٣- الحيلولة دون بروز النخب والتمركز حولها، ومنع الأطروحات الفكرية، وكذلك تعطيل الديمقراطية[3].

٤- إضعاف حكومة خاتمي، وهز الثقة في السلطة التنفيذية[4].

ب- قوات الشرطة:

خرج مجموعة من طلاب جامعة طهران يصل عددهم إلى حوالي (٢٠٠) طالباً في مظاهرة أمام المدينة الجامعية مساء التاسع من شهر يوليه

---

(١) محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمـان، مـصدر سابق، ص١٥٣-١٥٤.

(٢) نيكي آر كدي، نتايج انقلاب ايران، ترجمه: مهدى حقيقت خواه، تهران: انتـشارات ققنوس، چاپ اول: ١٣٨٣، ص٧٣.

(٣) عماد الدين باقي، جنبش اصلاحات دموكراتيك ايران، مصدر سابق، ص٣٢٨.

(٤) تحقيق وپژوهش مؤسسه فكر وفرهنگ، خاتمي؛ عبور از بحران، مـصدر سـابق، ص٢٦١.

عام ١٩٩٩م احتجاجاً على إغلاق صحيفة (سلام) وإقرار تعديل نظام المطبوعات، بعد ذلك تدخلت قوات الشرطة بعنف، وتسببت هذه القوات في وقوع حادثة مريرة تزامنت مع ضرب الطلاب، وإهانتهم وجرح العشرات، واعتقال المئات منهم، والدخول إلى حرم الجامعة، والتوجه إلى مبني السكن، وتحطيم أبواب الغرف وتخريب مستلزمات الطلاب الخاصة والعامة، وتدميرها وحتى إشعال النيران في إحدى الغرف، وكذلك الدخول إلى مبنى الطلاب الأجانب وضربهم وإهانتهم، وتخريب ممتلكاتهم دون احترام للمسئولين في الجامعة الذين كانوا متواجدين في الموقع من أجل تهدئة الأزمة لينتهي الأمر بالاعتداء على كرامة الطلاب وأمنهم بإطلاق نيران الأسلحة باتجاههم مما أدى إلى نشوء أزمة وطنية، وقد أعربت وزارة التعليم العالي عن شجبها واستنكارها لما حدث، واعتبرت هذه الحادثة جزءًا من مخطط لِجَرِّ البلاد للاضطرابات من قِبَل مَن وصفهم بيانُ الوزارة ببعض القوى المتعنتة والمتحزبة، والعناصر المغرضة والانتهازيين والمتآمرين وأعداء الإسلام والثورة في ظل ما تشهده إيران من نمو سياسي ملحوظ(١).

ومن خلال التحقيقات، وجلسات المحاكمة ثبت أن الأشخاص المدنيين كانوا تابعين لقوة ما يطلق عليها اسم (نوپو) اختصاراً لاسم القوات (نيروى ويژه ياد وحشت) أي: القوة الخاصة بمكافحة الشغب؛ حيث يتحدث الدكتور "رهامي" محامي الطلاب عن دور هذه القوة في الهجوم على المدينة الجامعية، وضرب الطلاب وإهانتهم، بقوله ما ترجمته: "لقد كانت قوة (نوپو) مكلفة في الغالب لمنع الشغب وعمليات السطو، وكان قائدها من قوات الحرس مثلما كان (خدا بخش) و (ارجمندى) المسئولين عنها أثناء الاعتداء على المدينة الجامعية، حيث كانا يعملان في الحرس الثوري"، وقد أكد "رهامي" على أن وكيل المدعي العام قد أثار تساؤلات عن صحة مشاركة قوة (نوپو) في الحادثة؛ لكنه لم يُفِدْ بأي شيء، وأضاف الدكتور "رهامي" أن مجموعة من هذه القوة ترتدي ملابس بألوان جلد النمر، ومعروف لدى

---

(١) صحيفة همشهري، العدد (١٨٧٢) بتاريخ ١٠ يوليه١٩٩٩م.

الشعب أنها تابعة للحكومة؛ لكن المجموعة الأخرى منهم الذين يرتدون الملابس المدنية ليسوا معروفين لدى الناس، ولَدَيَّ من الأدلة والبراهين والأدوات مثل السكاكين والأدوات الحادة والعصي التي تثبت تورطهم في الاعتداء على الطلاب والناس، وأن هذه القوة اقتحمت المدينة الجامعية ثم انسحبت سريعاً بعد ضرب الطلاب وإهانتهم، وكانت هذه العناصر تتواجد بشكل رئيسي في الحادثة بمرافقة القوات الأخرى باسم أنصار حزب الله والولاية، وقد اعترف "فرهاد ارجمندى" القائد السابق لقوة (نوپو) أثناء الجلسة الحادية عشرة لمحاكمة المتورطين في حادث الاعتداء على المدينة الجامعية بأن وحدته دخلت المدينة الجامعية بناءً على أمره ودخل هو معهم، وأنه أصدر الأوامر لاعتقال عناصر الشغب، وأجاب على سؤال المدعي العام الذي وجهه إليه حول سبب دخوله المدينة الجامعية وتوجيه رجال الأمن المدنيين، بقوله: إذا تقرر القبض على المجرم فبإمكان هذه القوات دخول المساكن(1).

٤- جماعات الضغط

تنقسم جماعات الضغط في إيران إلى قسمين: جماعة معروفة الهوية وأخرى مجهولة، وكانت تلك الجماعات تقوم بممارسات تهدف إلى زعزعة الأمن في المرتبة الأولى، ومن ناحية أخرى الانتقام من مؤيدي الحركة الإصلاحية والمنتمين إليها.

أولاً: جماعات معروفة الهوية، وهي:

١- جماعة أنصار الولاية (كاوه)، وقد تأسست عام ١٩٩٦م على يد أحد الأشخاص يُدْعَى محمود حيدري، وكان من ممارساتها أن قامت بما يلي(2):

أ- محاولة اغتيال مدير تحرير صحيفة نويد الأسبوعية بأصفهان في ١٩٩٧/١١/٨م.

---

(١) صحيفة همشهري، العدد (٢١١٧) بتاريخ ١٤مايو٢٠٠٠م.
(٢) حميدرضا جلايى پور، دولت پنهان، مصدر سابق، ص ٣٤١-٣٤٣.

ب- مهاجمة مكتب صحيفة سلام، ومقر سينما القدس، ومنزل خطيب جمعة أصفهان المؤقت ومقر دروسه.

ج- مهاجمة مدرسة الصدر العلمية بأصفهان والاعتداء على طلابها، وحراسها في ١٩٩٨/٢/١٠م.

د- مهاجمة الاجتماع المصرح لأعضاء مكتب تعزيز الوحدة، والاعتداء على الطلاب في ١٩٩٨/٣/٢م.

هـ- تكرار مباغتة المصلين أثناء تأديتهم صلاة الجمعة في أصفهان، ومنعهم الناس من صلاة الجمعة والاعتداء على خطيب الجامع في ١٩٩٩/١/١٥م.

٢- <u>جماعة أنصار حزب الله:</u>

تأسست عام ١٩٨٣م وكان يطلق عليها في البداية اسم (جند الإسلام)، وقويت شوكتها فيما بعد، وتم تغيير اسمها إلى (أنصار حزب الله)، وقام بتأسيس هذه المجموعة حوالي (١٨) شخصاً، كانوا عبارة عن (٧) أشخاص من منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ورابطة مُدَرِّسي الحوزة العلمية في مدينة قم، و(٧) أشخاص من اليسار المحافظ بقيادة "حسين الله كرم"، وبعد ذلك حدث انقسام في هذه المجموعة أدى إلى ظهور مجموعتين هما: حزب الله، واتحاد طلاب حزب الله مع بقاء المنظمة الأم التي أعلنت عن ظهورها أثناء مشاركة عناصرها في إثارة الفوضى في محاضرة الدكتور "عبدالكريم سروش" في جامعة طهران عام ١٩٩٥م، وكانت قبل ذلك تكتفي بتوزيع المنشورات بشكل سري، والمتضمنة انتقاد الأوضاع الثقافية للمجتمع وتوجيه التحذيرات للحكومة وأرباب الفكر والثقافة، ثم تزايد نشاطها خلال انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الخامس بتأييدها التيار المحافظ ضد حزب كوادر البناء لمنعه من الفوز بمقاعد في المجلس، وكان من بين الصحف الرسمية التابعة لهذه المنظمة صحيفتي (يالثارات الحسين) و (شلمچه)، وقد تزايد نشاط أنصار حزب الله من خلال هاتين الصحيفتين أثناء الانتخابات الرئاسية

السابعة بشن هجومها وانتقاداتها للرئيس خاتمي، وبعد انتخاب الرئيس خاتمي أصبح لها وجود مكثف في مدينتي طهران وأصفهان(١).

وكان أهم ممارساتها بعد فوز الرئيس خاتمي في انتخابات عام ١٩٩٧م، ما يلي(٢):

أ-مهاجمة اجتماع مكتب تعزيز الوحدة، والاعتداء على مجموعة من الطلاب في ١٩٩٧/١١/٤م.

ب- مهاجمة الاجتماع السنوي لأطباء الجراحة في إيران، والاعتداء عليهم، وتحطيم آلة التصوير، وإتلاف الفيلم الموجود فيها في ١٩٩٨/٥/١٠م.

ج- مهاجمة التجمع المصرح للطلاب في حديقة (لاله) بطهران، والاعتداء عليهم بالسلاسل والهراوات في ١٩٩٨/٥/٢٥م.

د- الاعتداء على الدكتور "عبدالكريم سروش" بعد مغادرته محاضرته في مشهد في ١٩٩٩/٩/٢٧م.

ه-إثارة الشغب خلال محاضرة لأعضاء حزب المشاركة "رضا خاتمي" و"ميثم سعيدي" و"نعيمي پور" المقامة في أحد مساجد مدينة طهران في ٢٠٠٠/٢/٢م.

ثانياً: <u>جماعات مجهولة الهوية</u>، وقد تكون نتاجاً لتحول استراتيجية الجماعات الأولى السابقة الذكر، وقد قامت بما يلي:

١- مهاجمة احتفالية ذكرى المهندس "مهدي بازرگان" في طهران وتبريز، والاعتداء على الدكتور "يدالله سحابي" والدكتور "سروش" والدكتور "فراستخواه"، وفي ١٩٩٨/٨/١م قامت بالهجوم على مكتب صحيفة "توس"، والاعتداء بالضرب على رئيس تحريرها "شمس الواعظين"، وأحد مراسلي الصحف الأجانب، وفي

---

(١) محمد قوچانى، پدرخوانده وچپ هاى جوان، مصدر سابق، ص٦٩-٧٠.

(٢) حميدرضا جلايى پور، دولت پنهان، مصدر سابق، ص٣٤١، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٧٣.

٢٧/٨/١٩٩٨م قامت تلك الجماعات بمهاجمة محاضرة "لعبدالله نوري" في مشهد[1].

٢- الاعتداء على "عبدالله نوري" عندما كان يشغل منصب وزير الداخلية، وقد سحب مجلس الشورى الثقة منه فعينه الرئيس خاتمي مساعداً له للشئون الاجتماعية والتنمية، وبعد ذلك بأربعة أشهر تقريباً وبينما هو خارج من صلاة الجمعة الرابع من سبتمبر١٩٩٨م وأثناء مشاركته في تشييع جثمان عدد من قتلى الحرب العراقية الإيرانية اعترض طريقه مجهولون وتمكنوا من ضربه، وصرح نوري بعد الحادثة بالإعراب عن بالغ أسفه، واعتذاره لما حدث لمن دافعوا عنه، وفي حادث مماثل قام مجهولون أيضاً بالاعتداء على وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عطاء الله مهاجراني بينما كان يشارك في نفس المراسم، ولم يعلق مهاجراني على الحادثة، وقال: إن الأجهزة الأمنية كفيلة بكشف هوية المتسببين في الحادثتين[2].

٣- مهاجمة المكتب الرئيسي للجمعية الإسلامية لجامعة "الشهيد چمران" في ٢/٩/١٩٩٨م، كما قامت في ١٣/١٠/١٩٩٨م بمهاجمة محاضرة "لعبدالله نوري" في كلية الطب بجامعة طهران، والاعتداء بالضرب والإهانة لعدد من الحضور، واستمرت بمهاجمة الاجتماعات أينما كانت سواء لمناسبات اجتماعية أو محاضرات ثقافية، ومحاولة إفساد الجو العام في هذه التجمعات بالاعتداء على الحضور من شخصيات بارزة أو من طلاب الجامعات، وكذلك الاعتداء على الوفود السياحية من الأجانب كما حدث لحافلة الوفد السياحي الأمريكي عندما قام أفراد مسلحون من

(١) المصدر السابق، ص٣٤٣، ٣٤٨.

(٢) صحيفة همشهري، العدد (١٦٣٣) بتاريخ ٥ سبتمبر١٩٩٨م.

هذه الجماعات بإطلاق النار على الحافلة مما أدى إلى تهشم زجاجها وإثارة الرعب بين ركابها(١).

٥- الأزمة مع طالبان

تصاعدت الأزمة بين إيران وحركة طالبان عندما دخلت قوات الحركة مدينة "مزار الشريف" في أفغانستان في شهر أغسطس عام ١٩٩٨م، وقامت بمهاجمة مقر القنصلية الإيرانية في المدينة والقبض على ما يقارب من (١١) دبلوماسياً من أعضاء القنصلية منهم صحفي واحد، ونقلهم إلى مدينة قندهار، وعلى رغم أن الحركة أعلنت في البداية عن سلامة جميع الدبلوماسيين الإيرانيين إلا أنها قامت في نهاية الأمر بقتلهم جميعاً.

نشأت هذه الأزمة عندما أعربت إيران عن قلقها من صعود حركة طالبان في أفغانستان وزيادة سيطرتها على المدن الأفغانية، ودعمها للقوات المعارضة للحركة في التحالف الشمالي وحزب الوحدة الشيعي على المستويين السياسي والعسكري منذ عام١٩٩٥م، وبعد أن سيطرت حركة طالبان على (٩٠%) من أفغانستان ومن بينها العاصمة كابول منتصف عام ١٩٩٨م، استقرت قوات تحالف الشمال من الأوزبك والطاجيك، وحزب الوحدة الشيعي في مدينة "مزار الشريف"، وأصبحت أقوى معقل لهم؛ لكن قوات طالبان تمكنت من السيطرة على مدينة "مزار الشريف" في أغسطس ١٩٩٨م، وقامت باعتقال (١١) دبلوماسيا منهم صحفي واحد كانوا يتواجدون في القنصلية الإيرانية في المدينة، وبعد نقلهم إلى مدينة "قندهار" أُعلن في ١١سبتمبر عن قتل تسعة منهم على أيدي قوات الحركة، وبناء عليه تأزم الوضع وتوترت العلاقات بين إيران والحركة، ثم قامت إيران بنشر قواتها العسكرية من الجيش والحرس الثوري على طول حدودها مع أفغانستان، وأعلن مرشد الجمهورية خامنئي التعبئة العامة للقوات في ١٥سبتمبر ١٩٩٨م؛ لكن الحكومة الإيرانية في النهاية استسلمت للصوت المتعقل من داخل إيران وخارجها، إذ عارض كل من الرئيس خاتمي ورئيس مجمع

---

(١) حميدرضا جلايى پور، دولت پنهان، مصدر سابق، ص٣٥١-٣٥٢، ص٣٥٥.

تحديد مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني منطق الحرب، كما سعت الدول الإسلامية ومفاوض الأمم المتحدة في إنجاح المسعى الدبلوماسي الذي نتج عنه قيام حركة طالبان بإطلاق سراح بقية السجناء الإيرانيين في أكتوبر ١٩٩٨م، ومع أن الأزمة انتهت بسلام إلا أنها أدت إلى قوة معارضة التيار المحافظ لمساعي خاتمي وحكومته في التحرر السياسي، واتهامها أيضاً بالقصور فيما يخص السياسة الخارجية[١].

---

(١) ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص١٨٥-١٨٧.

المبحث الثاني: معوقات داخل إطار الحركة:

تأتي المعوقات الداخلية في الحركة من ضمن المعوقات التي وقفت أمام استمرار العملية الإصلاحية، وهنا يجب أن نفرق بين العائق الخارجي عن إطار الحركة والذي سبق الحديث عنه، والعائق الداخلي داخل إطارها، فالعائق الخارجي أسهم في عدم تفعيل الإصلاحات والشعارات التي نادت بها الحركة الإصلاحية وفي مقدمتها الرئيس خاتمي، أما العائق الداخلي فأسهم في ضعف الحركة وعدم استمرارية نشاطها؛ وإيجاد التصدعات داخلها، وكذلك استفزاز التيار المنافس لتصعيد ممارساته من خلال العائق الخارجي، ومن هنا يمكننا أن نتطرق إلى بعض المعوقات الناتجة من داخل الحركة الإصلاحية نفسها، كما يلي:

١- اضطراب مفهوم الإصلاح وشعاراته:

وذلك بتعدد تفسير الإصلاح حسب رؤية كل طيف من أطياف الثاني من خرداد، وعلى رغم ما تم إيراده في تمهيد هذا البحث حول مفهوم الإصلاح لدى قادة الحركة الإصلاحية في إيران وفي مقدمتهم الرئيس خاتمي، إلا أن بعض جماعات الثاني من خرداد كان لهم تفسيرات أخرى للإصلاح ولذلك بدا مفهوم الإصلاح متنوع وقد يصل إلى تعدد المفاهيم واختلافها، وبالتالي أوجد شيئاً من التناقض في دلالة المفهوم لدى بعض عناصر التيار الإصلاحي، والحيرة لدى الشعب الإيراني تجاه مقاصد الإصلاحات، وإذا عرفنا أن الإصلاحيين قد قدموا في البداية تفسيراً للإصلاح على "أنه النمو والحركة في اتجاه تسامي الثورة متناسقة مع احتياجاتها وليس بمعنى التوبة أو الندم على ماضيها"[(١)]، نجد من قدم تفسيره للإصلاح على أنه "دمقرطة الهيكل السياسي والاجتماعي في إيران وما تفرع منها إن أمكن"[(٢)]، مما قد يفهم منه تغيير أصول ومبادئ قام عليها النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران مثل "ولاية الفقيه"، الأمر الذي يبدو مستحيلاً

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص٣٤.
(٢) عماد الدين باقى، جنبش اصلاحات دموكراتيك در ايران، مصدر سابق، ص٣٢٣.

على بعض الإصلاحيين أو غيرهم ممن لا يؤمن بذلك المبدأ، بل إن هذا خلاف ما سعى إليه قادة الإصلاح من تطوير شعارات الثورة؛ لتعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها إيران-أي بعد انتخاب خاتمي-، وهذا التطوير عَبَّروا عنه "بالإصلاح الذي يقتضي عناصر جديدة إليها، إضافة إلى تغيير بعض المفاهيم التي علقت بها نتيجة الممارسات الخاطئة، فضلاً عن إصلاح هذه الأخطاء، وكذلك إعادة النظر في بعض المسائل والقيم والأهداف"(١)، بمعنى أن الأطر التي لا ينبغي تجاوزها من قِبَلِ أي من يدعي الانتماء إلى الإصلاحيين تكمن في عدم الذهاب في مفاهيمه ومقاصده عن الإصلاح خارج النظام، ولعل هذا ما أشار إليه الرئيس خاتمي عندما طالب أي جهة تطرح شعارات الإصلاح بشرح مفاهيمها، لكي "لا يتجه منحرفو الفكر واللامبالون والمتعجلون بخطاب الإصلاح إلى خارج النظام"(٢).

ويؤكد أحد منظري التيار الإصلاحي على أنه كان هناك فجوة بين شعارات الإصلاح وبين منهجه أثارت مشكلات خطيرة وغير متوقعة أمام عملية الإصلاح ذاتها، وأدى فقدان برنامج محدد للعمل الإصلاحي من جهة، وعدم وجود رجال فاعلين من جهة أخرى إلى شحوب وذبول إيجابيات الوجه النظري للخطاب الإصلاحي، كما أن سلبية كثير من رواد الإصلاح أمام الأحداث غير الملائمة وتركيز اهتمامهم ونشاطهم على الأمور الهامشية قد أدى إلى تهيئة المجال أمام الانفصال البطيء وباستمرار عن المجتمع وتحولاته الداخلية، ولكن هذه الحقائق تدل على ما يمكن وصفه بالانغلاق النظري والعملي لبعض الإصلاحيين وليس على انغلاق الحركة الإصلاحية، وعلى سبيل المثال فالخطاب الإصلاحي لخاتمي كان له كيان مستقل تماماً عن الأشخاص؛ لكن ما يؤخذ على هذا الخطاب أنه كان ضعيفاً من عدة جوانب، من بينها: ضعف الثقافة الإصلاحية؛ حيث أدى هذا الضعف إلى حدوث فجوة بين رسالة الإصلاح ورواده، كما كان ضعيفاً في تقديم المفهوم

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد خاتمي، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، آخر أوراق خاتمي، مختارات إيرانية، العدد ٤٧ يونيو ٢٠٠٤م، ص٣٧.

الفاعل للإصلاح أو صياغة تعريف محدد وتصور واضح، ثم كانت الحركة الإصلاحية تفتقر إلى الخطة المحددة والنهج الواضح للتطبيق؛ ولذلك لوحظ على هذه الحركة بالرغم من بدايتها المشجعة، إلا أنها سرعان ما وقعت في التذبذب والتأرجح(١).

وقد وجه الرئيس الأسبق ورئيس مجلسي خبراء القيادة وتحديد مصلحة النظام نقداً لاذعاً إلى بعض الإصلاحيين بقوله:"إن من يسمون أنفسهم اليوم – عام ٢٠٠٢م – بالإصلاحيين فأنا لا أعتقد أن باستطاعتهم أن يقدموا مشروعاً متكاملاً للإصلاح، وهم يتخبطون في مرحلة الشعار، ولم يقدموا تعريفاً متكاملاً بَعْدُ عن الإصلاح"، ولم ينفِ وجود الكثير من المنتمين إلى الجناح الإصلاحي من المناضلين المخلصين والثوار؛ لكن بعض الإصلاحيين كانوا يرددون ما كان يردده المحافظون قبل سنوات، بينما المطلوب طرحه على الساحة الإيرانية هو الاعتدال والبعد عن الحزبية الفئوية الضيقة من كلا الجناحين المعروفين بالإصلاح والمحافظة(٢).

٢- ترهل تكتل الثاني من خرداد:

إن انضمام كثير من التنظيمات داخل تكتل الثاني من خرداد ودخول عناصر غير إصلاحية أو تطرف بعض أعضائه أدى إلى ترهل هذا التكتل بدرجة جعلت هذا الترهل من المعوقات الداخلية لحركة الإصلاح، فقد انضم إلى هذا التكتل حوالي (١٨) حزباً، وأضحت مظلة هذا التكتل تجمع بين القوى، والأفراد المطالبين بالإصلاح السياسي بمختلف أبعاده من الليبراليين ومعارضي ولاية الفقيه واليسار والإسلاميين، وصار هذا التكتل عبئاً على الحركة الإصلاحية، وتعرضه للانهيار وعدم الصمود أدى لانشقاق بعض التنظيمات عنه مثل تجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)،

---

(١) الدكتور محمد رضا تاجيك، هل انتهت الحركة الإصلاحية؟، إيـران ٢٠٠٤/٣/٩م، المقال مترجم للعربية في: مختارات إيرانية – المجلد الخامس العـدد (٤٦) مـايو ٢٠٠٤، ص٤٠.

(٢) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٣٢-١٣٣.

وكوادر البناء[1]، خاصة قُبَيْلَ انتخابات المجلس السابع، عندما تعرض هذا التكتل إلى حالة رفض الأهلية لبعض عناصره، عندما استبعد مجلس الرقابة على القوانين بقوة عدداً من رموز الإصلاحيين "بحجة تآمرهم على النظام أو الدعوة لانتقاله إلى النظام المدني وفق الفكر الليبرالي"[2]، وقد دفع التجاذب بين أعضاء تكتل الثاني من خرداد بعض قيادات التكتل إلى التصريح بضرورة إعادة تشكيله، فها هو "محسن ميردامادي" نائب أمين عام جبهة المشاركة يدعو إلى إقامة ائتلاف انتخابي؛ بحجة أن الظروف تحتم على جماعات الثاني من خرداد فعل مثل ذلك، مشيراً إلى أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين بعض هذه الجماعات، وإن كان لم يصل بَعدُ إلى عدم التعاون فيما بينها[3].

٢- التطرف في الحرية:

قد يكون الانفتاح الذي ساد في فترة الرئيس خاتمي وساعد على نشوء جو من الحرية، قد ساعد على أن تتبنى بعض الصحف المحسوبة على التيار الإصلاحي بعض المواقف المتطرفة واللامسئولة التي بدأت في التأسيس لأجواء مشحونة بسياسة إسقاط رجال الدولة والرموز السياسية، كما بدأت بالتعرض للمرتكزات الأصيلة التي يقوم عليها النظام في إيران وتعتبر مصدر شرعيته بالتشكيك بولاية الفقيه وقانونية بعض المواد الدستورية وموقع بعض رجال الدين المحورية، وبدأت تلعب أدواراً فوضوية في لعبة الاستحقاقات الحزبية وتشجيع الانتقام البيني للأجنحة والتيارات، بل إن البعض وصف هذه الصحف بأنها "لعبت الدور نفسه بعض الصحافة إبان عهد "الشاه محمد رضا" عندما زجت نفسها في مهاترات وصراعات عقائدية وفقهية مع رجال الحوزة العلمية"، مما يعتبر أمراً خطيراً في مجتمع تسوده

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، انتخابات الرئاسة الإيرانية .. ارتباك الخريطة السياسية، موقع إسلام أون لاين/شئون سياسية ٢٠٠٥/٦/١٣، على الرابط: www.islamonline.net، ٢٠٠٨/٥/٢٢م.

(٢) مختارات إيرانية، أزمة الإصلاح السياسي في إيران، العدد ٤٤ مارس ٢٠٠٤م، ص٢٣.

(٣) صحيفة إيران، ٢٠٠٣/٩/٢٣م.

المحافظة الدينية ولم يتقبل بعد مبدأ حرية الرأي بشكل يؤهله في تقبل الانتقادات وكيفية التعامل معها، ومما نشرته بعض الصحف الإصلاحية على سبيل المثال رسماً كاريكاتورياً صورت فيه آية الله "محمد تقي يزدي" أحد منظري التيار المحافظ وكان عضواً في مجلس الخبراء وأحد كبار فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم، على شكل تنين تخرج النار من فيه، ولاشك أن هذا استفز طلابه ودفعهم إلى التظاهر والاعتصام احتجاجاً على هذا التصرف، كما نشرت صحيفة طلابية تسمى "موج" نصاً مسرحياً أشارت فيه بتهكم للإمام الثاني عشر للشيعة الإمامية، وبعدها نشرت صحيفة "نشاط" التي كان يرأسها "ماشاء الله شمس الواعظين" مقالات متتالية دعت فيها إلى إلغاء عقوبة الإعدام والقصاص من الفقه الإسلامي بحجة أنه يتنافى مع حقوق الإنسان؛ لكن المرجعية الدينية اعتبرته مساساً بثوابت الدين، كما سلكت بعض الصحف الإصلاحية نهجاً متطرفاً في وصف بعض الزعماء المحافظين من كبار الدين في الحوزة العلمية بأصحاب الفكر الطالباني تارة وبالتحجر تارة أخرى، مما تسبب في إثارة التيار المحافظ ويسخر كل إمكاناته لمواجهة التيار الإصلاحي وعدم تقبل ما يصدر منه، والسعي لإعاقة مشروعاته الإصلاحية من باب الانتقام(1)، أضف إلى ذلك ما قام به بعض المحسوبين على التيار الإصلاحي من توجيه النقد إلى بعض الشخصيات البارزة في النظام أمثال الرئيس السابق "هاشمي رفسنجاني" عندما انتقد سياسته "أكبر گنجي"، وكذلك عندما قام النائب الإصلاحي في مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة "حسين لقمانيان" بانتقاد رئيس السلطة القضائية "هاشمي شاهرودي" ووصفه إياه بأنه ليس من أصل إيراني، واتهام "لقمانيان" المحاكم الإيرانية بأنها تمهد للخونة في الداخل، والأعداء في الخارج، ووصفها بالمظالم، وقد سبب موقف لقمانيان الحرج لبعض المسئولين في التيار الإصلاحي وفي مقدمتهم الرئيس خاتمي ورئيس السلطة التشريعية آنذاك "مهدي كروبي"، ونشوء ما كان يعرف بأزمة الحصانة البرلمانية، وأدت مثل هذه التصريحات إلى أن تبنى التيار المحافظ سياسة

---

(١) موقع البينة، نقلاً عن صحيفة أخبار الخليج العدد ٩١٠٤ بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٥م.

العداء للبرلمان، ولا ننسى أيضاً قضية "آقاجري" عضو مجلس قيادة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية المحسوبة على تكتل الثاني من خرداد؛ حيث ألقى "آغاجري" خطاباً بمدينة همدان تضمن الإساءة إلى رجال الدين بوصفهم بباباوات الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، مما جعله يتعرض للمحاكمة وإصدار حكم بالإعدام عليه تم تخفيفه فيما بعد(١)، هذا بالإضافة إلى ما قام به بعض أعضاء التيار الإصلاحي بالتهجم على شخصيات بارزة كان لها ثقلها السياسي والاجتماعي على الساحة السياسية الإيرانية، وكان لها إنجازات مشهودة في ظهور الحركة الإصلاحية مثل الرئيس هاشمي رفسنجاني؛ حيث وجه كل من "أكبر گنجي" و"عباس عبدي" انتقادات حادة إلى هاشمي رفسنجاني وسياسته إبان الحرب العراقية الإيرانية وخلال فترة إعادة البناء والتعمير.

نعم لقد اقترب بعض المحسوبين على التيار الإصلاحي الخطوط الحمراء أو تجاوزوها، والتي أشار إليها هاشمي رفسنجاني في معرض انتقاده لهم بقوله:" كانوا ينتهكون المقدسات في تناولهم لبعض الموضوعات وهذا مالا يحتمل في نظام الثورة الإسلامية، كان لابد لهم أن يعرفوا أن لدينا حوزة دينية وعلماء وقائداً، وكذلك العديد من المسئولين الذين يتحرجون من تلك المناقشات ويعترضون عليها، أيضاً في القضايا والملفات السياسية فقد تطرفوا كثيراً في معالجتها؛ لقد هاجموا العديد من الشخصيات وأهانوها وشوهوا سمعتها من دون وجه حق"(٢).

بقي أن نشير إلى أن إيراد تلك المواقف هو ليس من باب إيجاد المبررات للتيار المحافظ لما قام به تجاه الإصلاحيين، ولكن من باب قراءتها من الجانب الآخر بأنها كانت حُجَجاً تمسك بها التيار المحافظ ليسدد ضرباته إلى تيار الإصلاحيين بإسقاط رجالاته، وأنه ما كان ينبغي على الإصلاحيين الاندفاع في مواجهة المحافظين بهذه الطريقة وكان الأولى أن يكثفوا جهودهم

---

(١) الدكتور محمد السعيد إدريس، آغاجري: تحد خطير لمستقبل الإصلاح، مختارات إيرانية: المجلد الثالث ٢٠٠٢، العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م، ص٤.

(٢) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس، مصدر سابق، ص١٤١.

بما يربطهم بقاعدتهم الشعبية والسعي لتحقيق ما رفعته الحركة الإصلاحية من شعارات وما قطعوه هم من وعود ومواثيق على أنفسهم، ثم كان ينبغي عليهم مراعاة سياسة الرئيس خاتمي في تعامله مع المحافظين عندما اتخذ جانب المداراة، والتقرب إلى المرشد والاحتماء به ضد المتطرفين من المحافظين، بمعنى ألا يظهر على بعض الإصلاحيين من التصرفات التي كانت تحسب على الحركة الإصلاحية بأكملها، وبالتالي تكون عوائق نابعة من الداخل تضاف إلى العوائق الخارجية.

٣- اليأس نتيجة التسرع:

اتسمت سياسة الرئيس خاتمي بالتعامل بهدوء مع المستجدات على الساحة السياسية الإيرانية في الداخل والخارج، وهذا ما أكسبه حسن التعامل معها وخاصة تلك الأحداث الجسام التي حدثت منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية بدءاً بملف محاكمات البلديات ومن ثم مشروع إسقاط كوادر حكومته وانتهاء بأحداث المدينة الجامعية، وعلى المستوى الخارجي قضية قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان على يد قوات حركة طالبان؛ لكن هناك ممن يحسبون على التيار الإصلاحي يرون في هذه السياسة مظاهر الضعف والعجز، وهؤلاء ظهر لديهم حالة من اليأس نتيجة ضغوط التيار المحافظ على حكومة خاتمي ومحاولته تعطيل الإصلاح؛ ولذلك رفع هذا التيار اليائس أو كما أطلق عليهم أحد المحللين السياسيين اسم "تيار اليأس"(١) شعار "تخطي خاتمي" بحجة ما يرونه من أن الرئيس خاتمي لم يستطع تنفيذ وعوده ولم يحقق شعاراته التي رفعها من قبل، ويرى هذا التيار أنه مادام خاتمي غير مستعد لرفع مستوى التحدي في المواجهة مع التيار المحافظ الذي كان يستغل هدوء خاتمي وميوله للسلم، فإن المطلوب هو تخطي خاتمي وتصعيد المواجهة مع المحافظين.

---

(١) سالم مشكور، هل تخطى الإصلاحيون الرئيس خاتمي؟، قناة الجزيرة فـي قطـر- تحليلات على العنوان:-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98371427-A9E2-46DA-93BF-3069DE3155F8.htm، ٢٠٠٣/٣/١٣م.

هناك أيضا الحركة الطلابية التي اتخذت أشكالاً كثيرة وأصبحت قوة لا يُستهان بها في الشارع الإيراني، وقد وقفت إلى جانب التيار الإصلاحي وكانت من ضمن تنظيمات تكتل الثاني من خرداد؛ لكن ما أبداه بعض العناصر المنتمية لهذه الحركة الطلابية من حماس شديد وتسرع في اتخاذ بعض القرارات، ومواجهة ما أبدته الحكومة من ضبط للنفس في كثير من المواقف التي تعرضت فيها إلى بعض الضغوط من التيار المنافس، أوجد ذلك حالة من اليأس لدى عناصرها، وعلى إثره تولد لديها شعور بفقد الأمل من قدرة التيار الإصلاحي في مقاومة التيار المنافس من المحافظين على الساحة السياسية، فانقلبت الحركة الطلابية ممثلة في مكتب دعم الوحدة على الإصلاحيين بإرساله خطاباً مفتوحاً إلى "كوفي أنان" الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك مفاده أن الإصلاحيين غير قادرين على تحقيق الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان في إيران(١).

لا شك أنه من الانتحار السياسي ما كان ينادي به ذلك بعض المنتمين إلى التيار الإصلاحي من المصادمة مع التيار المنافس الذي كان يمسك بقوى لا يمتلكونها هم أنفسهم، فالتيار المحافظ كان يتحكم بأغلب مؤسسات النظام التي تشمل السلطة التنفيذية والحرس الثوري، مما كان يرجح كفته حسب موازين القوى، وإذا كان التيار المحافظ انتهج سياسة المواجهة منذ البداية دون أن يقابله التيار الإصلاحي بالمثل، فما كان من المتوقع تكون عليه الحال عندما صَعَّد التيار المحافظ هجماته من خلال قضية الاغتيالات المتواصلة للمثقفين، لاشك كان من المؤكد أن التصعيد المقابل الذي كان ينادي به تيار اليأس ذاك ستقود البلاد إلى حالة من الفوضى، واختلال الأمن كان من الصعب تخطيها، ولذلك كان تعامل الرئيس خاتمي مع قضية الاغتيالات وما اتسم به من الهدوء الحازم من المواقف التي كانت تحسب لخاتمي وليس ضده، ولعل أول من أدرك خطورة ما يدعو إليه أولئك بعض العناصر البارزة في تكتل الثاني من خرداد؛ حيث وصفهم أمين عام جبهة المشاركة

---

(١) مرفت دياب، الإصلاحيون أول ضحايا تقسيم العمل بين أوروبا والولايات المتحـدة، مختارات إيرانية- العدد (٤٥) أبريل ٢٠٠٤م، ص٧١.

"محمد رضا خاتمي" ونائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة بأنهم يريدون صَبَّ الزيت على النار، وإدخال الشعب في دوامة، وأن مشروعهم ذاك مزيف ويصب في مصلحة التيار المنافس، ويتسبب في إيجاد التفرق والتشتت(١).

٤- افتقار الخبرة:

نظراً لأن كثيراً من عناصر التيار الإصلاحي والذين دخلوا في لوائه وتحت مظلته لم تكن لديهم المشاركة في صنع السياسات لنظام الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها بل إن أكثرهم كان من اليسار الذي تعرض إلى نوع من التهميش السياسي، ولذلك وضح عليهم بعض القصور في انتهاج بعض الاستراتيجيات لمواجهة العقبات التي كانت تقف حائلاً دون تنفيذ برامجهم الإصلاحية؛ حيث كانوا يحلون خلافاتهم بشكل ظاهري حالما يكون الصراع محتدماً مع التيار المنافس؛ ولكن بعد التوصل إلى وضع مستقر كانت تظهر رواسب هذه الخلافات وتؤثر على مسار حركة الإصلاح وبرامجها، كما أن الإصلاحيين كانوا يغفلون عامل الزمن بعد الثاني من خرداد عام ١٩٩٧م مما جعلهم يواجهون مأزقاً حقيقياً بعدم مجارات الأحداث وجعل أداءهم السياسي يتخلف نوعاً عن تلك الأحداث، كما أنهم لم يقوموا باتباع إحدى قواعد التنافس السياسي المهمة المتمثلة في أن الضغط على المنافس بشكل مستمر أكثر تأثيراً وفائدة من القضاء عليه كلية، أو مواجهته مباشرة؛ حيث أن الضغط المستمر يهيئ الظروف أمام سيطرتهم على مجريات الأمور وتحقيق انتصارات متواصلة وحاسمة، كما أن بقاء التيار المنافس يشكل حافزاً لتحقيق مكاسب لهم من حيث الإسراع في تنفيذ برنامجهم الإصلاحي، كما أن من أوجه قصور استراتيجية الإصلاحيين الثبات على تحالف القوى المشكِّلة للتيار الإصلاحي، وعدم التجديد والتغيير فيها، بعكس ما فعله التيار المحافظ من توسيع دائرة تواجده على الساحة السياسية، إذ سعى المحافظون إلى تنفيذ استراتيجية التعادل الديناميكي عبر خطوات ثلاث هي: التعرف

---

(١) اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٠م، ص١.

على العناصر الفاعلة في التيار الإصلاحي، ومحاولة تقييدها أو تهميشها، ثم تحييد آثار هذه العناصر بشكل يجعلهم نقطة ضَعف، وعائقاً أمام تنفيذ البرنامج الإصلاحي، والخطوة الأخيرة هي إجبار التيار الإصلاحي على استبعاد العناصر السابقة الذكر من برنامجه(١).

إن قيام بعض عناصر التيار الإصلاحي في مجلس الشورى الإسلامي بمحاولة استعداء بعض الجهات الأمنية مثل حُراس الثورة، من خلال توجيه التهم لها، مثلما قامت به "فاطمة حقيقت جو" وهي عضو فيما يسمى "لجنة المادة (٩٠)" التابعة للمجلس، والخاصة بالقضايا القانونية، والقضائية وحقوق الإنسان بإدانة ما وصفته "الأنشطة غير القانونية" لقوات حراس الثورة، شاملة الإدعاء باحتجاز المعارضين في سجون تقع خارج سلطة كل من الحكومة والمجلس، وتدخله في الشئون السياسية من خلال توجيه التهديدات لحزب المشاركة، وتوقيف الطلبة والصحفيين وتهديدهم ونزع اعترافاتهم، وعرضها في برامج تلفزيونية، وقد أدت هذه التصريحات إلى زيادة التوتر بين الحرس الثوري والإصلاحيين(٢)، بينما كان الأولى التثبت من هذه القضية عن طريق المخاطبات الرسمية بين المجلس ورئيس الجمهورية آنذاك، والبعد عن التصريحات الاستفزازية.

٥- البعد عن الواقعية:

أدى تتالي الانتصارات التي حققتها الحركة الإصلاحية منذ انتخابات الرئاسية السابعة، ونجاحهم في إعادة تفعيل مجالس الشورى البلدية، واكتساحهم مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، كل ذلك أدى إلى أن يعيش بعض الإصلاحيين فيما يسمى "وَهم الشعبية"(٣)، الأمر الذي تسبب

---

(١) أمير محبيان، نظرة على معركة الاستراتيجيات الحزبية، مختارات إيرانية، المجلد الثالث ٢٠٠٢، العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م، ص٢٠.

(٢) صفاء هيري، وجه جديد للإصلاح في إيران، مختارات إيرانية – العدد (٤٢) يناير ٢٠٠٤م، ص٢٤.

(٣) الدكتور كاظم مداري، لماذا فشلت الإصلاحات؟، موقع البينة، نقلاً عن صحيفة (ايران امروز) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٤م.

في ابتعادهم عن الأسس السياسية والقانونية الأكثر أهمية لقاعدتهم الاجتماعية من الطبقات الوسطى والمثقفة في المجتمع والمرأة والشباب، وعدم العمل على تلبية المطالب الأساسية لتلك الجماعات وتنظيم هياكلهم، ولذلك عندما تبنى الإصلاحيون بعض الحلول مثل "المصلحة والحل الآني" و "مجتمع البنى" انفض الشعب عنهم، ومع ذلك لم يهتموا بهذا الانصراف والتحول، بعكس التيار المنافس الذي عمل على تطوير برامج خاصة تمكنوا من خلالها إلى اجتياح ما سيطر عليه الإصلاحيون من قلاع في السابق، وبقي الإصلاحيون في دوامة الحفاظ على السلطة والقلق من افتقادها، ويحدث هذا بعد أن قدموا في البداية شعارات كانت أكبر من قدراتهم، وأسهم البعض منهم في تزايد آمال الشعب ومطالبهم؛ لكن الإصلاحيين لم يتمكنوا من تحقيق تلك الآمال أو إزالة العوائق الموجودة أمامها.

٦- خطأ التوقيت لاستراتيجية نقد الذات:

من الشعارات التي رفعها الرئيس خاتمي بعد تعيينه رئيساً للجمهورية شعار النقد البناء، إلا أن بعض رموز التيار الإصلاحي انتهج استراتيجية انتقاد الذات ودعا إلى العمل بها وفي مقدمة أولئك "عباس عبدي" الذي بادر ووجه انتقاداً شديداً إلى رئيس الجمهورية محمد خاتمي إزاء مواقفه المحافظة فيما يخص الشؤون الداخلية، ومع أن بعض المحللين يعتبرون هذا المبدأ من المبادئ الأصيلة للتنمية السياسية في أي بلد، إلا أن وجود منافس قوي يتصيد الزلات للإيقاع بهم، فضلاً عن صغر التجربة الديمقراطية في إيران، ولذلك فإن من الخطأ ممارسة انتقاد الذات؛ لأن الشعب من الممكن أن يوجه إليهم تساؤلات مفادها: أنه "بما أن السلطة بيدكم وتعترفون بوجود هذه الأخطاء، فلماذا لا تَسعَون إلى إزالتها؟"(١)؛ بل هناك من صنف هؤلاء بأنهم ينقسمون إلى فئات مختلفة، منها فئة تحاول اقتناص الفرص من أيدي الإصلاحيين مستغلة أوجه قصور حكومة خاتمي، والصدام الحاد بين خاتمي والتيار المحافظ، وفئةٌ أخرى ترغب في خلخلة الإصلاحات وإعاقتها، وتعتقد أنها

---

(١) صالح السيد باقر، التيار الإصلاحي في إيران .. رؤية مستقبلية، موقع البينة نقلاً عن موقع قناة الجزيرة- قضايا وتحليلات ٢٠٠٣/١٠/٢٢م.

تستطيع الصعود من نفس السلم الذي صعد منه خاتمي إلى السلطة وهو سلم الإصلاحات؛ وذلك لتحقيق رغباتها في الوصول إلى السلطة(١)، وإن كان في رأينا أن من قال بالرأي الآخر قد جانبه الصواب وقد يكون فيه من التجني على بعض الإصلاحيين؛ لكننا نرى أن من انتقد الرئيس خاتمي قد أخذ بالمبدأ الذي أشرنا إليه آنفاً وهو انتقاد الذات.

٦- الخلاف:

الصراع الذي حدث بين أكبر قوى ائتلاف الثاني من خرداد، جماعة "روحانيون مبارز" وجبهة "المشاركة"، والذي ظهرت بوادره عندما صرح "محتشمي پور" عضو مجلس الشورى الإسلامي محذراً مما برز من تطورات سياسية، كشف عنها بجلاء النائب "قدرت الله على خاني" العضو البارز في "روحانيون مبارز"، ليعلن بصراحة أن سلوكيات جبهة المشاركة وممارساتها تقوم بخداع الشعب الإيراني، ثم عاد محتشمي بور مرة أخرى ليؤكد أن تلك السلوكيات والممارسات هي أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف الحركة الإصلاحية، وقد فسر "أميدوار رضايي" أحد أعضاء تكتل الثاني من خرداد هذه التصريحات بأنها بمثابة تشكيل خط جديد وتحالف آخر، كما أنها بمثابة "تحذير لمن يريد إخراج جبهة الثاني من خرداد عن النظام"(٢)، أما "شكوري راد" عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة فقد قلل من تصريحات "محتشمي بور"، وأن هدفه لم يكن يقصد -بالقطع- جبهة المشاركة، ووصف حديث "على خاني" واتهاماته لجبهة المشاركة بأنها ليست جديرة بالاهتمام للرد عليها؛ لأنه ليس من رجال جبهة الثاني من خرداد.

وقد تفجر الخلاف بين جبهة المشاركة، وبعض عناصر تكتل الثاني من خرداد؛ حيث وجهوا إليها كثيراً من الانتقادات، فقد ذهب بعضهم إلى أن جبهة المشاركة تمثل أحد موانع نجاح الرئيس خاتمي بتبنيها أيديولوجية

---

(١) أمير محبيان، لماذا خاتمي؟!، مختارات إيرانية، المجلد الثالث ٢٠٠٢، العدد ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص١١.

(٢) مختارات إيرانية، المجلد الرابع- العدد ٣٢ مارس ٢٠٠٣م، ص١٥.

انتهازية وفكراً علمانياً وسلوكاً متطرفاً، ويسوق منتقدو هذه الجبهة أمثلة على انتقاداتهم بما تضمنه بيان المؤتمر العام الخامس الذي عقدته الجبهة؛ حيث باتت تسعى إلى قراءة الدستور وتغييره وتعديله، وتوجيه الاتهامات والصفات غير اللائقة إلى نظام الجمهورية الإسلامية، والثورة والدستور، واتهم "محمد رضائي" عضو تكتل الثاني من خرداد في مجلس الشورى السادس جبهة المشاركة بأن لديها محاولات مستمرة لاحتكار السلطة، وأن ثمة من عناصرها يَرونْ أن حياتهم تقوم على فكرة المعارضة دون أن يُكلِّفوا أنفسهم عناءَ الدفاع الحقيقي، والصادق عن الإصلاح؛ بل إنهم يهدفون إلى استبعاد جميع القوى غير المتوافقة معهم في جميع المدن عن طريق الأمناء الحزبيين في المحافظات[١].

ولا شك أن هذا النقاش القوي والاتهامات الحادة دليل على وجود أوجه الخلاف بين بعض أطياف الثاني من خرداد وخاصة في المرحلة التي قد بدا ضعف الحركة الإصلاحية واضحاً للعيان، وقد مثلت هذه المناقشات، والردود مدى الاختلاف الذي طرأ بينها ليكون عقبة في تكاتف الجهود لدفع برامج الإصلاح.

٦- الراديكالية:

يتهم البعض من تيار اليمين المحافظ أن بعض قادة جبهة الثاني من خرداد قاموا باتخاذ بعض المواقف الحادة المثيرة للإشكاليات، وكانت ناتجة من سببين هما:

أ- الراديكالية في الأسلوب:

بمعنى أن جزءاً من راديكالية أساليب جبهة الثاني من خرداد وأحزابها يرتبط بقوة باتخاذهم واعتمادهم أساليب حادة ومتطرفة؛ حيث سَعَوا إلى دفع الجناح المنافس والمؤسسات الحكومية المسيطر عليها لقبول مطالبهم عبر دعايات واسعة النطاق وحملات صحفية عنيفة

---

(١) مختارات إيرانية، المجلد الخامس ٢٠٠٤، العدد ٤٢ يناير ٢٠٠٤م، ص٣١-٣٢.

وضغوط دائمة وحيل سياسية خادعة، ولم يكن يهمهم أبداً ما إذا كانوا بذلك يعوقون قيام مؤسسات النظام بتأدية وظائفها أم لا، لقد كان أسلوبهم ونهجهم يقوم على اعتقاد مفاده أنه لابد من عرض مطالب كثيرة مستغلين في ذلك المناخ الإعلامي والضغوط التي يمارسونها على التيار المنافس؛ وذلك من أجل ضمان تحقيق هدفهم، وعلى رغم أن الإصلاحيين قد اختاروا شعار الإصلاح كمنهج لهم، ودائماً ما كانوا يؤكدون على أن الإصلاح في الأساليب والمنهج، أي التحرك بشكل هادئ وقانوني وبعيداً عن العنف، رغم ذلك كله إلا أن الأساليب التي استخدمها بعض الإصلاحيين كانت تحمل في مجملها جانباً من الشبهة، بل وامتد بها الأمر إلى أن صارت سبباً مهيناً لجر الدولة لحالة العنف.

ب- الراديكالية من حيث الكينونة:

يُتّهم بعض عناصر تكتل الثاني من خرداد بالراديكالية بسبب تخليهم عن مبادئهم الفكرية والأيديولوجية والنظرية، ولم يلتزموا بأسس الثورة والنظام الديني ومبادئهما، بمعنى أن راديكالية هؤلاء الأشخاص ترجع إلى انفصال أيديولوجيتهم عن أيديولوجية النظام، فعندما ظهرت فكرة الدعوة إلى الإصلاح قيل: إن الإصلاحيين- مع قبولهم لجميع أركان النظام سواء من حيث الأسس النظرية أو من حيث البناء والهيكل القانوني- يرفضون الانحرافات أو الانفعالات التي كانت قائمة في داخل النظام وأن هدفهم يتمثل في العودة إلى الأسس الفكرية التي تحكم عمل المؤسسات القانونية والدستورية؛ لكنهم سعَوا إلى التشكيك في المبادئ الحاكمة والسائدة في النظام والمؤسسات المنتمية إليه[1].

ولاشك أن هناك بالفعل عناصر من تكتل الثاني من خرداد كانوا يتصفون بالتعجل والتسرع، وقد أشرنا فيما سبق إلى مثل هذا التعجل والتسرع، وقد يصل بهذا التسرع والتعجل إلى استفزاز عناصر من التيار

(١) ناصر ايماني، جذور راديكالية الثاني من خرداد، صحيفة (رسالت) ١٤/٦/٢٠٠٤م، مختارات إيرانية، المجلد الخامس - العدد (٤٩) أغسطس٢٠٠٤م، ص٣٨-٣٩.

المحافظ، ليردوا عليهم بخطاب أكثر حدة يصل إلى اتهامهم بالتبعية والخيانة، أمّا أنّ أيًّا من الإصلاحيين كانوا يسعون إلى التجاذب إلى العنف فهذا أمر مستبعد؛ لأنهم هم أول من عانى منه، ومعروف من كان يسعى إلى اللجوء إلى العنف، وقد ثبت تورط بعض المتشددين في وزارة الاستخبارات في حوادث العنف الشهيرة، أما القول من أن الإصلاحيين كانوا يسعون إلى إصلاح النظام من داخله فذلك صحيح؛ لكن ما يؤخذ عليهم أنهم تجاوزوا الخطوط الحمراء في سعيهم إلى ما لا يسعه الإصلاح وهو صلاحيات الزعيم، والتشكيك في ولاية الفقيه، وعن حدة أسلوب بعض الإصلاحيين فمرجعه إلى أن غالب المنتمين إلى التيار الإصلاحي هم من الشباب، وهذا ما ولّد تلك الحدة، وذلك التعجل.

بقي أن نتساءل عن أيهما كان تأثيره أكثر من الآخر، المعوق الخارجي أم المعوق الداخلي؟

ونقول إجابة على هذا التساؤل أن المعوق الخارجي كان -ولا ريب- أكثر تأثيراً من الداخلي؛ من حيث عدم إمهال التيار الإصلاحي لالتقاط أنفاسه؛ حيث قام التيار المحافظ أينما كان بإلهاء الحركة الإصلاحية بالمعوقات التي تطرقنا إليها، وتوزيع الأدوار على المؤسسات والأجهزة التي كان يسيطر عليها، وبالتالي ما كان على الرئيس خاتمي وحكومته إلا أن يكون في موقف المدافع طيلة الوقت، وقد عبر الرئيس عن ذلك بقوله "إن الحكومة كانت تواجه أزمة كل تسعة أيام"[١].

وجدير بالإشارة إلى أن هناك معوقات لا يمكن تصنيفها على أنها معوقات داخلية أو خارجية؛ بل لعلنا نطلق عليها اسم "المعوقات المشتركة"، وهي معوقات أثّرَتْ على الحركة الإصلاحية تمثلت في الصراع الذي نشب بين التيار المحافظ والإصلاحيين عقب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١م،

---

(١) اطلاعات بين المللى، ١٤/٢/٢٠٠١م، ص٢.

واستمر إلى نهاية عهد الرئيس خاتمي، وقد تشكل هذا الصراع على محورين رئيسين[1]:

١- محور مجلس الشورى والقضاء:

شَكَّلت محاكمات أعضاء مجلس الشورى فصلاً من فصول المواجهة العنيفة بين السلطتين التشريعية والقضائية؛ حيث بدأت بينهما في عام ٢٠٠٠م عقب الانتخابات التشريعية حول حدود حرية الرأي التي يتمتع بها النواب في مناقشة القضايا العامة، وحريتهم في التعليق على أحكام القضاء، وقد صعد هذه المواجهة تشبث كل جهة برأيها لما تراه الأصوب لتفسيرها لما يتعلق بالحرية والمساواة، فبينما ذهب النواب الإصلاحيون في المجلس السادس وفي مقدمتهم "مهدي كروبي" رئيس المجلس إلى أنه ليس من المعتاد محاكمة النواب على مواقفهم السياسية أثناء أدائهم لمهامهم، وأن مثل هذا الإجراء يتسبب في إهدار قيمة الحصانة البرلمانية؛ فقد ذهبت السلطة القضائية وعلى قمتها رئيسها آية الله "شاهرودي" إلى أن التمييز بين النواب وسواهم ينطوي على تضييع قيمة المساواة التي يوفرها القانون والدستور.

هذا الخلاف يقودنا إلى السؤال عن مدى ما يوفره الدستور الإيراني لعضو مجلس الشورى الإسلامي من حصانة برلمانية؟

كما هو معروف فإن عضو البرلمان في الدول التي يحكمها الدستور، ويمثل البرلمان فيها السلطة التشريعية يتمتع بحصانة برلمانية يكفلها له الدستور، ويمثل مجلس الشورى الإسلامي في إيران البرلمان في الدول الأخرى؛ لكنه لا يمتع باستقلالية في السلطة التشريعية؛ بل يشاركه فيها مجلس الرقابة على القوانين، فهو الشريك اللازم والمكمل لقرارات مجلس الشورى الإسلامي، والمؤيد لها أو رفضها حسب تمشيها مع القوانين الإسلامية والدستور في الجمهورية الإسلامية، وقد نصت المادة السادسة

---

(١) حامد محمود، الأزمة الانتخابية في إيران.. قراءة في المشهد السياسي، موقع إسلام أون لاين/ شئون سياسية ٢٠/٢/٢٠٠٤م، على الرابط :
www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article10.shtml

والثمانون على أن "يتمتع أعضاء المجلس (مجلس الشورى الإسلامي) بحرية تامة في إبداء وجهات نظرهم وأرائهم في نطاق أداء مسئولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة"(١)؛ لكن هذه الحصانة حددت تحت قاعة المجلس أما خارجه فلا، وهذا الذي جعل السلطة القضائية تفسر هذه المادة بأن الحصانة لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي إنما هي "حصانة شغلية وليست حصانة قضائية"، ولهذا فقد اعتبرت السلطة القضائية ألا حصانة لنواب المجلس إلا ما استثنته المادة (٨٦) من الدستور الإيراني، أي أن للنائب حرية التعبير إلا ما يتعلق المساس بكبار المسئولين في النظام وإهانتهم؛ لكن هذا التفسير عارضه نواب مجلس الشورى الإسلامي من الإصلاحيين في دورته السادسة بحجة أنه لم يحدث في تاريخ البرلمان الإيراني منذ نشأته في الثورة الدستورية عام ١٩٠٦م اعتقال أي نائب من نوابه، وأن مثل هذه الإجراءات تؤدي إلى ضعف بعض مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، وبالتالي النظام الإسلامي في إيران(٢).

كما شهد هذا المحور أعنف الصدامات وأسرعها؛ وذلك بسبب رفض مجلس الشورى الإسلامي السادس الموافقة على مرشحي السلطة القضائية الستة لشغل ثلاثة مقاعد في مجلس الرقابة على القوانين بدعوى انتمائهم للتيار المحافظ، ولم تتم الموافقة إلا على مرشح من أولئك الستة، وهو ما تسبب في تأجيل جلسة تنصيب الرئيس خاتمي وأدائه اليمين الدستوري لولايته الثانية، إذ لابد من حضور أعضاء مجلس الرقابة على القوانين، الأمر الذي أدى إلى تدخل الزعيم خامنئي بتحويل القضية إلى مجمع تحديد مصلحة النظام، وبالتالي قبول أعضاء مجلس الشورى الإسلامي من الإصلاحيين

---

(١) هيئة الثقافة والعلاقات الإسلامية- إدارة الترجمة والنشر، دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص٧٩.

(٢) يوسف عزيزي، الإصلاحيون والمواجهة الصعبة مع المتشددين، صحيفة الزمان الإماراتية، بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٥م.

بالتصويت بالموافقة على اثنين آخرين من المرشحين الخمسة لمجلس الرقابة على القوانين.

٢- محور مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الرقابة على القوانين:

بدأت هذه المواجهة عقب الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠م إثر تعرض مشروعين من المشاريع القانونية التي أقرتها الأغلبية الإصلاحية المسيطرة على المجلس آنذاك لرفض مجلس الرقابة على القوانين، وكان القانون الأول يتعلق بتحديد صلاحيات السلطة القضائية، والمعروف باسم "مشروع الجريمة السياسية"، وقد كانت هناك محاولات لتمريره في الدورة الخامسة لمجلس الشورى الإسلامي؛ لكن الأغلبية من التيار المحافظ التي كانت تسيطر على تلك الدورة عرقلت تمريره، وعندما أعيد عرض المشروع على المجلس السادس صادق عليه؛ لكن بعد رفعه إلى مجلس الرقابة على القوانين تم رفضه، وتتمثل أهم بنود المشروع في علانية المحاكمة في محاكم علماء الدين الخاصة، أما المشروع الثاني فكان يطالب مجلس الرقابة على القوانين بالبت في ملفات المرشحين للانتخابات التشريعية، والرئاسية بأغلبية ثلثي أعضائه- أي ٩ من ١٢عضوا-، وكان الهدف من ذلك محاولة تخفيف دور مجلس الرقابة على القوانين في استبعاد المرشحين من خلال ما يعرف بالرقابة التصحيحية للمجلس؛ لكن مجلس الرقابة على القوانين رفض هذا المشروع.

ولم يكن رفض مجلس الرقابة على القوانين مقتصرًا على هذين المشروعين، بل استمر ليشمل مشروع قانون الصحافة المعد عام ٢٠٠٠م، والذي تدخل الزعيم في سحبه من جدول أعمال المجلس، وعندما أعيد مناقشته بعد تعديله عام ٢٠٠١م وإقراره من قبل المجلس ومن ثم إرساله إلى مجلس الرقابة على القوانين تم رفضه، وكذلك كان مصير مشروع توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، ومشروع آخر كان يتضمن توسيع خريطة المرشحين للانتخابات لتجعلها أكثر تعبيراً عن التوجهات المختلفة في المجتمع الإيراني بمنع مجلس الرقابة على القوانين من تصفية مرشحين غير مرضي عنهم من قبل ما يسمى بالمحافظين.

الفصل الخامس

تداعيات حركة الإصلاح
والرؤية المستقبلية لها

برز منذ انتخابات المجالس البلدية الثانية بعض التساؤلات حول مستقبل الإصلاحات والحركة الإصلاحية؛ بل هناك من ذهب إلى فشل الإصلاحات وانتهائها، وآخرون قالوا أنها لن تتكرر في إيران، وهناك أيضاً من رأى أن الحركة الإصلاحية قد فشلت وانتهت، وعلى هذا، فنحن في هذا الفصل نحاول دراسة تداعيات الحركة الإصلاحية في إيران واستقراء مستقبلها من خلال رؤيتين: الأولى من خلال رؤية المجتمع المدني وعودته، والأخرى رؤية استمرار تراجع الفكر الإصلاحي وسيطرة التيار المحافظ على الساحة السياسية الإيرانية.

المبحث الأول: رؤية عودة المجتمع المدني:

قبل الحديث عن مدى إمكانية عودة الفكر الإصلاحي إلى الساحة السياسية في إيران ومجتمعه المدني، نجد من المستحسن الإشارة إلى ما حصل للتيار الإصلاحي من الابتعاد عن دائرة الأضواء وهو الذي حقق تفوقاً مشهوداً في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٩٧م، و٢٠٠١م، وانتخابات المجالس البلدية عام ١٩٩٨م، وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة عام ٢٠٠٠م، ولعلنا نتساءل عما حدث لهذا التيار بعد كل مظاهر التفوق هذه، ومنذ متى بدأ منحنى ابتعاده عن الساحة، أو بالأصح لنقل تنحيه وضعف توهجه على الساحة السياسية؟.

قبل الإجابة على هذا التساؤل نشير إلى حقيقة أن التيار الإصلاحي بدأ صعوده من خلال مجلس الشورى الخامس ثم المجالس البلدية، فمجلس الشورى السادس كما سبق الحديث عنه، وعليه فلعلنا نجيب على السؤال السابق بسؤال آخر مفاده: هل سلك التيار الإصلاحي نفس الطريق في الابتعاد عن الساحة السياسية؟.

لعلنا من خلال استعراضنا لما حدث بعد انتخابات التجديد للرئيس خاتمي المقامة عام ٢٠٠١م نتوصل إلى حقيقةٍ نتمكن من خلالها بناء رؤية عودة المجتمع المدني.

انتخابات المجالس البلدية:

أقيمت في نهاية شهر فبراير من عام ٢٠٠٣م، وحصل مرشحو التيار

المحافظ على غالبية الأصوات متقدمين على منافسيهم من مرشحي التيار الإصلاحي، وخاصة في طهران، ولم تخل هذه الانتخابات من بروز بعض المفاجئات التي كانت حديث الساعة وشغلت المحللين والمهتمين على الساحة السياسية؛ حيث تمثلت أبرز المفاجئات في قضيتين مهمتين:

١- ضعف المشاركة الشعبية:

بلغت المشاركة الشعبية في هذه الدورة حوالي (٤٩%)، بينما بلغت في الدورة الأولى (٦٤%)، وقد بدا جلياً الفارق الشاسع في مستوى المشاركة في الدورة الثانية مقارنة بالدورة الأولى، وقد حظيت المدن الكبرى بنسبة متدنية في مستوى المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، فقد بلغت نسبتها في مدينتي طهران وأصفهان ما يقارب (١٢%) فقط، وهما أكبر مدينتين في إيران من ناحية تعداد السكان وأهم مدينتين من ناحية كثافة النشاط السياسي، وتراوحت نسبة المشاركة في مدن تأتي في الدرجة الثانية بعد طهران وأصفهان مثل شيراز، ويزد، وتبريز، وقم بين (١٨%) إلى (٢٨%)، وقد اعتبر البعض تدني نسبة المشاركة في أغلبية عواصم المحافظات مؤشراً خطيراً يجب التنبه له، بل اعتبره الرئيس خاتمي يدق ناقوس الخطر[١].

فما هي أسباب تدني المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات؟

لقد تعددت التحليلات لتدني المشاركة الشعبية في هذه الدورة من انتخابات المجالس المحلية، ويمكن إيرادها كما يلي:

أ- تشويه صورة المجتمع من قِبَلِ بعض التيارات السياسية، من خلال تشويه الإنجازات الحقيقية في البلاد من منطلق التباكي على الدين والحرية والاستقلال، وتضخيم العامل الاقتصادي للشعب بتهويل مسألة انتشار الفقر وازدياد الإدمان والرذيلة؛ مما أوجد لدى الشعب نوعاً من اليأس والإحباط تجاه رجال الحكومة الذين قام بانتخابهم[٢].

---

(١) مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٣٣ أبريل ٢٠٠٣م، ص٣٠.

(٢) صحيفة إيران، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٤م. على شبكة الإنترنت على الرابط:
www.iran-newspaper.com/1381/811213/html/iranews.htm.

ب- أن هناك تيارات كانت تسعى إلى تحقيق ضعف المشاركة الشعبية، منذ ظهور حركة الثاني من خرداد ٧٦)، أي بعد فوز الرئيس خاتمي والحركة الإصلاحية في الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م، وهذه التيارات كانت عبارة عن مجموعات ثلاث هي:

المجموعة الأولى: هي التي كانت تدعو إلى عدم المشاركة في الانتخابات، وتحجيم المشروعية الشعبية للنظام، ويمثل هذه المجموعة بعض الجماعات في التيار المحافظ.

المجموعة الثانية: وهم المتطرفون من داخل حركة الإصلاح الذين دأبوا على مدار الخمس سنوات السابقة لهذه الانتخابات على توجيه أكبر همهم إلى بث صورة سوداء قاتمة عن حركة الإصلاح باتهامها بالاستسلام للمنافسين ومناوئي الإصلاحات، أو فقدان الجرأة والقوة لتحقيق الأهداف والشعارات الإصلاحية، دون أن تقوم هذه المجموعة بتقديم أي حلول محددة، وقد تسببوا بأسلوبهم هذا في زرع نوع من الإحباط لدى الشعب، وفقدانه الأمل في نجاح الحركة الإصلاحية، وبالتالي تسببوا في هزيمة أنفسهم بعدم إقبال الشعب على المشاركة في هذه الانتخابات.

المجموعة الثالثة: هم أصحاب السلطة الذين كانوا يعتبرون رأي الشعب مجرد أمور شكلية لا تعدو زينة يتحلى بها النظام، ويتصورون أن الثاني من خرداد قد مكنهم من هذه الحِلْية التي لا طائل منها ولا قيمة لها، وقد حاولوا على مدار سنوات ما بعد الثاني من خرداد إثبات أن رأي الشعب لن يكون له أدنى قيمة في تحديد مصير الدولة والنظام، ثم جَعْل الشعب يشعر بالندم على إقدامه على المشاركة في العمل السياسي[1].

---

(١) مختارات إيرانية، العدد ٣٣، مصدر سابق، ص٣٠.

ج- هناك من حمّل أعضاء المجالس المحلية في دورتها الأولى السبب في تدني المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات؛ حيث أنهم لم يقدموا أي حلول للعديد من القضايا المدنية الخاصة بالمدن الكبرى، وبالأخص في العاصمة طهران؛ بل إن سجل مجلس الشورى لمحافظة طهران طوال الدورة الأولى وما حدث داخله من تصادم الأجنحة الحزبية، وتعطيل مسيرة التنمية في طهران والخروج التدريجي لبعض الوجوه السياسية من المجلس، وعدم تقديم حلول ناجعة لبعض القضايا التي تَمَس هموم الشعب من قبيل ارتفاع تكلفة السكن والضغوط المعيشية، وفي النهاية حل المجلس بسبب الخلافات الداخلية فيه، كل ذلك خلق مشاعر عدم الفائدة من المجلس؛ مما أدى إلى ضَعف الرغبة في المشاركة في الانتخابات للدورة الثانية(١).

د- يرى "حميد رضا ترقي" عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الإسلامية أن السبب الرئيس في ضَعف المشاركة الشعبية يكمن في ظاهرة تفشي المحسوبية، وترجيح المصالح الشخصية والفئوية على مصالح الشعب، وهو الأمر الطبيعي في انزواء الشعب، وابتعاده عن الساحة السياسية(٢).

ه- الإحباط الشعبي الناتج من تعثر برامج الحركة الإصلاحية بسبب تزمت المحافظين، وتدخل بعض مؤسسات النظام في قرارات مجلس الشورى مثل: مجلس صيانة الدستور، ومجمع تحديد مصلحة النظام؛ مما أفرز قناعة شعبية بعجز من يختارونه مُمثِّلاً لهم أمام تلك المؤسسات، وبالتالي عدم تحقيق ما كانوا يصبون إليه من تغيير وإصلاحات(٣).

---

(١) على شكوهي، رسالة الشعب، مختارات إيرانية – المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٣٤ مايو ٢٠٠٣م، ص ٢٧-٢٨، نقلاً عن صحيفة انتخاب بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٣م.

(٢) المصدر السابق، ص٣٤.

(٣) أحمد منيسي، النظام الإسلامي الإيراني بين حتمية الإصلاح وخطر النهايات، مختارات إيرانية – المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٣٦ يوليو ٢٠٠٣م، ص١١٠.

و- ظهور تصدع في تكتل الثاني من خرداد، إما بانفصال بعض الجماعات عنه مثل الحركة الطلابية ممثلة في "مكتب تعزيز الوحدة"، أو استقلالية جبهة المشاركة وعدم استعدادها للتحالف مع باقي جماعاته، وانسحاب حزب "كوادر البناء" من التكتل(١).

ز- استجابة الشعب تلقائياً لما كانت الكتل السياسية الرئيسية تؤكده قبل الانتخابات على أن انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية ستشهد مناخاً بارداً، ورغبةً شعبيةً متدنية، بمعنى أنها هيأت الشعب نفسياً بعدم المشاركة؛ مما سبب الاستسلام الشعبي لحالة الإحباط، واليأس التي كان يعيشها في تلك الآونة(٢).

ح- هناك مَنْ اعتبر أن التطورات الإقليمية المتمثلة في الغزو الأمريكي للعراق كان لها دور في تدني إقبال الناخب الإيراني على هذه الانتخابات؛ بانشغاله بمتابعة مجريات تلك الأحداث(٣).

ويمكننا إيجاز أسباب تدني المشاركة الشعبية في الدورة الثانية للمجالس المحلية في ثلاثة أسباب هي بشكل مختصر على النحو التالي:

- تغير النظرة الشعبية للمصلحة الوطنية، إذ كان يُنظر إلى الحركة الإصلاحية بأنها هي المخلصة له مما كان يعانيه من تدهور اقتصادي، ومنع لمشاركته السياسية، وحرمان من حريته في التعبير؛ لكن بمشاهدته محاصرة البرامج الإصلاحية التي كانت شاملة لما كان يؤمله تنحى جانباً من منطلق ما كان لديه من ثقافة سياسية، وهجَر السواد الأعظم الذي حصل على أعلى النسب في المشاركة السياسية عام ١٩٩٧م الساحة السياسية؛ ليعبر بطريقة غير مباشرة عن عدم رضاه حول ما كان يدور على الساحة السياسية

---

(١) مختارات إيرانية، العدد ٣٣، مصدر سابق، ص٣٢، ٣٦.
(٢) مختارات إيرانية، العدد ٣٤، مصدر سابق، ص٣١.
(٣) أحمد منيسي، ماذا بعد الانتخابات البلدية؟ فوز المحافظين لا يعني هزيمة المشروع الإصلاحي، مختارات إيرانية، العدد ٣٤ مايو ٢٠٠٣م، ص٩٤.

الإيرانية.

- التغير في الجماعات الرئيسية والمؤثرة، وخاصة تكتل الثاني من خرداد، وعدم تمكنه من شحذ همة الناخب الإيراني، وعجزه عن تقديم ما يمكن أن يزيل آثار الصورة القائمة التي لصقت بمخيلته حول الصراع الحزبي في الدورة السابقة للمجالس المحلية وخاصة في مجلس محافظة طهران، وما نتج عنه من عدم تحقيق المتطلبات الشعبية وتوفير التسهيلات الخدمية.
- عدم توفر برامج انتخابية مقنعة لمرشحي التيار المحافظ؛ حيث كانت الحملات الانتخابية لهم عبارة عن ترديدٍ لما سبق وأن رفعوه من شعارات، أو تركيزهم على سلبياتٍ التيار الإصلاحي من قَبيل ضَعف الإدارة، وسوء التنفيذ خلال الدورة الأولى للمجالس المحلية.

٢- بروز ائتلاف التعميريين:

شاركت مجموعة مستقلة في انتخابات المجالس المحلية للدورة الثانية باسم "ائتلاف التعميريين الإسلاميين في إيران"، وهو أقرب إلى التيار اليميني المحافظ، وتضم عددا كبيراً من الشخصيات السياسية والمؤيدة لولاية الفقيه وفي مقدمتهم الرئيس الحالي لإيران الدكتور احمدي نجاد ورئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته السابعة الدكتور "غلامعلي حداد"، وقد نجح هذا التيار في كسب معظم الأصوات، واحتل مرشحوه العدد الأكبر من مقاعد المجلس البلدي في العاصمة طهران والبالغة خمسة عشر مقعداً.

دخل هذا التيار ساحة المنافسة في الانتخابات البلدية رافعاً شعار "التواجد الأخضر[1]"، ولم يُبرز الكوادر الفنية والمتخصصة من أعضائه في قائمته الانتخابية؛ وإنما قدم الوجوه الشابة أصحاب الخبرات السياسية، وغير المشهورة بغض النظر عن ميولهم الحزبية، ولهذا كان من المتوقع تحقيق

(١) ترجمة: (حضور سبز).

تقدم له في هذه الانتخابات[1]، وبالفعل تقدم مرشحو هذا التيار على منافسيهم من التيارين الآخرين الإصلاحي والمحافظ، وبرز هذا التيار كتيار آخر على الساحة السياسية الإيرانية منذ الانتخابات البلدية في دورتها الثانية، وكان منافساً قوياً للتيار الإصلاحي؛ بل ومتغلباً عليه في الانتخابات التالية.

أما عن بداية تشكّل هذا التيار أو هذا الائتلاف، فقد ورد في موقعه الخاص على شبكة الإنترنت في معرض التعريف به، أنه عندما وجه مرشد الجمهورية الإسلامية بعد أحداث الثامن عشر من شهر تير لعام ١٣٧٨هـ.ش الموافق ١٩٩٩/٦/٩م[2] الدعوة لجميع الأحزاب والجماعات السياسية إلى الوفاق المبني على الالتزام بأربعة مبادئ هي: "الإسلام والثورة الإسلامية، والنظام الإسلامي والحكومة الدينية، ومبادئ الإمام الخميني، وولاية الفقيه والزعامة"، استجابت ثلاث تنظيمات من التيار اليميني هي (حزب المؤتلفة الإسلامية، ورابطة المهندسين الإسلامية، وجمعية الأطباء الإسلامية) بالإضافة إلى جمعية مصابي الثورة الإسلامية التي لم تكن تابعة لتيار اليمين أو التنظيمات الموالية لجبهة أتباع نهج الإمام والزعامة؛ لكنها رأت أنها معنية بهذه الدعوة لجمع الشمل وتأسيس مجالس قوى الثورة

---

(١) صحيفة إيران، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢م. على شبكة الانترنت على الرابط:
www.iran-newspaper.com/1381/811211/html/politic.htm.

(٢) وهي أحداث المدينة الجامعية بطهران الشهيرة، التي وقعت نتيجة الاحتجاجات الطلابية بشأن توقيف صحيفة "سلام" التي كان يشرف عليها وزير الداخلية في حكومة الرئيس خاتمي "حجة الإسلام عبدالله نوري"، وقد تدخلت قوات الأمن لمنع هذه الاحتجاجات والمظاهرات؛ مما اضطر الطلاب إلى الدخول إلى وحداتهم السكنية في المدينة الجامعية، فتعقبتهم قوات الأمن وداهمت سكن الطلاب وتسببت في قتل عدد من طلاب جامعة طهران، وقد تلقى المجتمع الإيراني بكافة طبقاته وتياراته هذه الممارسات من قبل القوات الأمنية بالاستنكار والاستهجان، وقد قدم وزير التعليم العالي آنذاك "الدكتور معين" استقالته احتجاجاً على تصرف قوات الأمن، وقد كان من بين القوات الأمنية ما كان يعرف "بأصحاب الملابس المدنية" وهم من مثيري الاضطرابات داخل التجمعات والمسيرات، وقد تم التعرف على بعضهم ومحاكمتهم لاحقاً، وقد استغرق متابعة هذه القضية قانونياً ما يقارب العامين، وصار لها في كل عام مراسم تقام في موعد ذكراها.-الباحث.

الإسلامية بناء على المشاركة والتوافق والتعاون من قِبل بقية القوى الاجتماعية وخاصة النخبة والجماعات المرجعية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الشعبية، وقد التفت جميع هذه التنظيمات حول شعار "الأصولية في الفكر، والتوافق في العمل، والحداثة في السلوك"، وقد تم انتقاء اسم "المجلس التنسيقي لقوى الثورة الإسلامية"؛ لينضوي تحت مظلته قطاع كبير من الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأهم ما تبقى من المؤسسات الاجتماعية للنظام، وتخطي القالب البالي "اليمين واليسار"، ولجذب العديد من القوى التي كانت راغبةً في العمل سوياً مع بعض الأحزاب التقليدية، وفي نفس الوقت كان لديها انتقادات للماضي، وخاصة سلوكها في الفترة المنصرمة، وقد دخل هذا التيار الجديد انتخابات المجالس البلدية لدورتها الثانية المقامة في بداية عام ٢٠٠٣م، وكان الدكتور أحمدي نجاد أول رئيس للجنة الانتخابية لائتلاف التعميريين في تلك الانتخابات، وقد سيطرت قوى الثورة على أكثر من (٦٥%) من المجالس البلدية في كافة البلاد[١].

وكان لرئيس مجلس الشورى في دورته السابعة الدكتور "غلام علي حداد عادل" دور بارز في تشكيل ائتلاف التعميريين، أو ما يطلق عليهم بعض المحللين المحافظين الجدد؛ حيث سعى إلى أنْ تكون بدايات هذا التيار عبارة عن كتلة معارضة داخل مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة في ظل سيطرة التيار الإصلاحي على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد وجد أنّ هذه الهيمنة تعني تقلص الالتزام تدريجياً بمبادئ الثورة التي أرساها آية الله الخميني، واستشعر أنَّ ثَمةَ خطراً يهدد مبدأ مُطلقية ولاية الفقيه نتيجة تصاعد أصوات عديدة من قبل عناصر منتمية للتيار الإصلاحي كانت تنادي بفرض قيود على سلطات ولي الفقيه وصلاحياته، وعلى خلفية ذلك بدأ "غلام علي حداد عادل" في لمِّ شمل الأقلية داخل مجلس الشورى السادس من خلال التحالف مع اليمين التقليدي تحت دعوى حماية العدالة الاجتماعية والقيم

---

(١) پايگاه اطلاع رساني ائتلاف آبادگران ايران اسلامى، ٢٨ أبريل ٢٠٠٥م، www.abadgaran.ir.

الثورية، ويقول بعض المحللين أن الهدف الأساسي له كان إعاقة المشروعات التي كانت تطرحها حكومة الرئيس خاتمي، وكان على رأسها مشروع تعديل نظام الانتخابات لتقليص دور مجلس الرقابة على القوانين في الإشراف على انتخابات مجلس الشورى الإسلامي والانتخابات الرئاسية، ومشروع منح صلاحياتٍ أكبر لرئيس الجمهورية، ومن ثَمَّ قام هذا التيار بتطوير رؤاه، وتبنى توجهات تتوافق مع معطيات الساحتين الداخلية والخارجية، ولذلك انتهج توجهاً متطوراً قام على محددات ثلاثة:

الأول: تقديم عناصر جديدة ذات توجه معتدل إلى الساحة الانتخابية يمكن من خلالها اكتساب أرضية جديدة، وطرح رؤية حديثة للتعاطي مع الأحداث.

الثاني: تبني شعارات إصلاحية؛ خاصة على الصعيد الاقتصادي من قَبيل محاربة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الاستثمارات، والقضاء على مشكلة التضخم وتدني الرواتب.

الثالث: تبني شعار المصلحة كمحدد رئيسي للتعاطي مع التطورات الطارئة على الساحتين الداخلية والخارجية، أي: وضع المصلحة الوطنية على قمة الأولويات كإطار حاكم للتعاطي مع تلك التطورات.

ومن هذه المنطلقات أو المحددات تقدم هذا الائتلاف لانتخابات الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية وحصل على نسبة كبيرة من الأصوات أهلته بالفوز بقوة على منافسه التيار الإصلاحي، ومن ثم انتخابات مجلس الشورى السابع التي تم إجراؤها في العشرين من فبراير عام ٢٠٠٤م(١).

---

(١) محمد عباس ناجي، من هم المحافظون الجدد في إيران، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٦ أغسطس ٢٠٠٤م. أنظر كذلك: الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، حداد عادل.. ربان المحافظين الجدد، موقع إسلام أون لاين/ شئون سياسية، ٢٥/٥/٢٠٠٤م، على الرابط:

www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article3.shtml.

تأثير نتائج الانتخابات المحلية على الحركة الإصلاحية:

آثار ما نتج عن هذه الانتخابات على الحركة الإصلاحية، ومن يمثلها خاصة تكتل الثاني من خرداد بدت جلية من خلال تصريحات قادة الحركة، وفي مقدمتهم الرئيس خاتمي عندما اعتبر ما أفضت إليه الانتخابات، وخاصة ضعف المشاركة الشعبية فيها "ناقوس خطر" يتهدد نظام الجمهورية الإسلامية، وقد صرح في كلمة له أثناء مشاركته في ندوة "التنمية السياسية: تحديات وتطلعات" المنعقدة في ٢٠٠٣/٣/٤م بقوله ما ترجمته "إن الانتخابات الأخيرة تتضمن دروساً كثيرة؛ إلا أنها قد زادت من قلقي وانزعاجي فيما يتعلق بمبدأ الثورة والوضع الراهن"، وأكد على أن ما أفرزته الانتخابات هو ناقوس خطر ليس له شخصياً، ولا لأي تيار من التيارات السياسية؛ وإنما يهدد الاستقلال الوطني، والحرية والالتزام الديني للشعب الإيراني، كما طالب الرئيس خاتمي بضرورة دراسة ما حدث في تلك الانتخابات مؤكداً على أن التنمية السياسية هي مسئولية الجميع، وأنها لم تتعرض للفشل على أي حال[١].

وعلى رغم أن رئيس مجلس الشورى الإسلامي السادس "مهدي كروبي" قد نفى تأثير هذه الانتخابات على الحركة الإصلاحية وبرامجها[٢]، إلا أن عضو تجمع رجال الدين المناضلين حجة الإسلام "محتشمي پور" أشار إلى ما أصاب بعض أعضاء الحركة الإصلاحية، بقوله ما ترجمته:"إنني لا أتقبل حالة اليأس التي استولت على بعض أعضاء الحركة الإصلاحية، فهذا الإحباط غير مقبول بتاتاً؛ فالشعب لم يتخلَّ عن التيار الإصلاحي وحركته"، كما حذر من تكرار هذه الظروف في الانتخابات التشريعية السابعة، والرئاسية التاسعة، كما طالب نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي السادس "بهزاد نبوي" بضرورة تقوية صف الإصلاحيين، واستفادة غالبيتهم من ثقلهم القانوني كله، وتقوية العلاقة مع الشعب، مؤكداً على أن

---

(١) صحيفة إيران، بتاريخ ٥،٦/٣/٢٠٠٣م.
(٢) المصدر السابق، بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٣م.

الإصلاحيين قد تلقوا درساً قاسياً في انتخابات المجالس المحلية يكمن في أنهم رأوا عياناً أن الشعب لم يقم بعقد صفقة أخوة مع أي حزب أو تيار، وأن على الإصلاحيين بعد هذه الانتخابات السعي إلى تقوية صفوفهم وانسجامها أكثر من ذي قبل، ودفع مسيرة الحركة الإصلاحية للأمام بدل جلد الذات، ومع ذلك فقد أكد تحليل لصحيفة إيران الإصلاحية على أن انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية قد دللت على أن الجماعات والأحزاب الإصلاحية لم يكن لها ارتباط تنظيمي ومؤسسي مع جماهيرها ومؤيديها في حين أن منافسيهم من التيار المحافظ كانت علاقاتهم منسجمة، وتنظيماتهم مع مؤيديهم واقعية حتى في أحلك الظروف[١].

وقد صرح "محسن آرمين" عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ونائب رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي السادس، أن انتخابات المجالس المحلية في دورتها الثانية هي دليل بارز على حقيقة أن الإصلاحيين لم يعُد لديهم المقدرة، وأنهم استنفذوا كثيراً من طاقتهم وأهليتهم، فقد انتهت صلاحيتهم، وأكد على أن الوضع الطارئ في نظره إيجابي من حيث أن هذه الصفعة الموجهة إلى التيار الإصلاحي ستؤدي إلى رجوع هذا التيار إلى نفسه، وتفكيره بواقعية أكثر في ما كان لديه من أوجه النقص والعجز والأخطاء، ويسعى إلى تخطيها[٢].

هذا وقد أكد "رضا خاتمي" الأمين العام لجبهة المشاركة في إيران التي تعتبر أكبر فصائل تكتل الثاني من خُرداد، على إيجاد السبل لإعادة صياغة الإصلاحات من أجل العمل خلال المرحلة التالية لانتخابات المجالس المحلية في دورتها الثانية، معرباً عن وجود بعض المصاعب التي واجهت الحركة الإصلاحية من حيث الأساليب، والطرق التي انتهجتها سواءً داخل الحكومة أو مع المجتمع، ولذلك فمن الضروري إعادة النظر في تلك الأساليب، كما صرح "سيد هادي خامنئي" نائب مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي

---

(١) المصدر السابق، بتاريخ ١٢،٨،٧/٣/٢٠٠٣م.

(٢) المصدر السابق، بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٣م.

السادس، وأمين تجمع قوى خط الإمام بأن الإصلاحيين قد مُنوا بالهزيمة في انتخابات المجالس المحلية؛ ولكن هذه الهزيمة لا تعني زعزعة الحركة الإصلاحية ممثلة في جبهة الثاني من خُرداد، أو انتهائها، مضيفاً أن الإصلاحيين ليسوا بحاجة إلى المراجعة المتعمقة والتغيير الجذري كما حدث للتيار المحافظ في السنوات ما بين ٩٨ و٢٠٠٠م، وإنما هم بحاجة إلى إصلاحات جذرية في الأساليب وتصحيح بعض المواقف والأفكار الخاصة بهم، وتعديل الموقف السياسي للقوى الحالية لتتسنى المشاركة بكل قوة في الانتخابات التشريعية القادمة على أمل كبير في الفوز فيها[١].

ومجمل القول أن جميع تصريحات الإصلاحيين كانت تتضمن في طياتها التعبير عن المفاجئة بما حدث خلال انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية من فقدهم الأرضية التي كانوا يقفون عليها، والمشروعية التي كانوا يتمسكون بها المتمثلة في التأييد الشعبي الذي كثيراً ما وقف إلى جانبهم منذ الثاني من خُرداد المشهور في كثير من القضايا، وكان التأييد الشعبي ورقة يُلوِّح بها الإصلاحيون في مواجهة ضغوط التيار المنافس من المحافظين لدرجة أن المرشد يتدخل لصالحهم، والقضية الأخرى هو اعتراف الإصلاحيين بأخطائهم التي هي من بعض الأسباب التي أثرت في المشاركة الشعبية سلباً، وإن كان الإحجام الشعبي عن المشاركة في تلك الانتخابات كان السبب الرئيس فيه هو القناعة الشعبية من عدم الجدوى في إعطاء الأصوات لمن يريدونهم من الإصلاحيين لعجزهم غير المباشر أمام ما يعترضهم من معوقات يضعها التيار المحافظ في طريقهم، وثمة قضية أخرى يجب التنويه عنها وهي التفرقة بين الحركة الإصلاحية والإصلاحات التي تعني برامجها من حيث الفشل، فكما نعلم أن برامج الحركة الإصلاحية أو الإصلاحات اعترضها معوقات تم ذكرها في موضعه منذ بداية فترة الرئيس خاتمي؛ لكن الحركة الإصلاحية لازالت باقية وإن بدا عليها الضعف قبل انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية، وهذا الضعف لا يعني أن مصيرها إلى التفكك أو الزوال.

---

(١) المصدر السابق، بتاريخ ١٦،١٩/٣/٢٠٠٣م.

الانتخابات التشريعية السابعة:

بدأت الاستعدادات مبكرة لانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي، وقبل ما يقارب الثلاثة أشهر على موعد قيامها شهدت الساحة الإيرانية حراكاً تمركز على محورين بارزين:

الأول: التخوف من تكرار ما حدث في انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية من تَدَنٍّ في المشاركة الشعبية، وفي هذا الإطار بادر بعض المسئولين وفي مقدمتهم الرئيس خاتمي بإطلاق التصريحات لحث الشعب الإيراني على المشاركة في الانتخابات التشريعية السابعة، عندما صرح في الاجتماع العام لمحافظي المدن في إيران المنعقد بمدينة طهران في نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣م، بأن الاعتماد على الشعب هو من الأهمية بمكان، وأن الطريق الوحيد لجلب ثقة الشعب هو طمأنتهم من قبل المسئولين على العملية الانتخابية سواء كانوا منفذين أو مراقبين بأن الأهواء لن تتحكم في الانتخابات، ودعا الشعب إلى المشاركة الفعالة في الانتخابات؛ لأن المشاركة الشعبية القوية تؤدي إلى توفر خدمات أفضل، وأن المجلس –أي البرلمان– المنتخب وفق أصوات شعبية أكثر سوف يتمكن من العمل بشكل أقوى وأفضل، كما ألمح الرئيس خاتمي إلى وجود بعض الخلافات بين المسئولين مشدداً على أن لا ينبغي وصول تلك الخلافات إلى حد الخصومة والتهميش بينهم، وإنما يجب أن تؤدي إلى المنافسة الشريفة والنقد البناء[١]، كما شدد "مهدي كروبي" رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة على بذل المساعي الرسمية للمشاركة الشعبية الفعالة في انتخابات الدورة السابعة للمجلس، وقال ما ترجمة: "ينبغي أن يثق الشعب بأن لديه صوتاً مسموعاً حول مصير الوطن"، مؤكداً على أن لأفراد الشعب جميعهم دور أساسي في الانتخابات، وأن أصواتهم سوف تحقق لهم تطلعاتهم، وبالرغم من وجود بعض قاصري النظر الذين سوف يقللون من المشاركة الشعبية، إلا أنه لابد من تهيئة الساحة لمشاركة شعبية فعالة في هذه الانتخابات[٢].

---

(١) اطلاعات بين المللي، بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٣م.
(٢) ايران، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٥م.

الثاني: ظهور مشكلة "مكاتب الرقابة التابعة لمجلس الرقابة على القوانين":

برزت هذه المشكلة في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٣م، أي قبل ما يقارب الثلاثة أشهر من بداية الإجراءات الرسمية لانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي، وذلك بعد تصريح لمساعد أمين مجلس الرقابة على القوانين تضمن الحديث حول عدم التزام مجلس الرقابة على القوانين بالرجوع إلى الجهات الرسمية الأربع في عملية فحص كفاءة المرشحين للانتخابات، ثم تبعه تصريح للمتحدث باسم الهيئة المركزية للرقابة على الانتخابات بأن مجلس الرقابة على القوانين لن يكتفي بالتنسيق مع الجهات الأربع من أجل إجازة المرشحين لانتخابات المجلس السابع، وقد اعتبر بعض المحللين هذه التصريحات بأنها لا تتماشى مع قانون الانتخابات المقر عام ١٩٩٩م الذي ينص في مادته الثامنة والأربعين على أن تقوم وزارة الداخلية ومجلس الرقابة على القوانين بالتنسيق مع وزارة الاستخبارات، والمدعي العام، ومصلحة الأحوال الشخصية، والشرطة الدولية، فيما يتعلق بالتدقيق في صلاحية المرشحين، وعندما يقوم مجلس الرقابة على القوانين بالاستعانة بجهات غير منصوص عليها في القانون المذكور مثل قوات التعبئة والحرس الثوري، وخطباء الجوامع وغيرها؛ فإن هذا الإجراء يُعد مخالفاً للقانون وتجنياً عليه، بل هذا ما حذر منه "آية الله الخميني" أثناء اجتماعه بالفقهاء والقانونيين لمجلس الرقابة على القوانين في ٢سبتمبر١٩٨٤م بأن يتدخل هذا المجلس في كل شيء[1].

بعد ذلك أصدرت اللجنة المركزية للإشراف على الانتخابات بياناً تطالب فيه المواطنين بتزويد مكاتب الرقابة التابعة لمجلس الرقابة على القوانين بما لديهم من معلومات حول أداء الأجهزة التنفيذية، والمرشحين لانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي؛ مما أثار حفيظة وزير الداخلية، وطالبت محافظي الأقاليم بمنع مكاتب الرقابة تلك لعدم قانونيتها، عندئذ

(١) جواد دليرى، فراتر از قانون، ايران ٢٨/٩/٢٠٠٣م.

شهدت هذه القضية تطورًا عندما تقدم مساعد أمين مجلس الرقابة على القوانين بشكوى إلى القضاء الإداري ضد وزارة الداخلية، ثم أصدر القضاء الإداري في النهاية حكمه المتضمن عدم قانونية تعليمات وزير الداخلية، وأنْ ليس من صلاحيات محافظي الأقاليم منع مكاتب الرقابة، وبعد ذلك أكدت هيئة الإدارة والتخطيط – المرجع الأعلى لتحديد قانونية المؤسسات والهيئات– عدم قانونية مكاتب الرقابة تلك، واشتدت الأزمة عندما هدد ديوان القضاء الإداري بإقصاء وزير الداخلية وعزله على إثر تصريحاته بعدم استعداده لتنفيذ حكم القضاء الإداري؛ لكن وزارة الداخلية لم تستجب لهذه التهديدات وردت عليها بأن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم قانونية مكاتب الرقابة، وأن بعض المسئولين لازالوا يبحثون عن أي سند قانوني يدعمها، وإلا فإن هذه المكاتب لم يقرها مجلس الشورى الإسلامي، كما أن تحديد مهام مكاتب الرقابة لابد وأن يصدر من خلال هيئة الإدارة والتخطيط، وشددت الوزارة على أنها سوف تتعاون مع لجان الانتخابات القانونية لعدم اعترافها بمكاتب الرقابة(١).

كما أكد "محسن آرمين" نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي على أن تفعيل مكاتب الرقابة في مختلف المحافظات الإيرانية يشير –بكل وضوح– إلى عدم إمكانية إجراء انتخابات حرة وسليمة(٢)، وقد عبر "عبدالواحد موسوي لاري" وزير الداخلية الإيراني في حكومة الرئيس خاتمي عن قلقه العميق حول تَشكيلَة بعض لجان الإشراف على الانتخابات التشريعية السابعة، ووصفها بالتحيز والحزبية؛ موضحاً أن عملية الإشراف على الانتخابات قد يكون لها دور في تقديم مرشحين على آخرين عندما تنحاز لهم أياً من أجهزة الإشراف على الانتخابات، وهذا لاشك فيه مصدر إزعاج للمجتمع كله(٣).

(١) جواد دليرى، تحركات وفعاليتهاى غير رسمى دفاتر نظارتى شوراى نگهبان، ايران ٢٠٠٣/٩/٢٧م.

(٢) مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣، العدد ٤١ ديسمبر٢٠٠٣م، ص٣٨.

(٣) إيران، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢م.

هذا وقد نشب جدال بين مجلس الشورى الإسلامي السادس ومجلس الرقابة على القوانين بسبب مكاتب الرقابة عندما قام الأخير بإدراج زيادة قدرها ستة عشر مليار تومان في ميزانيته للعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م؛ للإنفاق منها على مكاتب الرقابة التابعة له، والمنتشرة في أنحاء البلاد، والمكلفة بالإشراف والتحقيق والرقابة على الانتخابات التشريعية، الأمر الذي أثار حساسية بالغة لدى أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وقد أبدى بعضهم استغرابه من هذه الزيادة – لو تم اعتمادها –؛ فيعني ذلك أن مجلس الرقابة على القوانين سوف يُنفِق مبلغ (٥٥) مليون تومان على الإشراف على انتخاب نائب واحد، كما علق وكيل وزير الداخلية للشؤون السياسية آنذاك على أن هذه الزيادة تفوق نفقات وزارة الداخلية على انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية؛ حيث بلغ ما أنفقته الوزارة ثمانية مليارات تومان على لجان مراقبة الانتخابات، وهي تفوق في عددها أضعاف لجان الانتخابات التشريعية، مع العلم أن ما يطلبه مجلس الرقابة على القوانين من زيادة في الميزانية إنما هو من أجل عمليةٍ إشرافيةٍ فقط، ويقع بعض نفقاتها على كاهل المحافظات والبلديات، ولم يصادق المجلس على هذه الزيادة؛ لكن مجلس الرقابة على القوانين لمّا رُفعت له الميزانية العامة للدولة ولم يجدها تتضمن الزيادة التي تقدم بها قام بإرجاعها إلى مجلس الشورى الإسلامي لتعديلها، ومع إصرار مجلس الرقابة على القوانين ورفض مجلس الشورى الإسلامي تدخل الرئيس خاتمي للتوسط بين المجلسين واقترح تعديل الميزانية بزيادة ستة مليارات تومان تضاف إلى اعتمادات مجلس الرقابة على القوانين، ولمخصصات الإنفاق على عملية الإشراف على انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي، وقد وافق مجلس الشورى على هذا الاقتراح بشرط ألا تكون هذه الزيادة حقاً مكتسباً في الميزانيات القادمة[1].

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، السياق الدستوري والقانوني للعمليـة الانتخابيـة، مصدر سابق، ص٤١-٤٣.

الثالث: استمرار الخلاف والتصدعات في جبهة الثاني من خُرداد:

كان من إفرازات انتخابات المجالس المحلية في دورتها الثانية أن شهدت الساحة السياسية الإيرانية بعض التحركات لتغيير الائتلافات الحزبية فانقسمت إلى ما يلي[1]:

١- ائتلاف يسعى إلى تحطيم صفوف الإصلاحيين: ويتمركز هذا الائتلاف حول العناصر المتشددة من التيار المحافظ المتغلغلين في مؤسسات السلطة، رافعين شعار تعميق الخلاف داخل الحركة الإصلاحية، والسعي للسيطرة على مراكز الضغط التي يمكن أن تحشد حالة عدم الرضا فيما يخص الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتوظيفها ضد الإصلاحيين.

٢- ائتلاف لإعادة ترتيب البناء الحزبي الإصلاحي: إذ كان من أكثر الآراء جدية، والتي تم طرحها غداة الانتخابات المحلية اقتراح قادة جبهة المشاركة حول إعادة النظر في تكتل الثاني من خرداد، وتتفق جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية على أن التحرك في إطار جبهة الثاني من خرداد قد نتج عنه بعض القيود، والعوائق التي اعترضت طريق أهداف الحركة الإصلاحية وخططها، وبناءً عليه توقع المراقبون السياسيون خروج هذين التنظيمين من عباءة تكتل الثاني من خرداد، إلى جانب حزب "كوادر البناء" الذي لزم الصمت بعد الانتخابات المحلية الثانية.

٣- ائتلاف حول العملية الديمقراطية: وبدا هذا الائتلاف يتشكل خلال الفترة الثانية للرئيس خاتمي عن طريق بعض المُنظِّرين الذي سعوا إلى تشكيل هذا الائتلاف خارج إطار جبهة الثاني من خرداد؛ عندما شاهدوا عياناً أن برامج الحركة الإصلاحية قد واجهت عوائق ضخمة وضعها التيار المنافس في طريقها؛ إلى جانب الضعف

---

(١) محمد نورى، تغيير آرايش احزاب وظهور ائتلافهاى جديد در صحنه سياست ايران، ايران ١٨/٣/٢٠٠٣م.

التنظيمي والفكري المتأزم داخل التيار الإصلاحي، ويتكون هؤلاء من بعض المفكرين والإعلاميين والحزبيين الذين كانوا يَحظَون بقبول اجتماعي داخل المجتمع الإيراني.

٤- ائتلاف على أساس الحركة غير الحزبية والمدنية: وقد كون هذا الائتلاف ثلة من الناشطين في المجتمع الإيراني، وكانوا قد انفصلوا عن الأحزاب التقليدية في المجتمع متبنين "سياسة محاربة الحزبية"؛ لأن المجتمع الإيراني قد تشبع تماماً من العمل الحزبي، ولابد من تفريغ طاقات ناشطي المجتمع في المجالات الاجتماعية والثقافية، ورفع هؤلاء شعارات الرفاهية والأمن والتعمير، وقدموا تعريفاً للإصلاح بأنه هو توفير العيش الكريم والقضاء على الفاقة والفساد في المجتمع، وكان لبروز التعميريين دور في هذا الائتلاف إلى جانب أحزاب جديدة أخرى مثل: حزب الاعتدال والتنمية، وحزب الحضارة الإسلامية.

فما تأثير ذلك على الحركة الإصلاحية؟.

في ظل هذه المتغيرات والمراجعات وقبل حلول انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي قام تكتل الثاني من خرداد بتشكيل مجلس تنسيقي يهدف إلى توحيد وجهات النظر بين جماعاته؛ لكن حدث انقسام بين الإصلاحيين قُبيل الانتخابات التشريعية السابعة عندما أعلن من يطلق عليهم "الإصلاحيون المعتدلون" تشكيل جبهة جديدة أطلقوا عليها اسم "جبهة الإصلاحات المستقلة"؛ من أجل العمل في ظل مبادئ قائد الثورة "آية الله الخميني"، وتقديم شعارات ومبادئ أكثر شفافية، ومختلفة تماماً عن شعارات جبهة الثاني من خرداد، وقد انضوى تحت هذه الجبهة كل من: حزب تجمع رجال الدين المناضلين وحزب التضامن وتكتل نساء الثورة الإسلامية وحزب العمل الإسلامي واتحاد العمال، وكان الهدف الرئيس من تكوين هذه الجبهة الجديدة هو: إعادة تعريف الإصلاح، وإخراج الإصلاحات وإبعادها عن دائرة

احتكار بعض القوى، والسعي إلى تحقيق الوفاق الوطني والوحدة القومية[1]، وقد أعلنت بعض جماعات جبهة الثاني من خرداد أيضاً انفصالها رسمياً عن الجبهة، كان من بينها "جمعية نساء الثورة الإسلامية في إيران" عندما أعلنت على لسان سكرتيرها العام "زهرا مصطفوي" بقولها: "إننا نعلن الانفصال عن جبهة الثاني من خرداد؛ نظراً لأن بعض القوى والأحزاب داخل الجبهة لم تراعِ مصلحة النظام"، كما امتنع أعضاء الحركة الطلابية -التي كانت تعمل في إطار مكتب تعزيز الوحدة- عن المشاركة في مؤتمر جبهة الثاني من خرداد، والذي أُقيم قبل الانتخابات التشريعية السابعة، في حين رَهَن أعضاء اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء استمرار التحالف مع الجبهة بإزالة سوء التفاهم السياسي السائد داخل جبهة الثاني من خرداد[2]؛ مما نتج عنه حدوث خلافٍ بارزٍ بين جبهة المشاركة وتجمع رجال الدين المناضلين، الأمر الذي حدا بنائب أمين عام حزب المشاركة بالتصريح بقوله: "إن الظروف تحتم على جبهة الثاني من خرداد إقامة ائتلاف انتخابي"، مشيراً في الوقت نفسه إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين جبهة المشاركة وتجمع رجال الدين المناضلين؛ لكن هذا الخلاف لا يعيق مجال التعاون بينهما[3].

جدل رفض المرشحين

في ظل الظروف السابقة لانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي، وبعد أن انتهت مرحلة تسجيل المرشحين، طرأ جدل من جراء رفض مجلس الرقابة على القوانين -الجهة المخولة للإشراف على الانتخابات- ترشيح (٨٧٧) مرشحاً من أصل (١٧٠٠) من مرشحي التيار الإصلاحي، ومنع (٨٧) نائباً من نواب المجلس السادس من ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس السابع، وفي مقدمتهم "محمد رضا خاتمي" الأمين العام لحزب المشاركة ونائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، ومجموعة أخرى من قادة التيار الإصلاحي، ومنهم: "محسن آرمين" و"بهزاد

---

(١) مختارات إيرانية العدد ٤٠- نوفمبر٢٠٠٣م، ص٣٨-٣٩.

(٢) مختارات إيرانية، العدد ٤١- ديسمبر٢٠٠٣م، ص٣٠.

(٣) ايران، ٢٠٠٣/٩/٢٣م.

نبوي"، وجاء تبرير مجلس الرقابة على القوانين برفض هؤلاء على لسان رئيسه بأن الموافقة على أهلية أي مرشح ليست أبدية؛ لكن عملية الرفض هذه أثارت عاصفة من الاحتجاجات، وهاجم الرئيس خاتمي هذه الخطوة واصفاً إياها بعدم اتفاقها مع مبادئ الديمقراطية الدينية، كما نددت وزارة الداخلية بها، واعتبرتها غير قانونية، ومؤكدة في الوقت نفسه على أنها ستدافع عن حقوق المرشحين والناخبين، وقد تدخل المرشد علي خامنئي من أجل تهدئة عاصفة رفض الترشيح بطلبه من مجلس الرقابة على القوانين إعادة النظر في قائمة المرشحين الإصلاحيين الذين رفض ترشيحهم، فتم قبول ما يقارب (٢٠٠) مرشح إصلاحي(١).

عملية رفض الترشيح هذه تسببت في مقاطعة بعض جماعات جبهة الثاني من خرداد للانتخابات، وعلى رأسها جبهة المشاركة؛ حيث أعلنت رسمياً مقاطعتها هذه الانتخابات بسبب رفض مرشحي التيار الإصلاحي، وأعلن رئيس المجلس التنسيقي لجبهة الثاني من خرداد مقاطعة الانتخابات أيضاً لنفس الأسباب؛ لكن هذا لم يمنع رئيس مجلس الشورى الإسلامي السادس "مهدي كروبي"من الدعوة إلى المشاركة الشعبية في الانتخابات التشريعية على رغم الضرر الذي لحق ببعض مرشحي التيار الإصلاحي –حسب تعبيره–من إضاعة لحقوقهم برفضهم من قِبَلِ مجلس الرقابة على القوانين(٢).

وعلى كُلٍّ فعملية الرفض تلك كانت محصلة استراتيجية اتبعها مجلس الرقابة على القوانين لإنهاء فعالية التيار الإصلاحي على الساحة السياسية الإيرانية، وانطلق في تطبيقها من عدة اتجاهات، هي:

١- التأكد من ضعف التيار الإصلاحي وابتعاد مصدر شرعيته المتمثلة في الدعم الجماهيري، والمشاركة الشعبية في الانتخابات، من خلال ما أفضت إليه نتائج الانتخابات المحلية الثانية.

---

(١) أحمد منيسي، بيئة العملية الانتخابية، في (الانتخابات التشريعية في إيران)، مصدر سابق، ص١٠٥-١٠٧.

(٢) ايران، بتاريخ ١٧،١٨/٢/٢٠٠٤م.

٢- التصدع الداخلي في جبهة الثاني من خرداد، وتقبلها لمزيد من التخلخل.
٣- طرح قضية مكاتب الرقابة، لتشتيت مساعي التيار الإصلاحي في محاولة إعادة هيكلة الحركة الإصلاحية، ورص صفوفها من جديد.
٤- توجيه ضربة جديدة تقضي على ما تبقى من تماسك في جبهة الثاني من خرداد.
٥- ستكون محصلة هذه الاستراتيجية فوزاً كاسحاً للتيار المحافظ وسيطرته على السلطتين التشريعية والقضائية، الأمر الذي سوف يفضي إلى تسيده أيضاً على السلطة التنفيذية من خلال فوزه في انتخابات الرئاسة التاسعة، وبهذا يكتمل مشروع إعادة السلطة بكاملها إلى التيار المحافظ.

وبالفعل فقد شهد التيار الإصلاحي مزيداً من الانقسامات، أدى إلى بروز ثلاث تكتلات: أولها تكتل جبهة المشاركة الإسلامية التي كانت منذ البداية ترفض تدخل مجلس الرقابة على القوانين في مراجعة قوائم المرشحين، وقامت بمقاطعة الانتخابات، والدعوة لمقاطعة شعبية لها، وقد أيدتها في البداية منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية؛ إلا أنها شاركت بشكل غير مباشر في الانتخابات؛ لكنها لم تتقدم بقائمة خاصة بها، والتكتل الثاني: تزعمه تجمع رجال الدين المناضلين الذي شارك في الانتخابات، وكان محرك عملية التنسيق بين تنظيمات جبهة الثاني من خرداد التي قبلت خوض الانتخابات تحت شعار "التحالف من أجل إيران"، أما التكتل الثالث فقد تزعمه حزب كوادر البناء حيث كان في موقف أكثر دعماً لخوض الانتخابات بحكم أواصر الصلة التي دشنها مع التيار الجديد من التعميريين المحافظين؛ لكنه بقي تحت مظلة التحالف من أجل إيران[(١)]، وهذا يؤكد فعالية الاستراتيجية التي انتهجها التيار المحافظ منذ فوزه في انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية، ولاشك كان مجلس الرقابة على القوانين الداعم الأكبر لها، والتي أفضت إلى توقف مكاسب التيار الإصلاحي على الساحة السياسية في إيران، فبعد الانتخابات المحلية حدث انقسام أولي في جبهة الثاني من خرداد بانفصال ما يمكن

---

(١) أحمد منيسي، بيئة العملية الانتخابية، مصدر سابق، ص١٠٧-١٠٨.

تسميته التنظيمات الثانوية عن التنظيمات الرئيسية في الجبهة، أما بعد أزمة رفض الترشيح فقد تطور الانقسام ليحدث بين التنظيمات الرئيسية في جبهة الثاني من خرداد وهي: جبهة المشاركة الإسلامية، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وحزب كوادر البناء.

وبعد إقامة الانتخابات التشريعية في فبراير ٢٠٠٤م، وإعلان نتائجها لم تكن مفاجئة لكثير من المحللين؛ لأنهم اعتبروها محسومة مبكراً لصالح مرشحي التيار المحافظ بعد منع كثير من مرشحي التيار الإصلاحي، وقد أرجع البعض خسارة التيار الإصلاحي إلى عدة متغيرات على الساحة السياسية الإيرانية، الأول: محاولات التدخل الأمريكي لدعم التيار الإصلاحي التي عززت من موقف التيار المنافس من المحافظين الذي لعب على ورقة الرفض الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية، الثاني: مطالبة بعض التنظيمات الإصلاحية بمقاطعة شعبية للانتخابات؛ الأمر الذي ترفضه الزعامة في إيران، ولذلك صرح المرشد "آية الله الخامنئي" بأن المطالبين بمقاطعة الانتخابات هم أعداء إيران والثورة الإسلامية، مما أجهز على ما تبقى من تعاطف مع التيار الإصلاحي، والمتغير الثالث هو الهواجس القومية التي قويت من جراء الاحتلال الأمريكي للعراق بعد أفغانستان، والضغوط الغربية ضد إيران فيما يخص برنامجها النووي، بمعنى أن إيران بحاجة إلى تطور جديد في المرحلة المقبلة من أجل مواجهة هذه التحديات[١].

رؤية مستقبلية:

هل من عودة لهذا التيار الإصلاحي ومجتمعه المدني؟!.

وقبل الإجابة على هذا التساؤل نشير إلى أن الحركة الإصلاحية ممثلة في جبهة الثاني من خرداد لازالت متواجدة على الساحة الإيرانية، ولازالت تعيد الكرة بعد الكرة بالمشاركة في الانتخابات كلها، بما فيها انتخابات مجلس

---

(١) محمد فتوح مصطفى، الانتخابات الإيرانية هل تمثل نهاية عصر الإصلاح؟، مجلة شؤون خليجية العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٤م، ص١١٠-١١١.

خبراء القيادة عام ٢٠٠٦م؛ حيث شارك تحت قائمة الإصلاحيين بائتلاف ضم "حزب العمل الإسلامي"، و"حزب كوادر البناء" و"دار العامل" و"الحزب الإسلامي لشباب إيران"، وضمت قائمته حوالي أربعة عشر مرشحاً كان من بينهم: هاشمي رفسنجاني، وحسن روحاني، ودري نجف آبادي(1)، أما عن عودة الحركة الإصلاحية بقوة، ومعها شعار المجتمع المدني فإنها مرهونة بعدة شروط، هي:

أولاً:- تطور النظام، وحاجته إلى عودة سياسة المجتمع المدني، وكما علمنا من قبل أن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران قد شهد تطورات، وتحولات منذ انتصار الثورة الإيرانية، واستقرار الجمهورية الإسلامية، وكانت المصلحة هي الدافع الرئيس لكل تلك التطورات، فمن مرحلة استقرار الجمهورية الإسلامية والمحافظة على الثورة الإيرانية، ثم مرحلة البناء والتعمير، وبعد ذلك مرحلة تأسيس المجتمع المدني والإصلاح السياسي، وانتهاء بمرحلة الأمن القومي والملف النووي.

ولاشك أن الحاجة إلى عودة الإصلاحيين سوف تمهد لهم الطريق، وتجعله قصيراً بتعاطف الزعامة ومؤسساتها؛ مما يمكن لهم الوصول بكل يسر وسهولة إلى أجهزة السلطتين التشريعية والتنفيذية على الأقل، ولو اقتضى الأمر بتهميش المحافظين ومنعهم من منافسة الإصلاحيين، والدليل على ذلك ما حدث في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة عندما حاول بعض المحسوبين على التيار المحافظ وضع العراقيل أمام سياسة الرئيس هاشمي رفسنجاني الهادفة إلى إعادة البناء والتعمير من خلال صياغة خطط اقتصادية تقوم على سياسية التخصيص، وتبني سياسة خارجية أنهى بها السياسة المتبعة خلال الجمهورية الأولى التي كانت قائمة على مبدأ تصدير الثورة، ودعم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي بحجة نصرة المستضعفين في العالم الإسلامي، والعكس صحيح عندما رأى صناع القرار السياسي الإيراني أن النظام بحاجة إلى التطور فيما يخدم مصلحة الأمن

---

(1) كيهان، ٢٠٠٧/١٢/١٢م، ص٢.

القومي والاستراتيجي خرج الإصلاحيون من الساحة بكل سهولة؛ بل وتم تهيئتها لاجتياح التيار المحافظ وخاصة التعميريين الجدد على كل مؤسسات النظام.

كما أن على قادة الحركة الإصلاحية والإصلاحيين ككل تكوين قاعدة اجتماعية عريضة لحشد التأييد لعملية الإصلاح من جديد، وتمثل هذه القاعدة الطبقة الاجتماعية المنسية، ثم تكوين كيانات اجتماعية صغيرة يتم الحرص من خلالها على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لخدمة هذه القاعدة الاجتماعية.

ثانياً: تمكُّن مرشحي التيار الإصلاحي من تجاوز مصفاة الأجهزة الرقابية على الانتخابات سواءً كانت للمجالس المحلية أو التشريعية أو الرئاسية، وفي هذه الحالة سوف يجد مرشحو التيار الإصلاحي الفرصة سانحة لهم لاقتحام السلطتين التشريعية والتنفيذية بكل يسر وسهولة، وكما شاهدنا أن لجنة مراقبة الانتخابات في وزارة الداخلية المسئولة عن مراقبة انتخابات المجالس البلدية كانت قد رفضت مرشحين كثر من التيار الإصلاحي في انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية، ورفض مجلس الرقابة على القوانين ترشيح أغلب مرشحي التيار الإصلاحي في انتخابات المجلس السابع والثامن.

ثالثاً: في حالة الفوز ولو في الانتخابات المحلية؛ لابد من تقديم برامج وخطط تتضمن حلولاً أكثر جدية وواقعية للمشاكل الاقتصادية، وما يتطلبه الشعب الإيراني في وقت أصبحت المشاكل الاقتصادية ظاهرة عالمية، فضلاً عن أن نسبة التضخم في إيران تُعدُّ من النسب العالية؛ إلى جانب ظاهرة البطالة التي أصبحت من المشاكل صعبة الحلول في إيران مع أن إيران تعتبر من الدول المصدرة للبترول، وقد تحسن دخلها من جراء ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

وكما يؤكد الدكتور محمد السعيد إدريس على أن الشعب الإيراني لازال مشغولاً بإحدى القضايا الأساسية مثله كمثل شعوب العالم الثالث، وهي: القضية الاجتماعية الاقتصادية التي تشمل الأوضاع المعيشية كمستوى المعيشة، ومشكلات الغلاء والبطالة، ووفرة الحقوق الاجتماعية مثل: حق

العمل، وحق التعليم والعلاج المجانيين، وحق السكن، كما أن هناك حقيقةً كبرى وهي: أن الوعي الشعبي الغالب في إيران لم يصل بَعدُ إلى يقينٍ بأن أمله في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حياة كريمة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تمكنه من تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي – على رغم أهميته القصوى–[1]، وحقيقة هذا ما لم يتمكن من تحقيقه الإصلاحيون، أو لم يُمكّنوا من ربط مطالب الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: الظهور من خلال تيار جديد ورموز جديدة، بمعنى السعي للتجديد داخل التيار الإصلاحي، وضخ دماء جديدة من كوادره كما فعل التيار المحافظ عندما برز من داخله تيار الأصوليين، والحرص على تصحيح الأخطاء التي وقعت في السابق، والمعوقات الداخلية في الحركة الإصلاحية، والتركيز على تبني ما ذُكر أعلاه من برامج في الفقرة ثالثاً.

وكما ذكر أحد المهتمين بالشأن الإيراني من أن الساحة السياسة في إيران قد اعتادت أن تشهد بعد نهاية كل استحقاق انتخابي إعادة الترتيب للتوازنات القائمة بين القوى السياسة استعداداً للاستحقاق الانتخابي القادم[2]؛ فمن باب أَوْلى قيام التيار الإصلاحي بإعادة صياغة ائتلافه وتحالفاته بما يحقق له النجاح في أي انتخابات يتقدم لها مرشحوه، وأن يعتمد على استراتيجية المفاجأة التي طالما شهدتها نتائج الانتخابات في إيران، وخير شاهد على ذلك ما حدث في الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م عندما فاز الرئيس السابق محمد خاتمي على منافسه مرشح التيار المحافظ بأغلبية ساحقة، وما حدث أيضاً في انتخابات الرئاسة التاسعة عندما تقدم الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد على منافسه رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني.

---

(١) الدكتور محمد السعيد إدريس، رئيس إيران الجديد وأسئلة التحدي الصعبة، مختارات إيرانية– العدد (٦٠) يوليو ٢٠٠٥م، ص٤.

(٢) محمد عباس ناجي، بوادر تشكيل تيار ثالث في إيران، ملف الأهرام الاستراتيجي – العدد ١٤٧ مارس ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني: استمرار تراجع الإصلاحيين وفكر المجتمع المدني:

مما لا شك فيه أن النظام ومن ورائه الزعيم والحرس القديم للثورة ولنظام الجمهورية الإسلامية قد شعروا بالقلق لإحساسهم بتحول جديد في مسيرة الثورة والنظام كان يسيطر عليه تنازع النفوذ، وتعارض التوجهات وصراع الأفكار والنظريات؛ ربما يؤدي إلى ضعف النظام وانهياره، خاصة وأن الحركة الإصلاحية قد استفادت كثيراً من المعايير الغربية للممارسة السياسية، وانشغلت بالنظريات عن الإصلاح الاقتصادي، ورفع معاناة الشعب، فضلاً عن فتح قنوات مع العالم الغربي، والذي كان يمثل فيما مضى القوى الاستكبارية التي قام النظام في إيران لمناهضتها، ولما رأى قادة النظام في الجمهورية الإسلامية أن هناك قوى سمحت بتسرب الضغوط الأجنبية إلى الساحة الداخلية أثرت سلباً في المقاومة الوطنية، اتجهوا يتقدمهم الزعيم إلى محاولة ضبط النظام من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح حسب المفهوم الثوري، وإحياء قيم الثورة وفكر المستضعفين، وذلك بمساعدة الجيل الثاني من الثورة مدعوماً من الحرس القديم، والأجهزة الحكومية التي كان يسيطر عليها الأصوليون من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فكل هذه الجهود جاءت بأحمدي نجاد ليقود إيران في هذه المرحلة التي اعتبرها أولئك بأنها أدق المراحل وأصعبها؛ نظراً لتعقد الموقف داخل إيران وخارجها(١).

ومن هنا يُعتبر فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد في انتخابات رئاسة الجمهورية في جولتها التاسعة مرحلة انتقالية في تطور نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك بعودة استخدام المنطق الثوري على الساحة السياسية الإيرانية، واعتبر كثير من المحللين السياسيين أن الفترة التي تلت فوز الرئيس أحمدي نجاد إنما هي مرحلة العودة إلى ثقافة الثورة التي طغت على نظام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية وحتى

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، متوالية التغيير في إيران، مختارات إيرانية – العدد (٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٤٣.

انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، فكيف جاء الرئيس أحمدي نجاد وكيف حدث ذلك التحول؟.

يجيب على هذا التساؤل أحد الدارسين بأن الأوساط المحافظة والمتشددة في القيادة الإيرانية قد اتخذت منذ سنوات سبقت انتخابات الرئاسة التاسعة قراراً يقضي باستعادة الجمهورية، وإنقاذها من التهديد الاستراتيجي الذي شكله عليها، وعلى مبادئها الثورية الأصيلة فيما يرونه من تصاعد لنفوذ التيارات الإصلاحية، وما كانت تقدمه بكل جرأة وطرحه تلك التيارات خلال فترة الرئيس خاتمي بدءاً من الدعوة إلى مزيد من التنمية السياسية، والتطوير الديمقراطي، والتحديث الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الداخلي، ووصولاً إلى الاعتدال والانفتاح، والتعامل الإيجابي مع المجتمع الدولي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي بالذات، والمرونة في قضية الملف النووي على الصعيد الخارجي، ويبدو من الواضح أيضاً أن المرجعية الدينية والسياسية الإيرانية العليا ممثلة بالمرشد خامنئي، ومعها شبكة المؤسسات والأجهزة العسكرية والأمنية، والإطار العريض من القوى والتيارات الحزبية والعقائدية الموالية لها، والتي تلتقي جميعها تحت المظلة الخمينية، والتي تجمع بين تلك الاتجاهات المحافظة على تنوعها واختلافها قد اعتبرت أن الدكتور أحمدي نجاد هو الشخص الأفضل، والأكثر استعداداً وموثوقية لتولي منصب الرئاسة، والمساهمة في تنفيذ هذه المهمة خلال المرحلة بالغة الحساسية والحرج، والتي تمر بها إيران والمنطقة، وتشعر فيها طهران بأنها مهددة ومحاصرة، ومعرضة لمختلف أنواع الأخطار والتحديات، فضلاً عن أن التوجهات العقائدية المحافظة والمتشددة في المجالات الداخلية هي ثقافية واجتماعية وعقائدية قد شكّلت منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وفي صورة تقليدية وتاريخية المرتكز الضروري، والذي لابد من تكريسه في البلاد كمنطلق نحو انتهاج سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبادئ التصدي والمواجهة والدفاع الفعال عن الثورة الإسلامية، ومبادئها الجهادية ضد التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها في أي وقت

من الأوقات[1].

وهناك من يرى أن لاختيار الرئيس أحمدي نجاد وانتخابه، ومن ثمَّ التحول إلى المنطق الثوري أسبابه وظروفه تتمثل فيما يلي[2]:

١- التشدد في الفضاء الدولي الذي ينزع إلى استخدام القوة، وخاصة في أمريكا وإسرائيل، مما قد يستهدف إيران وشعبها؛ لذلك رأى قادة نظام الجمهورية الإسلامية أن هذا التشدد لا يصلح معه إلا تشدد مثله يمثل في المفهوم الثوري القوة والعزة، وأن لغة الانفتاح لا تنفع معه.

٢- أن الشعب الإيراني صار يستشعر أن كرامته الوطنية قد أهينت، وانتهكت من قِبَلِ الرئيس الأمريكي بوش وإدارته، بدءاً بوضع إيران في ما كان يسمى "محور الشر"، وانتهاءً بالمحاولات المكشوفة والمتكررة لإخراج إيران من النادي النووي، الأمر الذي يفسره النظام والشعب في إيران بأنها محاولات من أجل إرضاء العدو الإسرائيلي والأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط.

٣- فشل الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها بفرض الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث شاهد العالم أن هذه الديمقراطية لم تأت للمنطقة من خلال احتلال العراق إلا بأحداث سجن "أبوغريب"، وأن الحكومة العراقية التي تعتبرها أمريكا رمزاً للديمقراطية لم توفر الأمن والأمان، لهذا ذهبت آمال من كانوا يستبشرون بالديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط -ومنهم الشباب الإيراني- أدراج الرياح؛ بل أوجدت ردّة فِعل لديهم أفرزت ظاهرة أحمدي نجاد.

٤- رغبة كثير من فئات الشعب الإيراني وطبقاته إلى التغيير، ولذلك

---

(١) عادل الجوجري، أحمدي نجاد: رجل في قلب العاصفة، دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، ط١: ٢٠٠٦م، ص٢٠-٢١.

(٢) أحمد السيوفي، المشهد الإيراني في أغرب انتخابات رئاسية، مختارات إيرانية - العدد (٦٠) يوليو ٢٠٠٥م، ص١٠٥-١٠٦.

اختاروا أحمدي نجاد ليمثل الدم الجديد، والشباب الذي يحمل راية الدولة الحيوية الناجحة.

٥- أن مجريات الأحداث أثبتت أن الزعيم قد وضع ضوابط للرئاسة وأصر عليها، ولم تكن منطبقة إلا على أحمدي نجاد، إذ أكد مراراً أنه يريد الشباب لتقلد منصب رئاسة الجمهورية والمناصب الهامة الأخرى، وقد بدأت هذه الخطوة قبل انتخابات الرئاسة التاسعة، وشهدها بالفعل مجلس الشورى السابع حيث دفع رئيسه "غلام علي حداد عادل" بعدد كبير من الشباب.

واقع الإصلاحيين في عهد الرئيس أحمدي نجاد:

توقع بعض المحللين السياسيين الإيرانيين بعد تنصيب الرئيس أحمدي نجاد أن التيار الإصلاحي سوف ينتابه الارتباك أو الانزواء من الساحة السياسية -ولو لفترة محددة-؛ من أجل محاولة إجراء تقييم علمي، وموضوعي لوضع الحركة الإصلاحية وتحديد نقاط الضعف، ومن ثم السعي للتغلب على مواطن الضعف والفتور التي أصابت الحركة، ثم التنسيق لإعادة صياغة التوجهات بما يتفق مع البرامج، والمفردات الجديدة التي سيدخل من خلالها الإصلاحيون الساحة من جديد، وفي مرحلة قبل العودة سوف يكونون أصحاب دور مهمش؛ لأن حكومة الرئيس أحمدي نجاد لن تسمح لهم بدخول الساحة، وسوف تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ولاية خاتمي(١).

والحقيقة أننا لو استعرضنا مواقف زعامات التيار الإصلاحي، والمنتمين للحركة الإصلاحية سواء في نهاية فترة الرئيس خاتمي الثانية واستعداداً لتنصيب الرئيس أحمدي نجاد، أو عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية، لوجدنا واقعاً غير ما ذكر سابقاً تركز حول موقفين على الأقل، هما:

---

(١) مهدى عباس ومرجان حاجى حسنى، مناخ موحد للحكومة ووصايا الإصلاحيين، صحيفة مردمسالارى ٢٠٠٥/٨/٢٤م، مختارات إيرانية- العدد (٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٥١.

١- تكوين تكتل معارض للحكومة:

عندما وجه خاتمي رسالة إلى الشعب الإيراني في نهاية فترة رئاسته الثانية أطلق عليها اسم "من أجل الغد"، وتضمنت الحديث عن الإصلاح ومستقبل الحركة الإصلاحية؛ فسر بعض المهتمين بالشأن الإيراني أن ما جاء في هذه الرسالة يؤكد أن خاتمي لن ينسحب من الساحة السياسية، وأنه سوف ينتقل إلى قيادة المعارضة الإصلاحية؛ نظراً لأنه لم ييأس بعد من الإصلاح، ولا من حركته مؤكداً على أن ما تحقق من إصلاحات ليس بالقليل، وأن السبيل للقيادة الشعبية، وتحقيق الأماني التاريخية للشعب الذي سوف يستمر في طريق الإصلاح دون أن ينفصل عن الدين، وأن الحرية والاستقلال والتقدم ليس في الخروج من الجمهورية الإسلامية، ولا في الاستبداد تحت أي مسمى؛ بل في تجاوب هذه الجمهورية مع متطلباتها التاريخية، والاستقرار الكامل للقيادة الشعبية الدينية، ويعيد خاتمي التأكيد على أن الشعب الإيراني في بداية طريق جديد وليس في نهايته(١).

من هذا نستنتج أن خاتمي لازال متمسكاً بالإصلاح؛ لكن حسب صياغة جديدة تتمحور حول القيادة الشعبية الدينية (مردمسالاري دينى)، وكأنه رسم طريقاً جديداً للحركة الإصلاحية في ظل المتغيرات التي سوف تطرأ على الساحة السياسية بعد تنصيب الرئيس أحمدي نجاد، وأن الإصلاح لن يكون إلا من أجل النظام وداخله أي ليس بالخروج على مبادئ الثورة، كما أن رفض الإصلاح ليس بمحاربته بحجة الخوف على تلك المبادئ والحفاظ عليها، وهذا ما أشار إليه في خطاب له أمام المجمع القومي للشباب، أوْضَحَ فيه حقيقة من كان يقف أمام الإصلاحات مقسماً إياهم إلى طائفتين، الأولى: جماعة تألفت بهدف الحيلولة دون استقرار الفكر الإصلاحي الذي حظي بتأييد الشعب مستخدمة في ذلك كل وسيلة لتحقيق هدفها مدعية أن الإصلاحات أمريكية وتمثل انحرافاً عن القيم والإسلام والثورة واعتبرت بعض منسوبي

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، آخر أوراق خاتمي، مختارات إيرانيـة، مـصدر سابق، ص٣٦-٣٧.

الجامعات منحرفون؛ من أجل رفض الشعب لآرائهم، والثانية: هم أولئك الذين اعتبروا أن الإصلاحات تهدف إلى إطالة عمر الثورة، كما أشار إلى أن هناك تيارًا كان يحلم بسيادة القيم الليبرالية الغربية في إيران، وقد استقى نماذجه السياسية من أماكن أخرى، مؤكداً على أن الإصلاحات كانت تياراً أصيلاً تمثل حركة هدفت إلى خلق مجتمع ديمقراطي حر يتمتع بالأخلاق، ومتى ما كانت السلطة في يد التيار الإصلاحي فستكون الإصلاحات بلا ريب أقل تكلفة وأيسر تطبيقاً، وإن لم تكن كذلك وتم وضع العراقيل في طريقها فستكون التكلفة باهظة[1]، وبهذا يكون خاتمي قد رسم بالفعل استراتيجية جديدة للإصلاح، واتخذ موقف المكافح عنها والمعارض لما سواها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فهو لديه مخاوف على "القيادة الشعبية الدينية"، وهو الشعار الذي رفعه خلال فترة رئاسته الثانية، وهو شعار كما يعتبره بعض المحللين وليد فكر سياسي وتجربة في الحكم والإدارة للرئيس خاتمي؛ حيث أدرك أن المجتمع المدني الذي ينشد الوصول إليه يحتاج إلى قيادة من نوع جديد تُرشدُ المواطنين والنظام كله إلى الطريق الذي ينبغي سلوكه للوصول إلى تحقيق قيام هذا المجتمع المدني[2]، فهو كما قلنا لديه مخاوف من أن يتم تهميش هذا المبدأ وخاصة أنه رأى أن الساحة السياسية الإيرانية سوف يكتنفها المنطق الثوري بفوز الأصوليين وتسيدهم على جميع السلطات الثلاث، ولذلك وجه كلامه أيضاً لهم بقوله:"لا يمكن الاعتراض على التعمير والتنمية، وإنما على الغفلة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، إن التنمية المطلوبة والممكنة هي تنمية مجال الحقوق ومجال المشاركة، إن الشرط الأول لتعمير إيران هو الاعتراف عملياً بهذه الحقوق والضرورات"[3].

---

(١) مختارات إيرانية، خاتمي: لن تقوم جمهورية علمانية في إيران، المجلد الخامس- العدد (٤٧) يونيو ٢٠٠٤م، ص٥٠، نقلاً عن صحيفة شرق بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧م.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، ظاهرة خاتمي، مختارات إيرانية- العدد (٦٠) يوليو ٢٠٠٥م، ص٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص٦٧.

ومما انتقده خاتمي خلال فترة الرئيس أحمدي نجاد ما أسماه "الراديكالية المنظمة" في إيران؛ حيث صرح أثناء لقاء مع طلاب جامعة طهران أن الراديكالية هي أكثر تنظيماً حالياً في إيران، إذ تحاول إحدى الجماعات المعروفة فرض عقائد معينة، مما يجعل بعض الأصوليين المشهورين غير راضين عنها، واستطرد خاتمي أنه رغم أن الأصولية أيديولوجية تمسك بمبادئها إلا أن الأصوليين يجب عليهم تقبل النقد والاستعداد للانتقال إلى إطار أفضل في حال إذا دعت الحاجة(١)، وتأتي هذه التصريحات من خاتمي عندما أيقن أن ما كان يخشاه قد حدث من ابتعاد الأصوليين بقيادة الرئيس أحمدي نجاد عن "القيادة الشعبية الدينية"، وتخليهم عنها.

هناك من الإصلاحيين -وفي مقدمتهم "مهدي كروبي"- قد حذروا مما أطلقوا عليه "الفكر المتحجر"، مشيراً "مهدي كروبي" إلى أن هذا الفكر كان بارزاً وموجوداً في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من وجود "آية الله الخميني" إلا أن من وصفهم بالمتحجرين كانوا يرتكبون التجاوزات باسم الدين، ويعود الفكر المتحجر بعد سبع وعشرين عاماً عندما أوجد المتحجرون المجال لاستعراض القوة، ولا يستبعد أن تكون هناك أيد خفية تقد المساعدة لهم، وقد وصل التحجر إلى الحد الذي حذرت منه أيضاً جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز)، ويؤكد كروبي على وجوب التعامل بمقاييس ومعايير جديدة بمعنى المحافظة على المبادئ وتغير الظروف، وضرورة الدفاع عن حقوق الجميع، سواء من الإصلاحيين أو الأصوليين، ويوجه كروبي رسالة إلى بعض الأصوليين بقوله:"إذا أردتم طرح أفكاركم المتحجرة على البلاد فيجب ألا تذكروا اسم الإمام الخميني، ولا يمكن أن تطرحوها باسم الثورة الإسلامية وخط الإمام"(٢).

ومن أهم الانتقادات التي وجهتها قيادات إصلاحية بصراحة إلى سياسة الرئيس أحمدي نجاد، انتقادات الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني"

---

(١) عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، مصدر سابق، ص٧٩.
(٢) مختارات إيرانية، العدد (٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٥٥-٥٦.

الذي حذر فيها من عزل إيران، وهو ما حذر منه كذلك "مهدي كروبي" في انتقاده لتصريحات الرئيس أحمدي نجاد حيال الملف النووي الإيراني، والذي أطلق عليها صفة "غير الحكيمة"، مؤكداً كروبي على ضرورة العمل بكل الوسائل على تفادي إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، كما دعت "جبهة المشاركة" أبرز الأحزاب الإصلاحية الإيرانية التي يتزعمها محمد رضا خاتمي إلى الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعليق نشاط تخصيب اليورانيوم للخروج من الأزمة(١)، ولم يكن انتقاد الإصلاحيين محصوراً على الملف الإيراني فحسب بل منهم من انتقد أيضاً سياسة الرئيس أحمدي نجاد فيما يخص السياسة النفطية، وشاركهم في ذلك تجار السوق وكبار الرأسماليين عندما أعلن أحمدي نجاد عن عدم رغبته في استمرار عقود البيع المتقابل للنفط؛ لأن عائداتها قليلة، وأنه سيسعى لتقسيم الثروة النفطية بين شعب إيران، وسيجعل كل مواطن يشعر أن مائدته وحياته اليومية استفادت من النفط، وما تبناه من إجراءات لقطع يد مافيا النفط – حسب تعبيره–، ولو أدى ذلك إلى التضحية بروحه، مشيرا أن السياسة السابقة كانت تحابي الشركات الأجنبية على حساب الشركات الوطنية، فضلا عن الامتناع عن بناء معامل التكرير تحت دعوى أنها غير اقتصادية؛ وهو ما أدى إلى حدوث أزمة في الوقود وخاصة البنزين، ويعتقد البعض أنه أعد قائمة تضم (٤٠٠) اسماً ممن يعتبرهم أعضاء في مافيا النفط، وسيقوم بطردهم من هذا القطاع، وقد سارع الرئيس أحمدي نجاد إلى تخصيص (٣٠%) من نصيب القطاع الخاص في صندوق الاحتياطي النقدي كتأمين لاعتمادات صندوق جديد تحت اسم "مهور الرضا" لتسهيل تزويج الشباب، وفي مقابل ذلك فقد حذر الخبراء من تطبيق شعار الرئيس أحمدي نجاد بتوزيع فائض عائدات النفط على المواطنين، أو تقسيم أسهم الشركات الحكومية بدون خطة مدروسة؛ لأن التصرف في هذا الفائض يتطلب حكمة وحنكة كبيرتين، ولِما سيكون له من تأثيرات مالية واجتماعية واقتصادية

(١) عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، مصدر سابق، ص٧٩-٨٠.

وأخلاقية[1].

إذن وجد الإصلاحيون أنفسهم في موقف المعارضة؛ الأمر الذي فرض عليهم وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع الأصوليين باعتبارهم -أي الإصلاحيين- في موقع المعارضة وليسوا هم التيار الحاكم كما كانوا في الماضي، وهذا يقودنا إلى سؤال حول تمكن الإصلاحيين من التعامل بواقعية مع الأصوليين في ظل الظروف الراهنة؟

هنا يمكننا القول إن الإصلاحيين كان عليهم قراءة نظرية التجربة والخطأ، ولكن بما أنهم ليسوا وحدة واحدة أو أصحاب هوية مستقلة، بل هم أشخاص ينتمون إلى جماعات مختلفة من حيث وجهات النظر والتقديرات والأهداف والبرامج، فيستبعد البعض استفادتهم من تلك النظرية، بل لو كانوا مستعدين لتطبيقها لكان الأحرى بهم استخدامها خلال السنوات الثماني التي سيطروا فيها على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقدموا للرأي العام على الأقل الأسس اللازمة لمواضع الإصلاح والتغيير، ولكن ما كان يؤخذ عليهم أنهم اكتفوا بالخطب والمقالات المنفصلة عن واقع الشعب حتى أن شعارات الإصلاح تخللتها إشارات غامضة عن ذلك الذي يجب إصلاحه[2].

وهناك رؤية أخرى طرحها "مصطفى تاج زاده" عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة تتضمن كيف سيواجه الإصلاحيون واقع العمل في مواجهة أغلبية للأصوليين؟؛ حيث أفاد أن بعض التيارات في إيران يمكنها انتهاج طريقتين: الأولى، أن يتم الإعلان عن أن الظروف غير مواتية للظهور على الساحة السياسية، وذلك للسماح للتيار المنافس بممارسة عمله، وحينما يُبدي عجْزاً عن حل المشكلات تتهيأ الفرصة للظهور من جديد، أي بممارسة رد فعل ودخول الساحة من خلال المنافسة الانتخابية من جديد، أما الطريقة

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، أحمدي نجاد وإصلاح الداخل.. تجربة ذاتية، موقع إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٧/٢/٦م، على الرابط: www.islamonline.net، ٢٠٠٨/٥/٣١م.

(٢) على محمد طباطبايي، ايديولوجية الإصلاحات، ايران امروز ٢٠٠٥/٨/١٤م، مختارات إيرانية- العدد (٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٥٦.

الثانية: وهي وضع العراقيل أمام المنافس، بمعنى السعي إلى إلحاق الهزيمة بالتيار المنافس حتى يفهم الشعب أنه أخطأ في اختياره كما حدث بعد الثاني من خرداد؛ لكن "تاج زاده" يؤكد على أن الإصلاحيين لا يؤمنون إلا بالطريقة الأولى لأنهم ليسوا ممن يتحرك من خلال ردود الفعل، ولا بالثانية لأن ليس لديهم القدرة على عرقلة أداء الفريق المنافس، ولو كان لديهم القدرة فلن يعملوا على ذلك لأنه يتعارض مع الديمقراطية، ولكن ما يجب أن يسعى إليه الإصلاحيون هو أداء مهامهم بترسيخ الديمقراطية في المجتمع الإيراني، لكي يحصدوا من ذلك ثماراً يانعة(١).

وتتبين من دراسة توجهات أحمدي نجاد الذي أبرزها منذ حملته الانتخابية، أنه رفع شعار محاربة الفساد الذي يتهم به من سبقه من الإصلاحيين، وبالمساهمة في تفشيه في البلاد، وكذلك معارضته للديمقراطية عندما صرح بأن الثورة لم تقم للحصول على الديمقراطية، ولذلك فمن الواجب اختيار حكومة شجاعة ومخلصة لحزب الله؛ لأن الثقافة السياسية باتت خارجة عن السيطرة خلال السنوات الأخيرة، فهناك شبكات منظمة في المجتمع ينتشر فيها الانحطاط، وقد وصف الحرية في إيران بأنها ذهبت إلى أبعد مما يمكن تصوره، ولا بد من تحديدها ضمن إطار معين، أما عن مؤسسات النظام مثل المجالس غير المنتخبة من قبيل مجلس مراقبة الدستور ومجمع تحديد مصلحة النظام، وكذلك صلاحيات المرشد فإن أحمدي نجاد يعتبرها أمراً محظوراً(٢)، هذا بالإضافة إلى توجيه الرئيس أحمدي نجاد انتقادات لسياسة سلفيه خاتمي ورفسنجاني واتهامها بالتسبب في تقليل مكانة إيران في العالم الإسلامي(٣)، وحقيقة هذه سابقة لم تحدث من قبل وأن ينتقد رئيس جمهورية إيراني سياسة الرؤساء السابقين له، وتحميلهم الإساءة إلى إيران، وخاصة أن من سبقوه من الرؤساء كانوا ممن قدموا للثورة ونظام

---

(١) مختارات إيرانية، نتائج الانتخابات ومستقبل الإصلاحات، العدد (٦٠) يوليو ٢٠٠٥م، ص ٤٩ نقلاً عن صحيفة شرق بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٩م.

(٢) عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، مصدر سابق، ص٣٩-٤٠.

(٣) صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٤م.

الجمهورية الإسلامية الشيء الكثير، وكانوا محل القبول لدى الزعيم خامنئي والشعب الإيراني، ولم يحدث ذلك إلا مع من أبدوا اعتراضاً على بعض السياسات التي كانت سائدة بداية تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية مثل رئيس الحكومة المؤقتة "مهدي بازرجان"، و"أبو الحسن بني صدر" أول رئيس للجمهورية بعد انتصار الثورة الإيرانية.

رؤية مستقبلية:

الرؤية الأولى: العودة من جديد للإصلاحيين:

بعد سيطرة الأصوليين على كافة المؤسسات المنتخبة بدءًا من مجالس الشورى المحلية ومجلس الشورى الإسلامي وانتهاءً بمقعد رئاسة الجمهورية، فهل سيصطف الإصلاحيون إلى جوار بعضهم بعضاً مرة أخرى من أجل تحقيق العودة، وما هي المقدمات التي يجب توافرها؟.

تحدث بعض الإصلاحيين في هذا الخصوص، ومنهم "محمد مقدم" عضو مجلس الشورى المركزي لتكتل رجال الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز) واصفاً مواقف الأحزاب الإصلاحية مستقبلاً، بأنه إذا حدث توافق عام بينها، فمن الطبيعي أن تصطف مع بعضها البعض مستقبلاً، ومما لا شك فيه فإن إعادة بناء الجبهة الإصلاحية قضية هامة في هذه المرحلة، وقد باتت الحاجة ملحة لإعادة النظر بشأن مواقف أحزابها وصولاً إلى الوحدة والتقارب، إلا أن عودة الإصلاحيين للوحدة والتقارب بحاجة إلى وقت طويل، إذ لا يمكن لهم الوصول إلى إجماع على المدى القصير، وقد يتحقق على المدى البعيد، ومع ما حملته هذه التصريحات من احتمالية الوحدة، إلا أن هناك من يرى أن هذه الوحدة مرهونة بشروط، منها وحدة الهدف ووضوح معالمه، وتجمع كافة الأجنحة وانضوائها تحت جبهة إصلاحية موحدة يمكنها أن تُوجَد بقوة على الساحة السياسية في الفترة القادمة[1].

هناك من يصرح أن عودة الإصلاحيين بقوة مرهونة أيضاً بالتخلي عن

---

(١) مختارات إيرانية، عودة الإصلاحيين مرهونة بشروط، العدد (٦٤) نوفمبر ٢٠٠٥م، ص٣٨، نقلاً عن صحيفة همبستكي بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٥م.

تركيبتها السابقة، وإن كانوا قد أبدَوْا نوعاً من هذا بتأسيس مجلس أعلى للتنسيق فيما بين الأحزاب الإصلاحية، وكانت ثماره أنْ كان لهم مشاركةٌ فعالة وحضورٌ ملحوظ في انتخابات مجلس خبراء القيادة عام ٢٠٠٦م، وبالرغم من ذلك فهناك فريق من الإصلاحيين يدعو إلى رفض أية مشاركة من جانب الحركة الإصلاحية، وذلك إلى أن يتم الانتهاء من الإصلاحات الداخلية في الحركة نفسها، ويتم وضع تعريف واضح ومسمى خاص ومحدد لهذه الحركة، والاتفاق على مرجعية واحدة لجميع الأحزاب المنضوية تحتها(١)، كما يؤكد الباحث الإيراني "حسن يوسفي أشكوري" على أن عودة الإصلاحيين لن تتحقق إلا في حالة التغلب على المشاكل التي تسببت في هزيمتهم وابتعادهم، وتتمثل هذه المشاكل في مسالة وحدة الصف، وإعداد برنامج موحد، والتحلي بالشجاعة إزاء من يعرقل التغيير بدءاً من مجلس الرقابة على القوانين(٢).

وفي هذا الشأن يقدم الكاتب الإيراني "مرتضى نبوي" توصيته للتيار الإصلاحي بأن عليهم الابتعاد عن الأسلوب المتشدد الذي طالما أصابهم على مدى الأعوام القليلة الماضية-حسب تعبيره-، مذكراً إياهم بما حدث للتيار المنافس لهم بعد الثاني من خرداد؛ حيث أقدم تيار اليمين على إعادة النظر بشأن هياكلهم وتوجهاتهم ومن ثم عادوا إلى الساحة من جديد بمواقف ومناهج مختلفة، حتى إن التغيير طال مفردات الخطاب الموجه إلى الشعب، كما أن على الإصلاحيين الاقتناع بأن الإصلاحات في إيران سوف تكون ممكنة في إطار النظام الحالي، ومن خلال الإقدام على إعادة النظر في التوجهات فإن المنافسة السلمية بين التيارين سوف تكون قائمة، وتؤدي إلى النهوض الشامل على المستوى الإداري والخدمي، ومن ثم سوف يتحرك الحزبان في اتجاه تكوين ساحة حقيقية للمشاركة الشعبية(٣).

---

(١) مختارات إيرانية، العدد (٧١) يونيو ٢٠٠٦م، ص٥٢.

(٢) مقابلة لحسن يوسفي أشكوري مع وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء في ٢٠٠٧/١٠/١٠م، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت على الرابط: www.adnkronos.com، ٢٠٠٨/٦/٤م.

(٣) مرتضى نبوي، لو أصبح الإصلاحيون في عداد المعارضة سيهمشون، صحيفة همشهري ٢٠٠٥/٨/٣٠م، مختارات إيرانية- العدد(٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٥٤.

الرؤية الثانية: تحالف الأصوليين مع الإصلاحيين:

على الرغم من الانتقادات والاختلاف في وجهات النظر؛ ألا يمكن أن يكون هناك التقاء بين تياري الأصوليين والإصلاحيين والعمل سوياً تحت مظلة الإصلاح خاصة مع تبني الأسلوب الثوري في هذه المرحلة؟.

لكي نتمكن من تقديم رؤية واضحة للإجابة على هذا التساؤل من المهم أن نتعرف على تطور مفهوم الإصلاح بعد فوز الرئيس احمدي نجاد، ومدى التقارب أو الاختلاف بين ما تم طرحه سابقاً حول هذا المفهوم من قبل الإصلاحيين، وما يتم طرحه حالياً من قبل تيار الأصوليين وفي مقدمتهم الرئيس الحالي أحمدي نجاد.

مفهوم الإصلاح لدى الرئيس أحمدي نجاد الذي ينتمي إلى التيار الأصولي يتمثل في الأصولية، وأنْ ليس هناك إصلاح دون أصول وقواعد، ولذلك فالإصلاح الأصولي عند أحمدي نجاد يبدأ من إصلاح الحكومة؛ لأن معناه إصلاح البلاد، ومعنى الحكومة هنا هو ما أراده "آية الله الخميني" بالحكومة الإسلامية، ويمثل الإصلاح الثقافي أهم جوانب الإصلاح بالمفهوم الأصولي؛ لأن التربية والتعليم ركن أساسي تدعمه قاعدتان هامتان، الأولى تتمثل في فكر الحوزة، والثانية في الثقافة الشعبية، أما الإصلاح في الجانب الإداري فيتمثل في التركيز على مفهومي الإدارة العادلة والإدارة الثورية، ويعتمد الإصلاح الأصولي في المجال الاقتصادي على التعمير بتنمية المدن والقرى وسائر البلاد، وإعطاء الأولوية فيه لمطالب البسطاء من تحسين معيشتهم، وزيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، وإذابة الفوارق بين الطبقات، وبسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، والعمل على ترغيب الزواج من خلال منحهم القروض وحل مشاكلهم، كما يرتب الإصلاح الاقتصادي بالمفهوم الأصولي أولويات الاستثمار على تفضيل المواطنين الإيرانيين ثم الإيرانيين في الخارج ثم الأجانب، مع إزالة عوائق الاستثمار جميعها، كما رفع شعار الثورة على الفساد لوجود عدد من المؤسسات التي لا تخضع لإشراف الدولة ولا تدخل في ميزانيتها مع أنها

تستحوذ على جزء كبير من موارد البلاد[١].

أما الإصلاح السياسي الأصولي فله مفهوم خاص وثوابت محددة، فمفهومه ما يقوم على أساس الأفكار الأولى لمرشد الثورة "آية الله الخميني"، وأما ثوابته فهي أربعة:

أ- الدستور باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي.

ب- الحجية أو المرجعية أو القيادة المواجهة للزعيم.

ج- موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال.

د- الالتزام بالأسس والبنية والإطار لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

وتتمحور حركة الإصلاح الأصولية حول عنصرين أساسيين، أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة كأدوات لهذه الحركة الإصلاحية الجديدة[٢].

وبمقارنة مفهوم الإصلاح ومنطلقاته لدى الفريقين نجد أن اختلافا كبيراً وبوناً شاسعاً قد يمنع الاتفاق على مفهوم واحد للإصلاح، إذ أن الرئيس أحمدي نجاد أعاد بالفعل المفاهيم إلى البدايات قبل حدوث التغيير والتطوير في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتحديداً قبل بداية الجمهورية الثانية التي كانت تحمل مبدأ "إعادة البناء والتعمير"؛ لكن مع وجود معتدلين في التيارين الأصولي والإصلاحي، فقد يسعى هؤلاء المعتدلين من التيارين للاتفاق حول رؤية محددة لمفهوم الإصلاح، وصياغة معينة لأهدافه ومرتكزاته وأولوياته وجوانبه، ونتيجة لذلك سوف نجد تياراً جديداً منبثقاً من التيارين نفسيهما ويحمل هذه المفاهيم وينطلق منها.

---

(١) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، الشعب والنخبة في إيران، مختارات إيرانية – العدد (٦٢) سبتمبر ٢٠٠٥م، ص٧١-٧٢.

(٢) الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد، مختارات إيرانية – العدد (٦١) أغسطس ٢٠٠٥م، ص١٧.

الرؤية الثالثة: الإصلاح بدون الإصلاحيين:

تتمثل في مدى إمكانية استمرار الحركة الإصلاحية دون أن تكون متعلقة بالتيار الإصلاحي في إيران، أو بمعنى آخر هو احتمال أن يكمل فريق من التيار الأصولي مسيرة الحركة الإصلاحية؟.

وتجدر الإشارة هنا أولاً إلى الأحداث التاريخية التي كانت تعتبر من الجهود الإصلاحية في إيران خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وثانياً تقصي مراحل تطور التيار المحافظ خلال هذه الفترة، ومدى مشاركته بفعالية في تلك الأحداث.

مما لاشك فيه أن إيران شهدت بعض الأحداث التي كان يطلق عليها اسم ثورة خلال القرنين الماضيين، ففي نهاية القرن التاسع عشر شهدت إيران ما كان يسمى بثورة التبغ (انقلاب تنباك) في عام ١٨٩١م، والتي قامت لتعديل الأوضاع الاقتصادية في عهد "ناصرالدين شاه" القاجاري، واحتجاجاً عليه بمنحه الشركات الإنجليزية امتياز تصنيع الدخان وبيعه داخل إيران، وامتيازي البنوك والسكك الحديدية، وقد اعتبرها بعض المؤرخين الإيرانيين مثل "أحمد كسروي" وغير الإيرانيين مثل "ادوارد براون" أول حركة إصلاحية في تاريخ إيران المعاصر(١)، ثم قامت الثورة الدستورية (انقلاب مشروطيت) عام ١٩٠٦م في عهد "مظفر الدين شاه" القاجاري، وكانت في بدايتها ضد استبداد الحاكم القاجاري، وانتهت بالمطالبة بتأسيس أول برلمان في إيران باسم "مجلس الشورى الوطني"، وإن كان للإنجليز دور كبير في هذا التحول نحو النظام البرلماني(٢)، وشهدت إيران منتصف القرن العشرين حركة تأميم البترول (جنبش ملي شدن نفت) التي قادها الدكتور "محمد مصدق"، وأدت إلى نزع يد الشركة البريطانية للنفط من المنشآت البترولية وعمليات التنقيب والإنتاج والتصدير، وتحويلها إلى عهدة شركة البترول

---

(١) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني، تاريخ تحولات سياسي ايران، تهران: مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران، چاپ نخست: ١٣٨١، ص١٦٩.

(٢) ژان پيرديگار وبرنار هوركاد ويان ريشان، ايران در قرن بيستم، برگردان: عبدالرضا (هوشنگ) مهدوي، تهران: نشر البرز، چاپ دوم: ١٣٧٨، ص٣٢.

الوطنية الإيرانية عام ١٩٥٣م، وما أعقب ذلك من أحداث سياسية انتهت بما يعرف بالانقلاب المضاد على حكومة الدكتور مصدق نتيجة خروج "الشاه محمد رضا" من إيران، وحدثت مجريات الثورة الإيرانية بعد ذلك بسنوات لتنتهي بإخراج "الشاه"، وتغيير النظام من ملكي إلى جمهوري بقيادة مرشد الثورة الإيرانية "آية الله الخميني" بعد عودته من منفاه في فرنسا عام ١٩٧٩م.

أما التيار المحافظ في إيران فقد شهد تطوراً متلازما مع الأحداث السابقة؛ حيث نشأ كقوة سياسية متقدمة على القوى الاجتماعية الأخرى في إيران في فترة ما قبل الحركة الدستورية؛ نتيجة السيطرة الاجتماعية للطبقة الوسطى التقليدية، واحتل المحافظون الصدارة في الحركة الدستورية الإيرانية، علماً بأن مصطلح "المحافظ" بالمعنى الحديث للكلمة كان يطلق في ذلك الوقت على الجماعات التي تنادي بتغييرات سياسية هادئة، وذلك يخالف المعنى التقليدي لنفس المصطلح الذي يعني المعارض لأي نوع من التغييرات السياسية خاصة في مؤسسة السلطة، وقد قسّم أحد الباحثين تيار المحافظين في إيران منذ الحركة الدستورية إلى قسمين، أو إلى جماعتين: محافظون رجعيون، وهم الذين كانوا يتواجدون في مؤسسة البلاط، ومحافظون تقدميون تمركزوا في البازار، وكانوا قادة الحركة الدستورية انطلاقاً من الحفاظ على الإنتاج الوطني والتجارة في مقابل تغلغل التجار الأجانب، ثم أدركوا فيما بعد أنه لا يمكن ضمان حرية اقتصادية دون تحقيق الحرية السياسية، وطالبوا بمشاركة في الحكم إلى أن استطاعوا بالاتحاد مع بقية القوى الاجتماعية إجبار "مظفر الدين شاه" على توقيع فرمان إقامة الحياة النيابية في إيران؛ لكنها تعرضت إلى نوع من الضعف بعد تولي "رضا شاه" الحكم بمحاولته إضعاف قوى البازار؛ مما أدى إلى تقلص دور الطبقة الوسطى التقليدية في مواجهة الطبقة الوسطى الجديدة التي ساعد "رضا شاه" على ظهورها؛ لكن المحافظين في البازار استعادوا قوتهم وهيبتهم في الفترة التي لمع فيها نجم "الحركة الوطنية الإيرانية" التي تولى زعامتها كل من الدكتور "محمد مصدق" و"آية الله الكاشاني"، واستمرت مناصرة البازار للحركة الوطنية إلى أن حدث الانقلاب على حكومة "مصدق" عام ١٩٥٣م، وعلى إثره تعرض

محافظو البازار، والطبقة الاجتماعية الداعمة له إلى الإقصاء من قبل الحكومة والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها من خلال تدعيم سلسلة من الأسواق الحكومية، وإنشاء صناعات التجميع، واستيراد السلع الأجنبية، وتدعيم المؤسسة البيروقراطية، ونتيجة لذلك صار البازار مؤسسة راديكالية تولّى تمثيلها السياسي جماعات أخرى مثل "جمعية المؤتلفة الإسلامية" التي كان لها دور خاص في نجاح الثورة الإسلامية، وبعد الثورة الإسلامية شكل المحافظون حزبين رئيسيين هما: جمعية المؤتلفة الإسلامية و جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز)(1)، كونا أحد التيارات البارزة في إيران بعد الثورة وهو تيار اليمين التقليدي إلى جانب تيار اليمين الحداثي، وتيار اليسار اللذين ظهرا بقوة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وخلال فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني(2)، والتي بدأ فيها التيار الإصلاحي في التشكل من خلال تشكيل حزب "كوادر البناء"، وانشقاق حزب "تجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)" عن اليمين التقليدي، لتنضم إليهما "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" من اليسار الإسلامي، ويكتمل التكتل الإصلاحي بعد تولي خاتمي رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م ليصبح (١٨)حزباً وتشكيلاً.

وبالنظر إلى توجهات تيار المحافظين نجد أنهم يحملون فكراً سياسياً يقوم على مشروعية الحكم الديني، ويدافعون عن الديمقراطية الدينية، أو الحياة النيابية الدينية، وهي النظام الشعبي الذي يقوده علماء الدين الذي تجلى بوضوح في "ولاية الفقيه"، وينتهجون استراتيجية سياسية تُعتبر مزيجاً من الهدوء في الداخل وخلق التوتر في الخارج، أي المحافظة على الاستقرار الداخلي ولو أدى الأمر إلى إقرار حريات مقيدة خشية ظهور الفوضى، وخارجياً بتجنب المواقف التي تُحمّل الدولة تكلفة عالية على مستوى العلاقات الدولية، واتباع سياسة التحاور السياسي بدلاً من اندلاع الحروب، وقد تولدت

---

(١) محمد قوجاني، المجتمع السياسي الإيراني الجديد: تصور لتقسيمات القوى السياسية في مرحلة بعد الإصلاحات ٢/٢، صحيفة شرق بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣م، موقع البينة- ملفات إيرانية، على الرابط: www.albainah.net، ٢٠٠٧/١٠/٢٥م.

(٢) ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟، مصدر سابق، ص٣٣.

من داخل التيار المحافظ على مدار العقدين الماضيين جماعتان، الأولى: الجماعة التي تطلق على نفسها اسم "الأصوليين"، إلا أنهم انفصلوا عن المحافظين، وباتوا تياراً مستقلاً في الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥م، والجماعة الثانية: تطلق على نفسها اسم "المعتدلين"، وقد استمر انفصالها عن المحافظين منذ عام ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٥م، ولذلك نرى بعض الاختلاف مع توجهات الإصلاحيين الذين يحملون فكراً سياسياً دستورياً، ويسيرون عملياً في إطار الجمهوريين، ولا يتحدثون بصراحة حول ولاية الفقيه؛ لكنهم يتحدثون عن وضع نظريات خاصة بولاية الفقيه لديهم باعتباره مشرفاً عامًا، ويعتبرون مقولة الولاية تنبع من الإشراف والرقابة، وليست تفعيلاً للسلطة المباشرة، كما يؤمن الإصلاحيون بجمهورية النظام ويعتبرونه وسطاً ملائماً لتحقيق معنى الإسلامية في إيران، ويؤمنون أيضاً في إطار الفكر السياسي بمعايير الفلسفة السياسية الحديثة أكثر من المفاهيم السياسية التقليدية، ولذلك فهم يقتربون أكثر من غيرهم من الجماعات السياسية الأخرى داخل النظام للفكر السياسي الحديث، وتقوم إستراتيجيتهم السياسية على منظومة متناغمة من الدعوة إلى الديمقراطية في الداخل، ونبذ التوتر في الخارج، كما يحمل الأصوليون فكراً سياسياً يقوم على الشرعية كأساس لمشروعية الحكم؛ لكن شرعيتهم تختلف عن شرعية المحافظين، وعلى أساس قراءتهم لها يؤمنون بمزيد من دور مؤسسة ولاية الفقيه والوجود الشعبي لإيمانهم بالمشاركة الشعبية المكثفة دون الاستناد إلى عنصر المنافسة، وتركز شرعية الحكومة في شخص الولي الفقيه بعيداً عن دور المؤسسة الدينية، وعلى هذا النحو يتضاءل في السلطة دور الأحزاب والمؤسسة الدينية مثل جمعيات مدرسي الحوزات، واتحادات علماء الدين، وكانت استراتيجية الأصوليين ذات شقين، الشق الأول قبل الوصول إلى السلطة؛ فكانت إستراتيجيتهم السياسية تمثل مزيجاً من إظهار القوة في الخارج، وفرض السلطات في الداخل؛ لكي يتحقق في نظرهم استمرار الجمهورية وبقائها، أما الشق الثاني فهو بعد الوصول إلى السلطة، فمن المحتمل أن يضطر الأصوليون إلى مسايرة الواقع السياسي والدبلوماسي، بمعنى أنهم سوف يضطرون أثناء مواصلتهم المباحثات في الملف النووي إلى اتباع السياسات العامة للنظام، وستكون النظرة إلى الأمن

الداخلي استراتيجية أساسية لديهم على صعيد السياسات الداخلية، ولذلك فإن الاستراتيجية السياسية ستكون مبهمة، وغير محددة أكثر من استراتيجية بقية التيارات الأخرى(١).

ومن خلال المقارنة السابقة نرى أن الأصوليين أقرب في فكرهم السياسي وإستراتيجيتهم السياسية إلى التيار المحافظ بجعل ولاية الفقيه وصلاحيات الزعيم خارجة عن النقاش السياسي، كما أن الانفتاح على الآخر خارجياً تكتنفه المصالح القومية والتوجس من الخارج بصفتهم طبقة محرومة تنظر إلى الأجنبي بأنه مستعمر واستغلالي، بعكس ما يذهب إليه الإصلاحيون من أنه يمكن مناقشة ولاية الفقيه ومساءلة الزعيم كونه منتخب من مجلس يختار الشعب أفراده عن طريق الانتخابات، وتوفير الحرية في الداخل الإيراني لممارسة النشاط الحزبي، وحرية الرأي والتعبير، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتقوم استراتيجية الإصلاحيين على نزع فتيل التوتر مع دول العالم، إلى الحد الذي دفع ببعض الإصلاحيين بمطالبة إعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أبدت الحكومة الإصلاحية بعض التجاوب في مباحثات الملف النووي الإيراني مع دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يرفضه الأصوليون حالياً.

أما عن مدى احتمالية قيام التيار الأصولي المتفرع من التيار المحافظ في إيران بإكمال مسيرة الحركية الإصلاحية، فمن هذا المنطلق يبدو من المستبعد أن يتولى فريق من الأصوليين ما بدأه التيار الإصلاحي منذ تولي خاتمي رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م، أو العمل في استمرار الحركة الإصلاحية وفق ما وضع لها من مفاهيم وتوجهات وبرامج واستراتيجيات.

---

(١) محمد قوجاني، المجتمع السياسي الإيراني الجديد: تصور لتقسيمات القوى السياسية في مرحلة بعد الإصلاحات ٢/٢، مصدر سابق.

الخاتمة

الخَاتِـمَة

في نهاية هذه الدراسة التي شملت تتبع ظهور حركة الإصلاح وتشكلها في عهد الرئيس خاتمي، والشعارات والبرامج التي جاءت بها، وما حققته الحركة الإصلاحية من منجزات وما اعترض طريقها من معوقات، وتأثيرها على الساحتين الداخلية والخارجية لإيران، ومن ثم التوصل إلى رؤية مستقبلية حول الحركة الإصلاحية في إيران، توصل الباحث إلى بعض النتائج وأهمها:

١- أن المفهوم الشامل للإصلاح هو أنه عملية تقويم لما اختل في مجالات الإصلاح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتطويرها بطريقة شاملة وحازمة بما يتواءم مع خصوصيات المجتمع وعقيدته، نابعاً من رغبته لا مفروضًا عليه.

٢- أن للإصلاح السياسي أهميةً قصوى لتوفير المُناخ وتهيئة الساحة لتحقق شمولية الإصلاح، فهناك علاقة مضطردة وقوية بين تحقق الإصـــلاح السياسي ونجاح مجالات الإصلاح المختلفة من اقتصادية واجتماعيـــة وثقافية، وتحقيق مفهوم الوطن والمواطنة.

٣- أن الثورة الإيرانية بدأت كمشروع إصلاحي ضد ما كان سائداً من الظلم والاستبداد، ووجود الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع الإيراني في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لكن نتيجةً لعدم نجاح المنطق الإصلاحي ومساعيه لإصلاح النظام، تحولت المشاريع الإصلاحية إلى ثورة أطاحت بالنظام كله، وأحلت مكانه نظاماً آخر يقوم على مبدأي "الجمهورية" و "الإسلامية"، وهنا يظهر الفرق بين الإصلاح والثورة، وصحيح أن الثورة الإيرانية قد كان من أهدافها الإصلاح لكن طالما أنها تحولت إلى ثورة فهي اكتسبت مفاهيم تختلف عن مفاهيم الإصلاح وأهدافه وطرقه.

٤- كان تيار الإصلاح والتغيير موجوداً منذ قيام الثورة الإيرانية، وكان من زعمائه "مهدي بازرجان" رئيس الحكومة المؤقتة ثم "بني صدر" أول رئيس جمهورية بعد الثورة، و"إبراهيم يزدي" رئيس حركة الحرية في

إيران، لدرجة أن بعض ما طرحه خاتمي كان تكراراً لمطالبات أولئك في السابق؛ لكن الظروف التي كانت سائدة بعد انتصار الثورة وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية لم تسمح أو تساعد على بروز هذا التيار فحسب؛ بل واجه النفي والإبعاد، ويمكن تحديد بدايات التغيير والإصلاح في إيران بعد الثورة منذ قبول إيران القرار (٥٩٨) القاضي بوقف الحرب بين إيران والعراق؛ لكن فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني تعتبر المنطلق الحقيقي للتغير والإصلاح داخل إيران بتبني سياسة "إعادة التعمير والبناء" داخلياً، والتراجع عن أسلوب تصدير الثورة العنيف خارجياً.

٥- بدايات تمييز التيارين المحافظ والإصلاحي كانت بعد انحلال حزب الجمهورية الإسلامي وانقسامه إلى حزبين، هما: "رابطة علماء الدين المناضلين" (روحانيت مبارز)، و"تجمع رجال الدين المناضلين" روحانيون مبارز).

٦- أن الإصلاح الإيراني كان نابعًا من الداخل ولم يكن مفروضاً من الخارج؛ حيث لم تتعرض إيران إلى ضغوط خارجية لفرض الإصلاح وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

٧- أن التعاون والتنسيق بين الزعامة ورئاسة الجمهورية هو بداية الطريق في مسيرة التغيير والإصلاح في مرحلة البناء والتعمير، الشيء الذي لم تشهده إيران في الفترة السابقة، ــ إذ كانت القرارات في يد مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني ــ، ولذلك ظهر في هذه الفترة تيار أكثر اعتدالاً من الناحية السياسية.

٨- الرئيس خاتمي كان إفرازاً لحركة شعبية تنشد إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأسهم هاشمي رفسنجاني في ظهور الحركة الإصلاحية بتبني سياسات ساعدت على بروز التيار الإصلاحي وتحجيم قوة التيار المحافظ وما يتبعه من مؤسسات ثورية.

٩- بروز قادة الحركة الإصلاحية كان نتيجة التخطيط المدروس من خلال مراكز البحوث والدراسات، ولم يكن مصادفة أو وليد الساعة، وساعدهم في ذلك حالة التهميش السياسي التي تعرض لها اليسار

الإسلامي وغيره من التيارات الأخرى خلال الفترة التي سبقت ظهورهم.

١٠- كان للحركة الطلابية في إيران دور بارز في دعم الحركة الإصلاحية بعدما تقبلت أطروحات الرئيس خاتمي وشعاراته الإصلاحية، وتأثرت بها، وفي نفس الوقت كان لها دور في ضعف الحركة الإصلاحية بالتخلي عنها.

١١- كان للحركة الإصلاحية منجزات على الساحتين الداخلية والخارجية؛ لكن أهم المنجزات هو سياسة إزالة التوتر في مجال العلاقات الدولية التي كانت تقوم على أساس مراعاة مبادئ الحكمة والعزة والمصلحة، وإعادة العلاقات السياسية الثنائية مع الدول، وتوسيع حضور الحكومة في المجامع والمنظمات الدولية، والارتقاء بالمنزلة الثقافية للجمهورية الإسلامية، وتغيير النظرة لدى الإيرانيين المقيمين في الخارج.

١٢- كان من منجزات الحركة الإصلاحية فيما يخص الملف النووي الإيراني أن سعت إلى تسييس الملف النووي الإيراني عن طريق تحويله لمفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي؛ مما فتح الباب لإعطاء حوافز لإيران، كما أعطى الحكومة الإيرانية الوقت لقطع مرحلة من الإنجاز في المشروع حتى يصبح واقعاً يمكن التفاوض حوله.

١٣- تمثل الصراع بين تياري الإصلاحيين والمحافظين كمعوقات لبرامج الحركة الإصلاحية، وأعاق طريق تقدمها.

١٤- هناك اتفاق في التسميات بين المحافظين والإصلاحيين حول تفسير بعض شعارات الإصلاح مثل "المجتمع المدني"؛ لكن هناك اختلاف في التطبيق، فيتفق المحافظون مع الإصلاحيين على تفسيره بأنه مجتمع المدينة المنورة في عهد النبي ﷺ ؛ لكن يختلفون مع الإصلاحيين في التطبيق على أنه المجتمع الحديث بمؤسساته الديمقراطية والدستورية، وقد أدى هذا الخلاف إلى إيجاد بعض العوائق في التطبيق والوصول إلى المجتمع المدني الحقيقي.

١٥- هناك عوائق داخل الحركة الإصلاحية لا تقل أهمية عن العوائق التي اعترضت برامج الحركة الإصلاحية، وتمثلت العوائق الداخلية في ترهل تكتل الثاني من خرداد، والتطرف في الحرية، وافتقار الخبرة السياسية لدى بعض عناصر التيار الإصلاحي وبُعدهم عن الواقعية، وتفشي الخلاف فيما بينهم.

١٦- الشعب الإيراني كان الدافع القوي، والسند العتيد للحركة الإصلاحية عندما اقتنع بشعارات قادتها، ولامست احتياجاته ومتطلباته، ولكن ما إن أدرك صعوبة تحققها، ورأى الحركة عاجزة عن توفيرها أَحْجَمَ عن تقديم العون والمساندة لها في الدوائر الانتخابية.

١٧- أسهم بعض عناصر التيار الإصلاحي وأحزابه في إعاقة البرامج الإصلاحية، وفقدان الحركة الإصلاحية للدعم الشعبي لها.

١٨- بروز تيار الأصوليين من داخل التيار المحافظ، نتيجة علاقة بعض عناصره بالطبقة الفقيرة من المجتمع مثل الرئيس أحمدي نجاد، ونجاح سياساته منذ توليه منصب أمين العاصمة ورئيس المجلس المحلي لمدينة طهران، مما أكسبه قبولاً لدى الشعب أدى إلى صعود نجمه، ووصوله إلى رئاسة الجمهورية.

١٩- ساعدت التحولات الدولية كذلك في توجه صناع القرار في إيران إلى اتخاذ سياسات أكثر تشدداً تجاه مصالحها القومية والإقليمية، وترجيح عامل المصلحة بتهيئة المجال لتقدم التيار الأصولي على الساحة السياسية الإيرانية، مما ساعده في السيطرة على جميع مؤسسات النظام في الجمهورية الإسلامية.

٢٠- عودة التيار الإصلاحي مرهونة بشروطٍ أهمُّها يتركز حول ما تمليه مصلحة النظام في الجمهورية الإسلامية، ثم جهود قادة الحركة الإصلاحية في تلافي الأخطاء وتجاوز المعوقات التي حدثت في السابق.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: اللغة العربية:

١- ابراهيميان، يرفند (وآخرون)، ايران ١٩٠٠-١٩٨٠، تجميع وتحرير نوبار هوفسبيان، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١: ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١: ١٠ ٤١هـ-١٩٩٠م.

٣- أبو مغلي، أحمد وصفي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الطبعة الثانية:١٩٨٣م.

٤- إدريس، الدكتور محمد السعيد (محرر)، الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط١: ٢٠٠٥م.

٥- افايه، محمد نور الدين، أسئلة الإصلاح والمصالحة: قضايا التاريخ والدولة، مجلة التسامح (فصلية-فكرية-إسلامية)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد١٠ (ربيع ١٤٢٦هـ) السنة الثالثة.

٦- الأفندي، عبدالوهاب، إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن، في الإسلاميون والمسألة السياسية (سلسلة كتب المستقبل العربي-٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١: نوفمبر ٢٠٠٣م.

٧- بختياري، بهمان، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)، في: إيران والخليج البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي.

٨- بركات، الدكتور نظام والدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الرياض، ط٣: ١٩٨٩م.
٩- البستاني، بطرس ، كتاب دائـرة المعـارف، مؤسـسه مطبوعـاتى اسماعيليان، طهران، ب. ت، ج٣ ص٧٤٦.
١٠- بشارة، الدكتور عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية (مـع إشـارة للمجتمع المدني العربي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢: اكتوبر ٢٠٠٠م.
١١- البشري، طارق، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
١٢- بطروشوفسكي، الإسلام في إيران، ترجمة وتعليق الدكتور السباعي محمد السباعي، ط٦: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٣- بوختا، ويلفريد، من يحكم إيران؟، بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة ١٧، ط١: ٢٠٠٣م.
١٤- تاكيه، راي و نيكولاس غفوسديف، نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره، ترجمة: حسان بستاني، دار الساقي، بيروت، ط١: ٢٠٠٥م.
١٥- الترابي، حسن (وآخرون)، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٦)، بيروت، ط١: نوفمبر ٢٠٠٣.
١٦- تشوبين، شاهرام، طموحات إيران النووية، بيروت: الدار العربيـة للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٧- الجابري، الدكتور محمد عابد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط١: سبتمبر ٢٠٠٥م.

١٨- الجابري، محمد عابد (وآخرون)، الإسلام والحداثة والاجتماع السياسي-حوارات فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط١: يونيو ٢٠٠٤م.
١٩- الجراري، الدكتور عباس، الإصلاح المنشود، الرباط، مطبعة الأمنية، ط١: ٢٠٠٥م.
٢٠- جلال، شوقي، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي، ، دار العين للنشر، القاهرة، ط١: ٢٠٠٥م.
٢١- الجنحاني، الدكتور الحبيب والدكتور سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق: دار الفكر، ط١: جمادي الأولى١٤٢٤هـ-أغسطس٢٠٠٣م.
٢٢- الجوجري، عادل، أحمدي نجاد: رجل في قلب العاصفة، دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، ط١: ٢٠٠٦م.
٢٣- الحاجي، الدكتور محمد عمر، الإصلاح الاقتصادي، دار المكتبي، دمشق، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٤- الحسيني، محمد صادق ، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، ط١: ١٩٩٩م.
٢٥- الحسيني، محمد صادق، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، رياض الريس للكتب والنشر- بيروت، ط١: يناير ٢٠٠١م.
٢٦- الحسيني، محمد صادق، الشيخ الرئيس (من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي)، بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، ط١: ديسمبر ٢٠٠٤م.
٢٧- حماده، أمل، إيران، في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا: تحرير الدكتور محمد السيد سليم والدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٨- حيدر، خليل علي ، العمامة والصولجان-المرجعية الشيعية في إيران والعراق،دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت:١٩٩٧م.
٢٩- الخزرجي، الدكتور ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٠- دالدار، أيفو ونيكول نيسوتو وفيليب غوردن، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ٢٠٠٦م.
٣١- دستور الجمهورية الاسلامية في إيران، طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣٢- ذبيح، سپهر، قصة الثورة الإيرانية، ترجمة عبدالوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١: ٢٠٠٤م.
٣٣- الراوي، الدكتور رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط١: ٢٠٠٦م.
٣٤- رجب، الدكتور علاء عبدالفتاح ، مهارة إدارة الإصلاح والتغيير(نماذج مقترحة للتغيير)، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس عشر يوليو٢٠٠٥م، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس.
٣٥- رسلان، محمد عبدالله ، إيران من الداخل وعلاقاتها بالخارج بعد حقبة الخميني، السياسة الدولية العدد ٩٩، ١٩٩٠م.

٣٦- رفسنجانى، هاشمي ، عهد الكفاح (مذكرات هاشمى رفسنجانى)، ترجمة الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، زهدي للطباعة والنشر- القاهرة، ط١: مارس ١٩٩٩م.
٣٧- روا، اوليفيه، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروه، دار الساقي، بيروت، ط٢: ١٩٩٦م.
٣٨- الريس، رياض نجيب ، مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر- بيروت، ط١: يونيو ٢٠٠٠م.
٣٩- السامرائي، الدكتور فاروق ، المنهج الحديث للبحث في العلوم الإنسانية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط١: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٤٠- السبكي، الدكتورة آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسلة عالم المعرفة (٢٥٠)، اكتوبر١٩٩٩م.
٤١- السحمراني، الدكتور أسعد، الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتهما عند الكواكبي والإبراهيمي، دار النفائس، بيروت، ط٢: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٢- سفر، محمود بن محمد، الإصلاح رهان حضاري- التغيير كيف؟ وأين!؟، دار النفائس-بيروت، ط١: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٤٣- سليم، الدكتور محمد السيد والدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
٤٤- سنايدر، الدكتور روبرت، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٩).

٤٥- شحاده، الدكتور مهدي والدكتور جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس ط١: ١٩٩٩م.

٤٦- شيرازي، الدكتور أصغر ، دستور إيران: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية ، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، قرص: دار المدى للثقافة والنشر، ط١: ٢٠٠٢م.

٤٧- صاجو، أمين ب.، المجتمع المدني في العالم الإسلامي: منظورات معاصرة، ترجمة سيف الدين القصير، بيروت: دار الساقي، ط١: ٢٠٠٧م.

٤٨- صادق، الدكتورة نداء مطشر، التخلف والتحديث والتنمية السياسية (دراسة نظرية)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١: ١٩٩٨م.

٤٩- الصبيحي، الدكتور أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط١: أكتوبر ٢٠٠٠م.

٥٠- عبدالحي، الدكتور (وآخرون)، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق، عمان، ط١: ٢٠٠٢م.

٥١- عبدالشافي، عصام، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤م.

٥٢- عبدالكافي، الدكتور إسماعيل عبدالفتاح، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٣- عبدالله، الدكتورة شادية فتحي إبراهيم ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية (سلسلة دراسات سياسية نظرية(١)، ط١: ٢٠٠٥م.

٥٤- عبدالمؤمن، الدكتور محمد السعيد، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، الزهراء للإعلام العربي: القاهرة، ط١: ١٤١٤هـ-١٩٩٥م.
٥٥- عبدالمؤمن، الدكتور محمد السعيد، الفقه السياسي في إيران وأبعاده، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٥٦- عبدالمؤمن، الدكتور محمد السعيد، إيران في عهد خاتمي، السنة الأولى- العدد الثاني: ديسمبر٢٠٠٣م، مركز دراسة الحضارات المعاصرة بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة.
٥٧- عبدالمؤمن، الدكتور محمد السعيد، إيران وآفاق المستقبل، مطبوعات كلية الآداب بجامعة عين شمس ١٩٩٦م.
٥٨- عبدالمنعم، محيي، إيران وأربكان وصراع الخلافة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط١: ١٩٩٨م.
٥٩- عبدالناصر، الدكتور وليد، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦٠- عبيدات، الدكتور ذوقان والدكتور كايد عبدالحق والدكتور عبدالرحمن عدس، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، ط٨: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٦م.
٦١- عتريسي، طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، ط١: ٢٠٠٦.
٦٢- عزيزي، يوسف، ايران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط١: ٢٠٠١م.
٦٣- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣: ١٩٦٨.
٦٤- العلايلي، عبدالله ، المرجع: معجم وسيط علمي-لغوي-فني، دار المعجم العربي، بيروت، ط١: ١٩٦٣.

٦٥- العمر، عبدالجبار محمود، الخميني بين الدين والدولة، دار آفاق عربية- بغداد:١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦٦- غرايبه، مازن خليل، المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- دراسات استراتيجية العدد ٧٥، أبوظبي، ط١: ٢٠٠٢م.
٦٧- الغيلاني، الدكتور محمد ، المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟، بيروت: دار الهادي، ط١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٦٨- فلدمان، الدكتور نوح، ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، القاهرة: دار المريخ للنشر، ط١: ٢٠٠٣.
٦٩- كاتزمان، كينيث، الحرس الثوري الإيراني، ترجمة وطبع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١: ١٩٩٦.
٧٠- كوردزمان، أنتوني، القدرات العسكرية الإيرانية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: سلسلة دراسات عالمية العدد (٦).
٧١- اللباد، مصطفى، حدائق الأحزان،: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٧٢- ليفيريت، فلينت، العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١١١)، ط١: ٢٠٠٧م.
٧٣- مارديني،زهير، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، دار إقرأ:بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٤- المانع، الدكتور صالح ، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١: ١٩٩٦.
٧٥- المجلس الاستشاري الخليجي العربي، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، قضايا عربية (٣) الحلقة النقاشية الثالثة أبريل ٢٠٠٤، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
٧٦- محمد، سهيلة عبدالأنيس، العلاقات الإيرانية-الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجيه (١٢٦)، ط١: ٢٠٠٧م.
٧٧- مرتجى، حجت، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة محمود علاوي، المجلس الأعلى للثقافة-القاهرة،ط١: ٢٠٠٢م.
٧٨- مسعد، الدكتورة نيفين عبدالمنعم ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١: أبريل٢٠٠١.
٧٩- مصطفى، إبراهيم (وآخرون)، المعجم الوسيط – مطبوعات مجمع اللغة العربية: الإدارة العامة للمعجمات، دار الدعوة، اسطنبول: ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
٨٠- المطيري، نوف منير، العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة، الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١: ٢٠٠٤م.
٨١- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية – جمهورية مصر العربية، ١٤١١-١٩٩٠.
٨٢- المقريء، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٣- المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، ط٤: ١٩٦٧م.
٨٤- موسى، الدكتور فرح، العرب وإيران وصراع النهايات، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٨٥- النجار، أحمد السيد ، دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران، خطوة للأمام أم ارتداد عن مسيرة التطور؟، في الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الاصلاحي، تحرير: الدكتور محمد السعيد ادريس، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط١: ٢٠٠٥م.
٨٦- نوربخش، مهدي، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة، في (إيران والخليج: البحث عن لاستقرار)، إعداد: جمال سند السويدي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١: ١٩٩٦م.
٨٧- هاشم، عزة جلال، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١: ٢٠٠٧م.
٨٨- هاورد، روجر، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٨٩- ويليامز، ريموند، الكلمات المفتاح: معجم ثقافي ومجتمعي، ترجمة: نعيمان عثمان، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط١: ٢٠٠٥م.
٩٠- ياغي، الدكتور إسماعيل أحمد، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٩١- يوسف، الدكتور أحمد (معد)، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، ط١: ٢٠٠١م.

ثانياً: باللغة الفارسية:

١- آرمين، محسن (وديگران)، اصلاحات وپرسشهاى اساسى–مجموعهٔ مقالات، مؤسسهٔ نشر وتحقيقات ذكر: تهران، چاپ اول ١٣٨٠هـش.

٢- آرمين، مهندس محسن (وديگران)، عبور از خاتمى: مجموعه مقالات، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول: زمستان٧٩.

٣- آقاجرى، سيد هاشم، حكومت دينى وحكومت دموكراتيك، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ دوم:١٣٨٢.

٤- اردكانى، دكتر على اكبر كمالى، دولت انتخابى اسلامى ومردمسالارى: بررسى آراء شيخ محمد مهدى شمس الدين ودكتر مهدى حائرى يزدى، تهران:انتشارات كوير، چاپ اول: ١٣٨٣.

٥- استمبل، جان، درون انقلاب ايران، ترجمه: دكتر منوچهر شجاعى، مؤسسه خدمات فرهنگى رسا، چاپ دوم ١٣٧٨.

٦- امانيان، حسين، كالبد جريانهاى روشنفكرى واصلاح طلبى در ايران، انتشارات: پرسمان–تهران، چاپ اول ١٣٨٢هـ.ش.

٧- امير احمدى، هوشنگ ، جامعه سياسى، جامعه مدنى وتوسعه ملى، گردآورى وترجمه وويرايش: عليرضا طيب، نشر نقش ونگار:تهران، چاپ اول ١٣٨١.

٨- آوري، پيتر ، تاريخ معاصر إيران، ترجمة محمد رفيعي مهرآبادي، جلدهاى دوم وسوم، انتشارات عطائى، چاپ سوم، تهران: نوروز ١٣٧٧.

٩- بابائى، داود على، بيست وپنج سال در ايران چه گذشت؟ (از بازرگان تا خاتمى)، تهران: انتشارات اميدفردا، چاپ دوم ١٣٨٤، ج١ ص١٢-١٣.

١٠- بازرگان، مهندس مهدى، انقلاب ايران در دوحركت، چاپ سوم، تابستان ١٣٦٣.

۱۱- باقي، عماد الدين، بهار رکن چهارم: مروری بر جنبش مطبوعات اصلاح طلب (توسعه سیاسی ورسانه ها)، تهران: انتشارات سرایی، چاپ اول: ۱۳۸۱.
۱۲- باقي، عماد الدين، جنبش اصلاحات دموکراتیك در ایران، تهران: انتشارات سرایی، چاپ اول: بهار ۱۳۸۳.
۱۳- بخارایی، احمد ، دموکراسی ودشمنانش در ایران، تهران: گام نو، چاپ اول ۱۳۸۱.
۱٤- بشيرية، حسين ، دیباچه ای بر جامعه شناسی سیاسی ایران(دوره جمهوری اسلامی)، نشر نگاه معاصر، تهران:۱۳۸۱.
۱۵- بهنود، مسعود، ۲۷۵ روز بازرگان، تهران: نشر علم، چاپ سوم: ۱۳۸۲.
۱٦- پدرام، مسعود ، روشنفکران دینی ومدرنیته در ایران پس از انقلاب، گام نو: تهران، چاب اول ۱۳۸۲.
۱۷- پیردیگار، ژان پیر وبرنارهورکاد ویان ریشار، ایران در قرن بیستم، برگردان عبدالرضا مهدوی، نشر البرز، چاپ سوم تهران:۱۳۷۸.
۱۸- تاج زاده، مصطفی، سیاست- محراب وخوارج، مؤسسهٔ نشر وتحقیقات ذکر: تهران، چاپ اول ۱۳۸۲هـش.
۱۹- تحقیق وپژوهش مؤسسه فکر وفرهنگ، خاتمی؛ عبور از بحران (وقایع نگاری عصر اصلاحات)، تهران: انتشارات اکنون، چاپ اول: بهار ۱۳۸۰.
۲۰- ثقفی، منوچهر، پدیدهای انقلاب، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ۲۵۳۵ شاهنشاهی.
۲۱- جلائی پور، حمید رضا، پس از دوم خرداد: نگاهی جامعه شناختی به جنبش مدنی ایران ۷۸-۱۳۷٦، انتشارات کویر: تهران، چاپ دوم ۱۳۷۸.

۲۲- جلایی پور، حمیدرضا، دولت پنهان: بررسی جامعه شناختی عوامل تهدیدکننده جنبش اصلاحات ۱۳۷۸-۱۳۷۹، تهران: طرح نو، چاپ اول: ۱۳۷۹.
۲۳- حجاریان، سعید (ودیگران)، اصلاحات در برابر اصلاحات (گفتگوی انتقادی)، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ۱۳۸۲.
۲٤- حسيني، حیدر علی شاه، خیزش نو- پیگیری خواستهای کهنه (روزنه ای به دنیای توسعه، دمکراسی وعدالت اجتماعی)، تهران: ناشر مؤلف، ۱۳۸۰.
۲٥- حقدار، علی اصغر، گفتمان فرهنگی-سیاسی خاتمی، تهران: انتشارات شفیعی، چاپ اول: زمستان۱۳۷۸.
۲٦- خاتمی، سید محمد، اسلام، روحانیت وانقلاب اسلامی، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ۱۳۷۹.
۲۷- خاتمی، سید محمد، توسعه سیاسی، توسعه اقتصادی وامنیت، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول:۱۳۷۹.
۲۸- خاتمی، سید محمد، گفتکوی تمدنها، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ۱۳۸۰.
۲۹- خاتمي، سید محمد، مردمسالاری، تهران: انتشارات طرح نو، چاپ اول: ۱۳۸۰.
۳۰- دریاباري، سید محمد زمان، دادسرا ودادگاه ویژه روحانیت، تهران: مرکز اسناد انقلاب اسلامی، چاپ اول: تابستان ۱۳۸۳.
۳۱- رایت، رابین، آخرین انقلاب بزرگ، ترجمه: احمد تدین وشهین احمدی، تهران: مؤسسه خدمات فرهنگی رسا، چاپ اول: ۱۳۸۲.
۳۲- رضایی، عبدالعلی وعباس عبدی، انتخاب نو: تحلیلهای جامعه شناسانه از واقعه دوم خرداد، تهران: طرح نو، چاپ سوم: ۱۳۷۸.

۳۳- رفسنجاني، هاشمي، عبور از بحران، به اهتمام: یاسر هاشمي، تهران: دفتر نشر معارف اسلامي، چاپ هشتم: تابستان ۱۳۷۸.
۳٤- رفیعی، علی (ودیگران)، آشنایی با انقلاب وجمهوری اسلامی ایران، مرکز تحقیقات اسلامي سپاه، بهار ۱۳۷۸.
۳۵- زکریایي، محمد علی، ترور حجاریان به روایت جناحهای سیاسی، تهران: انتشارات کویر، چاپ اول: اردیبهشت۱۳۷۹.
۳٦- زیبا کلام، دکتر صادق، عکسهای یادگاری با جامعه مدنی، انتشارات روزنه، تهران: چاپ دوم ۱۳۷۸هــ.ش.
۳۷- سریع القلم، دکتر محمود، اصلاحات به مثابه یك مفهوم ویك برنامه، در(اصلاحات وپرسشهای اساسی: مجموعه مقالات)، تهران:مؤسسه نشر وتحقیقات ذکر، چاپ اول ۱۳۸۰.
۳۸- سلیمی، دکتر حسین، کالبد شکافی ذهنیت اصلاح گرایان، تهران: گام نو، چاپ اول: ۱۳۸٤.
۳۹- طبیبیان، دکتر سید حمید ، فرهنگ فرزان فارسی-عربی، تهران: نشر وپژوهش فرزان روز، چاپ اول، ۱۳۷۸،صص ٦٦، ٤۷۲.
٤۰- علوی تبار، دکتر علیرضا، تاکتیك واستراتیژی اصلاح طلبان، در (عبور از خاتمی: مجموعه مقالات)، تهران: مؤسسه نشر وتحقیقات ذکر، چاپ اول: زمستان ۱۳۷۹.
٤۱- علینقی، امیر حسین، نظارت برانتخابات وتشخیص صلاحیت داوطلبان، تهران: نشر نی، چاپ اول: ۱۳۷۸.
٤۲- فوران، جان، مقاومت شکننده: تاریخ تحولات اجتماعی ایران از صفویه تا سالهای پس از انقلاب اسلامی، ترجمه: احمد تدین، تهران: مؤسسه خدمات فرهنگی رسا، چاپ چهارم ۱۳۸۲.

٤٣- فوزي، دكتر يحيى، تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامى در ايران، تهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني، چاپ اول: ١٣٨٤، ٢جلد.

٤٤- قوچانى، محمد، بازى بزرگان، تهران: انتشارات جامعه ايران، چاپ چهارم: ١٣٧٨.

٤٥- قوچانى، محمد، برادر بزرگتر مرده است (جنبش اصلاحات در احتضار)، تهران: نقش ونگار، چاپ اول ١٣٨١.

٤٦- قوچانى، محمد، پدرخوانده وچپ هاى جوان: مبارزه براى نقد قدرت، تهران: نشر نى، چاپ سوم: ١٣٧٩.

٤٧- قوچانى، محمد، دوگام به پيش يك گام به پس: وقايع نگارى جنبش اصلاحات دمكراتيك ايران، تهران: انتشارات جامعه ايران، ١٣٧٨.

٤٨- قوچانى، محمد، جمهوري مقدس: برش هايى از تاريخ جمهورى اسلامى، تهران: نقش وكار، چاپ دوم: ١٣٨۴.

٤٩- قوچانى، محمد، يقه هاى سفيدها: جامعه شناسى نهادهاى مدنى در ايران امروز، تهران: نقش ونگار، چاپ اول ١٣٧٩.

٥٠- كاتوزيان، محمد على همايون ، تضاد دولت وملت– نظريه تاريخ وسياست در ايران، ترجمه عليرضا طيب، نشر نى: تهران، چاپ دوم.

٥١- كاويانى، حميد، جراحى در قدرت: گام به گام در مسير اصلاحات، تهران: مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، چاپ اول:تابستان٧٩.

٥٢- كدي، نكي آر، نتايج انقلاب ايران، ترجمه مهدي حقيقت خواه، تهران: انتشارات ققنوس، چاپ اول: ١٣٨٣.

٥٣- لعلى، مسعود، خاتمى از چه مى گويد؟، تهران: نشر اخلاص وآزادى انديشه، چاپ اول: بهار ١٣٧٨.

٥٤- متقی، دکتر ابراهیم ، روند اصلاحات در ایران، در (اصلاحات وپرسشهای اساسی: مجموعه مقالات)، تهران:مؤسسه نشر وتحقیقات ذکر، چاپ اول ۱۳۸۰.
٥٥- منتظري، آية الله حسينعلي ، خاطرات آيت الله منتظري، اتحاد ناشرين ايراني در اوريا، چاپ دوم: ديماه ۱۳۷۹- ژانويه ۲۰۰۱.
٥٦- میرزایی، مرتضی محمد، تراژدی شوراها: تجزیه وتحلیل ۲۰سال بدم تحقق یکی از مهمترین نهادهای مدنی در ایران، تهران: انتشارات روزنه، چاپ اول: ۱۳۸۱.
٥٧- نجفی، موسی وموسی حقانی، تاریخ تحولات سیاسي ایران، بررسی مؤلفه های دین-حاکمیت- مدنیت وتکوین دولت- ملت در گسترده هویت ملی ایران، مؤسسه مطالعات تاریخ معاصر ایران، چاپ نخست: تهران-۱۳۸۱.
٥٨- نکوروح، محمود، در جستجوی هویتی تازه، تهران: انتشارات چاپخش، چاپ اول: ۱۳۷۸.
٥٩- نوری، عبدالله، شوکران اصلاح (دفاعیات عبدالله نوری، به پیوست رأی دادگاه ویژه* روحانیت وپاسخ عبدالله نوری به رأی دادگاه)، تهران: طرح نو، چاپ چهارم ۱۳۷۹هـــش.
٦٠- ولدانی، دکتر اصغر جعفری، روابط خارجی ایران (بعد از انقلاب)، تهران: انتشارات آوای نور، چاپ اول:۱۳۸۲.
٦١- یزدی، ابراهیم، سه جمهوری، چاپ وصحافی: بهمن، چاپ اول: زمستان ۱۳۷۹.
٦٢- یوسفی، دکتر امیر محمد حاجی، ایران وخاورمیانه: گفتارهایی در سیاست خارجی ایران، تهران: فرهنگ گفتمان، چاپ اول: ۱۳۸۳.

ثالثاً: الصحف والمجلات والدوريات:

١- (التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، تحرير: الدكتور مدحت أحمد حماد، ط١: أكتوبر٢٠٠٢م.

٢- التسامح (فصلية-فكرية-إسلامية)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد١٠ (ربيع ١٤٢٦هـ) السنة الثالثة.

٣- حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة والدراسات السياسية بالقاهرة:١٤١٩هـ /١٩٩٩ م.

٤- صحيفة نيمروز الأسبوعية الصادرة في لندن، العدد (٢٨٦) بتاريخ ١٤أكتوبر ١٩٩٤م.

٥- صحيفة نيمروز، العدد (٢٨٧) بتاريخ ٢١أكتوبر ١٩٩٤م.

٦- كراسات إستراتيجية، العدد ١٠٤ السنة الحادية عشرة ٢٠٠١م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٧- كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٩٠) السنة العاشرة ٢٠٠٠م.

٨- كيهان، ٢٠٠٧/١٢/١٢م.

٩- ماهنامۀ دادرسی شمارۀ ٥٠، سال نهم، خرداد وتیر ١٣٨٤.

١٠- مجلة السياسة الدولية- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٢٩) يوليو١٩٩٧م. العدد(١٣٠) أكتوبر١٩٩٧م، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، العدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤، العدد (١٥) يوليو ٢٠٠٤م، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥م.

١١- مجلة دراسات شرق أوسطية- فصلية محكمة، السنة الخامسة العدد ١٢ صيف ٢٠٠٠، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان.

١٢- مجلة شؤون الشرق الأوسط، القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد الحادي عشر- يوليو٢٠٠٤م.

١٣- مجلة شؤون الأوسط، ، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العددان ٧٤ أغسطس١٩٩٧م و ١٠٢- ربيع ٢٠٠١م.

١٤- مجلة شؤون خليجية، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العددان (٢٦) صيف ٢٠٠١م، و(٣٧) ربيع ٢٠٠٤م.
١٥- المجلس الاستشاري الخليجي العربي، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، قضايا عربية (٣) الحلقة النقاشية الثالثة أبريل ٢٠٠٤، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
١٦- مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، المجلدات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، والأعداد: من ٥٤ يناير إلى ٦٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، والعدد ٧١ يوليو ٢٠٠٦م.
١٧- ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العددان ١١٦ أغسطس ٢٠٠٤م. و ١٤٧ مارس ٢٠٠٧م.
١٨- الملف الإيراني ، مركز البحوث الشرق الأوسط- جامعة عين شمس، كامل المجموعة.
١٩- همشهري، بتاريخ ٢٨نوفمبر١٩٩٩م.

رابعاً: مواقع الإنترنت:

١- الأرشيف الإلكتروني لصحيفة إيران على العنوان:

. www.iran-newspaper.com

٢- الأرشيف الإلكتروني لصحيفة (اطلاعات بين المللى) الصادرة من نيويورك على العنوان:

.http://www.ettelaat.com/index2.asp?code=display&fname=archive.asp

٣- موقع شبكة غدير على العنوان (www.gadeer.org/).
٤- موقع البينة على العنوان www.albainah.net
٥- موقع قناة الجزيرة على الرابط: .http://www.aljazeera.net/
٦- موقع مجلة التجديد العربي على الرابط (www.arabrenewal.com).
٧- منتديات البحرين، على الرابط:.www.montadayat.org/
٨- موقع إسلام أون لاين/ على الموقع: www.islamonline.net/Arabic .

٩- موقع الحوار المتمدن على العنوان: http://www.rezgar.com.

١٠- موقع جريدة السبيل الأردنية على العنوان:/www.assabeel.info.

١١- موقع بلاغ الإلكتروني علـى شـبكة الإنترنـت علـى العنـوان: www.balagh.com/.

١٢- موقع جريدة البينة على الموقع، /http://www.al-bayyna.com.

١٣- موقع محسن كديور على الرابط: /www.kadivar.com

١٤- موقع آية الله منتظري: /www.amontazeri.com.

١٥- موقع آية الله هاشمي رفسنجاني: www.hashemirafsanjani.ir.

١٦- موقع شبكة تبيان: /www.tebyan.net .

١٧- موقع ائتلاف التعميريين الإسلاميين في إيران: www.abadgaran.ir.

١٨- موقع الحوار المتمدن على العنوان: http://www.rezgar.com.

١٩- موقـع وكالـة (آكـي) الإيطاليـة للأنبـاء علـى الـرابط: www.adnkronos.com.

٢٠- موقع (طوبى) على العنوان: /http://www.tooba-ir.org.

٢١- موقع إقليم فارس (فارس نما)، www.farsinama.com.

٢٢- موقع صحيفة آفتاب www.aftab.ir.

٢٣- موقع مجلس الـشورى الإسـلامي فـي إيـران علـى العنـوان: www.majlis.ir.

٢٤- موقع منظمة الاستثمار والمساعدات الاقتـصادية والفنيـة التابعـة لـوزارة الاقتـصاد والماليـة فـي إيـران، علـى العنـوان: www.iraninvestment.org.

٢٥- موقـع مـشروع ثـروة علـى الـرابط: /http://arabic.tharwaproject.com.

خامساً: البرامج الحاسوبية:

١- مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الإصدار ١,٠، ١٤٢٦هـ.

٢- لغت نامه دهخدا، مؤسسه لغت نامه دهخدا، مؤسسه انتشارات وچاپ چانشگاه تهران، لوح فشرده (CD)، روایت دوم.
٣- حديث ولايت (مجموعه بيانات حضرت آيت الله العظمى حامنه اى، مؤسسه پژوهشى فرهنگى انقلاب اسلامى، ويرايش ١/١[برنامح حاسوبي].
٤- نرم افزار خاطرات آية الله العظمى منتظري، كروه رايانه دفتر آيت الله منتظري(برنامج حاسوبي لمذكرات آية الله منتظري).

سادساً: المصادر الأجنبية:

(1) Al-Khatib, Dr. Hassan. Major Elements in Political Science, Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2006.

(2) Amanpour. Transcript of interview with Iranian President Mohammed Khatami, (www.cnn.com), January 7, 1998.

(3) APS, IRAN - May 12 - Khamen'i Urges Reforms.(Mohammed, Khatami)(Brief Article), May 13, 2000.

(4) APS, IRAN - The 'Second Revolution'.(reform and Islamic theology)(Brief Article), May 29, 2000.

(5) Clawson, Patrick. [et al.], Iran Under Khatami: A Political, Economic, and Military Assessment, Washington Instite for Near East Policy, September 1998.

(6) Esposito, John L. Political Islam, Cairo: The American University Press, 1997.

(7) Hughes, Donna M. Women in Iran – A look at President Khatami's first year in office, Z Magazine, October 1998.

(8) Jensen, Jesper and David Tarr. Trade, Exchange Rate and Energy Pricing Reform in Iran: Potentially Large Efficiency Effects and Gains to the poor, Review of Development Economics 7 (4), 2003.

(9) Jones, Peter. Iranian Security Policies at the Crossroads, Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (occasional papers 50), 2003.

(10) Merat, Zarir. Oû en est le mouvmen réformiste?, Esprit. Juill2003.

(11) Ramonet, Ignacio. LEADER Reform in Iran, Le Monde diplomatique- English Edition, March 2000.

(12) Ridgeon, Lloyd. Religion And Politics In Modern Iran A Reader, International Library of Iranian Studies, Dec 2005.

(13) Rubin, Barry. Iran: The Rise of a regional Power, Middle East Review of International Affairs, Vo. 10, No. 3, September 2006.

(14) Saghafi, Murad. The Reform Nobody Wants Anymore (Iran's Elections), ISIM Review 15, Spring 2005.

(15) Sariolghalam, Mahmood. Understanding Iran: Getting Past Stereotypes and Mythology , The Washington Quarterly , Autumn 2003.

(16) Savyon, Ayelet. The Upcoming Presidential Elections in Iran, The Middle East Media Research Institute, may 11, 2005.

(17) Schmid, Peter D. Expect the Unexpected: A Religious Democracy in Iran, The Brown Journal of World Affairs, Winter/Spring 2003 – Volume IX, Issue 2.

(18) Siddiqi, Ahmad. Khatami and the Search for Reform in Iran, Stanford: Stanford Journal of International Relations, Volume 6 issue1, Winter 2005.

(19) Takeyh, Ray. Iran's emerging national compact.(reform movement), World Policy Journal - September 22, 2002.

(20) Tata, Samir. Iran: The Case for Détente, Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research(occasional papers 62), 2008.

الملخص
باللغة العربية

حركة الإصلاح السياسي في إيران
١٩٩٧-٢٠٠٥م

تهتم هذه الدراسة برصد حركة الإصلاح السياسي نشأة وتشكلاً وظهوراً، وما حملته من مفاهيم وشعارات، وخاصة في عهد الرئيس خاتمي للفترة مابين عام ١٩٩٧م وعام ٢٠٠٥م، وحضورها على الساحة السياسية في إيران، والبرامج التي صاغها قادة الحركة الإصلاحية وما تعرضت له من عوائق، وتأثير ذلك على السياسية الداخلية في إيران، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتكمن أهمية الدراسة في عدم وجود دراسة سابقة متخصصة تتناول هذا الموضوع لكونه من الموضوعات الحديثة المعاصرة، كما أن أغلب الدراسات السابقة التي تمكن الباحث من رصدها في هذا المجال هي عبارة عن بحوث موجزة منشورة في دوريات علمية، أو في شكل فصول ضمن كتب جماعية، أو مقالات في الصحف والدوريات تناولت الإصلاح واهتمت به منذ فوز الرئيس الإيراني السابق خاتمي عام ١٩٩٧م، لذلك كان من المفيد التعرف على حركة الإصلاح ومسيرتها بعد انتصار الثورة الإيرانية ودراستها في عهد الرئيس خاتمي، وقد سعت الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات التي منها:

١- ما هو الإصلاح المنشود في نظر قادة الثورة ورجالها؟
٢- ما هي حقيقة الحركة الإصلاحية التي نشأت بعد انتصار الثورة؟
٣- هل حققت هذه الحركة بالفعل إصلاحات في إيران؟
٤- ما هي حقيقة المشاريع الإصلاحية خلال فترة الدراسة، وهل شملت كافة المجالات أم كان كل مشروع يهتم بمجاله الخاص؟
٥- هل هناك اتفاق على مفهوم الإصلاح بين المحافظين والإصلاحيين في إيران؟
٦- ما هي التحديات التي أعاقت الإصلاح في إيران؟
٧- ما هو مستقبل الإصلاح في إيران؟
٨- ما هو تأثير حركة الإصلاح على المستويين الإقليمي والدولي؟

ويتحدد نطاق الدراسة الزمني في فترة عهد الرئيس خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، لتركيز دراسة الحركة في أوجها، أما عن منهج البحث فقد تم اختيار المنهج التاريخي التحليلي النقدي، وعلى أساسه فقد تم صياغة خطة البحث على النحو التالي:

المقدمة: حول مفهوم الإصلاح، وقد تضمن الحديث فيها حول مفهوم الإصلاح لغة واصطلاحاً في اللغات العربية والفارسية والأجنبية، ومرتكزات الإصلاح ومتطلباته، ومجالاته والفرق بين مفهومي الإصلاح والثورة، ومفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، وعوامل الإصلاح السياسي ومجالاته.

ثم مدخل إلى الموضوع: الإصلاح في مشروع الثورة الإسلامية، تم التطرق فيه إلى مفهوم الإصلاح لدى قادة الثورة البارزين منذ انتصارها، وتحولها إلى نظام الجمهورية الإسلامية، ورؤاهم حوله مثل آية الله الخميني، وآية الله على منتظري، كما تطرق الحديث إلى مدى تطبيق الممارسة السياسية والعملية الإصلاحية والالتزام بها في الفترة التي تلت انتصار الثورة الإيرانية في مختلف تطوراتها من خلال الحديث عن الإصلاح حتى وفاة آية الله الخميني.

وتضمن الفصل الأول الحديث عن ظهور حركة الإصلاح، من خلال استعراض فلسفة الإصلاح بعد انتهاء الحرب الذي مثل بداية ما كان يطلق عليه اسم "الجمهورية الثانية"، ورصد بدايات التحول إلى الاعتدال في الخطاب السياسي الثوري الإيراني، كما تضمن هذا الفصل الحديث عن مجالات الإصلاح في مرحلة إعادة البناء، وجهود الرئيس السابق "هاشمي رفسنجاني" في فترة "إعادة التعمير والبناء" في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتحدث الفصل الثاني عن تشكل حركة الإصلاح في عهد الرئيس خاتمي من خلال الإشارة إلى أسس تطوير الإصلاح عند خاتمي التي تضمنت شعاراته، وبرامجه التي طرحها أثناء الانتخابات الرئاسية السابعة عام

١٩٩٧م، وما شهدته الساحة السياسية الإيرانية من حراك اجتماعي وسياسي أدى إلى تشكل حركة الإصلاح في تلك الفترة، كما تم الحديث في هذا الفصل عن تأثير غلبة الإصلاحيين على الساحة السياسية من خلال المجالس البلدية ومجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، والانتخابات الرئاسية الثامنة عام ٢٠٠١م، وما نتج عنه من تأثير على المستويين الاجتماعي والثقافي.

أما الفصل الثالث فقد تطرق الحديث فيه إلى مظاهر الانجاز في برامج الحركة الإصلاحية على المستويين الداخلي والخارجي، وفي المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وجهود الرئيس خاتمي على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال تبني مبدأ "إزالة التوتر"، وما نتج عنه في تحسن العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، وأغلب دول العالم.

ويأتي الفصل الرابع ليتضمن الحديث عن معوقات برامج الحركة الإصلاحية، من خلال ما واجهته برامج الحركة من معوقات أثناء ما شاهدته إيران من صراع بين التيارين المحافظ والإصلاحي، وقد أطلق على المعوقات التي اعترضت برامج الحركة الإصلاحية من قبل مؤسسات النظام التي كان يسيطر عليها المتشددين من التيار المحافظ اسم (معوقات خارج نطاق الحركة)، أما ما حدث من تفاوت في وجهات النظر داخل تكتل الإصلاحيين فقد أطلق عليه اسم (معوقات داخل نطاق الحركة).

أما الفصل الخامس والأخير من فصول هذه الدراسة فقد قدم الرؤية المستقبلية لحركة الإصلاح من خلال دراسة فرضيتين، هما:

١- عودة رؤية المجتمع المدني.

٢- استمرار تراجع الإصلاحيين وفكر المجتمع المدني، وسيطرة الأصوليين على مقاليد الحكم في الجمهورية الإسلامية في إيران.

وآخراً جاءت الخاتمة لتستعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الملخص
باللغة الإنجليزية

economic, and the efforts of President Khatami at the regional and global levels through the adoption of the principle of "removal of tension", and the resulting improvement in diplomatic relations with Neighboring countries, most of the world.

The fourth chapter contains talk about obstacles to the reform programmes of the movement, through programmes movement faced impediments to what I have seen Iran during the conflict between conservative and reformist currents, has launched the obstacles that impeded the movement's reform programs by the regime's institutions, which was controlled by hard-liners from Trend The governor's name (outside the constraints of movement), but what happened in the disparity of views within the reformist bloc that has been called (within the constraints of movement).

The fifth and final chapter in the chapters of the letter has provided a vision for the future of the reform movement through the study of two possibilities, namely:

1- To see the return of civil society.

2- Continued to decline, thought civil reform, the fundamentalists control the reins of government in the Islamic Republic in Iran.

The least came to the conclusion review the most important findings of the research.

going, and the fields and the difference between the concepts of reform and revolution, and the notions of political reform and political development, and factors of political reform and the fields.

Coming to the subject, the draft reform in the Islamic revolution has been touched by the concept of reform to the prominent leaders of the Revolution since its victory, and turned to the Islamic Republic, independent opinions around like Ayatollah Khomeini and Ayatollah Ali Montazeri. It also addresses the extent to which the application of modern political practice, the reform process and commitment in the period following the victory of the Iranian revolution in the various developments through the talk about reform until the death of Ayatollah Khomeini.

The chapter I talk about the emergence of the reform movement, through a review of the philosophy of reform after the war, which represented the beginning of what was termed the "Second Republic", and monitor the beginnings of the shift to moderation in the Iranian Revolutionary political discourse.

This chapter also includes talk about areas of reform in the reconstruction phase, and the efforts of former President Hashemi Rafsanjani in the "reconstruction and construction" in the political, social and economic development.

The second chapter talking about a reform movement in the era of President Khatami, by referring to the foundations of development when Khatami's reform, which included slogans and programmes put forward during the seventh presidential election in 1997, and witnessed the political arena of Iranian social and political movement led to a reform movement in that period , Has also been talk in this chapter on the impact of the reformists prevail in the political arena through the municipal councils and the Majlis in its sixth, eighth and presidential elections in 2001, and the resulting impact on both the social and cultural development.

Chapter III has touched talk about the manifestations of achievement in the reform programmes of movement both domestically and externally, in the political, social, cultural,

This study concerned with the movement of political reform and the emergence of form and visible, especially in the era of President Khatami for the period between in 1997 and in 2005, and its presence on the political scene in Iran, and programmes drawn up by leaders of the reform movement and suffered from obstacles, and the impact on the internal political in Iran as well as at Regional and international, lies the importance of the study that there are no specialized study on the subject of being a modern contemporary subjects, and found the writings or articles in newspapers and periodicals are dealt with the reform and paid out since winning Former Iranian President Khatami in 1997, so it was useful to identify the movement Reform and the triumph of her career after the Iranian revolution and studied in the era of President Khatami, has sought the study to answer some questions, including:

1 - what is hoped for reform in the eyes of the leaders of the revolution, men?

2 - What is the truth reformist movement that emerged after the triumph of the revolution?

3 - Is this movement has already achieved reforms in Iran?

4 - What is the reality of reform projects during the study period, it included all areas of each project or was interested in the private sphere?

5 - Is there agreement on the concept of reform between conservatives and reformists in Iran?

6 - What are the challenges that have impeded reform in Iran?

7 - What is the future of reform in Iran?

8 - What is the effect of the reform movement at the regional and international levels?

The schedule is determined by the scope of the study in the era of President Khatami (1997-2005 m), to focus the study of the movement at its height, either on a search method has been selected analytical criticism, and on this basis has been formulating a plan of research as follows:

Provided, on the concept of reform has included talk about the concept of reform language and the Convention, in Arabic and Persian languages and foreign, and objectives of the reform was



Ain Shams University
Faculty of Arts
Department of Oriental Languages
Persian Language Section

Political Reform Movement in Iran 1997-2005

Submitted a letter to doctorate degree in Persian language and literature

Submitted by

Saad Mohammed Saleh Bin Nami

Under the supervision of

Prof. Muhammad As-Sa'id Abdul Mu'men

1429/2008